# الإقتصاد

## المجلد الثانى

(٧-١٢ / ٢٠٠٠)

إعـــــداد

مكتبة للبحث العلمى

# الإقتصاد

المجلد الثانى

إعـــــداد

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مكتبة الأسرة للبحث العلمى

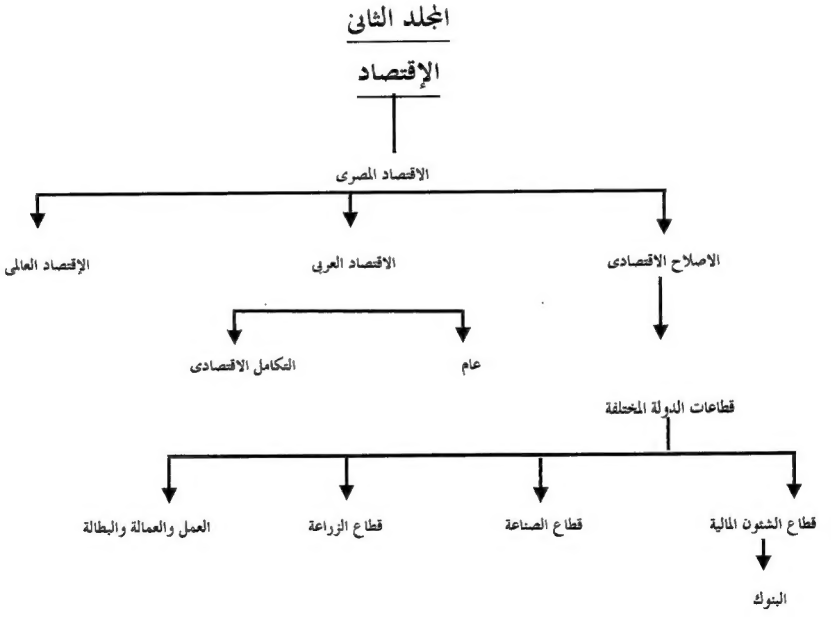
المجلد الثانى
الإقتصاد
الاقتصاد المصرى
الإقتصاد العالمى
الاقتصاد العربى
الاصلاح الاقتصادى
عام
التكامل الاقتصادى
قطاعات الدولة المختلفة
العمل والعمالة والبطالة
قطاع الزراعة
قطاع الصناعة
قطاع الشئون المالية
البنوك

# الإقتصاد

## المصرى

## الاصلاح الاقتصادى

## قطاع الشئون المالية

## البنوك

# الاقتصاد المصرى

## الاصلاح الاقتصادى

## قطاع الشئون المالية : البنوك

| م | عنوان المقال | كاتب المقال | المصدر | العدد | التاريخ | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | قضية القرن العشرين | صليب بطرس | العالم اليوم | ٢٨٧٥ | ٢٠٠٠/٧/٩ | ٩٢ |
| ٢ | لاتراجع عن حرية التعامل فى النقد الاجنبى | عبد الرحمن عقل | الاهرام | ٤١٥٨٤ | ٢٠٠٠/١٠/١٣ | ٩٤ |
| ٣ | البنوك تبنى ساتر لمواجهةالشيح الدولارى | جمال فاضل | الاهرام الاقتصادى | ١٦٥٩ | ٢٠٠٠/١٠/١٦ | ٩٦ |
| ٤ | فك اسر الجنية من قيود الدولار | شريف محمد على | العالم اليوم | ٢٩٨٧ | ٢٠٠٠/١١/١٦ | ٩٩ |
| ٥ | الجنية حائر بين التخصيص والتعويم | محمد بركة | العالم اليوم | ٢٩٩٠ | ٢٠٠٠/١١/٢٠ | ١٠٣ |
| ٦ | البنك المركزى اخلق مناف لخفض الجنية | ماجد على | العالم اليوم | ٢٩٩٠ | ٢٠٠٠/١١/٢٠ | ١٠٥ |
| ٧ | فك الارتباط بين الجنية والدولار | اسامة غيث | الاهرام | ٤١٦٣٤ | ٢٠٠٠/١٢/٢ | ١٠٧ |

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | صليب بطرس |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الشئون المالية:البنوك | رقم العـــــدد : | ٢٨٧٥ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـدور : | ٢٠٠٠/٧/٩ |


## قضية القرن العشرين

# أزمة الاقتصاد المصرى نتيجة تراكمات 30 عاما مضت

د.صليب بطرس

منذ أن أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكمها يوم الاثنين 25 يونيو الماضى فى قضية البنوك المعروفة باسم قضية نواب القروض، والناس فى شأنها ثلاثة رجال: رجل يرى أن الأحكام قاسية حيث تراوحت بين خمسة عشر عاما وثلاث سنوات وما بينهما وقيل فى هذا الصدد أن بعضا ممن صدرت فى حقهم هذه الأحكام من رجالات مصر كبار السن وكبار المقامات.. ويكفى للتدليل على ذلك من وجهة نظر هذا الفريق أن أربعة ممن صدرت عليهم الأحكام كانوا ومازالوا نوابا عن الشعب الذى انتخبهم ليمثلوه فى المجلس النيابى الأقوى والأعلى.

ويسوق البعض من هذا الفريق ذى القلب الرحيم والإحساس المرهف أن قسوة هذه الأحكام لابد من أن تترك آثارا سيئة - عند هذا الفريق - على سلوك العاملين بالجهاز المصرفى.. وتأتى هذه الآثار نتيجة أن رجال البنوك على اختلاف مستوياتهم سوف يقبضون أيديهم عن منح الائتمان لأنهم سوف يلتزمون جادة الحق والتدقيق فيما يصدرونه من قرارات فى هذا الصدد ويضيف هذا الفريق حجة أخرى تسند اتجاهاتهم هى أن الحكم صدر فى وقت يعانى فيه الاقتصاد المصرى نقصا فى السيولة وضعف حركة الأخذ والعطاء.. وكأن لسان حال هذه الفئة ينادى أن الأصل فى الاقتراض والإقراض الفوضى وعدم الالتزام والاستثناء هو التدقيق.

ورجل ثان يرى الأمر من زاوية أخرى على العكس تماما.. ورجل ثالث يلوذ بالحياد احتراما للقاعدة التى تحظر التعليق على الأحكام القضائية انصياعا لما يقضى به القانون.. ولكنى استعرض الأمر من منظور تاريخى يظهر منه أن تردى الجهاز المصرفى تراكمى عبر عشرات السنين.. ومن ثم يحتاج الإصلاح إلى وقت طويل ومجهود مضن.

### الخلل قديم ومتشعب

فما حدث للجهاز المصرفى ليس جديدا.. ولكنه يعود إلى منتصف الخمسينات.. وترجع بذرة الفساد إلى هذا الوقت المبكر بل إلى أبعد من ذلك عندما أنشىء بنك الجمهورية الذى سرعان ما أفلس وضاعت معه أموال المساهمين وأموال أصحاب الودائع.. برغم أن بعض المصريين العقلاء نصحوا بابتعاد السلطة عن المجال المصرفى.

وضعت بذور أزمة الجهاز المصرفى عندما بادرت الحكومة إلى إصدار قانون بتأميم بنك مصر والبنك الأهلى المصرى دون دوافع وطنية ظاهرة.. فبنك مصر منذ نشأته فى العشرينات لا يسمح لغير المصريين بامتلاك أى قدر من أسهم رأسماله.

أما البنك الأهلى المصرى فقد سبق أن مصرت حكومة الوفد أسهمه ومجلس إدارته فى سنة 1951 عندما اختارته لأن يكون البنك المركزى.. ثم تلت ذلك حركة التمصير التى جاءت عام 1957 فى أعقاب الاعتداء الثلاثى.. وجاء بعد ذلك كله التأميم سنة 1961.

يتبين من استعراض هذه الوقائع التاريخية أن الحكومة بدأت وضع يدها على عصب الاقتصاد المصرى فى وقت مبكر ولم ينقض على قيام الثورة سوى بضع سنوات قليلة.. هجرت الكوادر المصرفية المدربة المتمرسة النظام المصرفى.. واستعانت الحكومة فى إدارة هذا الجهاز الأكثر حساسية برجال حكوميين نقلوا معهم بذور البيروقراطية التى احتمت فى تصرفاتها المغلوطة بالمبادىء الثورية.

و التزم هؤلاء بمبدأ الأوامر الفوقية التى لا يجرؤ أحد على مخالفتها.. إما عن رغبة وإما عن رهبة.. وجاء ذلك فى أول الأمر مقصورا على أفراد الإدارة العليا.. ولكن سرعان ما شمل جميع المستويات المصرفية.. فعمت الجهاز المصرفى فوضى ترتكز على التخلى عن القواعد والعادات والأعراف والتقاليد المصرفية وحتى القواعد القانونية الأمرة التى تشكل فى مجموعها عصب هذا الجهاز.

### فئتان أخريان

ساد الاستهتار تصرفات بعض كوادر الجهاز المصرفى وأخذوا يعبثون فى أموال أصحاب الودائع فسادا.. وأغمض الحارس عينيه عن تصرفاتهم.. ووصف رئيس المحكمة الدستورية العليا فى بيانه الذى ألقاه قبل النطق بالحكم قائلا عمن صدرت بحقهم أحكام أنهم: كونوا تشكيلا عصابيا امتص الجهاز المصرفى فى البلاد وعاثوا فيها فسادا وبددوا أموال وحداته بمنحها للبعض منهم أو لشركات يمتلكها البعض الآخر.

والواقع أن هذه العبارة تلخيص دقيق لما حدث استشفته المحكمة من التحقيقات التى أجريت على مدى عدة أشهر ليست

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | صليب بطرس |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الشئون المالية:البنوك | رقم العـــــدد : | ٢٨٧٥ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٧/٩ |


بالقليلة.. ولكن هناك فئتان أخريان جماعة مراقبى الحسابات وجماعة معدى الجدوى الاقتصادية.. ويمكن للاختصاصى أن يتساءل عما إذا كان بعض من أفراد الجماعة الأولى قد أشارت إلى بعض المخالفات التى وقعت أو أثارتها فى التقارير التى قدمت عن ميزانيات البنوك المقرضة وميزانيات الهيئات المقترضة.. وهل ما قد يكون قدم من ملاحظات فأفراد الجماعة الأولى منهم كمثل الحكم فى كرة القدم وغيرها من الألعاب ينفخ صفارته منبها عندما يحس بأى نوع من الخروج على قواعد اللعبة.

والسؤال الآن هو: كم من هؤلاء نفخ وهل ضاعت نفخاته أدراج الرياح؟

ومما يلفت النظر فى هذا الصدد أن الجهاز المركزى للمحاسبات يشترك مندوبوه مع مراقبى الحسابات فى مراجعة ميزانيات وحدات الجهاز المصرفى المعنية..وهل يا ترى تأثر بعض مندوبيه وبعض القائمين على هذه الوحدات بما أعلنه أحد رؤساء هذا الجهاز عن أن ملاحظات الجهاز ليست ملزمة لهذه الوحدات ووقعوا فى المحظور؟

إن الفقه الدستورى البريطانى يطلق على ديوان المحاسبة فى بريطانيا «ويقابل الجهاز المركزى عندنا» لقب «حامى الدستور».. فهل أدى الجهاز دوره؟

أما عن جماعة واضعى دراسات الجدوى فمنهم كمثل رجل يقود أعمى وثق به فساقه إلى بئر عميقة أو هوة من نار سحيقة على حد ما جاء فى كليلة ودمنة أن بعض أفراد هذه الجماعة من علية القوم الذين سبق لهم أن شغلوا مراكز عليا مما يعنى أن بعضا ممن تقدم لهم هذه الدراسات لا يجرؤن على مناقشتهم.

وهل يا ترى بعض واضعى دراسات الجدوى ينتمى فى الواقع إلى بعض مكاتب المراجعة من خلال وسائل تخفى هذا الواقع؟ وما تنهانا عنه قواعد الأمانة فى مزاولة المهنة ألا يجمع المكتب الواحد بين القيام بمهمة مراقبة حسابات البنك المقرض والهيئة المقرضة شخصا معنويا أو طبيعيا فى نفس الوقت.. ومن المحظور حظرا باتا أن يكون بيت المراجعة أيضا هو نفسه صاحب دراسة الجدوى.

## عرقلة مسيرة التنمية

قد يحدث بعض هذا ولا أحد يرفع عقيرته.. أما الذين يلتزمون بما يوصى به القانون والحق فيتهمون «بعرقلة مسيرة التنمية».. على حد ما قاله لويز مادلين واحدة من أعظم مؤرخى الثورة الفرنسية: أيتها الحرية «التنمية» كم من الجرائم ترتكب باسمك.

إن ما يجتازه الجهاز المصرفى المصرى واضح الدلالة على أنه جاء نتيجة التسيب وعدم المبالاة وإهدار القيم وصم الآذان عما يكتب.. ولا يأتى الإصلاح إلا بتطبيق ما قاله الحجاج بن يوسف الثقفى مخاطبا أهل العراق الذين وصفهم بالنفاق: والله لأحزمنكم حزم السلمة ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل.

لاتلطموا الخدود ولا تشقوا الجيوب ولا تبكوا على اللبن المسكوب.. إنكم جميعا صانعوا ما يمر به الاقتصاد المصرى من محن ومآسى تراكمت عبر ما يزيد على ثلاثين عاما شهدت فيها مصر أحداثا جساما على المسرح الاقتصادى ومرت خلالها تحت القنطرة مياه كثيرة على حد القول الانجليزى المأثور.. ولكنها بالقطع مياه عفنة قذرة أسنة صنعها بعض المصريين.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | عبد الرحمن عقل |
| الموضوع الفرعى : | قطاع البنوك | رقم العـــدد : | ٤١٥٨٤ |
| المصـــــدر : | الاهرام | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٠/١٣ |


ماذا دار فى اجتماعات محافظ البنك المركزى مع قيادات الجهاز المصرفى؟

# لاتراجع عن حرية التعامل فى النقد الاجنبى

فى إطار الاحداث الجارية حول تنظيم وضبط سوق النقد الاجنبى كان من الطبيعى ان يمارس البنك المركزى دوره المسئول عن السياسة النقدية. وبالفعل خلال الأسبوع الماضى كان البنك المركزى فى حالة استنفار ولجمع محافظه اسماعيل حسن مع رؤساء البنوك لاتخاذ اللازم نحو ضبط التعامل فى العملات الاجنبية ومناقشة الأمور المصرفية. ونحن نعلم ان هذه الاجتماعات تتم بصفة دورية. ألا ان اهميتها دار الأسبوع الماضى حيث ان موضوع الدولار وقفزات سعره تتطلق اهتماما خاصا للاقتصاد المصرى.

الحوار والنقاش الذى دار فى اروقة البنك المركزى مع رؤساء الجهاز المصرفى تركز على سوق الصرف الاجنبى، وماجرى فى هذه الاجتماعات حاولت استخلاصه من محافظ البنك المركزى اصدا للشفافية والوضوح فى السوق، وهو المنهج الذى تنتهجه الحكومة فى المجال الاقتصادى.

فى البداية اكد اسماعيل حسن الله لارجعة عن حرية التعامل فى النقد الاجنبى وانه لافيود على تحويل عوائد الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر. بل ان الجهاز المصرفى ملتزم بهذه التعهيلات دون اى تذبذب. وايضح المحافظ انه بعد مناقشات مستفيضة مع رؤساء الجهاز المصرفى اتفقنا على مجموعة من الاجراءات المكملة لضبط سوق الصرف الاجنبى

وقال .. ممكن هناك بعض الممارسات السلبية التى من شانها عدم قيام البنوك بالدور المنتظر اليها فى سوق الصرف الاجنبى، ومن ثم فانه ويفرض تحقيق الانضباط فى التعامل فى هذه السوق، وان يكون التعامل النقدى فى العملات الاجنبية فى اطار الحدود المقبولة. فان الامر يستلزم قيام البنوك باتخاذ مجموعة من الاجراءات يتم الالتزام بتنفيذ هذه، وطلبت من رؤساء البنوك عرض مقترحاتهم، وفى ضوء ما تم طرحه من اراء فقد استقر الراى على مجموعة من الاجراءات المتكاملة يمكن ان يحقق اتفاذها ضبط سوق الصرف الاجنبى . وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلى .

■ عدم الامتناع عن بيع العملات الاجنبية للعملاء . وقد أكدنا اهمية التزام السوق بعدم الامتناع عن بيع النقد الاجنبى للعملاء سواء لفتح الاعتمادات المستندية او لسداد المستحقات القائمة او لتحويل عوائد الاستثمار او لغير ذلك من انشطة يقوم بها العملاء وتحتاج الى ناد اجنبى .

■ سعر بيع وشراء العملات الاجنبية وفيما يتعلق بالسعر فقد تم الاتفاق على اهمية حرية حركة البنوك فى سوق الصرف الاجنبى بهدف تحقيق الانضباط فى معاملات سوق الصرف الاجنبى، وان ذلك يستلزم

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع البنوك
المصـــــــدر : الاهرام
اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
رقم العـــــدد : ٤١٥٨٤
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/١٣

# عبد الرحمن عقل

تحريك اسعار شراء وبيع العملات الأجنبية وفقا لمتغيرات السوق، وحتى تحقق هذه السياسة اهدافها فإن الأمر يتطلب بعض الضوابط اهمها

● عدم المغالاة فى الفرق بين سعر الشراء والبيع للعملات الأجنبية، فمثلا من غير المتصور ان يجاوز هذا الفرق بالنسبة للدولار نصف فى المائة بين السعرين فى معاملات البنوك.

● بالنسبة لما يوفره البنك المركزى للبنوك من عملات أجنبية لتلبية احتياجات عملائها فان الفرق بين سعر البنك المركزى والسعر الذى يتم البيع به للعملاء يجنب فى حساب مستقل، ولايتم التصرف فى أرصدته الا بناء على تعليمات من البنك المركزى المصرى.

● استخدام ما يوفره البنك المركزى من نقد اجنبى للبنوك بالكامل - بالاضافة الى ما تحققه البنوك من موارد- وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاغراض المختلفة بما يحقق الضبط المنشود للسوق

■ تقييد الاقراض بالجنيه المصرى بضمان ودائع بعملات أجنبية وقد تم الاتفاق على الالتزام بعدة ضوابط فى هذا المجال وهى :

■ التوقف عن منح تسهيلات ائتمانية بالجنيه المصرى بضمان عملات اجنبية سواء كان هذا الضمان فى شكل وديعة يحتفظ بها العميل لدى البنك او يحتفظ بها لدى بنك آخر أو لو كانت مملوكة لكفيل، او حتى لو كانت الوديعة بالنقد الأجنبى محتفظا بها لدى البنك دون اجراء رهن عليها

● تصفية أرصدة التسهيلات القائمة بضمان عملات اجنبية بحيث يكون تاريخ استحقاق الوديعة بالعملات الأجنبية الضامنة هو الحد الأقصى لتاريخ التصفية، وبالنسبة للودائع بالعملات الاجنبية التى تستحق بعد فترة تزيد على ٣ اشهر فيقوم البنك باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية التسهيلات الممنوحة بضمانها فى موعد اقصاه ٣ أشهر.

● بالنسبة للتسهيلات الممنوحة بالجنيه المصرى لبعض العملاء لتمويل انشطة محددة لهم فى مصر ويكون لهذه الشركات ودائع بالعملات الأجنبية سواء فى الداخل أو الخارج ضامنة لهذه التسهيلات، فانه يترك للادارة العليا لكل بنك سلطة تقدير تصفية هذه التسهيلات فى ضوء قناعتها بالفرص الممنوحة من اجله، لهذا فى الاعتبار ان الغاية من وضع القيود على الاقراض بالجنيه المصرى بضمان عملات أجنبية هو ضبط التعامل فى سوق الصرف الأجنبى.

اسماعيل حسن

■ الالتزام بحظر عمليات المضاربة على الجنيه المصرى باستخدام المشتقات المالية .. واكدنا لرؤساء البنوك ضرورة الالتزام بكل دقة بحظر عمليات المضاربة على الجنيه باستخدام المشتقات المالية بجميع انواعها بما فى ذلك عمليات المبادلات SWAP سواء لحساب العملاء او لحساب البنك ذاته، وذلك فيما عدا العمليات التى تتطلبها ممارسة النشاط العادى للعميل.

■ منع فتح حسابات بالجنيه المصرى لبنوك تعمل فى الخارج بغرض المضاربة .. فى ضوء ما لوحظ من قيام بعض البنوك التى تعمل فى الخارج بفتح حسابات لدى بعض البنوك المصرى بالجنيه المصرى، تستخدم لمقابلة عمليات صرف اجنبى تقوم بها هذه البنوك، ونظرا لانه لايحق اخذ مراكز بالجنيه المصرى فى الخارج، فقد تم الاتفاق على توقف البنوك عن فتح مثل هذه الحسابات وتصفية الأرصدة القائمة فى اقرب وقت ممكن.

■ وفيما يتعلق بحدود المعاملات النقدية بالعملات الأجنبية . فقد تم الاتفاق على الالتزام بالضوابط التالية :

● عدم وضع اية قيود على الايداع النقدى بالعملات الأجنبية فى الحالات الآتية:

- سداد مديونيات العملاء تجاه البنوك.
- فتح الاعتمادات المستندية
- بيع العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى.
- تحويل عوائد الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر للخارج دون تأخير.
- انشاء ودائع بالعملات الاجنبية على الا تقل مدة الوديعة عن ثلاثة اشهر مع عدم السماح بكسر هذه الوديعة قبل موعد الاستحقاق.

● ان يكون حدود التعامل بالبنكنوت الأجنبى ايداعا وسحبا بخلاف الحالات السابقة فى الحدود المعقولة، وليكن ٢٠ الف دولار نقدا، اخذا فى الحسبان المخاطر التى تتعرض لها هذه المعاملات، وما تتحمله البنوك فى سبيل توفير أو تصدير البنكنوت الأجنبى من نفقات، فضلا عن عدم تحقيق عائد على هذه المبالغ، وذلك اسوة بما يجرى عليه العمل فى البنوك فى الدول الأخرى متقدمة ونامية.

وقد اكد رؤساء البنوك ان وضع حدود للتعامل بالبنكنوت على النحو الذى تم الاتفاق عليه لايشكل بأى حال من الأحوال اى قيود على التعامل بالنقد الاجنبى، ولايجب النظر اليه من هذه الزاوية، وذلك فى ظل عدم وجود اى قيود على وسائل الدفع المتعارف عليها بالعملات الاجنبية ايداعا او سحبا.

واوضح محافظ البنك المركزى انه طلب من البنوك ان تيسر لعملائها التعامل بالعملات الأجنبية باستخدام الأدوات المتعارف عليها مثل الشيكات المصرفية والشيكات السياحية وغيرها، وعدم المغالاة فى العمولات والمصاريف التى تحصل عليها فى هذا الصدد .. مؤكدا انه بعد الاتفاق على هذه الضوابط فقد الزمنا جميع البنوك بالتنفيذ الدقيق لما تم الاتفاق عليه، مع ضرورة الالتزام بالاهداف التالية ..

■ يجب ان تؤدى الاجراءات التى تم الاتفاق عليها الى تنشيط دور البنوك فى جذب الموارد الكافية من النقد الأجنبى وحصولها على حصتها العادلة فى سوق الصرف الأجنبى

■ يجب الا تفسر الاجراءات التى تم الاتفاق عليها على انها بمثابة فرض قيود نقدية حيث أنه لارجعة عن حرية التعامل فى النقد الأجنبى.

■ تشجيع المعاملات فيما بين البنوك فى الصرف الاجنبى.

■ تفعيل دور غرفة التداول بحيث توفر معلومات مناسبة عن حركة السوق لمساعدة البنوك فى اتخاذ القرارات المناسبة لتحديد اسعار التعامل.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | جمال فاضل |
| الموضوع الفرعي : | قطاع البنوك | رقم العـــــدد : | ١٦٥٩ |
| المصـــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٠/١٦ |

الشارع المصرى بقلم جمال فاضل

## نتائج نشاط الاقتصاد ترجح استقرار السوق

# البنوك تبنى «ساتر» لمواجهة الشبح الدولارى

ترجح نتائج نشاط الاقتصاد المصرى خلال عام ٩٩/٢٠٠٠ وابرزها : زيادة حقيقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبتها ١٣٣٪ وقيمتها ٩١٥ مليون لتصبح ١٦٥٦ مليون دولار . تحول صافى استثمارات المحفظة من مصر « للمرونة بالاستثمارات غير المباشرة . من نقص قيمته ١٧٤ مليون دولار عام ٩٨/٩٩ الى تدفق اموال للسوق المصرى بقيمة ٤٧٢ مليون دولار ليصبح اجماليها ٢٤٧ مليون دولار بين يونيو ٩٩ ومثيله عام ٢٠٠٠ . زيادة فى جانب الصادرات نسبتها ٤٣,٧٪ وقيمتها ١٩٤٣ مليون دولار تظفر باجماليه الـ(١٣٨٩) مليون دولار فى عام ٢٠٠٠/٩٩ كانت ٤٤٥ مليون دولار فى عام ٩٩/٩٨ . انخفاض فى عجز الميزان الجارى قيمته ٦٠٠ مليون دولار ليصبح ١٧١١ مليون دولار بين يونيو ٩٩ويونيو الماضي.

ترجح نتائج النشاط التى حققها الاقتصاد المصرى نجاح حائط قائم سلاح، الذى اقامه المركزى المصرى ورؤساء البنوك فى الاجتماع الثانى الذى عقد فى النصف الاول من اكتوبر الجارى - الاجتماع الاول كان فى ١٩ سبتمبر الماضى . واتفق فيه على استخدام اعراف مصرفية فى التعامل مع البنكنوت مثل :

- قبول البنوك اية كميات بنكنوت اجنبى دون تحديد بيعها للعملاء أو بطلبين توجيهها للاستيراد من الخارج أو فى سداد مديونيات او ايداعها كودائع لدة لاتقل عن ثلاثة اشهر غير قابلة للنقض.

- الرفض بنكنوت لاغذية حساب جارى بأكثر من ١٠ الاف دولار فى اليوم الواحد والتيقن من ان عمليات الغذية للحسابات بالدولار تخلو من شبهة غسيل اموال والذى قد يأخذ شكل قيام العميل باجراء تغذية لحساباته اكثر من مرة بالبنك الذى يتعامل معه او اجراء التغذية فى اكثر من فرع للبنك او تغذية ايداع بالدولار فى بنك آخر وطلب نقل الوديعة للبنك الذى يتعامل معه العميل تحت دعوى تغذيتها من جديد.

- وقف الافراض بالجنيه المصرى بهدف برائع بعملة اجنبية

- عدم السماح بالسحب نقدا من اية حسابات باكثر من ٢٠ الف دولار وان يحدد العميل الغرض الذى سيوجه اليه المبلغ المسحوب والوفاء باحتياجات العملاء التى تزيد قيمتها على ٢٠ الف دولار فى شكل مسافر اخرى كالشيكات السياحية.

- تحميل أطقمذلن سوق الصرف الاجنبى والمتعاملين معه من خلال عدم الاستناع عن الاستجابة لطلبات العملاء.

- للمصرف توقيف المصنعين الذى تطلبها البنوك من ٤٠٠ مليون دولار وفرها المركزى المصرى على فتح الاعتمادات المستندية للعملاء ويلتزم كل بنك موقفا نهائيا بحصصه وموقف مركز العملات الاجنبية الخاص به .

- تنفيذ لعلى للمرونة فى سعر صرف الدولار بالبنوك وفى حدود معقولة تجذب العملاء الذين يحجمون بالتزام فى التعامل وبما يحقق توازنا مديرا بين سعر صرف الدولار البنكى والسعر بشركات الصرافة وقد اتفق على ان يكون سعر صرف الدولار بالبنوك بين ٣١٥ قرشا و٣١٩ قرشا للدولار شراء.

- التعامل البنوك بالسعر الذى تعلنه فى غرفة السوق الحرة للنقد الاجنبى والاتعامل بسعر اخر.

يشكل غير مباشر يشير الاتفاق على استخدام اعراف مصرفية فى ضبط سوق الصرف الاجنبى خلال ثانى اجتماع دعا اليه المركزى المصرى بعد اسبوعين دون انتظار لنتائج اجابية اسفر عنها اجتماع التاسع عشر من سبتمبر الماضى على صعيد سعر الدولار بالسوق . يشير استخدام اعراف مصرفية الى ان المركزى المصرى كسلطة نقدية تيقن من وجود اعراض استرخاء فى مواجهة دولار شركات الصرافة التى تحوز ٥٧٪ من سوق الصرف الاجنبى بينما حصة البنوك تصل الى ٤٣٪ .

يراهن المركزى المصرى على استمرار استقرار سوق الصرف الاجنبى على الاقل حتى نهاية عام ٢٠٠٠ بعد استخدام اعراف مصرفية فى التعامل مع الالتزامات المادة التى تنتاب دولار مصر التى تجعله كشبح حيث لا يعرف من ورائها.مستندا الى نتائج جيدة حققها الاقتصاد المصرى عام ٩٩/٢٠٠٠

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | جمال فاضل |
| الموضوع الفرعى : | قطاع البنوك | رقم العـــدد : | ١٦٥٩ |
| المصـــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٠/١٦ |


نائب محافظ المركزى:

# مديونيات العملات الاجنبية انخفضت بنسبة ٩٪ فى اخر ٣٣ شهرا

## تفعيل قدرة البنوك فى سوق حر ضمن سياسة لضبط صرف الدولار

## ركات الصرافة يملكها بنوك او افرا تخضع للائحة النقد الاجنب

انخفضت مديونيات عملاء الجهاز المصرفى - بخلاف البنك المركزى المصرى - بالنقد الاجنبى بنسبة ٩٪ لتصبح ١٩,٤٪ فى يونيو ٢٠٠٠ كانت ٢٨,٤٪ فى ديسمبر ٩٧ بعد استقرار سياسة تحسين وضع مراكز العملات الاجنبية بالبنوك.

استند فى اشارته الى انخفاض مديونيات العملات الاجنبية د. محمود ابو العيون نائب محافظ المركزى المصرى فى رده على سؤال لـ «الاقتصادى» بطلبه من خلاله «الى وضع مراكز النقد الاجنبى فى الجهاز المصرفى حاليا والذى يجزم فيه بانها «مراكز جيدة للنقد الاجنبى» قامت ببنائها البنوك خلال الشهور الستة الماضية.

اعتبر نائب محافظ المركزى المصرى استمرار البنوك على المنافسة باسعار تعكس قدرتها على استقطاب موارد ضمانة اساسية لتوفير الطلب الدولارى لصالح فتح اعتمادات وتغطية اعتمادات مراسلين واستيراد الات للوحدات الانتاجية.

فى جانب السعر العادل لصرف الدولار مقوما بالجنيه المصرى يعارض نائب محافظ المركزى وضع حدود قصوى ودنيا وبنظر. فيما يبدو بشكل مطلق - وجود ما يسمى بسعر عادل لصرف الدولار وحجته أخذت شكل رد استفهامى هو: «هل استطيع القول ان هناك سعرا عادلا لأية سلعة اخرى حرة التداول؟» وتفاصيل اخرى فى الحوار مع نائب محافظ البنك المركزى

| | | |
|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : جمال فاضل |
| الموضوع الفرعي : | قطاع البنوك | رقم العـــدد : ١٦٥٩ |
| المصـــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/١٦ |

■كيف يرى نائب محافظ البنك المركزى وضع سوق الصرف الاجنبي؟

السوق الصرف الاجنبي خلال الفترة الماضية شهد بعض الخلال تمثلت فى كثرة الشائعات حول تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى وحول عدم قدرة البنك المركزى فى استتمرار توفير النقد الاجنبى فى السوق خوفا على الاحتياطي، استغلت تلك الشائعات بواسطة اطراف المتعامل فى السوق بما ادى الى ظهور قدر من المضاربة على النقد الاجنبى واستمرت لفترة طويلة.

يرجع السبب الى عوامل عديدة منها ما يخص المتعاملين بيعا وشراء فى السوق ومنها مايخص مؤسسات التعامل ومنها مايخص البنك المركزى.

حاليا، ويعد الاجراءات الاخيرة للمركزى المصرى تبين انه لا ترجد مشكلة فى موارد النقد الاجنبى، والذى يتزايد وليست هناك مشكلة خاصة بالاحتياطى النقدى لمصر وكل المشاكل خاصة بالجوانب النفسية للسوق منا ترتب عليه ، ومؤخرا ، البعدى النفسى واتجاه الاسعار نحو الاستقرار بعودة من المصارف.

■ماهى الالتهامات التى يوجهها المركزى لشريكى سوق الصرف ، البنوك والصرافات ؟ الصرافة والتى يرى فيها اختلالا بالالتزامات تحاليق القوانين الدولارى؟

لقد يوجه البنك المركزى اتهامات لشريكى سوق الصرف وهم البنوك أو شركات الصرافة. غير ان المركزى كرقيب على السوق يحكم قانونين ينبه الطرفين الى الالتزام بالدور المنوط بهما القيام به بالا مزايدات وبلا شائعات، واذا التزم طرفا التعامل بهذا الدور فمن المتوقع ان يتوازن السوق وان يكون تحركه دائما فى الاتجاه المعبر عن حركة العرض والطلب.

■ماموقف مراكز العملات الاجنبية فى الجهاز المصرفى حتى بمصير الماضى؟

خلال الشهور الستة الماضية بدت البنوك التجارية مراكز جيدة للنقد الاجنبى وتحسنت اوضاعها بشكل كبير خلال نفس الشهور تمكنت معه البنوك من مواجهة أية طلبات للعملاء على النقد الاجنبى.

والالتزازى مع تحسن وضع مراكز العملات الاجنبية فى البنوك التجارية تنافست مديريات العملات بالنقد الاجنبى للبنوك خلال الفترة الماضية وقد انخفضت نسبة الفروض بالنقد الاجنبى الى اجمالى فروض البنوك من ٨,٤٪ فى ديسمبر ٩٧ الى ١٩,٤٪ فى يونيو ٢٠٠٠.

■ماهى ضمانات توفير الدولار للبنوك لمواجهة فتح الاعتمادات وتغطية الاعتمادات المستندية للمراسلين واستيراد الات للوحدات الانتاجية وماهى مصادر تأمين الدولار لتلك الاحتياجات وهل هناك مصادر جديدة؟

■حركة البنوك فى السوق وحريتها فى تحديد اسعار الصرف سوف تمكنها من استطلاب موارد طالما ابتعدت عن خزائنها، بمعنى ان الفترة التى لم تكن فيها غير قادرة على المنافسة جعلها ترى ان الموارد تذهب الى شركاء آخرين فى السوق.

الضمانة الوحيدة لتوفير النقد لمقابلة المتطلبات هى استمرار البنوك فى المنافسة باسعار تعكس قدرتها على استقطاب موارد وحينما يشعر المركزى بالحاجة الى ضخ اموال اضافية للبنوك فلن يتردد لحظة.

■حتى الآن تأنى ان اية اجراءات مؤقتة للسيطرة على سوق الصرف الاجنبى بصفة خاصة علاقة الدولار بالجنيه المصرى تعطى نتائج محدودة لأجل محدود.

هل هناك سياسة ما طويلة الاجل موضوعة بالفعل لمعالجة مشكلة الصرف وتحقيق سيطرة الجهاز المصرفى على الدولار فى السوق؟

■بدنيا اتفق مع ان اى اجراء مؤقت مفعوله ايضا مؤقت ولابد من وجود سياسة طويلة الاجل تستهدف انتظام السوق والاستعمال مع:

- تفعيل قدرة البنوك على التعامل فى سوق صرف النقد الاجنبى.

- محاسبة المسئول عن اى اخلال بالتعامل فى السوق محاسبة فعلية بعقاب يعادل المخالفة.

- وقف المضاربات مهما كانت من اية جهة.

- تفعيل دور الطويات فى السوق من خلال غرفة تداول النقد بحيث تتحمل اى مصدر المخاوف ليس لتطبيه.

- ومع وضع فى الاعتبار ان مصر قررت تحرير سوق الصرف الاجنبى منذ عام ١٩ فمن هذه السياسة سوق تؤدى الى تحقيق سوق غير فعال تادر على التعامل بشفافية كاملة مع معطيات العرض والطلب.

■هناك بنوك اصبحت شركات صرافة - وبأقراض حسن النية - للوفاء باحتياجات المؤسس لها.

هل تخضع تلك الشركات لنفس الضوابط التى تخضع لها شركات مثيلة اخرى ان تؤسسها بنوك؟

■ تفرقة فى الشروط بين شركات صرافة مملوكة للبنوك واخرى أسسها افراد فالشركات التى تعمل فى سوق الصرف تخضع للائحة النقد الاجنبى وتخضع لرقابة واشراف البنك المركزى.

■ما رد المركزى المصرى على اتهام موجه له مؤداه بان بطه التحرك على صعيد جبهة سعر صرف الدولار بالسوق سيأتى بشكل غير مباشر - وعن غير قصد بالطبع - فى نفوسه شريحة من لاربأه صرف الدولار؟

■ركان اى سوق هى الشفافية والعلم بكل شئ وبيعها يمكن الحكم ان سوق الصرف الاجنبى فى مصر سوق منافسة كاملة اذا كان سوق منافسة كاملة بهذا العدد من البائعين والمشترين والمؤسسات فما الذى ينقص سوى المعلومات .

وتثير - هنا - ضرورة تطوير غرفة التداول للنقد الاجنبى لتم المضاربات.

■ماهو سعر الصرف العادل الذي يراه المركزى للدولار فى الوقت الحالى؟

هل استطيع ان اقول ان هناك سعرا عادلا لاية سلعة اخرى حرة التداول؟

■فى مايو ٩٩ كان لانحدار البنوك تصور لسعر صرف الدولار بـ ٣٥٠ قرشا كحد اقصى و ٣٤٠ قرشا كحد ادنى وقد تثبت تصاعد الاسعار صراف التقدير من جانب الاتحاد الذى كان تصوره رسميا ومؤقتا.

■ماهى حدود قبول او عدم قبول اجتهادات مصرفية فى قضية صرف الدولار سواء جاءت من البنوك او غيرها؟

■شخصيا - ضد وضع حدود قصوى رديا لاسعار الصرف، رأى اجتهادات يرجب بها غير ملزمة للسوق او لصانع القرار، رأى اجتهادات تبنى على تقديرات لحظية ولا تقوم على حركات السوق بدليل ان سعر صرف اليورو مقابل الدولار فى يناير ٩٩ كان مقدرا والآن والعمية يصل الى ٠,٨٦ سنتا للدولار، بمعنى ان هناك انخفاضا يزيد على ٣٦٪ فى سعر صرف اليورو، فكيف يمكن التنبؤ فى مايو ٩٩ بما يمكن ان يكون عليه سعر صرف الدولار فى مصر فى اكتوبر ٢٠٠٠

واضيف ان سوق الصرف فى مصر غير ناضج ويرجب التعامل معه بدون غلطيات خاصة بتجارة العملة او السوق الموازية، اوفرض شروط ويوجب على الشركاء فى سوق الصرف ان تصل به لمستوى النضج والتطور الذى تتضاءله.

■ماهى حدود سيادة البنك المركزى على جبهة سعر صرف الدولار وعلاقته بالجنيه وهل هى سيادة على علاقة عملة اجنبية بأخرى أم سيادة على علاقة اقتصاد بعملة اجنبية؟

■محدد القانون دور البنك المركزى فى تحقيق استقرار الاسعار ، هذا الدور ليس قضية سيادة لان المركزى مصرف لا يطبع الدولار بيد انه مسئول عن طباعة البنكنوت المصرى.

الدور الرئيسى للمركزى يتمثل فى ضمان الالتزام بقواعد السوق كرقيب عليها وضمان توفير الاحتياجات فى اوقات الشدة، بمعنى اذا حدث انخفاض وقتى فى موارد السوق بالمقارنة بالاحتياجات يتدخل المحافظ على التوازن بين الموارد والاستخدامات.

ومسألة سعر الدولار والسياحة القائمة على علاقة اقتصاد بعملة اجنبية مسألة وظيفة فلا يمكن مواجهة اقتصاد بعملة لكن مواجهة مشكلة بعينها المسألة باستخدامها.

وليس من المستحسن الحديث عن سحر الصرف كقضية قومية او كرامة لكنها اساسا قضية اقتصادية عادية يجب التعامل معها فى حدود دون تضخيم

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | شريف محمد على |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الشئون المالية:البنوك | رقم العـــــدد : | ٢٩٨٧ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١١/١٦ |

تحقيق :
هدى سلامة

تباينت ردود فعل خبراء البنوك ازاء ما تردد عن قيام البنك المركزى بدراسة الاقتراح الخاص بربط الاحتياطيات المصرية ، بالنقد الاجنبى بسلة عملات اجنبية بجانب الدولار ووجود ٩ سيناريوهات مقترحة لهذا الربط.

فبينما اعتبره البعض خطوة جيدة لاعادة التوازن والاستقرار للعملة المصرية وتوزيع المخاطر بنسب متوازنة.. رفض البعض الاخر الفكرة من الاساس انطلاقا من ان ارتباطنا بالدولار طوال هذه الفترة لم يات من فراغ.

يقول على نجم رئيس مجلس ادارة بنك الدلتا الدولى ومحافظ البنك المركزى السابق: انا اول من اقترح ذلك وهو قيد دراسة يتم اجراؤها فى اروقة البنك المركزى ويضيف محافظ البنك المركزى الى ان ربط احتياطيات مصر الدولية بسلة من العملات الاجنبية بجانب الدولار سيجنب الحكومة الكثير من المشاكل التى تواجهها بسبب الارتفاعات المتتالية للدولار بالسوق المصرفى وهو الامر الذى يهدد استقرار العملة المحلية وبالتالى انهيارها وهو ما حدث مع اقتصاديات جنوب شرق اسيا والتى كانت لانهيار العملة وراء ازمتها الاقتصادية.

## البنك المركزى يدرس ٩ سيناريوهات لربط الاحتياطى بسلة عملات أجنبية

# فك أسر الجنيه من قيود الدولار

مكتبة الأهرام للبحث العلمى


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | شريف محمد على |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الشئون المالية:البنوك | رقم العـــــدد : | ٢٩٨٧ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١١/١٦ |


# على نجم: وجود أكثر من عملة فى حوزة البنك المركزى يحقق التوازن فى سوق النقد

# د. مصطفى السعيد: من الخطأ ربط الجنيه بعملة واحدة وجعله عرضة للتقلبات

# كمال محجوب: تحديد عملة السلة وفقا لدراسة حجم ونوع التجارة المصرية مع جميع الدول

# مختار شفيق: أزمة الدولار ليست مستحكمة والزيادة طبيعية

ويضيف على نجم قائلا ان ارتباط الجنيه المصرى الوثيق بالدولار ومن ثم ارتفاع الدولار امام العملات الاجنبية وعلى الاخص الاوروبية والتى انخفضت امام الدولار بما يزيد على 30٪ اثر بالتبعية على قيمة الجنيه المصرى امام هذه العملات ونظرا لارتباطنا الوثيق بعملات هذه الدول لارتفاع حجم التجارة معها والذى يتعدى 40٪ من حجم صادراتنا للاسواق الخارجية فبالتالى تؤثر على قيمة صادراتنا والتى لا يكون من مصلحتنا انخفاض عملة هذه الدول امام الجنيه المصرى.

ويرى على نجم ان ربط الاحتياطيات بسلة من العملات سيكون له تأثيره الايجابى على استقرار سعر صرف الجنيه المصرى امام العملات الاجنبية ويؤكد محافظ البنك المركزى السابق ان وجود اكثر من عملة فى حوزة الاحتياطى النقدى للبنك المركزى سيوجد نوعا من التوازن فى سوق النقد الاجنبى فلو ارتفعت عملة منهم او انخفضت لن يتأثر سعر صرف الجنيه وبالتالى سيكون هناك توازن وتناسب فى تحديد السعر ولن يتحكم فى تحديده عملة واحد كالدولار.

## حماية للجنيه

ويشير الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق الى ان تذبذب العملات الدولية وتعرضها لتقلبات السوق العالمية يجعل من الخطأ ربط الجنيه المصرى بعملة واحدة وجعله عرضة لتقلبات السوق لكن لو هناك متوسط زيادة ونقصان سيحدث توازنا واستقرارا وهى الفكرة المرجوة من ربط الجنيه المصرى بسلة من العملات الاجنبية.

ويؤكد الدكتور مصطفى السعيد ان هناك دراسة متأنية لتحديد العملة التى ستدخل السلة حسب اهميتها ومدى استقرارها ولكن يرى السعيد ان الدولار مازال اهم عملة اجنبية فى التعاملات والمعاملات التجارية ويستطرد قائلا: حتى الان الامور لم تتضح فى هذا الشأن وحتى الان مازال الجنيه المصرى يدور فى فلك الدولار نظرا لقوة الدولار فى الاسواق الخارجية فهو عملة مقبولة فى جميع بلاد العالم ويشير السعيد الى تداعيات انخفاض اليورو امام الدولار خاصة فى الاسواق الاوروبية والتى تعد اهم الاسواق للمصدر المصرى فقد اثر على قدرتنا التنافسية بهذه الاسواق ويرى وزير الاقتصاد الاسبق ان القرار سيشجع الصادرات وسيصبح هناك عائد من النقد الاجنبى فضلا عن التعامل المباشر مع هذه الاسواق من خلال عملتها.

ويرى كمال محجوب مدير ادارة سوق المال بنك مصر - ايران أن ربط احتياطيات مصر الدولية بسلة من العملات سيساعد على تماسك الجنيه المصرى لان من المعروف ان الجنيه مرتبط بالدولار وهو الامر الذى يؤثر على قيمته اما هبوطا او ارتفاعا.

## علاقة طردية

ويؤكد كمال محجوب على العلاقة الطردية والوثيقة بين الدولار والجنيه المصرى ونظرا لان سعر الدولار بالنسبة للعملات الاخرى يتحدد وفقا لظروف العرض والطلب فالجنيه المصرى يتم تحديد قيمته بالنسبة للعملات الاخرى وفقا لعلاقة هذه العملات بالدولار الامريكى ويستطرد مدير ادارة التسويق ببنك مصر - ايران قائلا نظرا لان الواردات المصرية لا تقتصر على السوق الامريكية فقط ولكنها تتنوع بحيث تشمل اسواق اوروبا واسيا وافريقيا فان تكلفة الواردات المصرية تتأثر بالعلاقة الوثيقة بين عملتها والدولار بالنسبة للدولة المستوردة منها والتى تتأثر بالاقتصاد الامريكى من ناحية واقتصاد الدولة الموردة من ناحية اخرى. وعلى العكس تقل تكلفة الواردات لو انخفض الدولار الامريكى وبالتالى ينخفض الجنيه المصرى امام العملات الاخرى.

ويرى كمال محجوب ان هذه العلاقة قد تكون فى بعض الاحيان لصالح الاقتصاد المصرى حيث ان اليات السوق قد تكون احيانا فى صالح الاقتصاد الامريكى الا ان القاعدة المتعارف عليها فى التجارة الدولية ووفقا للنظرية الاقتصادية ان الانخفاض فى سعر العملة الوطنية يعنى زيادة الصادرات الوطنية حيث ستكون تكلفتها اقل فى حالة ثبات سعر العملة او ارتفاعها.

ويرى كمال محجوب ان خفض عملة دولة كامريكا سيصبح مجديا نظرا لانها تتميز بقاعدة تصديرية كبيرة وبالتالى ارتفاع فاتورة تكلفة الواردات وهذا لن يؤثر على اقتصادها بل سيصبح من مصلحتها ولكن فى ظل اوضاع الاقتصاد وتراجع الصادرات فخفض العملة سيعود بالسلب على الدولة ويطالب مدير ادارة التسويق ببنك مصر - ايران بان يتم تحديد نوع العملة فى السلة وفقا لدراسة مستفيضة تأخذ فى الاعتبار حجم ونوع التجارة الدولية - المصرية مع جميع الدول حتى نستطيع اختيار العملة والتى يجب ان يتضمنها الدولار وتكون بنسب واحجام تتناسب مع اهداف الاقتصاد المصرى.

ويرى كمال محجوب ان زيادة الصادرات وسياسة احلال الواردات هو العلاج الوحيد لتقلبات سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية ولن يتأتى ذلك الا بالعمل على زيادة الانتاج المحلى وتحسين جودته.

ويقول مختار شفيق عضو مجلس ادارة البنك الاهلى انه ليس من الحكمة ربط احتياطيات مصر الدولية بعملة واحدة فالتنوع مطلوب ففى حالة حدوث ازمة او هبوط للعملة لا اضع رقبتى تحت يد عملة واحدة تتحكم فى اقتصادى.

ويرى عضو مجلس ادارة البنك الاهلى ان اتخاذ قرار ربط الجنيه المصرى بسلة من العملات لن يأتى من فراغ وبالتأكيد سيدرس الاقتصاديون الوضع جيدا اى سيصدر بعد دراسة متأنية.

ويرى ان ازمة الدولار ليست مستحكمة لهذه الدرجة فالزيادة ليست كبيرة.

ويستطرد رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى قائلا: لو درسنا وضع سعر صرف الجنيه المصرى امام الدولار كاقتصاديين سنجد ان الجنيه المصرى على مدار عشر سنوات ظل ثابتا امام الدولار والان ونحن على ابواب عصر السوق المفتوح ووفقا لسياسة العرض والطلب فلا مانع من زيادة الدولار 50 قرشا خلال الثلاث سنوات الاخيرة.

ويقول مختار شفيق ان سعر الصرف تحكمه عوامل عديدة كالسياسة الانتاجية والتصديرية ودخلنا من العملة الصعبة من الموارد الخدمية ويطالب مختار بترشيد الاستيراد وتنمية الصادرات التى اصبحت قضية الساعة حتى نستطيع ان نسد الفجوة بين

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : شريف محمد شاهين
الموضوع الفرعي : قطاع الشئون المالية:البنوك
رقم العـــدد : ٢٩٨٧
المصـــدر : العالم اليوم
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/١٦

التصدير والاستيراد وعدل توازن بين الاثنين حتى يظل الوضع ونصبح دولة مصدرة بدلا من دولة مستوردة فقط.

ويؤكد الدكتور حمدى عبد العظيم رئيس مركز البحوث بالأكاديمية السادات أن هذا مطلب الاقتصاديين منذ فترة طويلة حتى لا نقع تحت ضغط الدولار الأمريكى لذا يجب تنويع مصادر الاحتياطى بحيث يشتمل على الاسترليني والأورو والين الياباني بجانب الدولار. ويرى الدكتور حمدى أن هذا الوضع سيحقق نوعا من الاستقرار لقيمة الاحتياطى نفسه.

ويشير رئيس مركز البحوث إلى تجربتنا مع الدولار والتى أثرت ارتفاعاته فى الفترة الأخيرة على الجنيه المصرى الأمر الذى جعل بالتهوا لعابه.

ويقول الدكتور حمدى عبد العظيم ربط الجنيه المصرى بسلة من العملات سيحقق فى مناخ من تأثير ارتفاعات الدولار لوجود عملات أجنبية أخرى تنخفض الانخفاض عليها لأنه على المستوى الاقتصادى ارتفاع عملة سيواجهه انخفاض عملة أخرى ويحافظ لنا نوعا من التوازن النسبى. فلو هذا حدث من ورداء التعامل بالدولار سنكتابه مكاسب نتيجة التعامل بعملة أخرى.

## المستقبل للبورو

ويرفض الدكتور حمدى استمرار تحكم الدولار فى التعاملات الدولية مع رغم حجم معاملاتنا الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تمثل أكثر من ٤٠٪ لذا لا يجب أن تتحكم هذه النسبة فى باقى تعاملاتنا مع دول العالم مشيرا إلى قيام مصر بتسوية مديونياتها العالم الخارجى بالدولار فقط.

ويضيف قائلا: الاتحاد الاوروبى يعتبر الشريك التجارى الأول لمصر فلا صائم من سداد مديونياتنا لهم بعملة اليورو بدلا من الدولار وهى على النظر من كون الورود منخفضا أيضا على الدولار أو اليورو وفى هذه الحالة ستكون الحكومة هى الرابحة.

ويؤكد الدكتور حمدى ان القمم بعملة الدولة الشريكة تجاريا مثلما سيحملنا نقد ارتباطنا مع الدولار وسيجرنا نقد الطلب على عملة هذه الدولة من قبل المستوردين بعد الزاميهم بقصر تعويلاتهم على الدولة التى يرتبطون معها وبالتالى سيؤدى ذلك إلى استقرار سعر صرف الجنيه امام العملات الاجنبية ومن ثم يجنبنا التعرض لازمة سيولة دولارية كل فترة.

## أداء الاقتصاد

ويقول الدكتور محسن الخضيرى الخبير المصرفى بالبنك الاهلى: ان الأوان لكى تتم ادارة سعر الصرف فى اطار التوازنات المركزية للعملات بالأسواق العالمية والتى تشكل منظومة العملات ما بين الدولة والعالم الخارجى فقد اصبح من الواجب معرفة ان سعر الصرف هو صدى الاداء الاقتصادى الوطنى مع العالم الخارجى ومن ثم فقد آن الأوان لاستخدام سعر صرف مستقر ويعبرنا كل البعد عن اى تعاقدات ارتباطية مع أى عملة اخرى. فالاقتصاد المصرى لا يحدد سعر الصرف وفا سعر الارتباط التعاقدى ويضاح الامر أن حسابات طبيعة سيئة لنقص القدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى من حيث ضعف فى توليد القيمة المضافة التى تزداد تصاعديا مع تنوع حجم الانتاج ويشير الدكتور محسن الى ضرورة تكامل جميع عناصر الانتاج التراكمية فى الاقتصاد المصرى وأهمها الايدى العاملة (الماهلة) وان يتم ذلك فى اطار تصور ورعى واطراف عامة الرعاية فرص العمل المتاحة والتى اشارت اليها دراسات الامم المتحدة والتى حصرت النشاط الاقتصادى فى ٥ آلاف نشاط رئيسى يستطيع ان يمارسها البشر والتى يقترح منها عشرة آلاف انشطة فرعية اخرى ومن ثم يمكن من خلالها اقامة الامم المشروعات القادرة على استيعاب عوامل الانتاج بصورة ويسر وفى نفس الوقت استخلص التأثير السلبى لبطالة الفائضة الان فى الاقتصاد.

ويؤكد الدكتور محسن الخضيرى ان اتباع الدولة لهذه الخطة سيحسن سعر صرف الجنيه المصرى امام العملات الاجنبية.

ويضيف الدكتور شريف محمد على الخبير الاقتصادى قائلا: ان الأوان لاختيار عملات اخرى بجانب الدولار كاليورو، لحجم التجارة مع الولايات المتحدة يمثل فى نسبتها من حجم تجارة مصر مع اوربا والسعودية ان يكون الطلب على العملات الاوروبية اكثر من عملة الولايات المتحدة الدولار.

ويرى الدكتور شريف أن عملة اليورو ستتلقى الدولار مستقبلا وسيكون من مصلحتنا التعامل مع سلة عملات اوروبية واسيوية من خلال الدولار.

ويشير الدكتور شريف الى الاثار السلبية لاعتمادنا بالدرجة الأولى على عملة قوية كالدولار الا وهى تراجع الاحتياطى النقدى من الدولار لقيمة الركزى بالاضافة الى المشاكل التى يمر بها الاقتصاد الأمريكى وامعها الـ ٤ السيولة.

ويستطرد الدكتور شريف محمد قائلا: كل العوامل السلبية وسائب التجارة الخارجية يتوقف باتجاهها دوران النقود كل شئ الامور تشجع على استمرار الاستثمارات فالمبلغ المركزى يستطيع ان يعرف حجم النقود التى اصدرها ولكن لا يستطيع معرفة دوران النقود.

ويضيف الخبير الاقتصادى ان الركود ونقص السيولة فى الاقتصاد المصرى سببه تركم المخزون السلعى وكثرة حصر الاسعار ويعيز الحكومة على الوفاء بديونياتها للقطاع الخاص والبنوك التى اصبحت عاجزة عن الوفاء بنسب السيولة لدى البنك المركزى والتى من المفروض الا تقل عن ١٥٪ لمواجهة متطلبات العملة فضلا عن تأخير عملية الخصخصة الى تأجيل بيع شركات القطاع العام وارتفاع معدلات البطالة على عملية الاقتراض من البنوك والتى اتت بورودها فى اختلال الهيكل التمويلى لدى المشروعات بمعانى انه عندما تملأ تعدد القروض الرأسمالية فى نسبة التكاليف الاستثمارية فإن ذلك يعنى نقص السيولة ومن ثم تزايد العجز فى الميزان التجارى وشكل الاحتياطى فيه مظاهر السوق المصرى.

ويضيف الدكتور شريف ان من اهم اسباب عدم سداد الحكومة لديونياتها هى تباهيها بالتكلفة بعض الموردين بقائم المشروعات المعلاقة التى لا تعطى عائدا على الذى التصدير وتحويل ارصدة الهيئات الاقتصادية العامة من البنوك الى البنك المركزى وبنك الاستثمار القومى لاضافة نسبة الحكومة والتوسع فى الانفاق الحكومى دون مراعاة الموارد المتاحة والاتجاه للاستثمار العقارى الفائض والاداري والطلب طيبه من قبل فئة معينة دخلها مرتفع الامر الذى ادى الى تجميد القروض فى صورة عقارات.

ويرأى الدكتور شريف ان الحل يكمن فى سداد مديونيات الحكومة من خلال حصيلة الخصخصة وعادة النظر فى نسبة الاحتياطى القانونى للايداعات لدى البنك المركزى وتخفيض معدلات الضرائب وزيادة الاستثمار وترشيد الانفاق الحكومى وزيادة رقابة البنك المركزى على البنوك وسرعة اصدار بعض القوانين كقانون الرهن العقارى.

وفى تراجع الاحتياطى النقدى من الدولار لبنك المركزى بالاضافة الى المشاكل التى يمر بها الاقتصاد المصرى وامعها الـ ٤ السيولة.

ويؤكد الدكتور صلاح الشيخ خبير البنك الدولى بمصر فكرة ربط الجنيه المصرى بسلة من العملات الاوروبية وبخاصة عملة اليورو. ويرى الدكتور صلاح رأيه ذلك بان العملات الاجنبية امام الدولار فى التناول ومن ثم فضبط اقتصاديات بلد من البلاد بعملة واحدة سيؤثر بدون شك عليها ولكن لو هناك سلة عملات سيكون التأثير موزعا.

ويشير خبير البنك الدولى فى هذا الصدد الى قيام شركات الطيران والتأمين لدى احدى شركات التأمين والتى تقوم باعادة التصدير من شركات اخرى اى

تحصل على حصة او نسبة من المبلغ المؤمن به وعند حدوث الكارثة توزع الخسائر بالتساوى ونفس الشئ للعملة.

ويرفض الدكتور صلاح الشيخ الاراء التى تطالب الدكتور فكرة تستند الى ارتباط محدد لفترة طويلة بالدولار وكونه عملة قوية ومقبولة فى الاسواق الخارجية وبالتالى فاولاه والتصريحات للتلاحظة والقوية التى منت بهما الحكومة المصرية امام الدولار خلال الفترة الاخيرة.

ويرأى الدكتور البنك الدولى انه لو استمر الوضع كذلك فسوف تتأثر صادراتنا وواردتنا والامر الذى ينذر بكارثة اقتصادية.

## ضغط حكومى

ويضيف الدكتور صلاح الشيخ قائلا: انه ليس من العدل ان توجه الاتهامات للحكومة بمفردها بتسببها فى كل هذه الازمات فالمناخ المصرى لم يناخ حتى الان الاستثمر العالمية المتجهة فى المجال عمله ومن ثم لم تحاول تطوير نفسه.

ويرى الدكتور صلاح الشيخ ان المشكلة فى يدنا هى ازمة ضمير وعدم اهتمام كل منتج بعمله. ويشير الى الدور الذى انشئته الحكومة مؤخرا بسريان الجات بدءا من عام 2003 بدلا من عام 2005 فى محاولة للضغط على المصنعين المصريين حتى يقوم اصحاب المصانع بتطوير معداتهم من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة اى الدخول فى دورة انتاج جديدة اى يجبر على تطوير نفسه حتى لا يصبح فى مأزق عن المنافسة الخارجية ومن ثم لا تتعرض صناعته للانحدار.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | شريف محمد على |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الشئون المالية:البنوك | رقم العـــــدد : | ٢٩٨٧ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١١/١٦ |


## د. شريف محمد على:

# اليورو سينافس الدولار مستقبلا ومن مصلحتنا التعامل مع سلة عملات

## د. صلاح الليثى:

# خطوة لإنقاذ الجنيه من مزيد من السقوط أمام الدولار

## عبد الرحيم حسين:

# أرفض الفكرة.. والدولار يستمد قوته من قوة الاقتصاد الأمريكى

### رفض

أما عبد الرحيم حسين بادارة التفتيش ببنك الاستثمار العربى فيرفض ربط الجنيه المصرى بسلة من العملات الاخرى متمسكا بالدولار كعملة تحويل طالما ارتبطنا بها طويلا. ويستطرد قائلا ارتباطنا بالدولار طوال هذه الفترة لم يجىء من فراغ بل جاء من قوة الدولار امام العملات الاخرى فى الاسواق العالمية.

ويرى عبد الرحيم حسين ان اللجوء للعملات الاخرى وتنشيطها وزيادة الانضباط بها هو امر جيد ولكن لابد ان تكون هذه العملات قوية وليس بها تغيرات كبيرة ولا يكون لها تأثيرها السيىء ولا يكون خاضعا لتقلبات السوق الكبيرة الامر الذى يكون له تأثيره السيىء على الصادرات المصرية التى نحن فى امس الحاجة للنهوض بها وزيادتها.

ويرى مسئول التفتيش ببنك الاستثمار العربى ان قوة العملة تظهر جليا عند التحويل ومدى قبولها فى الاسواق الخارجية فلابد الا تكون للعملة تقلبات سلبية عند التحويل لذا تلجأ معظم بلاد العالم لتكوين احتياطياتها النقدية من العملة الصعبة بالدولار لانه مازال مستمرا فى قوته وتزداد متانته.

ويرأى حسين انه يستمد قوته من قوة الاقتصاد الامريكى وبافتراض حدوث هبوط ستكون تقلبات السعر اقل تأثيرا على العملة المصرية لذا يطالب عبد الرحيم حسين بأن يكون احتياطى العملات الاخرى بنفس قوة الدولار او تكون تقلباتها طفيفة فى المستقبل.

ويستطرد مسئول التفتيش قائلا: ان التدعيم الحقيقى لعملتنا الوطنية لا يكمن فى تغيير عملة الارتكاز بل الدعم يكمن فى زيادة الانتاج التصديرى سواء كانت العملة الاخرى دولارا او غيره.

ويرى عبد الرحيم حسين ان المشكلة تكمن فى زيادة الاستيراد عن التصدير الامر الذى اوجد ضغطا على العملة الصعبة فالقوة الحقيقية لاقتصاد الدولة تكمن فى عناصر الانتاج وتحصينه من خلال ايجاد قاعدة تصديرية تصبح جانب لموارده من العملات الاجنبية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | محمد بركة |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الشئون المالية: البنوك | رقم العـــــدد : | ٢٩٩٠ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١١/٢٠ |

إلى أين يمضي الجنيه؟.. بين ضغط المضاربة على سعر صرف الدولار.. وتوزيع الحلول الجاهزة في اوقات الأزمات يتقدم الجنيه «المصرى» بقوة بفم خفية إلى الاختيار وما بين «التعويم» أو «خفض القيمة» المباشر.. والمثير ان التقدم إلى هذا المصير يجد كثيراً من المبررات باسم مهام الانقاذ العاجلة!

وتزداد اهمية طرح هذا السؤال ونحن على ابواب شهر رمضان الذى ترتفع فيه فاتورة الاستيراد وتزداد معدلات الطلب على الدولار بشكل كبير وبين «التعويم» و«التخفيض» اللذان يمسكان بتلابيب الجنيه.. تفتح «الاسبوعى» ملف السياسات النقدية فى مصر ومستقبل سوق الصرف بعد مرحلة غيبة قصيرة من التضارب.. وعدم الوضوح.

ونحن على أبواب رمضان.. الملف مازال مفتوحاً

# «الجنيه» حائرين

# التخفيض والتعويم

## «تعويم» الجنيه.. ممنوع من الصرف!

□ محمد بركة □

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : محمد بركة

الموضوع الفرعى : قطاع الشئون المالية: البنوك — رقم العـــدد : ٢٩٩٠

المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/٢٠

«تعويم الجنيه» خيار نقدى.. يفرض نفسه على نحو متزايد سوق الصرف فى مصر من حين إلى آخر.. وإذا كان يطرح فى كل مرة على استحياء.. فإنه يحض الأوقات لا يكون هناك مناص من طرحه.. وفى الوقت الذى يحتدم فيه نحتل البنك المركزى تلبية حاجة البنوك من الدولار حتى لا يتعرض سعر صرف الجنيه للاهتزاز تقوم الدولة معلقة فى بلك الاستخدار القومى بإجراء حاسم لإدارة الطلب على الجنيه وتعبئة المدخرات المحلية عن طريق زيادة سعر الفائدة على شهادات الاستثمار من جهة وصندوق توفير البريد من جهة أخرى.. وهو ما اعتبره البعض سيلاً ضمنياً للاقلات من ضغوط التعويم أو تخفيض قيمة العملة.

ولكن السؤال.. إلى متى تنجح الدولة فى طرح شهاب «التعويم».. وهل تسقط الخطوط الحمراء تحت ضغط الضرورة؟!

## مصوغ الاقتراب

يؤكد حمدى موسى المدير العام الرئيسى وعضو مجلس إدارة البنك المصرى لتنمية الصادرات أن «تعويم» الجنيه لا يمكن أن يكون قراراً صائباً فى هذا الوقت لأنه يضر بسعر صرفه فى المقام الأول كما يؤثر على النشاط الاقتصادى لدولة.. ولهذا يتحتم وضع برنامج متكامل وأكثر فاعلية لتنمية الصادرات المصرية حتى مستطاعاً الاعتماد فى وتقليله مرونة بين جميع المؤسسات وقطاع الأعمال داخل مصر.. فالمسئولية ينبغى أن تكون تضامنية فيما يخص هذه القضية قبل الاقتراب منها وتناولها.. ولا داعى يحظر الاقتراب من الجنيه أى المساس بسعر صرفه.. ويرى موسى أن الخلل فى علاقة الجنيه بالدولار ترجع إلى عوامل موضوعية فى سوق الصرف يأتى فى مقدمتها تضارب فى النقود الدولار.. وهى متغير لا يمكن التقدم طبه.. ولذا يمكن أن يستقبل تأثيره بعد التعويم.

ويشير أن ذلك يبدو طبيعياً فى ظل حالة الاتزان المستهدفة بين مجموعة السلع والخدمات المعروضة فى سوق كل منهما ومعروف من النقود داخل السوق.. وهذه الحالة تشبه فى الخلل إذا ما زاد حجم المعروض من الخدمات أو السلع فتكون النتيجة ترابح قيمتها لأن النقود محدودة!! وتزيد كمية النقود مقابل الخدمات والسلع فتنخفض قيمة النقود.. وحتى يستقيم الميزان لابد أن تكون الصادرات المصرية قادرة على حماية سعر العملة حتى لا يكون الانهيار ذماً للتعويم.

ولهذا استبعد أن يترك الجنيه عرضة للطلب العالمى والعرض الذى يعتمد على معطيات عديدة فى الأداء الاقتصادى لا تتوافر حتى الآن وبالرغم من أن هذا الخيار غير وارد.. يلزم فى حال التعويم إليه إيجاد طلب فعال على الجنيه ويمكن أن ينشأ ذلك من طريق خصخصيص جلتب من سوم الدرس بقداة السويس ليتم مساندة بالجنيه ، كذلك نسبة من عائدات تصدير البترول.. وحتى يحدث ذلك فاعتنا الكثير من الوقت.

## مناخب ميزان المدفوعات

وحول الأسباب التى قد تفرض خيار «التعويم» وكذلك خفض قيمة العملة أكد احمد سامى نائب المدير العام بالبنك العربى الافريقى أن الهدف الرئيسى لتخفيض قيمة العملة هو التغلب على أزمة العجز فى ميزان المدفوعات وتقوم على فكرة رئيسية مضمونها أن تغيير سعر الصرف الفعلى الرسمى تجاه العملات الاجنبية سيؤدى إلى إحداث تغيرات مماثلة فى الأسعار الداخلية للدولة الأمر الذى سينعكس على حركة الصادرات والواردات فى اتجاه ملائم للقضاء على العجز حيث تزداد الصادرات وتقل الواردات.

## محور دون

وحول ما إذا كانت الحكومة ترتب من خلال زيادة أسعار الفائدة على شهادات الاستثمار وصندوق توفير البريد لكل سليم: واضح أن الحكومة تميل إلى الحل الفنى وهو تطبيق السعر المرن للدولار كبديل للتخفيض على أمل الاستقرار ولكنه لا يستقر.

- الاحصاءات تقول ان العجز فى الميزان التجارى انخفض معنى ذلك ان الصروض من النقد الأجنبى زاد فكيف يزيد السعر والطلب اقل من هذا السلوك يناقض الحسابات الاقتصادية بالاضافة إلى تأكيد سياسة البنك المركزى على مساندة البنوك وتوفير كل ما تطلبه لتنمية السوق.

- يبدو ان هناك فترة وجدت للزحمة ساعة الضغوط على سعر الدولار منها تعتبر المعاملة النقدية على حساب المعاملة التجارية طبعاً بان المضاربة على العملات هى التى تصعف التقديات جوهر شرق أسيا.

- لا نريد ان يتحول سوق النقد الأجنبى إلى سوق المضاربين فإنا نصبح السوق اسام خطر كبير.

- يجب ألا تكون اداة النقد الأجنبى هى يد شركات المضاربة كيف تكون أسعار هذه الشركات المضاربة فى السوق الآجل ٢١٨ ٤٤٤٤ ٤٤٤٤ والبنوك تتعامل فى ٢/١٠ نقط من حجم المعاملات بينما الجزء الاكبر تتعامل فيه البنوك.

- نحتاج إلى سياسة جديدة للتعامل مع هذه الظاهرة.

- لا يوجد تسلسل ٤٢١ ٤٢٢ بين السلطة النقدية وباقى المجموعة الاقتصادية فى الدولة الأمر الذى يترتب عليه آثار غير محمودة

ان ارتفاع سعر الدولار مقبل ولا مبرر له والمطلوب معالجة الأمور بصورة افضل ويجب الا نصل إلى مرحلة التخفيض الرسمى أو التعويم الجنيه.

- الضغوط تكمن فى ان التخفيض سوف يؤدى إلى مزيد من التخفيض مما قد يؤدى إلى كارثة لا قدر الله.

## آثار مؤجلة؟

ويضيف احمد سامى أن هناك آثاراً متعددة سوف تنتج عن التخفيض ويجب الاحاطة بجميعها نظراً لتشعبها وتقاطعها الديناميكى الذى يجعلها تتطور وتتغير من فترة إلى أخرى.

فالاضافة إلى تأثير تخفيض العملة على الواردات باعتبار انها بؤرة تشرير أكثر مما تصدر إلا انها أيضاً تأثيرها على مستوى الاسعار المحلية التى أعمها:

1 - تخفيض قيمة العملة سيؤدى إلى ارتفاع مباشر وسريع فى أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج مما سيتعكس على أسعار السلع المصنعة داخل البلاد.

2 - ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج يؤدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية حيث ان جزءاً كبيراً من هذه السلع يدخل فى استعمالات الافراد.

3 - قد يدخل العامل النفسى أيضاً على اثر سياسة التخفيض فيتزايد المواطنون حدوث ارتفاع مستقبلى لمستوى الأسعار فيسارعون بشراء السلع خوفاً من تحدوث هذا الارتفاع لتكوين مخزون سلعى لديهم مما يزيد الطلب على هذه السلع فيترتب على ذلك حدوث الارتفاع فى الأسعار بالفعل، كذلك يمكن أن يحدث أيضاً أن تجار السلع المستوردة يقومون ارتفاع ثمن سلعهم مما يجعلهم يستحوذون من ورائها (تنتظر) لارتفاع الأسعار وفى المقابل فإن تحفز التجار بارتفاع الأسعار يؤدى إلى يحدث دورية من التقشف العنيف فى الجانب الأخر الذى عانينا منه فى الماضى ويمكننا من علاجه حالياً.

4 - سيكون التخفيض اثره على الانخفاض خاصة بالنسبة للقطاع العائلى وهو من أكبر القطاعات للجنيه.

## التعويم بين الداخل والخارج

ومن جانبه تساءل داوود محمد محمود المدير العام ببنك كريدى اجريكول: كيف يكون معقولا أن يصبح الجنيه قابلاً للتحويل فى الأسواق الخارجية.. ولا يمكن تصور تكوين سوق مالية به داخل البنوك الأجنبية!.

ويؤكد داوود محمود أن الجنيه داخل السوق المحلى يشهد عملية تعويم فعلى فلا توجد قيود داخلية على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار أو أية عملة أجنبية أخرى وبالتالى عندما يطرح سعر «التعويم» الخارجى لابد من الوصول إلى حالة من التوازن فى المبزان التجارى وكذا ميزان المعاملات الجارية.. وإذا رفعت الحكومة يدها عن «التعويم» صرف بائد الجنيه جزءاً اضافياً من الصادرات.. وقد تستمر عملية فقدان جانب من القيمة لفترة من الوقت إلا ثم تتوج الحكومة فى التوصل إلى السعر العادل الذى يعكل القيمة الحقيقية للجنيه.. إلا ان الوقت سيزال سيكرا الفلس فى حسم هذا الخيار فى الظروف الراهنة.

وأكد داوود محمود على عدم المساس بالسياسات النقدية التى استقرت مؤخراً.. وقد يتسبب انخفاضها لأى تغيير فى زعزعة استقرارها.. كان تؤدى زيادة نسبة الفائدة على الودائع بهدف توفير الاموال اللازمة من خلال المدخرات الوطنية لمقابلة الى التمويل حاجات الحكومية المتنامية.. لتكون المحصلة رفع كلفة الاستثمار بسبب زيادة أسعار الاقتراض والخسر.

وطالب فى النهاية بالتروى قبل تجاوز هذا الخط الاحمر!

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الشئون المالية:البنوك
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : ماجد علي
رقم العـــدد : ٢٩٩٠
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١١/٢٠

# أزمة الدولار.. أعادت القضية إلى الظهور

## البنك المركزي.. أغلاق ملف خفض الجنيه مع صندوق النقد نهائيا

## المصريون يؤكدون عدم الحاجة إلى تخفيض الجنيه

■ ماجد علي ■

حركت أزمة الدولار خلال الأيام الأخيرة المياه الراكدة في ملف الجنيه خاصة ما يتعلق بقضية التخفيض التي كانت في وقت من الأوقات مطلبا ملحا لصندوق النقد الدولي على مصر.

فبعد أن وصل سعر الدولار لدى الصيارفة إلى حد ٤ جنيهات خلال أيام معدودة وعلى الرغم من تأكيدات الحكومة وقيام شيخ الدولار بشكل خطير من السوق وهو ما دعا البنك المركزي إلى اتخاذ بعض القرارات التنظيمية لسوق الصرف من بينها حظر سحب أكثر من 20 ألف دولار من الودائع الدولارية بالبنوك وغيرها من القرارات التي لاتحتاج عمق فهم وحالة علم من الارتباك.. بنوك حالة من الارتباك.. حتى خرجت تصريحات الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء لتؤكد حرية تداول النقد وحرية السحب من الودائع بالعملات الأجنبية في أي وقت وبأي كميات.

وسط هذا الاضطراب عادت قضية تخفيض الجنيه من جديد إلى الأضواء.. خاصة مالها كان المستوردون يؤكدون أصال أليات العرض والطلب في سوق الصرف وترك القرية للبنوك في تحديد سعر الدولار.. فلماذا لا يتم تخفيض الجنيه والعالم اليوم الأسبوعي تعيد فتح هذا الملف.

صندوق النقد الدولي مارس ضغوطه على مصر منذ بداية تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي عام 1991 وطلب أكثر من مرة تخفيض قيمة الجنيه المصري بحجة أنه مقوم بأكثر من قيمته الحقيقية وأن التخفيض من شأنه تصحيح الخلل في عجز ميزان التجارة المصري من خلال زيادة حصيلة الصادرات.

الفكرة المصرية والسلطة النقدية درست مطلب صندوق النقد ورفضت أن تستجيب لها وخرجت تصريحات الرئيس مبارك وقتها لتؤكد أن مصر لا تقبل أية ضغوط من أحد وأن تخفيض قيمة الجنيه تفسر بمعدلاتها الاقتصادية وأن الدولة تحدد سياساتها الاقتصادية والمالية طبقا لأولوياتها دون أن تخضع لأية مؤثرات أو ضغوط دولية. وقضية تخفيض الجنيه تثار بين الحين والأخر وفي بعض الأحيان طلب حاملو صندوق النقد من خفض الجنيه ورفض مصر لطلبه عاد وطلب مرقم الجنيه، ورفضت مصر أيضا، والسؤال هنا: هل لازال قضية تخفيض الجنيه في فكر السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي، وهل هناك دافع أو نداء لتخفيض جديد خاصة في ظل ما يتردد بأن الجنيه مقوم بأكثر من قيمته، وكانت بعض المصادر قد روجت خلال الفترة الماضية بأن صندوق النقد الدولي قد أجرى دراسة على وضع الجنيه في مصر مقابل الدولار وحدد سعر الدولار بنحو ٤ جنيهات مصرية. أسماعيل حسن محافظ البنك المركزي، نفى ما تردد عن تحديد قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار.. وقال بمنتهى أكثر الناس والدروس طمأنا بوضوح القارئ شاب من صندوق النقد لم يزعجه هذا الاصلاح الاقتصادي في مصر.. لم أسمع أطلاقا عن دراسة لصندوق النقد حالية تحدد سعر الدولار به جنيهات مصرية. وتابع محافظ البنك المركزي في نهاية ديسمبر 1993 وأوائل 1994 وأثناء المفاوضات مع صندوق النقدي الدولي.. قال وفد الصندوق إن البرنامج الاقتصادي المصري جيد جدا لكن المطلوب تخفيض الجنيه.

وتم تقييم الموقف وتأكدنا من عدم العملة لتخفيض الجنيه ورفضنا طلب صندوق النقد. وبكلام أخر العلاقة بين مصر والصندوق أن أن عادت المفاوضات مرة أخرى في عام 96 وأكد الصندوق ذلك هدم الحاجة إلى تخفيض الجنيه.

وعملنا برنامجا منذ سنتان وعند مراجعته من قبل الصندوق والكلام لنا سماعيل حسن محافظ البنك المركزي.. قال الصندوق إنه لا توجد أساسا لضرورة تتعلق بتخفيض الجنيه المصري

ويعقب الاعضاء في وفد الصندوق أشاروا رأيا برفع قيمة الجنيه.

وعند ذلك لا يوجد برنامج محدد مع صندوق النقد الدولي.

وأكد أسماعيل حسن محافظ البنك المركزي على ضرورة تضافر جميع الجهود لتقوية مركز العملة المصرية ولابد من العمل على تحسين موازنة من التعاملات الأجنبية في قطاعات السياحة والبترول وتحويلات العاملين في الخارج وترشيد الواردات.

ولابد أن يكون هناك تحرك قوي في هذه الاتجاهات لمساندة السياسة النقدية.

واشار اسماعيل حسن إلى أن الميزان التجاري لايزال عبئا كبيرا على ميزان المدفوعات والتحسن وإتمام مواردهما مؤكدا ضرورة العمل على استمرار تحسن وضع ميزان المدفوعات. ودعا الأجهزة المعنية لبذل كل ما تستطيع لتنمية وزيادة الصادرات بما يؤدي إلى تقوية الجنيه المصري مصريا عن أمله في تحسن أوضاع العملات الصعبة في مصر خلال الرحلة القادمة.

وفي الاطار السابق أكد أسماعيل حسن استمرار توقف البنوك عن منح تسهيلات ائتمانية بالجنيه المصري بضمان الدولار. والعملات الأخرى وتصاعبه ما هو أدنى منها وفقا الضوابط المصرفية التي تم الاتفاق عليها مع البنوك أوائل الشهر الماضي.

ويهدف على أن ذلك من شأنه دعم قوة الجنيه والمساهمة في ضبط سوق الصرف وتجنب المضاربات على العملة المصرية باستخدام المتعاملين أنفسهم. كذلك التوقف عن فتح حسابات بالجنيه المصري لبنوك تعمل في الخارج بغرض المضاربة.

ونره في الاطار ذلك أنه لا يحق لأحد مراكز بالجنيه المصري في الخارج. وعلى الجانب الأخر قال اسماعيل حسن إن ربط الجنيه المصري بالدولار لم يعد ربطا كاملا وأن أحد البنوك المركزي حاليا 4 سيناريوهات جاهزة لربط الجنيه المصري بعملات أجنبية أي ربطه بسلة عملات من بينها «اليورو».

وتساءل هانا لو كنا سمعنا الأراء التي طالبتنا بربط الجنيه باليورو في الفترة الماضية؟ من كان سيتحمل الخسائر التي كان سيتخطفي وعد ان انخفضت قيمة العملة الأوروبية الوحيدة مقابل الدولار بأكثر من 30٪.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | ماجد على |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الشئون المالية:البنوك | رقم العـــــدد : | ٢٩٩٠ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١١/٢٠ |

وأوضح أن هناك قطاعات استفادت بالفعل من ارتباط الجنيه بالدولار وهناك قطاعات خسرت لكن المهم أن المحصلة هى استقرار وضع الجنيه وقوته.

**لا تفكير فى هذه القضية!**

وحول ما إذا كان هناك حاجة أو مبررا فى الوقت الحالى لخفض الجنيه.. قال محمد البربرى كبير مستشارى محافظ البنك المركزى لا يوجد ما يدعو لهذا الخفض اطلاقا فمستوى أسعار الجنيه مقابل الدولار فى سوق الصرف حاليا تؤكد استقرار الجنيه وتعكس تفاعلا لقانون العرض والطلب فى السوق.

فما يحدث من ارتفاع لأسعار الدولار مقابل الجنيه هى عملية تحريك سعرى فى ضوء ظروف السوق.

وأكد البربرى أن ملف تخفيض الجنيه تم إغلاقه تماما مع صندوق النقد الدولى ولا توجد نية أو تفكير أو حتى دراسة لدى البنك المركزى بطرح هذه القضية حاليا.

**ترشيد الاستيراد**

ويقول الدكتور محمد الموجى عضو لجنة السياسات بالبنك الأهلى إن قيمة العملة تتحدد أساسا طبقا للعرض والطلب وعلى أساس معدل التبادل بينها وبين العملات الأخرى.

وتتوقف قيمة العملة على مدى قوة الاقتصاد فهى انعكاسا لهذه القوة ومادامت مؤشرات الاقتصاد المصرى تشير إلى توقع تحسن معدلات الأداء فلم تعد هناك حاجة فى الوقت الحالى للنظر فى تخفيض الجنيه.

وإن كان يؤخذ من جانب آخر أن العجز فى الميزان التجارى بالدرجة الأولى يرجع إلى ضعف حصيلة الصادرات مقابل مدفوعات الواردات وهو ما يعرف بمعدل التبادل الدولى فإن هذا من ناحية أخرى يعطى مؤشرا بعكس قوة الجنيه وعلى العكس فإن انخفاض هذا المعدل يعطى مؤشرا يعكس انخفاضا فى قيمة العملة المصرية.

وقال إن تخفيض قيمة الجنيه سوف تكون لها آثار سلبية أكبر من الآثار الايجابية فى ظل عدم مرونة الطلب على الصادرات المصرية فإن انخفاض قيمة الجنيه المصرى لا تؤدى إلى زيادة الصادرات.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | اسامة غيث |
| الموضوع الفرعى : | قطاع البنوك | رقم العـــدد : | ٤١٦٣٤ |
| المصـــدر : | الاهرام | تاريخ الصـــدر : | ٢٠٠٠/١٢/٢ |

# فك الارتباط بين الجنيه والدولار

## الضرورات والحتميات؟!

**كل تجارب العالم تثبت بما لايدع مجالا للشك ان الدفاع عن اسعار صرف العملات الوطنية عند معدلات غير واقعية وغير عملية لابد ان يؤدى إلى نزيف لاحتياطيات النقد الاجنبى للدولة بغير طائل وبدون نتيجة.. وكل تجارب العالم تثبت ايضا ان التاخير فى القبول والتراخى فى الاعتراف بالحاجة إلى تعديل اسعار الصرف بشكل جذرى وبصورة ملموسة لابد ان يؤدى إلى تراكمات سلبية تتسبب فى نهاية الامر فى ارتفاع تكاليف فاتورة الاصلاح والعلاج، ونؤدى إلى تعقيد تاثيراته الخطيرة والحادة على مجمل الاوضاع الاقتصادية والنقدية بالاضافة إلى تعقيد العديد من التشابكات فى العلاقات الخارجية للدولة ومعاملاتها مع العالم الخارجى.**

يشغل الاشهر الثلاثة الماضية ثم الاعتراف الرسمى بضرورة تحريك اسعار صرف الجنيه المصرى بعد اكثر من عامين من الاصرار الشديد على الدفاع عن اسعار صرف غير واقعية اقرب ما تكون عنها معجومة من الظواهر السلبية من بينها، وليس فى مقدمتها ـ تراجع احتياطيات النقد الاجنبى لدى البنك المركزى بنحو ٤ مليارات دولار وفقا لاقل التقديرات وليس احصاءا وهو مايعنى قواسما على استقرار التداول فى شركات الصرافة ان هناك من إلى الخارج فى صورة طرق سحر، وتلك بعملات «فوارق الاسعار» التى يمكن حسابيا وتقديريا فى خانة تمويل الفرق لاعتمادات الاستيراد من خلال مواردها الخاصة لتنتظر اسعاد البنك المركزى الاحتياطى وحد مؤسسى الانكشاف مراكز المتعاملين الاجنبى وحد وتصل فوارق اسعاره إلى نحو مليار جنيه ثانية مما يرفع العبء الباشر لحركة تثبت سعر الصرف لنحو «مليارات من الجنيهات المصرية كان يمكن ان تدخل خزينة البنك المركزى وبالتالى الخزانة العامة للدولة ولكنها خرجت وان نعود.

ولاتزيد مشكلة الشاكى بالشاكى على الاموال المصرية بحكم انها تسرق وانتهت وضاعت ولكنها تزيد بكل الدفاع المستميت لتثبيت سعر صرف الجنيه فى مواجهة الدولار كان ينبغى بوسط المعانى والمفاهيم الاقتصادية تشجعها لحدوده او افرولها بغير قيود للواردات وكان ينبغى فى نفس الوقت وبفا لبديهيات الحساب والفكرة اضاءة المصادرات المصرية إلى اسواق العالم المختلفة وقال من قدرتها التنافسية مصدرة وبالتالى من امكانيات وقائها فى اسواقها المحلية وبالتالى من عائداتها المحققة وبعدها بالاتزان والتراجح الحاد والمتواصل ويرجع ذلك إلى الحقيقة القائلة إن كل معاملات العالم خلال السنوات الثلاث الاخيرة قد تراجعت بشكل حاد امام الدولار وهو مايفتح عمليا وتلقائيا فى ظل ارتباط الجنيه بالدولار مصحوبا وعموما فى الجنيه وتثبيتا لاسعاب تقييم واسلوب حساب وتثبيت البنك المركزى ويصر عليه قد ارتفع بالضرورة فى مواجهة كل عملات العالم ويدفع هذا الاصرار الذى يتناقض مع الدلاء



حسابات المناخ الاقتصادى كل وحدات الاقتصاد المصرى إلى التدخل فى مصيبة برماء وتتسبب فى مشاعلة ارباح عمليات الاستيراد من كل بقاع العالم ـ ساعتها امريكا ـ وتتصدر فى اقبراء الكبرون ـ ساعتها امريكا ـ وتتصدر فى اقبراء الكبرون والاستيراد بهدف التخزين والاكثر خطورة انه يؤدى إلى تحفيض تكلفة المستورد بشكل بالغ المضاعفة ويالغ الارتفاع فعلة لتغير بسبب قرار اداري صادر من البنك المركزى بحدر على عدم الاخذ بحسابات الاقتصاد ويصبر على عدم التزيل على مقتضيات ومجريات السياسة النقدية المرشدة والمنطلق

وبفقا للاسعار العالمية للن البيانى فإنها اكثر بما يزيد على ٢٦٠ فى اسعاره فى اوائل الثمانينيات وبعدل نمو سبت سنوات على قمة الضغوط الامريكية على الاقتصاد اليابانى لاصلة مساوقته للاسواق اليابانية بالحكمة المعالية الناجمة عن الارتفاع الحاد والشديد لسعر صرفه فى مواجهة الدولار الامريكى وبالتالى كل معاملات العالم وصل ارتفاع سعر صرف الين إلى اكثر من ٧٠٪ وبدعها انعكست صادرات اليابان لكل اسواق العالم وتراجع الاقتصاد اليابانى من مكانته الرصولة التى كانت تسمى معها بالمعجزة الاقتصادية إلى نوضاع الركود وتحول إلى قائمة «التدنى السلبى» وعرت الشركات الكورى بالحجم الاكبر من الاستثمارات إلى دول القارة الاسيوية وإلى داخل السوق الامريكية وإلى اسواق الاقتصاد الاوروبى بحثا عن منافذ للاستثمار والانتاج والتسويق لامعانى من الاثار الرهيبة والمدمرة طلين للصعيد الذى يتناقل كل مؤشرات الكفاءة وكل حسابات القدرات التنافسية وكل قدرات التكنولوجيا الاكثر تقدما والتكنولوجيا الاعلى والتقنيم الاقل تكلفة فقط لاغير بسبب انفلاة فى سعر الصرف نتيجة للسقوط الامريكية التى وصلت إلى حدود الاعلان عن قهرين التجارية ويوصلت إلى عشرات الاعلان عن العجز الاقتصادية الشاملة.

وعلى الرغم من الازمة الاقتصادية الامريكية

تحليل بقلم
أسامة غيث

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع البنوك
المصـــــدر : الاهرام
اسم كاتب المقال : اسامة غيث
رقم العـــــدد : ٤١٦٣٤
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٢/٢

وعلى الجانب الآخر وخلال العام الأخير تواصل الانخفاض الحاد لسعر صرف الجنيه الموحد الممثل في الوحدة ذات الـ ٣٠ قرشا مصريا والذي يمثل سلة صرف العملات الأوروبية الرئيسية المنضمة للبورو بنسب تتراوح بين ٢٥ و٢٨٪ ويعني ذلك حدة انخفاض اليورو الذي الأقل والدرك الفرنسي والليرة الايطالية وغيرها من عملات الدول الأوروبية الأعضاء في الوحدة النقدية وهو مايؤدي وأدى إلى انخفاض تكلفة صفقاتها لكل أسواق العالم بنفس هذه النسب. وارتفاعا وتكلفة الواردات من هذه المناطق من العملة الأوروبية بنسبة متوسطها العام ٢٠٪ ويعني ذلك ان السلع الأمريكية تقل قدرتها التنافسية داخل أسواق الاتحاد الأوروبي بمعدلات عالية ترجح فقط لانخفاض أسعار صرف اليورو ومغرياتها. ويتسبب ذلك بالضرورة في رفع القدرة التنافسية للسلع الأوروبية بنفس المعدلات لنفس السبب مما ينعكس على ارتفاع القدرات التنافسية لصادرات وتعظيم القدرة التنافسية للاقتصاد الأوروبي ويدفع المعاملات فيما بين دول الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من التدويل والتعميم. وهو مايدعم التكامل الاقتصادي والوحدة النقدية فيما بينها.

ويمهد هذا الحادث الظروف والأوضاع المطلوبة للاقتصاد المصري ومايعمل تحتها من محاولات جدية لتنمية صادراته والركوب الاقتصادي لموجة العولمة والانتماء والاندماج بالأقتصاد العالمي غير الايجابية على مستوى انواعه الأمامية الدولية ومستوى الميزان التجاري والميزان الجاري والصورة الاجمالية والنهائية لميزان المدفوعات والاحتياطي النقدي والمعادة من أوضاع البنوك والائتمان . ومسألة إيداعات

المعاملات الاجنبية وغيرها فإن هناك في الواقع والأطار الدولي وبعد أزمة النقد والتكنيك حول ضرورة الرأسمالة الأمامية ليس فقط لسعر صرف الجنيه ولكن أيضا وبصورة أكثر أهمية لأسلوب ادارة أسعار الصرف وسياساته وتواعده وهي قضية تواصل تحديد سعر الصرف الجنيه من خلالها لخط الأفق وعلاقة دولية وحيدة هي الدولار على الرغم من مشكلات وأزمات الدولار الاقتصادية والوضاعة بشبه الاختلاقية في المعاملات وسقوطه وفقدانه والتي تدعمت مع موقف الفرنسي في مواجهة اليورو الذي يمكن تغيير وتأثير مجموعة من أكبر وأقوى الاقتصادات العالمية الكبرى.

ويعني ذلك أن التساؤل المحوري والأشكالية الكبرى التي أثير في مشكلة تحديد سعر صرف الجنيه لترتيبه بقرارات خط الأفق وتحديد سعر الصرف الأختلافي الرئيسية لسعر الصرف وعلاقة إلى السعر الواقعي الذي يضمن توحيد الأسعار وعدم تعددها وارتفاع التذبذب الحادة التي تشهدها والمدارق الكبير بين معاملاتها وتكلل البنوك وخارج بنوك مايوكد ندرة النقد الأجنبي وعدم امكان الحصول عليه وان الحالية أيضا بشكل منظور وفقا لسعر محدد ومعروف بصورة شبه مستقرة وشبه متقاربة بين العرض والطلب في حسابات الأدل القصيرين. وهو وضع غريب في ظل الخبرات العالمية الحالية أن ارتفاع سعر صرف محلة في مواجهة الدولار يعني بالضرورة شكلا مركبا من أشكال والعقاب الاقتصادي من قبل القوة العالمية المطلقة وتواجهها كما هو الحال في وضع البابان والفائدة أيضا أن انخفاض سعر صرف عملات الدول المنافسة الكبرى قد يكون مكافأة جغرية تدعم صفحاتها وترجحاتها نحو المزيد من جبارة الارباح والعالم الاقتصاداتها وتعاملاتها مع العالم الخارجي كما هو الحال في ارتفاع أيدي والبريد

-١٠٨-

وقد ظهرت السياسة النقدية في الاعتراف بتأثير العديد من الصدمات الخارجية العالمية مما انعكس وتصاعدت ولم يعد هناك على الاطلاق المزيد من الوقت المتردد في أجراء اصلاحات جذرية وسريعة في نطاقها وايضا في نطاق السياسات الاقتصادية ككل والتي تأثرت بالتردد والتشذير في اصلاح السياسات النقدية وفي مقدمتها اسعار الصرف وهو مايستوجب بالضرورة قرارات عاجلة لفض التشابك بين السعر والدولار وبناء ارتباط سعر صرف الجنيه بالدولار بشكل مايوفر من مميزات ظاهرية وواضحة تقول إن الجنيه تتبنا سياسة تحديد اسعار صرفه لرتكم في مواجهة الدين البابانى بنحو ٢٠٪ وارتفع في المتوسط في مواجهة العملات الأوروبية بنسبة ٣٠٪ كما ارتفع في مواجهة عملات دول القسم الأسيوية بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ على الرغم من خطوات

واجراءات انخفاض الجزئية الاقتصادات هذه الدول وتركزي ذلك ان السياسة النقدية تركت الجنيه المصري خلال السنوات الأخيرة يتأثر في مواجهة كل عملات العالم بكل مايعنيه ذلك من تأثيرات عامة وسلبية على الأوضاع الاقتصادية المحلية والمعاملات الخارجية والأكثر خطورة ان الدولار في علاقته بالجنيه تحول إلى سلعة رخيصة تدرى باستخدام الجنيه للاتتقال إلى الدولار وغيره من العملات الدولية الرئيسية وهو مايعني ضغطا متزايدا على أيرادات مصر وأحيانا بالمتاجرة من النقد الأجنبي في ظل انخفاض استمرارها فيما بعد البنية والرغبة والرغبة وايضا في امكانيات التحول من الجنيه إلى الدولار وغيره من العملات وهو ما يجعل عمليات التحويل مربحة جميع حسابات الاقتصاد ومعاييره ويصنع ضغطا وطلبا اضافيا غير مبرر على النقد الأجنبي في مصر بتزايد من انخفاض الايرادات والعوائد بالنقد الأجنبي وتزايدت مع ارتفاع الدولار عالميا وتحديدا وهو مالاحتمال للتحول إلى الدولار والتحول والاميل من تحديد سعر صرف الجنيه من خلال هذه العملات دولية تمثل سلة العملات التي يتم بناء عليها تحديد التكثير من عملات العالم . ويعتقد بناء عليها سعر وحدات الصرف الخاصة لصندوق النقد الدولي والبنك الاسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي وغيرها من الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية العربي التي تتعامل معها مصر في النطاق الخارجي على اساس ان خريطة العالم حتى تتجنب مصر التأثيرات السلبية الحالية لارتفاع سعر صرف الدولار والتي تحول معها إلى « الدولار للمصريين» بالنسبة لتأثيرات المجحفة على الاقتصاد المصري من الأخذ في الاعتبار أن ذلك القرار ليدخل التعديل حتى بداية عام ٢٠٠١ وتستوجب جميع المؤشرات والتغيرات أن يصدر قبل نهاية عام ٢٠٠٠ ويتصدر ذلك أعمال الحكومة الجديدة التي ينتظر أن يعلن عن تشكيلها مع بداية انعقاد مجلس الشعب الجديد في ١٦ ديسمبر الحالي.

خلال الاشهر القليلة الماضية انتهت السياسة النقدية بالنسبة لسعر الصرف بقدر من التوفيق سمح والقمة بانخفاض سعر صرف الجنيه بنحو ٧١٠ قلل معاملات البنوك وسمح ايضا بانخفاض سعر صرف الجنيه بنحو ٧١٢ في معاملات شركات الصرافة مما سمح بزيادة موائد التصدير وزيادة تكلفة الاستيراد باعتبارها ادوات رئيسية لضبط والسيطرة على التأثير من مكوناته.

ولكن تبقى الاهمية هي مايترجمها بان الدور الذي سمحت به السياسة النقدية أدوارها إلى توفير الاحتياجات من النقد الأجنبي من المنوك ومازال يسمح بتحديد اسعار الصرف للجنيه المصري وباقي بطلاقه فعلية من استقرار سوق النقد وهو سابقا إلى اطلاق العنان ليس فقط التوقعات المحسوبة والمدروسة ولكن ايضا التوقعات التي تثور في نطاق

والتفكير منها.
وهو
وتحقيق ذلك.
ما نتيجة عنه
حسب
من الدراسات
وعوائد النقد الاجنبي وبحسبنا من الجنيه
وتحديد في اطار ثقة هذا وهما تأجلا
من المرغوبة في الدوال وحيازة العملات
الجديدة طما في حتى ارباح ومخاوف من
بالضرورة عليها والاتجار فيها بما يالف
الحسابات أو المقدرات وأما على تأثير
ويخرجوا من نطاق السعودة والاصلاح.
لقد حانت اللحظة الحاسمة التي لابد أن
يقدر فيها الصرف الواقعي للجنيه المصري
وهو السعر الذي يحقق الاقتراب على التحدد
في الاسعار ويقلص المضاربات ويمنع نزيف
الدولار ويدفع إلى استقرار سعر الصرف
بعيدا عن ظهرات التوقعية والتعاقبية
ويضمن في نفس الوقت الثبات ضبعية
التوفق مع المتغيرات الاسوق وقواعدها
ومتغيرات سعر الصرف لكل العملات
العالمية ويحقق توضحت الاقتصاد
المصري بصورة شاملة ومتكاملة.

# الإقتصاد

## المصرى

## الاصلاح الاقتصادى

## قطاع الصناعة

# الاقتصاد المصرى

## قطاع الصناعة

| م | عنوان المقال | كاتب المقال | المصدر | العدد | التاريخ | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | مجموعة من البرامج لتطوير وتحديث الصناعة المصرية | عزة نصر | العالم اليوم | ٢٩٠٤ | ٢٠٠٠/٨/١٢ | ١٠٩ |
| ٢ | الصناعة المصرية على كف عفريت المجارك | عصام رفعت | (مجلة) الأهرام الاقتصادى | ١٦٤٩ | ٢٠٠٠/٨/١٤ | ١١١ |
| ٣ | تحديث الصناعة المصرية مشروع قومى | عزة نصر | العالم اليوم | ٢٩١٦ | ٢٠٠٠/٨/٢٦ | ١١٧ |
| ٤ | مهمة عاجلة لتحديث الصناعة | اسامةخيث | الأهرام | ٤١٥٧٨ | ٢٠٠٠/١٠/٧ | ١١٩ |

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | عزة نصر |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الصناعة | رقم العـــدد : | ٢٩٠٤ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/١٢ |


## لمواجهة المنافسة القادمة

# مجموعة من البرامج لتطوير وتحديث الصناعة المصرية

تقديم
عزة نصر

أعدت وزارة الصناعة حزمة من البرامج لدعم تطوير وتحديث الصناعات المصرية لمواجهة المنافسة القادمة مع التحرير الكامل للتجارة العالمية وفقا لاتفاقية التجارة الدولية..

تتناول برنامج الوزارة تطوير الأساليب التكنولوجية المستخدمة بعمليات الانتاج كذلك التسويق للمنتج المطور داخليا وخارجيا لمواجهة المنافسة الشرسة.. مع توفير العروض الطويلة والمتوسطة لعمليات التطوير والتحديث.

### التكنولوجيا

في البداية فيما يتصل باستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة فهناك برنامج الارتقاء بالتنافسية التكنولوجية والجودة والانتاجية يتضمن تصميم المنتج وتطويره وتطوير العملية الانتاجية وادخال الطرق الحديثة في التصميم والانتاج وتنظيم وتخطيط موارد الانتاج وتحسين الانتاجية وتقليل الفاقد ونظم الصيانة الوقائية وترشيد الطاقة وحماية البيئة ومساعدة الشركات للحصول على شهادات الجودة وتنظيم حملات التوعية للموضوعات ذات الاهتمام المشترك للمنافسة على أن يكون إطار البرنامج تحليل وتقييم احتياجات الشركة ـ وتصميم برنامج للمساندة وتوفير الخبرة للتنفيذ.

كما يشمل برنامج تحديث الصناعة برنامج التدريب الصناعي ويتضمن تدريب رجال الصناعة على الإدارة الحديثة والداخل والخارج «دراسات طويلة ـ دورات طويلة» وتحسين المهارات الفنية لعمال القطاع الصناعي واعداد وتطوير المقررات الدراسية والمواد التدريبية وربط المراكز التدريبية المحلية بالمعاهد الاجنبية وتدريب وإعداد الكوادر القائمة بالتدريب وتطوير وتوفير المعدات اللازمة للتدريب وتسويق الدورات في الوسط الصناعي ويشمل إطار البرنامج لمواسم القدرات الادارية رجال الصناعة وقياس القدرات الفنية والمهارات للفنيين والعمال وتحديد الاحتياجات التدريبية الحقيقية.

### التسويق

يشمل برنامج تحديث الصناعة برنامج للمساندة في التسويق والادارة وأهدافه بحوث السوق ـ والمبيعات والتسويق والتوزيع ـ وتنمية وتنظيم الهياكل الادارية وتنمية الموارد ـ البشرية ونظم المعلومات والتخطيط المالي علاوة على اعداد دراسات مشتركة لمجموعة من العملاء واعداد برنامج للمشتريات المشتركة واعداد حملات توعية وتدريب.

ويضم إطار البرنامج دراسة الأوضاع المالية للشركات ويوضع خطة التطوير والمساعدة في التنفيذ.

كما تقرير حديث لوزارة الصناعة أن تحديث الصناعة يتضمن برنامج تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والهدف منه جذب الاستشارات العربية والأوروبية والأمريكية واليابانية للمساهمة في الاستثمارات الأجنبية بحلول عام 2002 ومساعدة الشركات المصرية في تحقيق الشراكة الأجنبية.

تتضمن مجالات البرنامج ترويج منظم لجاذبية مصر للأسواق المستهدفة من خلال البريد ـ وأجهزة الاعلام المختلفة والمعارض الدورية ومشاركة رجال الأعمال والفنيين وترويج محدد الهدف لجذب فئة معينة من المستثمرين ومنشآت معينة وترفيق طلبات الشركات في ايجاد شريك أجنبي مناسب.

كذلك المساعدة في التنفيذ من خلال اعداد كتيبات عن الاستثمار ودراسات الجدوى وتيسير مصادر تمويل لعمليات التوفيق علاوة على اعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار ويضم برنامج تحديث الصناعة الذي يتضمن برنامج تنمية الصادرات والهدف منه:

زيادة التوجه التصديري للصناعة المصرية وتحسين خدمات التصدير ولتأمين مساندة فنية للمصدرين وتكون مجالات المساندة تكمن في توفير المعلومات التجارية المناسبة لكل المصدرين وتطوير مفهوم المنفذ الواحد كنقطة التجارة وبرنامج منظم لتسويق الصادرات الصناعية من خلال المعارض وبعثات بيع إلى الخارج ووفود خارجية للشراء والمساعدة الفنية للشركات لزيادة تنافسية التصدير وتنمية أسواق التصدير.

### خدمات مالية

المح تقرير تحديث الصناعة إلى وجود برنامج للخدمات المالية يتضمن برنامج الاقراض متوسط وطويل المدى (٥ ـ 10 سنوات) الهدف منه اقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاستثمارات في المدات الرأسمالية والصناعات ذات القيمة المضافة العالية على أن يكون إطاره توفير قرض من بنك الاستثمار الأوروبي بتسهيلات ائتمانية وفرع منافسة لاختيار بنك ليدير البرنامج بعد وضع الشروط والمواصفات لوحدة الخدمات المالية.

### الائتمان

يشمل برنامج ضمان الائتمان لوضع برنامج لضمان الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ البرنامج عن طريق شركة

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | عزة نصر |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الصناعة | رقم العـــدد : | ٢٩٠٤ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/١٢ |

ضمان الائتمان - ويهدف البرنامج إلى تحليل أداء شركة ضمان الائتمان وتحديد أوجه القصور بها وتصميم نظام جديد أكثر كفاءة وحداثة للأداء وتدريب أفراد الشركة على النظام الجديد وتدبير مصادر التمويل ممكنة أو قرضا بشروط ميسرة.

كما يضم برنامج رأس المال المخاطر لإنشاء صندوق للمشاركة في الاستثمار بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لتنمية الصناعات الواعدة الجديدة ودعم المشروعات ذات التكنولوجيا العالية.

يهدف البرنامج أيضا إلى توفير منحة أو قرض ميسر مع تبسيط الإجراءات والاشتراطات التي تشجع على التقرير أن برامج التحديث للقطاع والتجمع الصناعي يتضمن برنامج إنشاء شبكة.

أكد مراكز الأعمال والخدمات الهدف منها إنشاء 20 مركزا للأعمال والمراكز التكنولوجية بالمناطق الصناعية المختلفة وبناء خط للمساندة الأول للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتزويد الشركات بالخبرة والإرشاد والاستشارة الفنية وتوجيه الشركات إلى مختلف المصادر المعلوماتية والمالية المتاحة المزيد من الاحتياجات الفنية والإدارية والتدريبية.

تحددت مجالات المساندة من خلال تأسيس الشركات الجديدة وتحسين الأساليب التكنولوجية المستخدمة وتطوير المنتجات وتطوير الجودة وإتاحة المعلومات والمساعدات من مصادرها وتطوير الجهاز الإداري والتنظيمي وتحسين كفاءة استخدام الأموال وتوفير الخدمات التدريبية.

يتضمن برنامج التحديث أقامة الشبكة المصرية للمعلومات والإرشاد الصناعي لتنقية المصادر الفنية المعلومات الحقيقية والربط بين المصادر والعملاء والإمداد بالمطبوعة والاستشارة الفكرية وتحسين الشركة على النظام الجديد وتدبير مصادر التمويل ممكنة أو قرضا بشروط ميسرة.

كما يضم برنامج رأس المال المخاطر لإنشاء صندوق للمشاركة في الاستثمار بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لتنمية الصناعات الواعدة الجديدة ودعم المشروعات ذات التكنولوجيا العالية.

يهدف البرنامج أيضا إلى توفير منحة أو قرض ميسر مع تبسيط الإجراءات والاشتراطات التي تشجع على التقرير أن برامج التحديث للقطاع والتجمع الصناعي يتضمن برنامج إنشاء شبكة.

أكد مراكز الأعمال والخدمات الهدف منها إنشاء 20 مركزا للأعمال والمراكز التكنولوجية بالمناطق الصناعية المختلفة وبناء خط للمساندة الأول للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتزويد الشركات بالخبرة والإرشاد والاستشارة الفنية وتوجيه الشركات إلى مختلف المصادر المعلوماتية والمالية المتاحة المزيد من الاحتياجات الفنية والإدارية والتدريبية.

تحددت مجالات المساندة من خلال تأسيس الشركات الجديدة وتحسين الأساليب التكنولوجية المستخدمة وتطوير المنتجات وتطوير الجودة وإتاحة المعلومات والمساعدات من مصادرها وتطوير الجهاز الإداري والتنظيمي وتحسين كفاءة استخدام الأموال وتوفير الخدمات التدريبية.

يتضمن برنامج التحديث أقامة الشبكة المصرية للمعلومات والإرشاد الصناعي لتنقية المصادر الفنية المعلومات الحقيقية والربط بين المصادر والعملاء والإمداد بالمطبوعة والاستشارة الفكرية وتحسين

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | عصام رفعت |
| الموضوع الفرعي : | قطاع الصناعة | رقم العـــدد : | ١٦٤٩ |
| المصـــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/١٤ |


# الصناعة المصرية على كف عفريت الجمارك

كيف ننمى القدرة التنافسية للصناعة المصرية فى وسط الظروف والمتغيرات الجديدة والتى من بينها اتفاقية المشاركة الاوروبية واتفاقية الجات وماتمليه على مصر من التزامات ولها أيضا فيها حقوق والواردات من السلع الاجنبية ومنافسة الصناعة الوطنية.

السؤال هو كيفية تشجيع وحماية الصناعة الوطنية وماهى الاساليب والوسائل التى يمكن استخدامها لتحقيق التشجيع اللازم للصناعة الوطنية فى مصر وماهو المطلوب لتعديل القوانين والنظم لتتلائم مع اقتصاديات السوق وأليته وبما يحقق ايضا تدعيم القدرة التنافسية للصناعات المصرية خاصة ان التعريفة الجمركية اذا جاز لنا ان نعبر ونقول انها تمثل الهرم المقلوب فهى احيانا تتحيز للسلع الاجنبية تامة الصنع برسوم جمركية مخفضة بينما مكونات الانتاج فى بعض الصناعات لاتزال تعانى من ارتفاع الرسوم الجمركية مما يساعد على تشجيع الصناعة وخفض التكاليف فيها وزيادة قدرتها على المنافسة.. ايضا القانون الجديد ٦٠ لسنة ٢٠٠٠ الذى جاء لتعديل بعض احكام قانون الجمارك القديم ٦٦ لسنة ٦٣ يتضمن بعض المواد التى يرى رجال الصناعة ان لهم تحفظات عليها.. التعديلات الجديدة خاصة فى مسألة غوانير التى تقدم الى الجمارك واعتمادها مسألة تحتاج الى كثير من المناقشة.

مالذى يهدد الصناعة الوطنية وماهى المشاكل والمصاعب التى تواجهها؟ وماهى مطالب الصناعة لحمايتها؟

الصناعة والجمارك قضية ناقشها البرنامج التليفزيونى «المنتدى الاقتصادى» الذى يعده ويقدمه رئيس التحرير عصام رفعت.. واستضاف البرنامج الدكتور عبد المنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات المصرية ومحمد منصور رئيس الغرفة التجارية الامريكية المصرية ود. أحمد بهجت رجل الأعمال والمهندس حسن الشافعى عضو مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال المصريين.


اجرى الحوارات:

**عصام رفعت**

اعدها للنشر:

**محمد إبراهيم**

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصري | اسم كاتب المقال : | عصام رفعت |
| الموضوع الفرعي : | قطاع الصناعة | رقم العـــدد : | ١٦٤٩ |
| المصـــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادي | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/١٤ |

## الجمارك وأثرها على القدرة التنافسية

عصام رفعت: ما اثر الجمارك على عدم زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتنا ومصانعنا الوطنية

د. عبدالمنعم سعودي رئيس اتحاد الصناعات المصرية

حقيقة ان هذه القضية جاءت في وقت مهم وحساس بالنسبة للقدر الصناعي وبزيادة قدرة التنافسية سواء في السوق المحلي او الخارجي. الجمارك هي احد الموارد السيادية للدولة ومصر انضمت الى اتفاقية الجات التي عدل اسمها فيما بعد الى منظمة التجارة العالمية وكانت الحكومة المصرية مرتبطة بالتزامات معينة منها تخصيص التعريفة الجمركية بالتدريج وطبقا لجداول زمنية محددة وقد حدث هذا فعلا. والدخل قامت الحكومة المصرية بتخفيض الرسوم الجمركية على جزء كبير او معظم مدخلات الصناعة ولكنها ابقت الجزء على بعض المدخلات الأخرى مما ادى الى حدوث تشوهات ووجود سلع تامة الصنع جمركيا اكثر من مستلزمات الانتاج او المادة الخام الغير تلك.

الجمارك ايا انخفاض كبير سواء في الداخل او الخارج حيث يصل متوسط الرسوم الجمركية في مصر الى ٧٨٪ في حين ينخفض في تركيا الى ١٪ ودول جنوب شرق اسيا ٢٠٪ وعالميا ٨٪ ولكن ماهو ابعكاس الرسوم الجمركية على الصناعة المصرية؟ في اعتقادي انه انعكاس سلبي مثير حقيقي وله ايجابيات جيدة اذا عولجت حزمة التشريعات الجمركية والضرائبية سالفة سنتريد من قدرة المصناعة المصرية التنافسية في الداخل والخارج. بمعنى انه لو نظرنا الى سلع منتجة وتامة الصنع ومستوردة من الخارج وسلعة مصنعة محليا سنجد ان الفارق الجمركي بين السلعتين لا يمثل حماية. الحماية غير مطلوبة . ولا يطلب الفارق الجمركي للصناعة المحلية. الحماية كانت في فترة الستينيات وفي علم الاقتصاد الذي يكتبا انتهت مع تطبيق نظام الاقتصاد الحر ولكن لو تم تخفيض الجمارك وبالتالي بها وليست الحماية فقط. ضوء يزيد استخدام الطاقات الصناعية وبالتالي سينعكس هذا على اسعار التكلفة ويزيد حجم الانتاج وسوف يزيد من قدرة الصناعة المصرية على المنافسة في الداخل والخارج.

## عصام رفعت: تخفيض الجمارك على المكونات ام على السلع تامة الصنع؟

د. عبدالمنعم سعودي: على مستلزمات الانتاج والمواد الخام وليس على السلع تامة الصنع. . وان خفض الجمارك سوف يزيد من قدرة الصناعة المصرية على المنافسة في الداخل والخارج لانه كما ذهب كلما زاد حجم الانتاج قلت التكلفة... فمثلا عندما نستورد جزءا من الرسوم بالاضافة الى الرسوم الجمركية وجزء لا يستورد. ولنفرض الجمارك فسعر واقعا مايوجد من رسوم مثل رسوم التنمية اخر . وكما قلت ان الرقات مهم وبخاصة خاصة ان مصر بخلت في اتفاقيات ثنائية واتفاقيات تجارة متعددة الاطراف وسوف توقع مصر على اتفاقية المشاركة الاصرية الاوربية بالاحرف الاولى لكن هذا يتطلب ان نراجع بدقة حزمة التشريعات المتعلقة بالجمارك والضرائب في الصناعة المصرية حتى لا تتلقر تأثيرا كبيرا عند تطبيق هذه الاتفاقيات التي صدر بعضها بالفعل. والمقارنة بين سلعة مصرية وسلعة اخرى قادمة من اي دول عربية وقعت معرها معها اتفاقيات وتصديق في حيز التنفيذ سنجد ان التنويع في هذه الدول لا يقوم بمثابل تصدير ذلك السلعة وفي المقابل نجد ان السلع او المنتج يدفع من ٣٢ ـ ٢٥٪ جمارك. ف لا. يتمكن الصانع المصري من المنافسة . ان الحديث عن الصناعة المصرية والجمارك حديث دائم منذ وقت طويل. توجد لدينا مشكلة تحت اسم اللجنة العليا للتعريفات ماترات تعرض كشفية ازالة هذه التشوهات وذلك ان يتم الانتهاء من اصلاح البنية التشريعية قبل تطبيق الاتفاقيات القائمة لزيادة القدرة الصناعة المصرية على المنافسة . وان نظرنا الى جنوب شرق اسيا وماذا حصل فيها. سنجد الجمارك فيها منخفضة ولا توجد رسوم وتمثل صادراتها ٧٥٪ من صادرات الدول الناسية . على عكس دول البحر الابيض المتوسط ٦٠٪ ومتوسط لجمالي صادرات امريكا اللاتينية يقدر بنحو ١٥٪ وبرغم نمو الصادرات في هذه الدول الى الدراسات التي تحصل عليها وليس الحوافز والدعم لأنها

## عصام رفعت: ـ التعريفة الجمركية تمثل الهرم المقلوب

## ـ ما الذي يهدد الصناعة الوطنية؟

## ـ الفواتير المقدمة للجمارك غير سليمة؟

## ـ تدريب العاملين بالجمارك على عمليات التثمين والتسعير

## ـ إعمال مبدأ المعاينة قبل الشحن

## ـ توحيد الجهات الرقابية تحت مسمى واحد

بنيت على اساس تزايد طاقة انتاجية بالاضافة الى انخفاض تكلفة عناصر العمل من مصر والحقيقة ان اجور العامل المصري منخفض الكثير عند حسابه على تكلفة الانتاج سنجده مرتفع ويخطئ منخفض... وهذه معالجة صعبة وحلها يحتاج الى تحليل... ولا يمكن تعديلها الا اذا زاد الانتاج وحجمه.

## حالة واقعية

عصام رفعت: ما اثر الجمارك على الصناعة مع الاشارة الى حالة واقعية؟

د. أحمد بهجت: ان القضية التي تناقشها اليوم تهم كل فرد في بيته لانها قضية مستقبل مصر والصناعة المصرية ماهي الا ترجمة لجهود المصريين في المصانع والورش والحلات حتى يمكنهم انتاج ما يذوي فرصة التصدير وفي نفس الوقت يوفر فرص عمل للمصريين الذين يزداد عددهم عاما بعد عام ونحن في اشد الحاجة لايجاد فرص عمل جديدة... وان اي صناعة تعتمد على عدة عناصر من بينها ان تكون الصناعة جيدة بمعنى انها تكلس ولها اسواق. والمصريون عليهم دين كبيرهم مستهلكين ان يوفروا السلع الجيدة بمعنى تفضيل السلعة المصرية ذات الجودة العالية والسعر المناسب على اي سلعة اجنبية ولابد ان يكون هناك ولاء من المستهلك المصري لسلعته.. وهذه نقطة في غاية الاهمية.. واذا كان على المستوى دور دائه لا يقال اهمية عن دور الدولة الان كل الامكانيات المتوافرة لكي يتم التصنيع ان تتحقق الا اذا توافرت السياسة الجمركية والسياسة التمويلية والسياسة الضريبية التي تشجع على الاستثمار وتشجع الافراد على انشاء مشروعات جديدة بدلا من اكتناز الاموال والابتعاد عن الاستثمار في المجال الصناعي فالاستثمار الصناعي في غاية الاهمية لانه يوفر فرص عمل وينتج صماعر مثل اخشية. ويوضحني ان اقول انه عندما نريد ان نشتري سنجد اننا ضيعنا وقتنا طويلا في معاملات خاصة بعد المؤسرات وتحديدا مثل عشر سنوات وفي كما مرت يكون القرار صعب اتخاذه نتيجة الصبر الملقى على عاتق الدولة في بعض الاوقات او على الايضاح الاقتصادية في مصر. مما يؤدي الى تأجيل القرار. لجميع دول العالم سيلتنا في اشياء كثيرة ونحن في مصر نتأخر ونحن لا نستطيع ان نتعامل مايحدث في العالم الخارجي خاصة بعد ان اصبحت الندرة التصديدية في العالم اكثر من احتياجات المستهلكين في العالم بمعنى ان كل منتج يتنج اكثر من الطلب الاستيعابية للأسواق العالمية كلها.. مما ادى الى وجود وفرة في الانتاج وتنافس حاد الجودة العالية وتنافس على سرعة توصيل السلعة الى الوقت المناسب لجمهور المستهلكين ومصر تملك سوقا داخليا جيدة وقوية تستوعب ٦٥ مليون نسمة وتعد قوة كبيرة في مجال التسويق بالاضافة الى السوق الافريقية من خلال اتفاقية الكوميسا ولابد ان يذهب تفكيرنا . ليس الى السوق المصرية فقط. الى تنمية الصناعة حتى يمكن تصديرها الى الدول المجاورة سواء العربية او الافريقية او الاوروبية من خلال اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية والتي تتيح لنا الدخول الى اسواقها والمنافسة معهم... ولكن المشكلة في مصر تتمثل في فائدة عريضة وطويلة من الرسوم والضرائب المتنوعة والكثيرات التي تؤخذ في الجمارك... هذه الاتاوات لا يمكن استيرادها عند التصدير.. فمثلا السلعة المصرية محملة باعباء اضافية من السلعة المنتجة في بلد اخر وتنافسنا . فمثلا عندنا مشكلة في ان سعري كبد ان يكون اقل من قيمة الضرائب التي يدفعها ولم استطع استيرادها!.. فهذه القضية تتحدث فيها منذ سنوات ولابد من حسمها خاصة ان اليوم الذي يمر ولم نأخذ فيه القرار الصحيح يصبح بعد ذلك حتى وان تم اتخاذ قرارات تكلفة ليس له قيمة لان غيرنا سبق ودخل اسواقنا وغزاها.

وزماء ذلك فان الدول تقول دعم صادراتها والآن الاتفاقيات الدولية تمنع الدعم المباشر ولكن هناك اشياء كثيرة يمكن للدولة ان يكون لها دور فيها مثل تسهيل التسويق الخارجي ومن المفروض ان تساعد الحكومة فيه وتقدم مجالات للتسويق في دول اوربية وان تقدم التشريعات المصرية التي تشجع التصدير الى دول اوربية وان تقدم الدعم المعارض وتخفيف القفل والملاحة.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : عصام رفعت
رقم العـــــدد : ١٦٤٩
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/١٤

## معارض قطاع خاص

**عصام رفعت: لماذا لا يدخل القطاع الخاص فى مجال المعارض والتسويق وشركات النقل البرى والبحرى؟**

**د.احمد بهجت: القطاع الخاص فى مصر قطاع جديد ومعارض فى دور الطفولة فنحن ناقص شركات عمرها الان ١٠٠ سنة ورأسمال الشركة الراسخة يعادل ميزانية دولة فالقطاع الخاص لا يستطيع ان يلتزم سوق وريسك بمئات الملايين للخارج لعمل معارض لانها**

عملية مكلفة وصعبة جدا.. ولابد ان يكون هناك تضافر من الدولة من خلال وجود جهاز خاص لتشجيع التصدير بالاضافة الى رفع الاعباء عن التصدير حتى تتاح له فرصة المنافسة.. خاصة وان الفائدة البنكية تصل الى ١٩٪ مما يؤثر على القدرة التنافسية ويتعذر فائدة ضخمة كما ان هناك عناصر كثيرة جدا وكلها مناطحة تتطلب قرارا سياسيا واضحا لعلاجها..

## حالة واقعية

**عصام رفعت: صناعة الالكترونيات بشكل عام. هل المكونات المستخدمة فيها الرسوم الجمركية عليها الان من المنتجات تامة الصنع والمستوردة ام العكس؟**

**د.احمد بهجت: فى اغلب الاوضاع المكونات اقل من المنتج الكامل ولكن توجد بعض التشوهات الصغيرة.. والجزء المستورد موازي أو اكثر من السلع النهائية بالكامل والمستوردة.. وهذه الخطوة الاولى أن تكفلة السلعة ، الجمارك المفروضة عليها مرتفعة فالمفاتيح لتصبح السلعة مرنة ٢٠٪ السعر فى السوق وبالمقارنة بالاخرين نجد ان سلعنا للاسف سعره ٤ بجمرك عالى وضريبة مبيعات وعندما تصل لمستهلك يكون سعرها كبيرا لطى من السلع المنتجة فى الدول المماثلة.. مما يؤثر على المبيعات وضعف القدرة التنافسية.**

## السيارة الفاخرة..

## مدعوة

**عصام رفعت: متوسط الرسوم الجمركية فى مصر اعلى من متوسطات دول اخرى.. ولكن لو تحدثنا عن صناعة السيارات خاصة وان مصر تنتج ١٣ ماركة سيارات تعتمد على ٦٠٪ من السوق المحلى ومصر امامها فرصة كبيرة لتهيئة هذه الصناعات وحتى المصانع العالمية يمكن تهديدها.. والسؤال لماذا تظلم مصر فى صناعة مكونات السيارات وهى الصناعة الاستراتيجية والمدعوة للتصدير؟**

**د.احمد بهجت: الصناعة الاستراتيجية لانها تحتاج الى تكنولوجيا عالية مما قد يدفع الكثير من الشركات الاجنبية الى التشاور والتعاون مع شركات مصرية فى هذا المجال بالاضافة الى تقييم هذه الشركات للتهذيب الكافى للعاملين فى هذه الصناعة واعدادهم الاعداد الجيد حتى يمكن**

**د. عبدالمنعم سعودى:**

**الحكومة خفضت الرسوم الجمركية ولكنها أغفلت الجزء المهم..**

**- التشريعات الجمركية مشبوهة**

**- كيف يتمكن الصانع المصرى من المنافسة؟**

**- مطلوب إصلاح البنية التشريعية**

**- الدعم يذهب الى السيارات الفاخرة**

**د.أحمد بهجت:**

**الاتاوات لا يمكن استردادها عند التصدير**

**- ضيعنا وقتا طويلا فى مناقشة الصناعة والجمارك**

**- القرار صعب اتخاذه نتيجة للعبء المالى على موارد الدولة**

**- السلع المصرية محملة بأعباء إضافية عن مثيلتها المستوردة**

التأسيسة في هذه الصناعة وتشهد صناعة السيارات في خارج مصر منافسة قوية وأصبح مصدرو السيارات لا يحققون الربح المستهدف منها ولكن يحققون أرباحا من صناعة مكونات السيارات والآن يحدث تحالفات واندماجات في الشركات المصنعة لمكونات السيارات وبدأت هذه الشركات في فتح فروع لها أو شراء مصانع قائمة أو انشاء مصانع جديدة أو تحالفت في شراكة معها على عكس ماكان يحدث في وقت سابق حيث كانت الشركات المصنعة للسيارات سواء في أمريكا واوربا أو اليابان تصانعه الشركاء الصغيرة في دول النامية حتى تصنع سيارة تقدر احتياجاتها ولكن تغيرت الاوضاع في ظل العولمة . وعلى سبيل المثال توجد شركة كرايسلر الامريكية ٤ مصانع في اسبانيا تلبي احتياجات السوق الامريكية ٤ مصانع مكونات السيارات تحتاج إلى الاهتمام حتى تصبح صفا ـ ٥ تصديرية تلبي احتياجات السوق المحلي والخارجي . ليس للتصنيع فقط بل في شكل قطع غيار للاسواق الخارجية . ولي رأيي ان مصر تتمتع بقيمة مضافة في هذا المجال . لان اي شركة عندما تبدأ في تصنيع سيارة تقدر فترة حياة السيارات بـ ٤ سنوات ويعد ٤ سنوات ينتهي هذا الموديل وتبدأ في عمل موديل جديد لان احتياجات جارية الى قطع الغيار يستمر ٢٠ سنوات في الدول المتقدمة بعد بيعه ، أما في الدول الثالث فان السيارة تحتاج الى قطع غيار لمدة ٢٥ عاما وتقدر سوق السوق العالمي من مكونات السيارات بحوالي ٨٠٠ مليار دولار سنويا هل كان هناك خطة لدخول مصر سوق تصنيع مكونات السيارات، واستهدفت على ٣٠ من دخل السوق العالمي خلال ٥ سنوات تمثل بما قيمته ٤ مليارات دولار تصدير سنويا . وهذا ان يحدث الا اذا تم توقيع اتفاقيات مع شركات أجنبية وفتح اسواق لمصر في الخارج خاصة ان هذه الشركات هي التي تتصدر وفي انتاج السوق العالمي هو عملية التسويق وهذه نقطة مهم وشعوافي الاعتبار

## رؤية رجال الاعمال

### عصام رفعت: مافي رؤية جمعيات رجال الاعمال في الجمارك والتصدير

**المهندس حسن الشافعي** رئيس لجنة الجمارك بجمعية رجال الاعمال سابقا وعضو مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال المصريين : الحقيقة في خلال السنوات العشر التي مضت فيها رئيسا للجنة الجمارك سواء في الغرفة الامريكية أو جمعية رجال الاعمال كانت تقابلنا ثلاث مشكلات رئيسية سواء على المستوى التصميم للرسوم وتبديل التواريخ والتعقيدات في الاجراءات مما فيها التعقيدات في التحكيم والبعد الجمارك الرقابية لكن القانون الجديد عالج مشكلة قبول التواريخ ولكن لم نرى الآلية التنفيذية لان الموضوع غير واضح ربما قرأه مجرد عابرين ولن يشارك رجال الاعمال والقطاع الخاص في اعداد هذه اللائحة حتى تخرج بصورة أيجابية حمائية للصناعة المصرية اولا وليست دعما وحتى تكون مقبولة الجميع .

### التواريخ لا تمثل القيمة الحقيقية

### عصام رفعت: هل في مستورد يحصل على اي فواتير الجمارك تعتمدها حتى لو كانت هذه الفواتير لا تمثل القيمة الحقيقية للسلعة؟

**د. حسن الشافعي:** لا.نقول الجديد ونضع بعض الشروط

ولكن لو استطاع المستورد الحصول على مثل هذه الفواتير لاعتمادها من الجمارك.. الاجابة : نعم . ولا يمكن رفضها الا في حال وجود سبب قوي ولا نريد ان نقول ان المشكلة الآلية التي تقابل الصناع المصري الآن في المنافسة مع المستورد الموجود في السوق باسعار اقل من هذه المشكلة بحكم فسوف يؤدي ذلك الى اغراق السوق المصري بكميات رهيبة من البضائع المستوردة.

### اعتماد الفواتير

عصام رفعت: مطلوب من الجمارك عندما تعتمد الفواتير المقدمة اليها ان تمثل الحقيقة والسعر الحقيقي باستيراد سلع ويقدمون فواتير اقل من قيمتها الحقيقية للتهرب من الجمارك وتصبح سلعا منافسة للمنتج المحلي فلابد ان تكون الفواتير مماثلة للواقع وان تكون فواتير حقيقية وان الجمارك تدرب على عملية التقييم والتسعير الجمركي.

**م. حسن الشافعي:** ان هذا الموضوع مطروح منذ فترة طويلة وتمت مناقشته وكان هناك اقتراح لدخول شركات عالمية للعمل في مجال الجمارك . العالم كله اصبح مفتوحا على بعض ولفضل وجود الانترنت ويمكن بسهولة التعرف على مصدر هذه السلعة وقيمتها وهناك شركات متخصصة في مثل هذه الموضوعات اذا السيء غير معلوم لم يدفع هذا المشروع.

### المعاينة قبل الشحن

عصام رفعت: النقطة الثانية التي يمكن ان نتحدث عنها هي اعمال مبدأ المعاينة قبل الشحن عن طريق شركات دولية وتحدد بنودها الجمركية واصنافها وكمياتها ونوعيتها ثم يتم ابلاغ الجمارك في مصر بموافصات الشحنة .

**م. حسن الشافعي:** فواتير الجمارك تتص على الغرض من التصنيع قبل الشحن والفروض انها بضاعة سريعة ولكن للاسف الكل يعاني من بعد ايرادات التفاوض وطول الاجراءات والمشكلة انها مازالت في القانون الجديد كما هي بالم يطمئنوا وان الشكاة لم تحل والطرف الثاني في التحكم ان يكون سريعا والتعقيدات الحل والنقطة الايجابية التي تم اتخاذها كأن مصر شكوى في السابق في تعدد الجهات الرقابية في معملة الجمارك ولكن منذ عشة شهور قطع بعد طول معاناة ساعات اول تجربة في الاسكندرية وتتخصن تطبيقها في كافة المنافذ الجمركية . فالجمارك بالنسبة للمصنع المصري مهمة جدا . خاصة انه يدفع رسوم جمارك ورسوم ضرائب مبيعات والطلب تأجيل تحصيل رسوم الجمارك وضرائب المبيعات الى ميعاد التصنيع والبيع وهذا يعتبر دعما غير مباشر للمصنع المصري حتى يمكنه التنافس والتصدير وتوفير فرص عمل.

### ٣٥ نوعا من الرسوم

عصام رفعت: اود ان القت النظر الى نقطة مهمة جدا وهي ان المستورد يتعرض الى ٣٥ نوعا من انواع الرسوم والدفعات في داخل الموانئ وان الشحونة تم تفتيشها طبقا للقرار الجمهوري ١٠٦ والتي قام بتنفيذها وزير الاقتصاد لتسهيل توحيد الجهات الرقابية ولكنها تحتاج ايضا الى استكمال حيث يجب خفض كل هذه الرسوم وتجميعها في سعيات محددة او مسعى واحد . وتوفيرا للوقت والجهد والمال مما يعد نوعا من تدعيم القدرة التنافسية للصناعة الوطنية.

م. حسن الشافعي: الحقيقة - وكما قلنا من قبل - ان عناصر تكلفة الصناعة ليست في صالح المصنع المصري عند مقارنتها مأي مصنع بالدول الجاورة . ولم تعالج المشكلة بشجاعة فلن تنتهي . ونحن لا نتحدث عن التصنيع لكن طرحنا من الناقصة الداخلية فلابد اولا ان نطور انفسنا ولابد المستهلك المصري مازال يفضل كلمة مصنع في الخارج . ولابد ان المصناعة المصرية صناعة عظيمة وذات جودة عالية وسعارها مناسبة وفي امكاني ان اعداد اشياء كثيرة لابتدك ليس لاننا لم نزيد فهي مسيارية المنتج المستورد يسمع ذلك تجد المستهلك المصري تفضيا يقبل على السلع المستوردة على عكس المستهلك اليابانى الذي يقبل على سلعته على الرغم من فتح باب الاستيراد عندهم . فالمطلوب حملات اعلامية لتوعية المستهلك المصري بأهمية الاقبال على شراء المنتج المصري.

## م. محمد منصور:

## كيف تلبى احتياجات السوق العالمي؟

## ٧٠٪ ألفا يعملون في صناعة مكونات السيارات

## في الدول النامية السيارة تحتاج الى قطع غيار لمدة ٢٥ عاما

## م. حسن الشافعي:

## نأمل ان ترى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك ـ الفواتير والتحكيم وتعدد الجهات الرقابية ام المشكلات

## ـ الفواتير الضرورية لا يمكن رفضها.

## ـ مطلوب تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية والضريبية الي مابعد البيع

## ـ عناصر تكلفة الصناعة ليست في صالح المصنع المصري

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصري | اسم كاتب المقال : | عصام رفعت |
| الموضوع الفرعي : | قطاع الصناعة | رقم العـــدد : | ١٦٤٩ |
| المصـــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/١٤ |

**تعديل تشريعي**

**د.احمد بهجت** بالنسبة للضجة الدائرة في رأيي لابد من تعديل تشريعي يحرم التجارة في السلع المصرية وتفرض غرامة مالية عالية على كل تاجر يبيع سلعة مهربة تجمله يفكر عشرات المرات قبل بيعها.

**عصام رفعت:** الدولة في الفترة الاخيرة اتخذت بعض الاجراءات لمواجهة التهريب وبدات تظهر اثارها على السوق ولذا ان تبدأ في اتخاذ بعض الاساليب الاخرى لضبط عملية التهريب حماية للصناعة الوطنية وايضا في قانون الجمارك ولائحته التنفيذية التي سوف تصدر خلال الايام القليلة القادمة ونامل ان نواجه وبحارب مشكلة التهريب.

# التعديلات المطلوبة على اللائحة التنفيذية للقانون ١٦٠

اعدت الغرفة تقريرا مفصلا عن المطالب حول اللائحة التنفيذية للقانون ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠ والمنظمة وتعديل بعض احكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ٦٣ تتضمن المواد ٢٢ و٢٣ و٢٠ و٧٥ و٨٥ و١١٨ و١٢٤ تعرضها على الدكتور عاطف صبيد رئيس الوزراء تضمنت قائمة المطالب تعديل بعض بنود المادة ٢٢ كتصحيح :

● منح مهلة مناسبة لتهريب رجال الجمارك على تطبيق احكام المادة السابقة من انتقال الجهات والطرق الاحتيالية المتبعة (القيمة التبادلية لبضائع مماثلة ـ القيمة الاستنتاجية ـ القيمة الحسابية ـ التقهقر المرن) وايضا تعريب المتعاملين ٢ مستخلصين ومستوردين ـ وتفهم من أصعب المجالات.

● توفير التقنية المتطورة لكافة المنافذ الجمركية لتحقيق العدالة المسوية فيي تطبيقها.

● ان يكون السعر المعلن من البائع المركزي للصرف يتناسب ويسعر الاتفاق للعملة ويكون اسبوعيا وليس شهريا حتى لاتقلبات سعر الصرف.

● النص في اللائحة التنفيذية على ان اعتماد القسم التجاري في التصديات المصرية بالخارج أو السفارات يعتبر اعتمادا للسعر وليس اعتمادا للتوقيع فقط لتفادي طول الاجراءات على التجار.

● عدم الجمارك في المستندات المقدمة للمتعاملين في شأن عدم الاعتداد بكل أو جزء من الأسعار الواردة في الفواتير أو لا.

● وطالبت الغرفة التجارية بالاسكندرية بتعديل المادة ٢٠ فيما يتعلق بالاحتفاظ بالأوراق والسجلات والوثائق والمستندات لفترات من خمسة الأقصى ٣ سنوات طبقا لقانون الإجراءات الجنائية ويتم ذلك على القرص مرنة أو صلبة بالنسبة للمستند للملاحة والنقل سواء للمخلص طبيعيين أو معنويين ممن لهم صلة بالعمليات الجمركية.

أما فيما يتعلق بالمشترين للمتعاملين مشاركة من المستوردين تطبيم الاحتفاظ بها طبقا لطبيعة السلعة أو خلال الرسالة الجمركية .

تقترح الغرفة التجارية بالاسكندرية منح مهلة ستين لتوفيق الأوضاع السوق المصري على أن تعد قرارات تتعدد من الغرف التجارية وبمساعدات الجمارك في دائرة كل محافظة للسلع المتواجدة حاليا بدون مستندات مراعاة لظروف السوق المصرية الاقتصادية خاصة الركود وتطالب الغرفة بأن تتضمن اللائحة التنفيذية نص على ان تصاحب لجنة موظفي الجمارك ممثلا للغرفة بمقرة المحافظة للتحقق من الأوراق والسجلات والوثائق والمستندات.

ويقترح في المادة ٥٧ ان تتضمن بعض النصوص التالية :

● النص في اللائحة التنفيذية على عدد موظفي التحكم وتناقل اختصاصها الجمركي بالتنسيق مع وزير العدل.

● ان يكون هناك سجل للغرفة يحدده رئيس الغرفة يحاسب ممثل صاحب الشأن في الدائرة الجمركية.

● النص في اللائحة التنفيذية على سداد قرض الرسوم التي يقرر حراها نوع البضاعة أو منشاها أو قيمتها أمانة وسداد باقي الرسوم تمامها تيسير ا على المتعاملين.

● لا يكون رأي ممثل الغرفة محدودا من ضمن اعضاء اصوات اللجنة في المستويين وان يتم انعقاد جلسات التحكيم داخل الدائرة الجمركية.

وطالبت الغرفة التجارية بالاسكندرية بان تتضمن المادة ٥٨ التعديلات الآتية.

ـ يمكن اخذ عينات قانونية أو كتالوجات اصلية مع سداد فرق الرسوم تيسيرا على اصحاب الشان.

ـ للمثل تحت التحفظ باقرار صاحب الشان في أماكن ايداع خاص أو مخازن المشرد ويكون تحت الرقابة الجمركية

ـ أن يتم التحكم بناء على طلب صاحب الشان أو من ينوب عنه بالتوكيل المصدق عليه من الجمارك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٥٧ ويرى الغرفة ان المادة ١١٨ نصت في الفقرة الخامسة على ان تفرض الغرامات المقررة في صدر المادة عليها في حالة عدم الاحتفاظ بالأوراق بخلافه . ويرى الغرفة ان تكون مضروضا عليه عن اعادة ذاتها في القانون ٦٦ لسنة ٦٣ . لذا نامل ايضاح هذا علما بان جميع هذه المستندات تكون في حوزة الجمارك قبل الإفراج . لذلك يتعين ايضاح المقصود منها لكونها تجدا في القيد في دفتر (٤٦ ب.م) وهو خاضع لرقابة الجمارك بيه كافة البيانات.

وتطالب الغرفة التجارية بالاسكندرية في المادة ١٢٤ بان تكون الاحالة من وزير المالية وبكون التصالح مع رئيس المصلحة حتى تكون هناك ضمانات للمتعامل مع الجمارك حيث لايتصور ان من يحرك الدعوي الجنائية هو الذي يتمكن من التصالح مع المتعامل.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادي
اسم كاتب المقال : عصام رفعت
رقم العـــــدد : ١٦٤٩
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/١٤

# قانون الجمارك القديم أكثر تطورا من الجديد

ناقشت جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية برئاسة محمد رجب مشروع قانون الجمارك الجديد رقم ١١٠ لسنة ٢٠٠٠ وأعدت مذكرة تتضمن بعض المقترحات التي تعبر عن مصلحة رجال الأعمال والمستوردين والمصدرين لعرضها على الدكتور مدحت حسنين وزير المالية. وتضمنت المناقشات التي أن احكام القانون الجديد قد تحاشت عن تأييض مكان يأمل فيه رجال الأعمال وانه جاء معيقا للإجراءات الجمركية مما يؤدي ان القانون القديم رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أكثر تطورا من القانون الجديد. حيث تضمنت المادة ٣٢ من القانون الجديد والمخاصرة تقنيا المادة السابعة من الاتفاقية الدولية الخاصة في شأن تقدير قيمة البضاعة المستوردة كجزاء للضريبة الجمركية بعدم الاعتداد بما تقدم إليها من مستندات مثبتة البضاعة أما دون أيها عدم صحتها أو نقصها... الخ. وتبدو الإضافة استخدام بخصة عدم الاعتداد إذا تضمنت المستندات المقدمة فيتعين توجيه ضرائب مستوفاة ومتكاملة بما يؤثر سلبيا على الجمارك سلطاته في هذا الشأن وبعين ضرائب وبما ويضاف الى الحديد من السلبيات التي تحمل الأعباء من البضاعة خلال الفترة الزمنية المفترضة. وبين ناحية ثانية استخدمت المادة ٢٠ من القانون الجديد تنظيما جديدا من شأنه الزام مؤسسات الملاحة والنقل والأشخاص ممن لهم صلة بالعمليات الجمركية الاحتفاظ بجميع الأوراق والسجلات والوثائق المتعلقة بهذه العمليات وإيضا مستوردو البضائع الأجنبية والمشترون مباشرة منهم بقصد الاتجار.. الاحتفاظ بالدراق والمستندات الدالة على أداء الضريبة وبقي كل . الزام لبضائع أجنبية بقصد الاتجار الاحتفاظ بأي مستند يدل على مصدرها.. وعلى وزير المالية تحديد القواعد والإجراءات لتنفيذ ما تقدم، وأوضحت "جمارك المتخصص الحق في الاطلاع على أي من الأوراق والسجلات وضبطها عند وجود أية مخالفة والمالت الذكورة بان يراعى التنظيم التشـ معي ما يلي:

● لا يكون مقبولا ومعقولا أن يعامل على سبيل الاتجار في البضائع المستوردة بالاحتفاظ بالمستندات الدالة على مصدرها فالمستورد مباشرة يحتفظ بمستندات الاقتراح الجمركي عنها في الدائرة الجمركية

أما أن يمتد هذا الالتزام ليشمل أيضا المشترين لها مباشرة من المستوردين بقصد الاتجار.. وذلك لإيستهم مع القواعد التجارية المتعارف عليها.. والتفاصل التجاري تتخلصه احكام عرفية مستقرة.. حيث يكتفي بهذا الشأن بمبارتهم المستندات الدالة على مصدرها من مستوردها المباشر (البائع) من خلال مستندات مثل الفاتورة

ويضاف الى ما تقدم. كذلك الزام كل معلن لبضائع أجنبية بقصد الاتجار لابعد أن يكون تكرارا في مجال هذا التنظيم الجمركي ، ذلك أن الغرض منه هو الوقوف على مصدر البضاعة المتداولة في السوق بقصد الاتجار

● المقرر قانونا على النحو المستقر بقانون الإجراءات الجنائية بأن سلطات موظفي الجمارك في شأن التفتيش والضبط للبضائع والمستندات تقتصر على المخالفات التي تقع داخل الدائرة الجمركية وفي نطاقها.. أما تلك التي تقع خارجها وفي السلاتن والملاحات العامة وغيرها من الاماكن فيتعين عند وضع اللائحة التنفيذية مراعاة الأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية.

وأوضحت المذكرة ان النصوص السارية بتنظيم فض المنازعات الجمركية عن طريق لجان التحكم في المادتين ٩٧ و٩٨ قد جاءت على نقيض ما يهدف اليه هذا التنظيم من سرعة فض المنازعات الجمركية وحسم تحاقل الاقراع عن البضاعة من الدائرة الجمركية وتجدنا للتكليف العملية الاستيرادية والتصديرية حال عدم الاقراع عن البضاعة في انتظار قرارات التحكيم، حيث يتعين السماح بالاقراع عن البضاعة مع سداد الرسوم والضرائب بصفة قاطعة على مقتضى المستندات المقدمة . أما الرسوم والضرائب محل النزاع، تسدد بصفة امانة لحين الانتهاء من نظرها أمام اللجان المختصة من حيث عيناته وكافة مستنداته، ثم ترد البضاعة خلال مدة لا تجاوز ٣٠ يوما من تاريخ الانتهاء من ذلك.

٣٢ حيث الاتهمت صورات لعرقلان اصحاب البضاعة من ذلك التسعير والمنظر الى أن حق الخزانة العامة مضمون بمقابل الأمانات.

وأوضحت المذكرة ان في الحكام المادتين ١١٨ و١١٩ من القانون الجديد متناقضة من حيث الأداة المستخدمة في تحصيل الغرامة الجمركية حيث قررت المادة ١١٨ تغريض غرامة لاتقل عن.... ٥٠٠ كما تقرر المادة ١١٩ ... يقضي بالغرامات والتعويضات.. لان مؤدي كلمة تغرض، يكون أداة الفرض الغرامة الجمركية هو القرار الإداري الذي تصدره جهة الإدارة الجمركية اعمالا لاختصاصها في هذا الشأن. أما مؤدي كلمة يقضي بالغرامة يكاد تكون الأداة المستخدمة في حكم القضاء، أو الأمر الجنائي. والجدير بالملاحظة في هذا الشأن ان الحالات التي تضمنتها المادة ١١٩ قد شملت أيضا تلك الحالات الواردة بالمادة ١١٨ على الرغم من ان الشرح في القانون الجديد قد استهدما بالقرار الإداري والسؤال في هذه الحالة . هل معنى ذلك ان أصحاب الشأن امامهم بالنسبة للمخالفات الواردة بالمادة ١١٨ طريقان هما القرار الإداري أو القضاء والقاعدة العامة؟

واشارت المذكرة الى أن الأمر يدعو للدهشة التناقض الواضح التعلق في شأن الغرامات والتعويضات الجمركية المنصوص عليها في المواد ١١٤ ، ١١٥ و١١٦ و١١٧ و١١٨ من... المقترض في هذا القانون الجديد هو مراقبة التطبيق السريع في مجال التعامل الدولي لمستوردا وتصديرا.. ولكنه يناقض ويعاكس ذلك ..ما.. باستخدام الوسائل والاجراءات الكفيلة بدوبلا من القرار الإداري ويكون ذلك التعديل في شأن المخالفات الشكلية الجمركية يعني لايكون الرسوم الجمركية معرضة للضياع وأوضحت المذكرة ان وسيلة التحريم المستخدمة ستؤدي الى مزيد من التأخير في الافراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية مما يترتب عليه تكاليف باهظة تتمثل في رسوم الأرضيات والتخزين والتكسير والتلف في الفترة الانتظارية وتعويق طريقها الذي يتصف بالسرعة.. بالاضافة الى الارتفاع الكبير الذي سيتحقق في تكاليف غرامات تأخير الحاويات مما يعوق على التائل الأجنبي بالمزيد من ملايين الدولارات تحت ما يسمى بـ"DEMERG". وقد أصبحت الموانئ المصرية بسبب هذه السلبية من أغلى الموانئ في العالم على هذا النحو المجحف. وحقول أصحاب البضائع في مجال الشحن البحري الدولي ان الموانئ المصرية أصبحت مصدرا مهما للحصول على ملايين الدولارات نتيجة التأخير في الافراج عن البضائع وإخلاء سبيل الحاويات الفارغة لتعود الى الخارج.

واشارت المذكرة الى ان الفقرة الأخيرة من المادة ١١٩ تضمنت تنظيما مجحفا بأصحاب البضائع لاحتياجها كضمان لتحصيل الغرامات والتعويضات المترتبة على المخالفات لاحكام المواد من ١١٤ وإلى المادة ١١٨ على الرغم من عدم التزامهم إزاء مخالفات عن جانبهم بحيث انها تتعارض مع القواعد العامة في القانون المدني وحقوق أصحاب البضائع في مخالف القواعد القانونية المقررة بشأن كفالة التضامن، خاصة في الدول التي يعمل بها الوكيل في المصلحة بين الطرفين (الضامن والضمون).. وهو ما تفتقره العلاقة في المخالفات المقررة بشأنها الغرامات التي يجري لمتابعتها البضائع من أجل استيفائها.. مما يعد متنى الظل لأصحاب البضائع وكان يكلفهم سداد الضرائب الجمركية ورسوم الأرضيات وغرامات تأخير الحاوية أما ان يفرض عليهم غرامات تشركات اللاحة والنقل لأخطاء هم بمعزل عنها ولا يطمون عنها شيئا.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | عزة نصر |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الصناعة | رقم العـــــدد : | ٢٩١٦ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢٦ |


## مصطفى الرفاعى لـ« العالم اليوم »

# تحديث الصناعة المصرية مشروع قومى

الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة فتح قلبه وعقله لـ «العالم اليوم» تحدث عن تحديث الصناعة المصرية باعتباره مشروعا قوميا.. يتطلب انشاء مؤسسات تكنولوجية قادرة على دفع عملية التنمية.. مع ضرورة تفعيل دور بنك التنمية الصناعية ليلعب دوره المنتظر فى تنمية ودفع عملية التحديث الصناعى.

طالب الرفاعى بدور اكثر فاعلية لمواجهة مشاكل الصناعة بالتنسيق بين جميع الوزارات والاجهزة والهيئات الصناعية والعمل على ادماجها فى الاقتصاد العالمى لمواجهة المنافسة الشرسة القادمة.

أكد الرفاعى على اهمية تقديم التيسيرات والتسهيلات والاعفاءات الضريبية والجمركية للاستثمار فى مختلف المدن والمناطق الصناعية الجديدة وتشجيع الاتجاه للتصنيع المحلى ودعم دور مراكز البحث التطبيقى فى ايجاد نماذج لعلاقات تعاقدية بين الشركات ومراكز البحث واخرها مدينة مبارك للابحاث العلمية.

طالب الوزير كذلك بدور اكبر لهيئة المساحة الجيولوجية مشابه لدور هيئة البترول لاستغلال الثروات الطبيعية لصالح تنمية تلك الثروات.

### مشروع قومي

أكد د. مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية ان تحديث الصناعة المصرية مشروع قومى يرتبط بتحديث الدولة كما اعلن رئيس الوزراء د. عاطف عبيد انه يحتاج لتعبئة عامة للعقول والخبرات القومية وتوفير الاموال والموارد اللازمة لتنفيذه على ان تشارك فيه قطاعات الصناعة المختلفة من القطاع الخاص مساهمة فعالة وجادة.

اضاف وزير الصناعة فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» ان هذا التحديث يشمل انشاء مؤسسات تكنولوجية قادرة على دفع عملية التنمية التكنولوجية والتطوير يحتاج لدعم كبير ومساندة تكنولوجية ومالية كبيرة من الدول الاوروبية والصناعية.

أكد اننا فى هذا الاطار نحتاج لتوجيه المعونات الفنية والمالية التى تأتى من الحكومات المختلفة لاقامة المؤسسات اللازمة لذلك.

طالب الرفاعى بتفعيل دور بنك التنمية الصناعية ليلعب دورا اكثر اهمية فى دفع عجلة الانتاج الصناعى مؤكدا على ضرورة رفع رأسماله وتحديث انظمته واطاراته المختلفة على ان تكون رسالته الاولى تمويل التنمية الصناعية واقراض الصناعات الصغيرة خاصة على ان تكون شروط اقراض وتمويل الاستثمار الصناعى ميسرة لا تزيد فائدة الاقراض على 7٪.

أكد ان هناك رغبة للقيام بدور نشيط وفعال لحل مشاكل الصناعة والسعى للتنسيق مع مختلف الوزارات والاجهزة والهيئات لمعالجة المشاكل الادارية والاجرائية التى تمثل عائقا يحول دون نمو ونجاح الصناعة فى بعض الاحيان ويشغلها عن التركيز على التطوير والتقدم التكنولوجى والتحديث.

دعا الرفاعى أى صانع يعانى من مشكلة ان يكتب مباشرة لوزير الصناعة وتم تشكيل فريق عمل متخصص من هيئات الوزارة المختلفة يضم 30 خبيرا ومتخصصا لدراسة مثل هذه المشاكل.

لاننا نعتبر ان احد واجبات الدولة وواجبات الوزارة تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وفى هذا الاطار يتم الآن اجراء دراسة عن تطور معدلات الاستثمار الخارجى فى الصناعة خلال السنوات العشر الاخيرة. وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة سيتم اتخاذ الاجراءات المناسبة التى توصى بها الدراسة لتطوير مناخ الاستثمار وتهيئته ليكون هناك عوامل اكثر جاذبية للاستثمار الخارجى وهو ما يتمشى مع سياستنا وهو الاندماج فى الاقتصاد العالمى ويدفعنا ذلك لتبنى سياسات التحرير وفتح الاسواق، والدخول فى اتفاقيات مناطق حرة.

اكد ان ذلك الاتجاه لابد ان يعود بالنفع على جميع الاطراف بمعنى ان يكون هناك مزيد من التبادل التجارى والاستثمار فى النشاط الصناعى واطلع لان تأخذ جميع الاطراف بعين الاعتبار لما تقدمه مصر من اعفاءات ضريبية وتسهيلات وبنية تحتية للمشروعات فى مختلف المدن والمناطق الصناعية بالاضافة للضمانات التى توفرها لهذه الاستثمارات وتحويل الارباح، بمعنى ان مصر على الرغم من دخولها فى مثل هذه الاتفاقيات فان السياسات الاقتصادية العامة ستشجع الاجانب على تصنيع المنتج الاجنبى داخل مصر للاستفادة من السوق الكبير لدينا من التكلفة المنخفضة للعمالة .

تقدمها

عزة نصر

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | عزة نصر |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الصناعة | رقم العـــــدد : | ٢٩١٦ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢٦ |


## علاقات تعاقدية

عن التعاون مع مراكز البحث التطبيقى اكد د.الرفاعى انه يأمل ان ينشأ قريبا نموذج لعلاقات تعاقدية محددة بين الشركات والقطاعات الصناعية وبين مراكز التميز البحثية عموما فى هذا الاطار سيقوم مدير مركز مدينة مبارك للابحاث العلمية بلقائه لعقد اجتماع يتحدد فيه فلسفة واسلوب وطريقة وموضوعات التوظيف والامكانيات لخدمة الاقتصاد القومى والتطور الصناعى على ان يكون ذلك بنظام التعاقد على مشروعات لها برنامج زمنى، كما هو متبع فى بعض الدول الاخرى على ان يوظف العمل البحثى لخدمة العميل المنتج.

ذكر وزير الصناعة انه خلال افتتاح الرئيس مبارك لمدينة مبارك للابحاث العلمية اطلعت لاول مرة على فكر واسلوب حديث فى البحث وادارته وكيفية تكوين واختيار الباحثين ومستوى العامل والارتباط بالمراكز البحثية المماثلة بالخارج واختيار موضوعات النشاط البحثى، كما لمسنا مبادرة الادارة فى ان تعمل مراكز البحث العلمى من اجل خدمة الصناعة والصحة وغير ذلك.

عن الثروة المعدنية وكيفية استغلالها اوضح د.مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية ان الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية ستعد نماذج جديدة لاتفاقيات وامتياز استغلال الثروة المعدنية لتكون جاذبة ومنشطة لهذا النشاط على ان تنمى استثمار الشركات القادرة والمالكة للتكنولوجيا وانشاء شركات لاستغلال الثروة المعدنية.

اضاف وزير الصناعة ان ذلك يأتى بعد قيام مجلس الادارة الجديد للهيئة بتطوير النظام الاساسى للهيئة طبقا للبرنامج الجديد للوزارة الذى احدث تغييرا استراتيجيا فى وظيفة الوزارة وهيئة المساحة الجيولوجية بعدما تعرفت الهيئة خلال المسح الجيولوجى للاراضى المصرية على المواد التعدينية الموجودة فى سيناء والصحراء الشرقية والغربية بما فى ذلك ما يستخدم فى صناعة البناء مثل خامات الاسمنت والجبس وخلافه والجرانيت والرخام وخامات صناعة الاسمدة مثل الفوسفات وخامات المعادن مثل الحديد والقصدير والتيتانيوم والتانتالام والذهب.

اوضح الوزير انه اصبح مطلوبا الان ان يتحول دور هذه الهيئة لدور مشابه لدور هيئة البترول لتمارس ادارة تنشيط وترويج واستغلال وتنمية صناعات استغلال الثروة التعدينية على ان تروج الاستثمار فى هذه الصناعات.

لا شك ان ما جمعته الهيئة من معلومات فنية عن ثروة مصر التعدينية خلال طيلة عمرها ستساعدها فى دورها.

## صناعات خفيفة

عن تقييمه الصناعة الوطنية اكد الوزير على ان الصناعة الوطنية تتكون الآن من قاعدة جديدة من الصناعات الخفيفة المملوكة للقطاع الخاص اغلبها انشىء فى المدن الصناعية الجديدة وهى صناعات مهمة استجابت لاحتياجات السوق المصرية وانتجت الكثير من المنتجات العصرية مما حد من استيرادها من الخارج الى جانب ذلك.. هناك بعض الصناعات الثقيلة اغلبها مازال مملوكا للدولة، وما من شك ان القاعدة الصناعية لدينا متميزة فى اتساعها وتنوعها بما يتمشى مع حجم وتنوع السوق المصرية.

ونستطيع ان نقول ان العشرين سنة الماضية كانت فترة ازدهار ونمو للقطاع الخاص الصناعى.. الا ان النشاط الصناعى ارتكز اساسا على قوة المال الذى جعل الاستثمار ممكنا.

اضاف انه للاسف فمنذ بداية حركة التصنيع فى بداية الستينات وعلى مدار اربعين عاما لم يتطرق الفكر الصناعى السائد لاهمية مواكبة التنمية التكنولوجية للتنمية الصناعية اى انه كان من الواجب علينا حين نستثمر فى شراء وبناء المصانع ان نستثمر ايضا على التوازى فى بناء المؤسسات التكنولوجية القادرة على تطوير وتحديث الصناعة بما يحفظها من التقادم والافول ويكسبها الحداثة والديناميكية والحيوية، وهى جميعا من متطلبات القدرة التنافسية لهذا نجد انفسنا اليوم فى حاجة ماسة وشديدة لتعويض مافاتنا فى هذا المجال خلال اربعين عاما وهو ما يعتبر فى تصورى اهم قضية اليوم وهى ما نادى وكلفنا بها السيد رئيس الجمهورية باعلانه عن تحديث الصناعة ومن قبل فى اكتوبر الماضى عن اولوية الاهتمام بالتكنولوجيا والتنمية التكنولوجية فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ مصر.

## لكن ما الفكر الجديد؟

أشار الرفاعى الى انه كان لزاما علينا عندما كلفنا بهذه المسئولية التفكير فى خطط واستراتيجيات وبرامج تؤدى للأهداف المطلوبة وهى ايجاد آليات تطوير الصناعة من خلال التنمية التكنولوجية والحفاظ على معدلات جيدة للاستثمار الصناعى المستهدف وهى 15٪ مما يسمح بزيادة الناتج القومى الصناعى كذلك الصادرات، وفرص العمل واتزان ميزان المدفوعات وزيادة معدلات النمو الاقتصادى ووفرة المنتجات الصناعية وزيادة دخل الفرد وكلها اهداف قومية متفق عليها.

## برنامج شامل

أكد ان الوزارة وضعت برنامجا شاملا حدد محاور للتنمية التكنولوجية والصناعية والمؤسسات التى يلزم انشاؤها كى تكون آليات التحديث والتطور الدائم ولم نغفل هنا عن أهمية المواطن ودوره الرئيسى فى احداث التطور الصناعى على جميع المستويات سواء المخترع أو المبدع أو المصمم أو الاخصائى الصناعى الذى يلم بالأصول الفنية العصرية والمهارات اللازمة لتشغيل المعدات والآلات الحديثة المعقدة وصيانتها وهى جوانب تكاد تكون غائبة فى المجتمع الذى اتجه فى بعض الاحيان للاعتماد على انخفاض اجور العامل.

تشمل هذه المحاور الشركات الهندسية لتصميم المشروع الصناعى والمنتج الصناعى والشركات المتخصصة فى إدارة وتشغيل الشركات الصناعية وتسويق منتجاتها والمراكز التكنولوجية الرئيسية والاقليمية والنوعية التى تقوم بدعم الصانع المصرى وتوصيل المعلومة التكنولوجية اليه سواء كانت دراسة أو تصميم أو توجيهات صناعية عالية أو سوقية فى موقع نشاطه داخل التجمعات الصناعية.

أضاف انه سيتم تحويل عدد كبير من مراكز التدريب الحالية التابعة للوزارة إلى مراكز تميز قادرة على تخريج الاخصائى الصناعى الجديد ومن المعروف ان بناء المؤسسات نجح فى العالم الصناعى المتقدم فكانت له زيادة والتفوق والقدرة الاقتصادية والعسكرية وأدى هذا كله إلى ما وصل اليه وقد استغرق ذلك قرابة قرن من الزمان سادة فيه المنافسة بين الشركات والمؤسسات الصناعية فى البحث الصناعى والتطوير والتصميم مما انتج اختراع الالاف من المنتجات الصناعية واختراع طريقة تصنيعها واختراع سبل خفض انتاجها وتطوير الشكل والتصميم وتطوير المعرفة بأسرار تصميم مختلف المشروعات الصناعية وهى كلها انجازات تستحق الاحترام والتقدير، كان ضروريا ايضا ان تستند إلى حصيلة من الخبرة فى تخطيط وإدارة وتصميم المشروعات الصناعية الكبرى فى وضع استراتيجيات وادخال فكر جديد إلى بعض المشروعات الكبرى التى تعانى من مشاكل حادة التى تقع فى دائرة اختصاص وزارة الصناعة مثل مشروع فحم المغارة فى سيناء ومشروع فوسفات أبو طرطور، وتم بالفعل وضع هذه الاستراتيجيات التى تحمل افكارا جديدة بغرض علاج المشاكل التى عانى منها هذان المشروعان ولدينا أمل كبير فى ان يكلل الله الجهود الحالية بالتوفيق.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
المصدر : الاهرام
اسم كاتب المقال : اسامة غيث
رقم العدد : ٤١٥٧٨
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/٧

# مهمة عاجلة لتحديث الصناعة

في مهمة عاجلة للاعلان عن الانطلاقة المصرية لتنفيذ برنامج طموح ومصري لتحديث الصناعة والاعداد للمستقبل القادم، وتقديم الدعم والتأييد قام الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية بزيارة عمل مكثفة امتدت ستة ايام تواصل خلالها على استمرار كل ساعات اليوم الواحد لقاءات مكثفة مع المستولين والشركات الالمانية العملاقة للاتفاق على صيغة عملية للتعاون القوي في اطار نقل التكنولوجيا والمعارف الفنية المتقدمة حتى يمكن تأهيل الصناعة المصرية وتحديثها بما يتفق مع معايير الزمن الجديد.

وعلى امتداد ساعات التفاوض الكثافة والرهبة والتي شارك فيها السفير محمود مرسي سفير مصر في ألمانيا، كان هناك دائما ماليست على الثقة والتفاؤل.. ثم ما لربط بمعرفة التفاوض المصري بما يريد بشكل منظم وبمحدد من خلال برنامج متكامل واستراتيجية واضحة للعالم والاعداد الرؤية المصرية لتحديث الصناعة بما يسير تحديد الاحتياجات وتحديد مجالات التعاون المشترك والفائدة المتبادلة لجميع اطراف التعاون وعزز ذلك ان وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية تحمدث مع الاطراف الالمانية بلغة الارقام الدقيقة على حسابات الكسب والخسارة والتكلفة والعائد والمبالغ المقسطة والمتاحة المشركات الالمانية الكبرى في السوق المصرية بتركيز لقدرات المصرية تحت مظلة سياسات متكاملة للتحديث والتطوير والتنمية التكنولوجية وما تمليه من امكانيات للتعامل مع العالم الخارجي للدوافع الاحتياجات المحلية والانطلاق للاسواق القريبة والبعيدة باعتبار مصر بؤرة حركة ونشاط وانطلاق لعوالم كبيرة في العالم العربي والشرق الاوسط وافريقيا.

## التحديث والتنمية التكنولوجية

وقد ايضح الدكتور مصطفى الرفاعي على امتداد اللقاءات مجموعة الاسس والقواعد التي يقوم عليها برنامج التنمية الصناعية والتكنولوجية المصرية والادراك التام بأن قوة الدول في العصر الحديث تكمن في مؤسساتها التكنولوجية وامتدادها البات فيام مشروع النهضة التكنولوجية الشاملة التي تعتزم ليس فقط توفير البنية التحتية والذين والتشريعي لصناعة متكاملة ومتطورة التركيز المكثف والعاجل على توفير البنية الاساسية التكنولوجية التي تربط بين الصناعة المحلية ومجالات المتطور والتحديث العالمية ومايتبعه ذلك من بدء تنفيذ برنامج عاجل لانشاء شركات هندسية صناعية بالاضافة إلى مراكز للتنمية التكنولوجية تتفاعل وتتعامل مع مراكز المعلومات الصناعية ويدخل تحت مظلتها نشاط التصميم الصناعية والتطوير وانشاء المراكز التي ان كل ذلك يتحالق بالتكامل مع برنامج قومي للجودة يأخذ بالمواصفات والمعايير العالمية وتنفيذ برنامج للتنظيم الصناعي واعادة هيكلة المصانع القائمة مع الاهتمام في نفس الوقت بتوفير واعداد الكوادر الصناعية اللازمة وفقا للمستويات الرفيعة والمتقدمة مع التأكيد على ان تنفيذ هذه الاستراتيجية سيتوقف في النهاية وقبل صناعة الصناعة على النتائج المتوقعة من الاصلاح الهيكلي وسياسات التحرير الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي.

وقد حدد مطلب الوفد المصري في مشاركة الشركات الالمانية في انشاء مراكز للتنمية المحلية التكنولوجية تدار بأسلوب الشركات وتهدف إلى بناء القدرة الذاتية التكنولوجية لمصر بالتعاون مع الاطراف العالمية الاكثر تقدما وبالتخصص في مجالات حيوية ورئيسية تملك فيها مصر قدرات وميزة نسبية وتنافسية بالفعل وبقاعدة الصناعات الاستخدامية الدقيقة حدد الوزير خصائص هذه المراكز بانها مراكز مصرية متطورة تدار بأسلوب مماثل للشركات العالمية الشهيرة وتقدم تدريبها مع اداء العمل بجانب افضل المدربين العالميين وتشجعها على الابتكار والابداع مع ربطها بالواقع الميداني لمشاكل الصناعة ومشاكلها وبالمعرفة الفنية الاكثر تقدما في العالم.

وفي امتداد الاجتماعات تم تقديم صورة متكاملة عن الاتجاهات الحديثة للصناعة من الاشتمة التي تحتاجها مصر في مجالات مرتفعة القيمة والتصدير في محاور التحديث تعمل على زيادة الصادرات الصناعية وخفض قيود الواردات وتوسيع نطاق فرص العمل مع تحسين مستويات الدخول للعاملين في كل ارجاء الجمهورية والانتاج والانتشار وبرفع القدرة التنافسية في السوق الداخلية والاسواق العالمية على اختلافها وتنوعها.

كما اكد الوزير ان البرنامج لايقتصر فقط على التوسع والتحديث الصناعي ولكنه يركز على الانطلاق إلى آفاق واسعة للتعريق للتصنيع وفي ضوء قرارات الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحديثها وفقا للمستويات العالمية التكنولوجية والفنية باعتبارها قاعدة رئيسية للتنمية والانتاج الصناعي ليس في مصر وحدها ولكن وفقا الواقع العالمي حتى في الدول الصناعية الكبرى حيث تقوم مثل هذه الصناعات بتوفير جانب رئيسي من فرص العمل والتشغيل تصل في الدانية على سبيل المثال إلى نحو ٧٠٪ من اجمالي فرص العمل والتوظف على المستوى القلل للاقتصاد وبقاعة نطاقاته وانشطته.

- مراكز لتنمية الفرقة التنمية وجنبه
- شركات للهندسه الصناعيه وتعديل التنمية
- برنامج قومي للجوده لرفع القدره التنافسيه
- تشغيل عشري للميزوجات الصغيره والمتوسطه

رسالة المانيا بكتبها: أسامة غيث

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
المصـــدر : الاهرام

اسم كاتب المقال : اسامة غيث
رقم العـــــدد : ٤١٥٧٨
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/٧

تراكما مركز تنمية الدفاة التكنولوجية بالشكل الذى نساهم به عمليا وبالدعوة الى تبنيهم الاحتياجات الرئيسية والضرورية من خلال توفير معلومات عن التكنولوجيا وشركات التصميم الفالية والاكاديمات والطاقات الخلية للتصنيع وتقييم العارض المالية المتخصصة والعائد

الحق من المشاركة فيها مع القيام بتوفيق الفرص المتاحين من العديد فى الواصفات والمقاصات والتنظيف والاسراع مع فيامها بدور محورة الوصل بين المشتمى الطبين وبالكى المرفة الذيرة التكنولوجية على امتداد دول العالم

وفى اطار حرص الوفد على تقديم عروض محددة للفعل المشترك عرض الوزير خلال مفاوضاته مع الشركات الالمانية المعلالة اهتمام مصر بقامة سجالات الجزيرة - ثبات تتضمن :

(١) المساهمة فى انشاء سبر للتصدير للمرفالتكنولوجيا لتوفير البنية الأساسية حديث المستلمة للصيانة وربطها بالتغيرات العالمية. ربـ شركات هندسية صناعية يختص كل منها بمجال محدد مثل الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية، صناعة الدول والتسويح، صناعة الجلود وغيرها يحيث تختص هذه المشتركات بهندسة وتصميم الوحدات الصناعية وتوريدها وتركيب المعدات والآلات كما تختص بتصميم المنتجات المدخلة وفقا للمواصفات والأذواق العالمية وتحديد خصائصها ومكوناتها وصولا الى المنتجات عالية الجودة.

(٢) المساهمة فى مشروع الجودة الذى يهدف الى تحقيق مستوى الجودة الذى يكسب المنتج المصرى المواصفات العالمية التى تمكنه من المنافسة الناجحة عالميا وأسلوك الشارة على تكوين صورة ايجابية وجيدة للمنتج المصرى وتوابير الأساليب العلمية لضمان الاعتراف الدولى بنظام الجودة المصرى وبالمصدر عنه من شهادات وعلامات الجودة تحقق التغلل بالمواصفات القياسية المصرية فى مواصفات عالمية وتتضمن فى نفس الوقت حماية حقوق المستهلك وتنفيذ السياسة التى تؤدى الى تطوير المعامل المركزية للصناعة وانشاء مراكز نوعية وفرعية بالمحافظات واتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء مجلس اعلى للجودة.

(٣) المشاركة فى استغلال الثروات المعدنية الصحراء غير مستغلة بالاضافة الى مراجعة التشريعات والانتاج فى المشروعات القائمة لاتخاذ الرقم كقاعدة الانتاجية وقدراتها التنافسية ولفتح الاسواق العالمية لتصدير جانب منها لهذه الاسواق.

## منظومة عصرية للصناعة

وقد حققت الزيارة العديد من النتائج الايجابية المهمة فى ضوء الأهمية الكبرى للاقتصاد الالمانى الذى يحتل المرتبة الأولى بين الاقتصاديات الأوروبية والمرتبة الثالثة عالميا بعد الاقتصادين الأمريكى واليابانى، وتضمنت الاتفاقيات المبدئية مع الشركات الالمانية مايلى:

(١) دراسة انشاء مركز تكنولوجى للصناعات الهندسية بتبنى توفير الايحاث الرئيسية للتطوير والتحديث ونقل المعرفة اللازمة للارتقاء بالصناعات الهندسية المعدات الغذائية وتوفير التكنولوجيا اللازمة لرفع الجودة والارتقاء بصناعة السلع الرئاسية والكهربائية لاستغلال الطاقات المتاحة وتوجيهها للتصدير الى الخارج.

(٢) دراسة انشاء مركز تكنولوجى لصناعات الغزل والنسيج باعتبارها صناعة تقليدية حيوية فى مصر تقوم بتوفير جانب هام من فرص العمل والنشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالاضافة الى نشاط الشركات الصناعية الكبرى التى تعاونها بالاتفاق مع شركة KSI لمدى الشركات الكبرى فى مجال صناعة الملابس الجاهزة والتصميم والانتاج

وتنفيذ التكنولوجيا الحديثة فى نطاق النسيج والاستخدامات الحديثة لخاراف الطبيعية والصناعية مع تركيز هذا المركز على استغلال القطن المصرى طويل التيلة وما يملكه من سمعة عالمية ممتازة لزيادة القيمة المضافة المحققة للاقتصاد المصرى عن طريق تصديره فى صورة مصنعة

وليس كنطن خام وبامكانيات تلك من تعميلات ضرورية وجوهرية فى معدلوات الانتاج والجودة لكافة حلقات وحدات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وأجراء اضافات عاجلة وتحديث لصناعات التشطيب النهائى للمنسوجات وفقا للمواصفات العالمية ومتطلبات السوق المستهدفة خلال السنوات الأخيرة مع الاستفادة بالمدخلات والآلات والصانع الفنية الاكثر تطورا والتى تزيد الانتاج وترفع الجودة وتخفض التكلفة بمعدلات كبيرة وبدراسة ضرورة انتقال مصر فى مرحلة انتاج الملابس الجاهزة للطرز والتصميرة والقائمة على الرخصة والتصميم والابتكار لارتفاع قيمة المضافة فى نطاقها بمعدلات كبيرة وعدم التركيز على الملابس الجاهزة البسيطة التى تتناسب فيها مصر مزاعاة الأيدى العاملة الرخيصة من الدول الأسيوية التى تملك الشرة والفحل على التصدير بأسعار تنافسية وبالتالى على مقدمتها الصين وكوريا وتوتيوسيا وتايلاند.

(٣) دراسة انشاء مركز تكنولوجى للصناعات الغذائية والتى تمثل مصر فى نطاقها امكانيات ضخمة لانتاج العديد من المنتجات الزراعية من الخضروات والفاكهة تصل تقديراتها الأخيرة الى نحو ٢٠ مليون طن سنويا يمكن طن خلال تصنيع جانب رئيسى منها وفقا للمواصفات العالمية او يتم نقلم اسواق تصديرية عديدة

على الأخص فى دول الاتحاد الأوروبى كما يمكن توفير احتياجات الاستهلاك المحلى المتزايدة باستغلال الى تصدير افضل الوسائل الحديثة لتصدير الخضراوات والفاكهة الطازجة من انتاج الشركات الفنية الجديدة القائمة على الزراعة - الحيوية بفن باستخدام التخصيلات والميدات والتى ترتفع اسعارها بصورة كبيرة فى اسواق الدول الصناعية الكبرى وتعد افضلا واسعة من المستهلكين فى ظل اتساع نطاق الوعى بالاشتراطات الصحية والبيئية وضرورتها وأهميتها للصحة الانسانية.

# الإقتصاد

## المصرى

## الاصلاح الاقتصادى

## قطاع الزراعة

# الاقتصاد المصرى

## الاصلاح الاقتصادى

## قطاع الزراعة

| م | عنوان المقال | كاتب المقال | المصدر | العدد | التاريخ | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ضعف البنية الاساسية يهدد مستقبل الصادرات الزراعية | عبد الناصر العقبى | العالم اليوم | ٢٨٩٦ | ٢٠٠٠/٨/١ | ١٢١ |
| ٢ | صادراتنا الزراعية تواجه "طول" المنافسة | هيماء على | العالم اليوم | ٢٩٥٧ | ٢٠٠٠/١٠/١٢ | ١٢٢ |
| ٣ | الحواء يحلمون من نقص الاستثمارات الزراعية | عبد الناصر العقبى | العالم اليوم | ٣٠٠٠ | ٢٠٠٠/١٢/٢ | ١٢٤ |

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : عبد الناصر العقبى
الموضوع الفرعي : قطاع الزراعة — رقم العـــدد : ٢٨٩٦
المصـــدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/١

# ضعف البنية الأساسية يهدد مستقبل الصادرات الزراعية

## الخبراء يطالبون بإنشاء ساحات مبردة وتطوير أساطيل النقل الداخلي والخارجي

□ كتب ـ عبدالناصر العقبي:

حذر عدد من خبراء الزراعة والاقتصاد من التحديات التي تواجه صادرات مصر الزراعية في ظل التغيرات التي تشهدها أسواق العالم وأشاروا إلى غياب العديد من مقومات التصدير الزراعي في مصر مثل السـ... المبردة التي تستخدم في حفظ ...ات الزراعية وأسطول النقل البري و... ...تطور بالاضافة إلى عدم وجود شركات متخصصة في مجال التسويق والتصدير الزراعي.

وشدد الخبراء على أهمية التنسيق مع هيئات تنظيم المعارض وإنشاء شبكة للإرشاد الزراعي التسويقي.

وأكدوا أن مصر لديها العديد من المقومات الطبيعية لتحتل مكانة مميزة في مجال التصدير الزراعي إلا أن غياب البنية الأساسية يعوق عمليات تصدير السلع الزراعية.

### مقومات النجاح

في البداية يقول الدكتور أسامة خير الدين رئيس المجلس السلعي للحاصلات الزراعية أن إنشاء ساحة مبردة للمحاصيل الزراعية بمطار القاهرة أمر ضروري لحفظ الصادرات الزراعية خاصة سريعة التلف لحين الانتهاء من إجراءات الشحن والنقل.

وأكد أن مصر لديها الكثير من مقومات النجاح للاستثمارات الزراعية باعتبار أن جوها معتدل ويصلح لزراعة مختلف الحاصلات الزراعية عكس دول شمال أوروبا والبلدان الأخرى إلى جانب أن التربة المصرية تربة خصبة مشجعة ولا توجد ندرة أو مشاكل في مياه الري ولكن المشكلة تكمن في عدم وجود أسطول مسوره للنقل الداخلي أو النقل الجوي الخارجي حيث أن تكلفة النقل الجوى (النوالون) مرتفعة للغاية

ويؤكد رئيس المجلس السلعي أن ... تصدير السلع الزراعية أحد الحلول لتنشيط الاقتصاد المصري خاصة أن التصدير الزراعي يعمل على حل مشكلة البطالة حيث أن الزراعة أحد القطاعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة وكذلك التصدير الزراعي يحتاج أيضاً إلى عمالة في عمليات التعبئة والفرز والتغليف فضلاً عن فاعليتها المباشرة في الاستثمارات وتوفير العملة الصعبة.

وأشار إلى أن المجلس السلعي يعقد اجتماعات لمناقشة المشاكل والعقبات التي تواجه صادرات الحاصلات الزراعية مثل المشاكل التي تتعلق بتصدير البطاطس المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ويضيف أن المجلس يقوم برفع توصياته إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حيث أن التوصيات تخرج من المجلس كميثاق شرف يلتزم به الجميع ويعمل على تطبيقه كما يقوم المجلس بمحاولات بالتنسيق مع مركز تنمية الصادرات وجهاز التمثيل التجاري لفتح أسواق جديدة للصادرات الزراعية.

### مواسم التصدير

ومن جانبه أكد الدكتور كامل ريحان رئيس قسم الاقتصاد الزراعي بزراعة عين شمس أن خطط الدولة تجاه التصدير الزراعي يجب أن تستهدف العمل داخل التكتلات الدولية مع التركيز على زيادة حصة الصادرات الزراعية خاصة إلى أمريكا وأوروبا في مواسم التصدير لهذه الدول مع فتح أسواق جديدة في أفريقيا وآسيا. مشيراً إلى أن الصادرات خلال التسعينيات بلغت حوالي 5.4 مليار دولار بينما بلغت الواردات 12 مليار دولار حتى عام 95 وبلغت في العامين الأخيرين حوالي 17 مليار دولار مسجلة رقما مرتفعا بسبب التغير الهيكلي ونشاط القطاع الخاص.

ويضيف أن التبادل التجاري بين الدول العربية مازال منخفضا ويحتاج إلى زيادة فاعليته وإنشاء سوق عربية مشتركة قد يحل المشكلة الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها البلدان العربية.

ويشدد الدكتور جمال صيام رئيس مركز الدراسات الاقتصادية بكلية الزراعة جامعة القاهرة على ضرورة تشجيع تجارة الخدمات والاهتمام بها لما لها من أهمية حيث تعوض تجارة الخدمات العجز في الميزان التجاري.

ويطالب د. جمال صيام بإنشاء شركات متخصصة في مجال التصدير الزراعي حيث أن وجود 5 شركات فقط فهي كاف في السوق المصري لتلبية خدمات التصدير كما أن الاهتمام بإقامة المعارض الزراعية في مصر له أثر كبير على زيادة حصيلة التصدير الزراعي إلى جانب الاتحاد مع شركات ومؤسسات تنظيم المعارض الزراعية على مستوى العالم والذي يحقق مكاسب كبيرة تغطي جميع تكاليف إقامة هذه المعارض والتي تعتبر من الأساليب الحديثة لترويج المنتجات الزراعية المصرية مشيراً إلى أن الزراعيين في حاجة ضرورية إلى توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية والداخلية في وقت واحد وربطهم بها والتعرف على احتياجات السوق وأيضا ضرورة وجود شبكة للإرشاد الزراعي التسويقي المتخصص وتوفير جميع الامكانات لنجاح عمل هذه الشبكة حيث أن الظروف الاقتصادية الحالية تتطلب البحث عن جميع السبل العلمية التي يمكن أن تنمي عملية التصدير الزراعي كما يجب الاستفادة التصدير من الاتفاقات التجارية الدولية المبرمة مع التكتلات الاقتصادية الكبيرة.

### الأسواق الأوروبية

ويؤكد الدكتور أسلم الجبسي وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي أن السلع الزراعية لاتزال تمثل جزءاً مهما من تجارة مصر الخارجية نظراً لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية في هذا المجال ويطالب الحكومة بإعداد خطط مناسبة لاستيعاب الأسواق الأوروبية ذات الاحتياجات الاستهلاكية المرتفعة من السلع الزراعية سواء من محاصيل الألياف كالقطن والكتان أو من المحاصيل الغذائية وكذلك الاهتمام بإنتاج النباتات الطبية والعطرية والزهور والتركيز على تصديرها في الأوقات التي تحتاجها أوروبا بشرط أن يتم ذلك وفق خطط متكاملة تحيط بكل جوانب عمليات التصدير.

ويضيف أن المعوقات التي تعترض الصادرات الزراعية تشمل ارتفاع تكلفة الانتاج بجميع عناصرها من تقاوي وأسمدة ومبيدات وارتفاع تشغيل الآلات الزراعية كما أنه من الأسباب المهمة في إعاقة الصادرات انخفاض الانتاجية الفدانية خاصة في محاصيل الموالح التي تراوحت في السنوات الأخيرة ما بين 7 إلى 8 أطنان للفدان.

ويضيف أن ارتفاع أسعار الأسمدة وعدم وجود جهاز إشرافي على منافذ الأسمدة والاتجار فيها يؤدي إلى سوء الخدمة المقدمة وارتفاع أسعار هذه المنتجات وبالتالي انخفاض دخل المنتج الزراعي نتيجة تدني أسعار المحاصيل واستخدام الوسائل البدائية في عمليات التجفيف واستخلاص العصائر وصعوبة التواصل بين المنتج وبين مراكز الأبحاث الزراعية لتمركزها في القاهرة كل هذا يؤدي إلى الانحدار في مستوى الانتاجية وفي جودة السلعة الزراعية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الزراعية البستانية بالاضافة إلى عدم استخدام الوسائل المتطورة في التعبئة والتغليف الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع نسبة الفاقد المحصولي وعدم الالتزام بالمواصفات الفنية المتفق عليها مع العملاء وبالتالي فقدت كثير من أسواقنا الخارجية العربية والأوروبية.

### إعفاء ضريبي

ويطالب رضا عبدالفتاح مصدر خضر وفاكهة بضرورة إعطاء إعفاء ضريبي للمنتجين والمصدرين حتى يكون هناك مجال للمنافسة مما يعطي تسهيلات كبيرة للمصدرين؛ تسهيل إجراءات عمليات التصدير بل ويعطي حوافز للمصدرين.

ويشير الدكتور سعد ... سار مدير مركز البحوث الزراعية.. إلى أن قرار إنشاء بورصة الخضر والفاكهة سهل التقاء المنتج بالسوق والمصدر قبل وبعد الانتاج والذي من شأنه أن يساعد على زيادة الصادرات من الخضر والفاكهة ويرتقي بمستوى المنتج في الأسواق العالمية.

وأكد الدكتور سعد نصار أن قطاع الزراعة أعد تقارير سلعية للمحاصيل التصديرية الأساسية مما يساعد المزارعين في المرحلة القادمة على اتخاذ قراراتهم الانتاجية بشكل أفضل في ظل التركيب المحصولي الاختياري وآليات السوق الحر وتشجيعهم على التصدير.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | شيماء على |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الزراعة | رقم العـــــدد : | ٢٩٥٧ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٠/١٢ |


## التسويق أهم مشاكلها

# صادراتنا الزراعية تواجه «غول» المنافسة الأوروبية القادمة!

□ كتبت ـ شيماء على:

**«حرب شرسة ..تنظر الصادرات الزراعية المصرية لدول الاتحاد الأوروبى ..القدرة التنافسية تتراجع تحت ضغوط السعر المنافس.. والمواصفات التى تعتمد على مقاييس الجودة ايزو 9000 ومشتقاتها، والبيئة 14001.. وهو ما يتطلب اعادة النظر فى اسعار المنتج المصرى ومواصفاته.. كذلك التزامه بمقاييس الانتاج وتكلفته مع استغلال المزايا التنافسية النسبية للمنتج المصرى من رخص الخامات ومستلزمات الانتاج والأيدى العاملة مع استخدام الميكنة الزراعية الحديثة والمتطورة.. والمشاركة بالمعارض والاسواق الدولية للترويج للمنتج المصرى عالمياً»..**

الدكتور أحمد شيحة ـ رئيس الجمعية المصرية لتكنولوجيا التسويق ـ اشار إلى ان تنمية الصادرات الزراعية من الناحية التسويقية مازالت تحتاج إلى جهد كبير وعلى الجانب الانتاجى بدأت مشكلة البطاطس التى تعد اهم مشكلة واجهت الصادرات الزراعية فى الحل تدريجياً واصبحت هناك محاصيل بطاطس خالية تماماً من العفن «البنى».

اضاف ان صادراتنا الزراعية إلى دول الخليج تأثرت مع بدء بعض هذه الدول بتطويع الظروف الزراعية بها لزراعة العديد من المنتجات الشبيهة التى كانت تستوردها مطالباً بتوجه المنتجات الزراعية غير التقليدية مثل الورد «البلدى» الذى تقوم مصر بتصديره منذ فترة لكن ليس بالكمية والامكانيات المتاحة موضحاً انه محصول لا يعانى من مشاكل مثل المحاصيل الاخرى.. ولابد ان نهتم بالمحاصيل غير التقليدية باستنباط محاصيل زراعية جديدة.

طالب الدكتور أحمد شيحة بالعمل على تخفيض تكلفة الانتاج حتى تتمتع صادراتنا الزراعية بمنافسة سعرية خاصة بعد مفاوضات تخفيض الدعم الزراعى فى أوروبا.

اشار الدكتور أحمد شيحة إلى ضرورة اعادة النظر فى اسعار الشحن البحرى والجوى لانها تؤثر بدرجة ملحوظة على حجم صادراتنا الزراعية للدول الاخرى.

### الأيدى العاملة

الدكتور حمدى عبدالعظيم رئيس قسم البحوث الاقتصادية باكاديمية السادات أكد على اهمية العمل على زيادة صادراتنا للاتحاد الأوروبى وهو ما يحتاج إلى الاهتمام باستخدام التكنولوجيا المتقدمة بالزراعة والقضاء على الآفات الزراعية وحماية الصحة النباتية كذلك الاهتمام بانتاجية الفدان وتدريب العمالة الزراعية على استخدام الآلات الزراعية الحديثة والزراعة الميكانيكية وعدم اعطاء الفرصة للدول المتقدمة لرفض الصادرات الزراعية بحجة عدم توافقها مع شروط حماية البيئة.

طالب بتوفير الائتمان للمشروعات الزراعية لشراء مستلزمات الانتاج والكيماويات الزراعية باسعار فائدة منخفضة أو ميسرة مع مساعدة الحكومة للمزارعين لتسويق منتجاتهم فى الخارج بمساعدة التمثيل التجارى لتمكينهم من الاشتراك فى المعارض الدولية مع الدعاية والاعلان لمنتجاتهم خارجياً كذلك الاهتمام بالتعبئة والتغليف لتحسين صورة المنتجات الزراعية فى الخارج.

### إلغاء الدعم الأوروبى

الدكتور كامل دياب رئيس مجلس إدارة شركة «ديكو» للمشروعات الزراعية أكد ان الغاء الدعم الزراعى من جانب بعض الدول الاعضاء المشتركة فى منظمة التجارة العالمية سيؤدى حتماً إلى ارتفاع اسعار المنتجات فى هذه الدول بالتالى سينعكس على زيادة القدرة التنافسية للمحاصيل التى نقوم بتصديرها فقط.. وتم الغاء الدعم عليها فى الدول المستوردة.

أشار إلى انه إذا تم الغاء الدعم على سلعة مثل البطاطس هناك ستتاح فرصة أكبر لتصدير البطاطس كذلك إذا تم الغاء الدعم لسلعة الارز سيؤثر ذلك على صادراتنا خاصة إذا ما تعلق بالسلع المثيلة التى نقوم بتصديرها.

### قرارات سياسية

الدكتور حمدى رضوان ـ استاذ الاقتصاد الدولى بجامعة عين شمس ـ اشار إلى انه فى ظل اتفاقية «الجات» هناك نوعان من الدعم مسموح وممنوع ولا يحتوى الدعم الممنوع على قطاع الزراعة لانه يتكون من جميع انواع الدعم بخلاف المرتبط بالزراعة.

اضاف انه تم الاتفاق على خطوط عريضة لسياسة طويلة المدى لاصلاح السياسة الزراعية وتجميد المساعدات الحكومية والسماح لدخول الاسواق خلال دورة أورجواى لكن المفاوضات الخاصة بالجات منذ ذلك التاريخ تحطمت على صخرة الخلاف بسبب الولايات المتحدة من جهة والمجموعة الاوروبية من جهة اخرى حول مسالة الدعم الذى تقدمه المجموعة الاوروبية إلى مزارعيها والذى ترفضه الولايات المتحدة الامريكية على اساس انه يمثل منافسة غير متكافئة مع المزارعين الامريكيين الذين لا يحصلون على دعم من حكومتهم.

اوضح ان الخلاف سيستمر لان الاتحاد الأوروبى من الصعب ان يقوم بالغاء الدعم الزراعى لانه يتبع سياسة زراعية موحدة علاوة على انها سوق متكاملة وإذا ما قامت بالغاء الدعم الزراعى فلابد ان تقوم مصر كذلك بالغاء أية انواع الدعم لكن المشكلة الاساسية ان الغاء الدعم الزراعى بدول الاتحاد الاوروبى سيرفع فاتورة الواردات الغذائية خاصة ان مصر دولة مستوردة للغذاء بكميات كبيرة.

توقع رضوان انه حتى ولو قامت الدول الأوروبية بتخفيض الدعم الذى تقدمه لمزارعيها فى المؤتمر القادم لـ "WTO" فإن الفرصة ستظل ضئيلة امام صادراتنا الزراعية إذا لم ترفع من جودتها وكفاءتها الانتاجية والتسويقية.

اضاف ان الغاء الدعم الزراعى بدول الاتحاد الاوروبى من الصعب تنفيذه وترفضه معظم دول الاتحاد التى يمثل قطاع الزراعة فيها نسبة كبيرة مثل: فرنسا، وهولندا، والدنمارك، واسبانيا.. على الجانب الآخر لا

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصري | اسم كاتب المقال : | شيماء علي |
| الموضوع الفرعي : | قطاع الزراعة | رقم العـــدد : | ٢٩٥٧ |
| المصـــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٠/١٢ |

تستطيع مصر الاستفادة من الدعم الزراعي وتقلل المعوقات التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية ايما نوع من انواع الدعم، كما أن هناك بدائل خاصة بالمفاوضات والتعويضات في بنود منظمة التجارة العالمية تستطيع فيه الدول المطالبة بالغاء الدعم وآثاره الضرر الناتج عن ذلك الذي يدخل في نطاق القرارات السياسية قبل أي شئ.

## الدعم أنواع

محيي الدين علال نائب رئيس مركز تنمية الصادرات اشار إلى ان هناك دعما مسموحا به في ظل اتفاقية "WTO" وهو : حالات صحية مثل حالات ، أبحاث والبحوث والدراسات والتدريب للصادرات الزراعية أما الدعم المحظور فهو الدعم المنتجي ومصدري الصادرات الزراعية إلا ان المتفق عليه في «اتفاقية اورجواي» التي يجري تخفيض سنوي للبلدان المشاركة التي تدعم حاصلاتها الزراعية . وليس من بينها مصر التي لا تقدم أي نوع من انواع الدعم المادي لكل دول الاتحاد الأوروبي وأبرزها فرنسا التي تدعم منتجي الحاصلات الزراعية لان منتجاتها تتأثر بالعوامل الجوية ومرونة الطلب الداخلية بالنسبة للمنتجات الزراعية اقل من ١ صحيح وهو ما يختلف عن المنتجات الصناعية التي تتميز بمرونة طلب كبيرة.

أشار إلى أسس دعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي وهناك اتجاهان لذلك من خلال الدولة والقطاع الخاص.. أوضح ان دور الدولة يتمثل في توفير جميع المعلومات عن المواصفات المطلوبة الاتحاد الأوروبي من الحاصلات الزراعية بالجودة المناسبة وهذه مسئولية مكاتب التمثيل التجاري بالخارج وأجهزة التجارة الخارجية في الداخل وعملا مركز تنمية الصادرات.

كذلك تنظيم البعثات التجارية الترويجية إلى الأسواق المستهدفة في دول الاتحاد الأوروبي حتى يمكن لرجال الأعمال المشتركين في هذه البعثات التعرف على احتياجات وأذواق المستهلكين هناك وتصدير السلع وفقا للمواصفات المطلوبة وتوفير مصدري الحاصلات الزراعية بالتعبئة والتغليف المناسبين عند تصدير الحاصلات الزراعية إلى الخارج، مع توفير وسائل النقل وغرفات الشحن في الطائرات اللازمة لتصدير الحاصلات الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

أضاف ان دور الدولة يتمثل أيضا في تبسيط وتسهيل اجراءات التصدير والحكومة تأمن بالفعل بتبسيط التكثير من الاجراءات أخرها القرار الجمهوري 106 لسنة 2000 الذي وحد أجهزة الرقابة على الصادرات والواردات في مكان واحد لتقصير الوقت والجهد والمال وهو ما كان له مردوده الايجابي على زيادة القدرة التنافسية للسلع الزراعية وتخفيض التكلفة الخاصة بها.

"إلغاء رسوم الفحص المفروضة على السلع الزراعية عند التصدير أو تخفيضها إلى رسوم رمزية".

## دور القطاع الخاص

عن دور القطاع الخاص اشار إلى أنه يتمثل في استيراد التكنولوجيا من الخارج اللازمة لزراعة السلع الزراعية التي تنتج منتجات زراعية بمواصفات تتلاءم مع متطلبات المستهلكين في دول الاتحاد الأوروبي مع استخدام أساليب التعبئة المناسبة التي تؤدي إلى وصول السلع الزراعية وهي قابلة للأكل بحالة سليمة واستخدام الأساليب الحديثة في انتاج هذه السلع وتطبيق نظم الجودة والمواصفات العالمية في إدارة المشروعات الزراعية مثل نظم الجودة أيزو 9000 ومتطلباتها لان حصول المصدرين على مثل هذه الشهادات يعتبر جواز مرور السلع الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي وان كان حصول على تلك الشهادات اختيارا لكنه في مضمونه اجباري لان هناك مستوردين في الاتحاد الأوروبي لا يتعاملون استيراد أية منتجات زراعية من شركات أو مشروعات زراعية غير حاصلة على احدى شهادات الجودة ايزو 9000.

اضاف ان القطاع الخاص مطالب بالالتزام بالمعايير البيئية والحصول على شهادات الجودة المتعلقة بالبيئة ايزو (14001) لان دول الاتحاد الأوروبي تهتم بالحصول على تلك الشهادات لحماية البيئة والاتحاد الأوروبي. كذلك قيام القطاع الخاص باستخدام نظم تقنية الوقت في الانتاج "JOSTINTIME" بغراء مستلزمات الانتاج في أوقات المناسب حتى لا يكون هناك مخزون راكد ونصل إلى المخزون الصفري تقليلا للتكلفة مما يؤثر في النهاية على السعر النهائي السلعة مع استخدام التكنولوجيا الحديثة في انتاج السلع الزراعية لما له من تأثير في جودة السلع وتنافس السعر بالنسبة للسلع المثيلة في السوق المستهدف.

اشار إلى انه طبقاً لاحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء زادت الصادرات الزراعية خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2000 مقارنة بالأشهر الستة الأولى من عام 1999.. وتستورد دول الاتحاد الأوروبي الفريك الأرز لمصر لاننا نصدر للاتحاد الأوروبي ثلث صادراتنا ونستورد منه أكثر من ثلث وارداتنا من السلع وبالتالي فان تصديرنا للاتحاد الأوروبي في المقام الأول بالصادرات المصرية لدول العالم القريب للمسافة بين مصر ودول الاتحاد ولتصدير المستهلكين على منتجاتنا الزراعية وازيادة صادراتنا الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي لمي بعض المعوقات لقلة الصادرات المأسسة.

توقع في مؤتمر سياتل القادم ان يكون هناك تكاتف من جميع منتجي ومصدري الحاصلات الزراعية بين الدول المصدرة للاتحاد الأوروبي نحو ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في دول الاتحاد الأوروبي لانسياب الصادرات الزراعية لدول ذلك الاتحاد حتى تكون ليفه المنتجات الهندية التنافسية امام السلع الزراعية المنتجة محلياً في دول هذا الاتحاد.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | عبد الناصر العقبى |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الزراعة | رقم العـــــدد : | ٣٠٠٠ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٢/٢ |


### تحتل المرتبة الثالثة فى اهتمامات القطاع الخاص

# الخبراء يحذرون من تناقص الاستثمارات الزراعية

□ كتب: عبدالناصر العقبى:

احتلت الانشطة الزراعية المرتبة الثالثة فى استثمارات القطاع الخاص فى مصر بعد الصناعة والسياحة وتركزت استثمارات القطاع الخاص فى مجال الزراعة فى استصلاح الاراضى.

وأرجع الخبراء ورجال الاعمال تراجع اهتمام القطاع الخاص بالمجال الزراعى إلى الصعوبات والتعقيدات التى تواجه المستثمر فى المجال الزراعى وارتفاع اسعار الاراضى ورفض البنوك تحويل مشروعات الاستثمار الزراعى و استصلاح الاراضى.

فى البداية يوضح احمد عبدالله رئيس احدى شركات مستلزمات الانتاج الزراعى واستصلاح الاراضى والتصنيع الزراعى ان مصر تتوافر لديها امكانيات هائلة لجذب الاستثمار فى مجال الزراعة حيث نجد أن الاستثمار فى مجال الزراعة يأتى فى المرتبة الثالثة بعد الصناعة والتعدين والسياحة وأكد أن المستثمرين فى مجال الزراعة يواجهون صعوبات وتعقيدات مقارنة بالتسهيلات التى يتم منحها فى الصناعة والسياحة.

وأشار إلى ان التشريعات والقوانين التى تنظم عملية الاستثمار فى مجال الزراعة ومستلزمات انتاجها بالاضافة إلى ارتفاع اسعار الاراضى ورفض البنوك تمويل اى مشروعات خاصة بالاستثمار الزراعى واستصلاح الاراضى

وطالب الجهات المعنية ان تولى اهمية لهذا المجال وان تتدخل لدى البنوك لتمويل هذه المشروعات مثلما

## ■ تحويل البنوك للمشروعات الزراعية وطرح أسهم الشركات فى البورصة أهم الحلول

تمول الاستثمار فى المجال السياحى والصناعى وأن يتم تخفيض الفائدة على القروض الزراعية باعتبارها من المشروعات ذات العوائد طويلة المدى والضعيفة نسبيا مقارنة بالمجالات والمشروعات الاخرى.

اما المهندس حامد الشنبى رئيس لجنة لزراعة والرى بجمعية رجال الاعمال فيشير إلى أن الاستثمار فى المجال الزراعى شهد مؤخرا ازدهارا كبيرا نظرا لاهتمام الدولة به خاصة فى مجال استصلاح الاراضى وتحديث البنية المعلوماتية من خلال الاهتمام بزيادة مراكز البحوث الزراعية وكليات الزراعة وغيرها الامر الذى أدى إلى زيادة المساحة المستصلحة إلى أكثر من 1.6 مليون فدان ولزيادة الاستثمار فى مجال الزراعة طالب الشركات المتعاملة فى مجال استصلاح الاراضى بتبنى فكرا جديدا بحيث يتم طرح اسهم لها فى البورصة تمنح جميعها حق تملك الاراضى وتتولى الشركة إدارتها وزراعتها.

يرجع الدكتور علاء عبدالعزيز بالمركز القومى للبحوث اهم معوقات الاستثمار الزراعى إلى القوانين والتشريعات التى تحكم مجالات النشاط الزراعى الامر الذى يتطلب ضرورة الاسراع بتعديلها بما يوائم المتغيرات الاقتصادية ومرحلة إلى اقتصاديات السوق الحر مع زيادة العناية باستخدام الاساليب العلمية والوسائل التكنولوجية الحديثة التى تناسب الظروف المحلية حيث انه ليس من المعقول ان تظل الجمارك على الميكنة الزراعية اعلى من الجمارك على العربات المستخدمة فى مجالات السياحة كما أنه ليس من المعقول ان تظل التعقيدات امام المستثمرين فى مجالات انتاج الدواجن وانشاء الثلاجات.

ويضيف ان الاستثمار فى مجال التكنولوجيا الزراعية يجب أن يحظى بالاولوية حيث ان التكنولوجيا الزراعية فى هذا العصر اصبحت تتداول فى الاسواق العالمية فى شكل سلع وسيطة أو فى شكل عمال مهرة وفنيين لهم القدرة على الاستخدام الصحيح للمعدات وحل المشكلات وعلى شكل معلومات فنية وتجارية ومن أجل الارتقاء بالزراعة على أن يكون العاملون قادرين على التعامل مع التكنولوجيا حتى يتمكنوا تدريجيا من الاقتصار على استخدام التكنولوجيا إلى القدرة على توليدها بالقدرة الذاتية.

وأكد ان التقدم التكنولوجى يعتبر محور النهوض بالانتاج الزراعى فى

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | عبد الناصر العقبى |
| الموضوع الفرعى : | قطاع الزراعة | رقم العـــــدد : | ٣٠٠٠ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٢/٢ |

ل البلدان مشيرا ان مصر فى حاجة لى صناعة وطنية لانتاج الالات المعدات الزراعية وخاصة انه توجد قاعدة علمية وتكنولوجية قوية تكمن فيها قدرات هائلة من القوى البشرية ومؤسسات البحث العلمى ومراكز البحوث الزراعية ويمكنها ان تكون الاساس الاقوى الذى يتولى حركة الارتقاء بمستوى التكنولوجيا . ومن ثم تصديرها للخارج وخاصة ان الاسواق العربية والافريقية فى احتياج شديد لهذه التكنولوجيا .

ويطالب حجاج صالح استاذ الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بضـ ـرة التوسع فى استخدام التقنيـ "حديثة فى مجال الزراعة لحل مشكـ ـاء فى مصر ... استخدام التقـ ـ و ما يعرف بالتكنولوجيا الحيوية حيث تعانى مصر شأنها شأن العديد من الدول النامية من وجود فجوة كبيرة بين الانتاج والاستهلاك فى غالبية حاصلات الغذاء فى مقدمتها محصول القمح.

وأكد أن علاج هذا الخلل ممكن عن طريق الاستيراد ولكن سياسة الاعتماد على الواردات تمثل مشكلة اقتصادية إذ يجب ان تتجنب السياسة الاقتصادية للدولة التركيز على اقتراضات الفائض ذات الاسعار المعتدلة فى الاسواق العالمية أو على انفراج قصور العرض وانخفاض الاسعار فى تلك الاسواق.

ويقول ان مصر استطاعت خلال الفترة الاخيرة ان تمتلك ادوات استخدام هذه التكنولوجيا خاصة فى مجال الخضر والحبوب ومن ثم يجب

## ■ مطلوب الاهتمام بتصنيع الميكنة الزراعية وتعديل التشريعات المنظمة

الاستمرار فى عمل برامج الاستفادة منها وتطوير التقاوى والتعاون فى مجال تحسين التقاوى مع دول افريقيا والدول العربية والاسلامية لسد الفجوة بين ميزان الواردات والصادرات

### التكنولوجيا والتنمية

ومن جانب اخر أكد الدكتور محمد يوسف رئيس بحوث بمعهد الاقتصاد الزراعى على أهمية دور التكنولوجيا الزراعية فى التنمية الريفية حيث تقوم القرية بدور فعال فى التنمية وتصدير المنتجات الزراعية حيث تمثل الصادرات الزراعية لها حوالى 28٪ من قيمة الصادرات المصرية.

### التكاليف الانتاجية

وتقول الدكتورة ثناء خليفة بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى ان هناك اهمية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والعمل على تصنيعها والاستثمار فيها داخل مصر مشيرا إلى أن التقنيات الحديثة تؤدى إلى زيادة الكفاءة الانتاجية من ناحية وزيادة الكفاءة الاقتصادية من ناحية اخرى عن طريق زيادة الموارد وخفض التكاليف الانتاجية.

### مشروعات عربية

ويرى الدكتور فوزى حليم وكيل وزارة التموين أن مصر والدول العربية فى حاجة لوضع استراتيجية جديدة للتنمية الزراعية لتحقيق الاهداف الاساسية مشيرا إلى أهمية إقامة مشروعات عربية مشتركة قادرة على جذب اكبر قدر من القدرة التكنولوجية مع ضرورة الاتجاه نحو اولوية التنمية الزراعية والتعاون العربى فى استصلاح واستزراع الاراضى مشيرا إلى ان مساحة الاراض القابلة للاستصلاح فى الدول العربية تبلغ حوالى 128 مليون هكتار ولا يستغل منها سوى 50٪ فقط.

وأكد على أهمية ان يعمل التعاون العربى على انتاج السلع التى تحتاجها الدول العربية وتعانى من نقص فى انتاجها حاليا ومستقبلا مع الاستفادة من اتساع السوق العربية فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق العمل على زيادة الانتاج وتحسين نوعيته .

كما طالب بتهيئة الظروف الملائمة لاستثمار وتوفير الحماية الكاملة له بتحرير رأس المال والاستثمارات من القيود وازالة الحواجز و القيود على حركات عناصر الانتاج وضمان حرية انتقال الافراد مع توفير التمويل اللازم للمشروعات الانمائية وانتقال الايدى العاملة.

# الإقتصاد

## المصرى

## الاصلاح الاقتصادى

## قطاع العمل والبطالة

# الاقتصاد المصرى

## الاصلاح الاقتصادى

## قطاع العمل والعمالة والبطالة

| م | عنوان المقال | كاتب المقال | المصدر | العدد | التاريخ | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | العمالة الاجنبية تهدد الصناعة المصرية | على هيكون | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | ١٦٥٤ | ٢٠٠٠/٩/١٨ | ١٢٦ |

مكتبة الأهرام للبحث العلمى


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | على شيخون |
| الموضوع الفرعى : | قطاع العمل والبطالة | رقم العـــــدد : | ١٦٥٤ |
| المصـــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/١٨ |


# العمالة الأجنبية تهدد العمالة المصرية

**قد يكون الـ١٧ ألف عامل اجنبى الحاصلون على تراخيص عمل فى مصر واضعاف هذا الرقم من غير الحاصلين على تراخيص عمل لايثير قلق المسئولين .. ولكن إذا كانت نسبة الزيادة السنوية للعمالة الاجنبية فى مصر وصلت إلى ١١٪ فإن هذا يمثل انذارا بخطورة الموقف خاصة إذا كان ٢٥٪ من اجمالى الاجانب العاملين فى مصر يعملون فى محلات البيع والخدمات والزراعة والصيد والاعمال الكتابية وهى من المهن العادية التى لاتحتاج إلى خبرة متميزة رغم وجود عشرات من مراكز التدريب و١١٥٨ مدرسة فنية فى مصر تدفع ٦٠٠ ألف فى خريج سنويا إلى سوق العمل بالاضافة إلى نحو ٥ ملايين عاطل من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة.**

ووصل عدد الجنسيات التى تستورد منها عمالة إلى ٨٩ جنسية عربية واجنبية والغريب ان حوالى ٦٠ جنسية منها عمالتها فى نفس الخبرة المصرية او اقل وهم من افريقيا وآسيا والدول العربية وامريكا اللاتينية .

والغريب ايضا ان الجهة المختصة باعطاء تراخيص العمل والاشراف والرعاية على هذه العمالة وهى وزارة القوى العاملة ليست لديها بيانات تفصيلية عن العمالة الاجنبية منذ عام ٩٨ .. او انها لديها وترفض الافصاح عنها!! لذلك فالامر يستدعى اجراء تحقيق فى تلك القضية المهمة وابعادها المستقبلية لتوضيح الرؤية امام المسئولين للحد من تلك الظاهرة التى تهدد العمالة المصرية.

فى عام ٦١ وصل تعداد الاجانب العاملين فى مصر بدون تراخيص عمل إلى ١٥٠ الف عامل اجنبى وصل عام ٩٤ كما نشرت الصحف إلى ١٠٠ الف عامل اجنبى .. فكم يبلغ تعدادهم الان ؟!

كل هذا اثار تساؤلات حول قضية العمالة الاجنبية فى مصر ومدى الحاجة اليها ومستقبل تلك العمالة التى تتزايد بمعدلات كبيرة بدون خطة واضحة لسد العجز فى الكفاءات التى تحتاجها التنمية فى مصر فقط دون لجوء بعض الجهات إلى استيراد العمالة الاجنبية للتهرب من مسئولياتها تجاه العمالة المصرية وتدريبها ، ورفع مستوى كفاءتها لمواجهة المنافسة الاجنبية.

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصري | اسم كاتب المقال : | علي شيخون |
| الموضوع الفرعي : | قطاع العمل والبطالة | رقم العدد : | ١٦٥٤ |
| المصدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادي | تاريخ الصدور : | ٢٠٠٠/٩/١٨ |

## اتحاد العمال .. يعترض

احمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والامين العام المساعد لمجلس الاعلى للصحافة يقول لدينا عمالة مصرية مدربة في كل التخصصات وباعداد كبيرة ومعروف اننا بنينا دول الخليج الشقيق بل لسنا في حاجة للعمالة الاجنبية في مصر إلا إذا كان ذا خبرة نادرة فهذا جائز على ان يساعده مصريين ليحل محلك طبقا للقوانين او ان يكون مديرا للشركة لاستضرورة اجنبية تقوم بمشروعات في مصر اما العمالة العادية فلا نوافق عليها ومشروع قانون العمل الجديد يمنعها..

والزيادة في اعداد العاملين الاجانب في مصر يمثل عملية خطيرة جدا ونحن لا نوافق عليها اطلاقا وتقف شدها بكل امكاناتنا والرقم الاخطر في هذا الموضوع هو استيراد العمالة الاجنبية في تخصصات عادية كالعاملين في محلات البيع والخدمات والزراعة والصيد والمهن العادية فهذا كلام خطير جدا ، ونحن ضده وقفنا امامنا بتقديم مذكرات للحكومة في هذا الموضوع وهذا الموضوع ايضا لم يوضع له حد فسوف تكون لنا وقفة اخرى!!

وعن الضمانات التي ينفذها الاتحاد لحماية العمالة المصرية المنافسة الاجنبية يقول احمد حرك إن القوانين القائمة حاليا ضعيفة جدا ولاتحمي العمالة المصرية من المنافسة الاجنبية فهي قوانين قديمة ووضعت في استينيات

في ظل نظام شمولي ولكن نحن الان في ظل نظام مختلف يعتمد على الاقتصاد الحر والرأسمالية لذلك فنحن بصلاح هذه المشكلات في مشروع قانون العمل الموحد الذي سوف يخرج في بداية الدورة النقابية الجديدة ، ومشكلة العمالة الاجنبية في مصر لم يعالجها القانون الحالي لذلك قمنا في مشروع قانون العمل الموحد الجديد بعلاجها بشكل جيد وسوف نوقف هذه الظاهرة الخطيرة جدا.

وحول الشروعات الاجنبية التي تشترط وجود عمالة اجنبية يقول : إن الاتفاق على هذه الشروط يتعارض بعرض على مجلس الشعب ، وقانونا لاتملك اي اتفاقية في مجلس الشعب القادم إن شاء الله سوف تعترض على اي اتفاقية من هذا القبيل حتى لو كانت على اراضينا ، فلا يمثل ابدا ان الدول حتى لو اعطت لنا اي اراضينا ، فلا يمثل ابدا ان الدول حتى لو اعطت لنا اي اراضي فلن نقبل ان يكون عندنا اجنبية في مصر وعمال مصري عاطل.. ونحن بلد عصمدية للعمالة ولكن لمصلحة لمصر لن هناك اتفاقيات عبارة عن صفقة لترد ومعها عمالتها فلن لتوزر اتفاقيات الاقتصاد الوطني المصري وفي مثل هذه الاتفاقيات بالطبع لانعترض عليها .

## شروط الترخيص

وحول معايير ومبادئ منح تراخيص العمل للاجانب يقول محمد الفاتح وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة للتنظيم الاستخدام : بداية طبقا لقانون العمل يحظر على الاجنبي ان يزاول اي عمل بمصر إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والهجرة وان يكون مصرحا له بالاقامة وعلى من يخالف ذلك يعاقب بالغرامة المالية والحبس او باحدى العقوبتين

وهناك موانع عامة يتم الالتزام بها في عمليات منح تراخيص العمل للاجانب في مصر وهي عدم مزاحمة الاجنبي للايدي العاملة الوطنية وحاجة ومصلحة البلاد الاقتصادية للخبرة الاجنبية ويتم تطبيق هذه المبادئ بكل دقة من خلال شروط وضوابط للحصول على تراخيص التي حددها القرار رقم ١٣٥ لسنة ٩٦ وأهمها :

● الاحتياج الفعلي للمنشاة لخبرة الاجنبي .

● ان تتناسب مؤهلات وخبرات الاجنبي مع المهن المطلوب الاداء له بالفعل فيها والتزام المنشآت التي يصرح لها باستخدام خبراء او فنيين بتعيين مساعدين مصريين تقوم بتدريبهم اعمال المساعد المصري محل الاجنبي.

● الا يزيد عدد الاجانب العاملين في اي منشاة ولو تعددت فروعها عن ٦% من مجموع العاملين بالمنشاة وقرارعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون العمل ، ويتم التفتيش الدوري على المنشآت لمتابعة تنفيذ ذلك.

● لا تتجاوز مدة الترخيص ثلاث سنوات ولا تجدد إلى محل المصري محل الاجنبي.

ويحول إن كان هناك تراخيص يتم التجديد لها يقول محمد الفاتح : هناك تيمان من العمالة الاجنبية في مصر .. الاول عمالة يطلق عليها عمالة الزامحة وهم الخبراء الاجانب القادمون مع مشروعاتهم او غير ذلك ، ويحصلون على تراخيص لمدة ثلاث سنوات وليس التجديد لهم إلا اذا كان هناك ظروف طارئ لم تستطع المنشاة سببه الاستفادة من هذه الخبرة فتقوم المنشاة بتقديم مذكرة تعرض على مدير الادارة المركزية لتنظيم الاستخدام بوزارة القوى العاملة والهجرة وفور صاحب الاختصاص في الموافقة على تجديد الترخيص والفرع الاخر من العمالة هو الفئات التي لايطبق عليها مبدا الزامحة ، وهي:

● المتزوج من مصرية وبغض على زواجها خمس سنوات على الاقل او رزق منها بأولاد يشترط استمرار العلاقة الزوجية.

● المتزوجة من مصري بشرط استمرار الزواج.

● المقيمون بالبلاد إقامة دائمة بالنصيبة للعرب او سنوات بالاجانب ١٥ سنة.

● الاجئون السياسيون بشرط موافقة مكتب شئون الاجئين السياسيين بالاضافة الى المصريين.

## تدوجد بيانات تفصيلية

حول اعداد الاجانب الحاصلين على تراخيص عمل في مصر يقول محمد الفاتح : وحول تعداد العاملين الأجانب الحاصلين على تراخيص عمل في نهاية العام ٢١/٢٠٠٠ والبالغ ١٧ الفا و١٤٢ عاملا ايديويا بزيادة عن العام السابق حوالي ٢١% ، وليست لدينا بيانات تفصيلية حول هذا العدد من حيث جنسياته او نوعية الاعمال التي يشغلون بها، وانما هي بيانات تصبيلية لدينا حول العمالة الاجنبية في مصر مع تعداد عام ١٩٨٩

قال مسئول ادارة تراخيص العمل للاجانب بمجمع التحرير التابع لوزارة القوى العاملة وهي الجهة التنفيذية لاصدار تراخيص العمل انه عند اصدار التراخيص للاجنبي تراعي الوزارة عدم مزاحمة الاجنبي للايدي العاملة في جمهورية مصر العربية وايضا تراعي مصلحة البلاد الاقتصادية.

ويصدر التراخيص لمدة سنة او اقل ويجوز ترخيص لمدة ثلاث سنوات او تراخيص دائم، ويتم تجديد التراخيص بناء على طلب يقدم بذلك مرفقا به مايفيد موافقة جهة العمل على التجديد.

ويرسوم الترخيص بالنسبة للاجانبي أول مرة ٤٠٠ جنيهات اما بالنسبة ٤٠٠جنيهات وعند التجديد يؤول مرة ١٠٤ جنيهات فقط.

العرب فرسوم الترخيص ٤٠٠ جنيها ، وهناك جنسيات معفاة من الرسوم التجديد ٥٤ جنيها ، والعاملين في القطاع الخاص، كالفلسطينيين والسوريين العاملين في القطاع الخاص، أما السوريون العاملون في القطاع العام فيدفعون الرسوم كاملة.

وحول تعداد الاجانب الحاصلين على تراخيص عمل من مصر يقول : ليس لدينا اي احصاء بالعدد، ارقام ولكننا نقوم كل ثلاثة شهور باعداد احصاء دوري يرسل الى البرزاوة واخر احصاء ارسل بدير ٦ لعام ٢٠٠٠.

## الأمن القومي

يقول السفير احمد ابو الخير مستشار وزير التأميات والشئون الاجتماعية للعلاقات الخارجية ، في موضوع مصر يقول : ليس لدينا أي اصابعا، ارقام ولكننا نقوم كل ثلاثة شهور باعداد احصاء دوري يرسل الى البرزاوة واخر احصاء ارسل بدير ٦ لعام ٢٠٠٠.

وحول تعداد الاجانب الحاصلين على تراخيص عمل من مصر يقول : ليس لدينا أي اصابعا، ارقام ولكننا نقوم كل ثلاثة شهور باعداد احصاء دوري يرسل الى البرزاوة واخر احصاء ارسل بدير ٦ لعام ٢٠٠٠.

وحول تعداد الاجانب الحاصلين على تراخيص عمل من مصر يقول : ليس لدينا أي اصابعا، ارقام ولكننا نقوم كل ثلاثة شهور باعداد احصاء دوري يرسل الى البرزاوة واخر احصاء ارسل بدير ٦ لعام ٢٠٠٠.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري — اسم كاتب المقال : على شيخون

الموضوع الفرعي : قطاع العمل والبطالة — رقم العـــدد : ١٦٥٤

المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادي — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٩/١٨

## سلبيات العمالة الأجنبية

العمالة الأجنبية في مصر سلبيات ، من اهمها ـ كما يقول د. حمدي عبد العظيم ـ إن العاملين الاجانب يحصلون على مرتباتهم بالعملة المصرية من الدخل القومي وتحول الى الخارج وهذا يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويؤثر سلبيا على قيمة العملة المصرية ، وايضا فهي تساهم في زيادة مشكلة البطالة بين المصريين، وتمثل ضغطا على الاراضي العامة والخدمات فالعامل الاجنبي يستفيد منها بالاسعار المصرية وهي تخصص من الاقتصاد للمصري، والعامل الاجنبي لايعرف الفرق او النمط المعماري والانتاجي المصري للدخل والبطالة يكون لدافع غير مطلوب بالنسبة للتنفيذ المشروعات في مصر.

وهناك حسنيات يجب الحذر في التعامل معها كالإسرائيليين والهنود، وقبرص بعالمة اسباب امنية فهذه للتاطل مصريون عنها، حمايتها للجواسيس الاسرائيليين الذين دخلوا معنا في مناقصة اقتصادية بالاضافة الى بعض الامريكان الذين يحملون الجنسية المزدوجة الامريكية والإسرائيلية ، اما الاستعانة بالسودانيين والهنود فلاتهم عمالة رخيصة ما يقال، الكلفة للمشروعات وهم يحملون سامعات كبيرة بمقابل بسيط ، بالاضافة الى تميزهم بالطاعة والنظام وعدم التدخل في شئون الادارة والانضباط في مواعيد العمل والانتاجية العالية

وذلك ايضا مجالات معينة لايجب الاستعانة بالعمالة الاجنبية فيها وهي الاستخدامات الاستراتيجية كالصناعات الحربية والكيماويات وانشطة النظائر المشعة والكهرباء والاتصالات والإعلام لدواع امنية ، وكذلك عدم اتاحة استخدام اليها فيها خبرات متراكمة محلية لا يجوز ان تصبح للاجانب، العمل فيها حتى لو كانت رخيصة.

ويرى الدكتور سيد محمد عبد اللطيف مستشار بمعهد التخطيط القومي ان تزيحة التغير الاجتماعي والتقدم التكنولوجي التعليم ان اصبحت مهنة المربيات او الشغالات لاتلائم العمال من معظم الاسر المصرية ويظهر ذلك بشدة في قطاع الريف فقد اصبحوا يرفضون بشدة ان يشتغلوا لولادهم خدامين او شغالين كما كان يحدث في الماضي ما اضطر الاسر المصرية الثرية للاستعانة بالاجانب.

ومن هنا نتحدث عن نمط المحاكاة في الاستهلاك فنجد ان المصريين العاملين في البلاد العربية كان لديهم خدم بنجلاديشيون وفلبينيون ، وعندما رجعوا لم يصبح مرحبا بخدمهم .

## اعمال كثير

وتعداد العمالة الاجنبية الحاصلة على ترخيص لايقلق ولكن يجب الاحتياط وعدم اعطاء ترخيص إلا إذا كان بمثل ندرة ولا يوجد له مثيل في مصر.

• ويمكن العمالة الاجنبية تأتي مع مشروعات تتم بشركات اجنبية كمشروع مترو الأنفاق ويشترط فيها العمالة الأجنبية ولكن لاتزيد عن ٣% إجمالي العمالة المطلوبة في المشروعات ولاتحظ ان مرتباتهم مرتفعة عن مثل هذه المشروعات ولكن تحظ ان مرتباتهم مرتفعة عن المصريين الذين لهم نفس العمل ونفس الخبرة والسبب في ذلك انهم يحصلون على نفس الترتيب الذي كانوا يحصلون عليه في بلادهم وبالعملة الصعبة.

## سلبيات العمالة الأجنبية

العمالة الأجنبية في مصر سلبيات ، من اهمها ـ كما يقول د. حمدي عبد العظيم ـ إن العاملين الاجانب يحصلون على مرتباتهم بالعملة المصرية من الدخل القومي وتحول الى الخارج وهذا يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويؤثر سلبيا على قيمة العملة المصرية ، وايضا فهي تساهم في زيادة مشكلة البطالة بين المصريين، وتمثل ضغطا على الاراضي العامة والخدمات فالعامل الاجنبي يستفيد منها بالاسعار المصرية وهي تخصص من الاقتصاد للمصري، والعامل الاجنبي لايعرف الفرق او النمط المعماري والانتاجي المصري للدخل والبطالة يكون لدافع غير مطلوب بالنسبة للتنفيذ المشروعات في مصر.

وهناك حسنيات يجب الحذر في التعامل معها كالإسرائيليين والهنود، وقبرص بعالمة اسباب امنية فهذه للتاطل مصريون عنها، حمايتها للجواسيس الاسرائيليين الذين دخلوا معنا في مناقصة اقتصادية بالاضافة الى بعض الامريكان الذين يحملون الجنسية المزدوجة الامريكية والإسرائيلية ، اما الاستعانة بالسودانيين والهنود فلاتهم عمالة رخيصة ما يقال، الكلفة للمشروعات وهم يحملون سامعات كبيرة بمقابل بسيط ، بالاضافة الى تميزهم بالطاعة والنظام وعدم التدخل في شئون الادارة والانضباط في مواعيد العمل والانتاجية العالية

وذلك ايضا مجالات معينة لايجب الاستعانة بالعمالة الاجنبية فيها وهي الاستخدامات الاستراتيجية كالصناعات الحربية والكيماويات وانشطة النظائر المشعة والكهرباء والاتصالات والإعلام لدواع امنية ، وكذلك عدم اتاحة استخدام اليها فيها خبرات متراكمة محلية لا يجوز ان تصبح للاجانب، العمل فيها حتى لو كانت رخيصة.

ويرى الدكتور سيد محمد عبد اللطيف مستشار بمعهد التخطيط القومي ان تزيحة التغير الاجتماعي والتقدم التكنولوجي التعليم ان اصبحت مهنة المربيات او الشغالات لاتلائم العمال من معظم الاسر المصرية ويظهر ذلك بشدة في قطاع الريف فقد اصبحوا يرفضون بشدة ان يشتغلوا لولادهم خدامين او شغالين كما كان يحدث في الماضي ما اضطر الاسر المصرية الثرية للاستعانة بالاجانب.

ومن هنا نتحدث عن نمط المحاكاة في الاستهلاك فنجد ان المصريين العاملين في البلاد العربية كان لديهم خدم بنجلاديشيون وفلبينيون ، وعندما رجعوا لم يصبح مرحبا بخدمهم .

## اعمال كثير

وتعداد العمالة الاجنبية الحاصلة على تراخيص لايقلق ولكن يجب الاحتياط وعدم اعطاء تراخيص إلا إذا كان بمثل ندرة ولا يوجد له مثيل في مصر.

وهنا توفر ارقام تفصيلية عن تعداد العاملين الاجانب في مصر بوزارة القوى العاملة إن دل يدل على اعمال كبير في الهجرة المشروعة ، والشكل المقابل في موضوع العمالة الاجنبية في مصر هو العاملون بدون تراخيص عمل ويتركزون في القطاع الخاص وبشكل غير رسمي بالمبلغ ، ويتولدحون بكثرة في المصايف في البحر الاحمر وشرم الشيخ وذهب، وتوزيع ويعملون فترات قصيرة في مدة اقامتهم في مصر في الخدمات السياحية ومراكز التجميل، وبالاضافة إلى انهم يعطون أعدادا اضافية فهم يشرون تهديدا للأمن القصى لأن تكوين مهم يكون مراضا معينة كالايدز.. والنا شخصيا رأيتهم في ذهب وتوزيع خناف ان تقترب منهم والاخطر من ذلك ان تكوين مهم من الشبكة الإسرائيلي الذين يشكلون تهديدا للأمن القومي بالاضافة للأمن الصحي.

## عمالة بدون تراخيص !

اما كاشفة عبد الهادي عضو مجلس الشورى وعضو لجنة القوى العاملة في مجلس الشعب فقالت عمال مصر ورئيس لجنة المرأة العاملة العربية والاتحاد الدولي للعمل العرب لخطوة : أنا ضد اي نوع من العمالة أن له مثيل في مصر أن اي فرصة عمل تتاح لمصريا عليها هي عملة مهمة وتساعد كثيرا في حل مشكلة البطالة وأنا نظرية أن الاحصائيات ستجد أن العاملة الاجنبية في مصر عقد عام ٨٩ حتى نهاية عام ٩٦ كان تعدادها في مستوى تتراوح - ولكن من بداية عام ٩٧ بدئي يوجدا هذا بدأ العدد في ارتفاع مخيف وهذا مؤشر سلبي يدق ناقوس الخطر مما يوجب علينا أن نضع قيودا على استجلاب هذه العمالة والتأكيد هناك ضوابط تضبطها وزارة القوى العاملة والهجرة لاصلاح هذه التراخيص ولكن لماذا تحتاج إلى التحقيق الاكتشاف متى تم هذه التراخيص وبحالة التقلل من العاملين الاجانب لماذا نحن نتراخص ونهاجم نفس الجنية، والقدرات خاصة بها لايجدها نتيجة الاحصائيات وزارة القوى العاملة أن ٢٥ ٪ من العاملين المسجلين هم بدون تراخيص عمل في مصر يعملون في قطاع الخدمات والمقاهي والفنادق والاعمال الكتابية والمحيد والزراعة والمهن العادية.

وأضافة الأخرى في هذه الظاهرة التي يجب التنبيه إليها

ان الخوف ليس فقط في العمالة المسجلة لدى وزارة القوى العاملة والهجرة وانما الخوف من العمالة الاجنبية التي تعمل في مصر بدون تراخيص عمل وتأتي الصعب بحجة السياحة او الرغبة باعداد كبيرة وبدون اي ضوابط وأثناء زيارتي الاخيرة الى روما لاحظت ان الحالة المصرية هناك تعاني الامرين واحترامها وحفاوة من قبل الايطاليين في حين وجدت ان ابناء الجاليات الاسيوية لاتلقى هذا الترحيب والاشادة بالعامل المصري

اما إبراهيم الأزهري رئيس النقابة العامة للكيماويات فيقول: إن نقابتنا هي المسئولة عن حماية ورعاية العاملين في قطاع الاعمال العام والخاص والاستثماري في مجالات صناعة السماد والادوية والصيغة والكويت بالاسكندرية والزجاج والحرير الصناعي والبيدات. ونحن الآن لانستقبل بالجانب فقد كنا في الماضي نستقبل بالجانب اوروبيين واسيويين كخبراء سابقين والسودانيين كعاملين ولكن بعد ان اكتسب العامل المصري الخبرة التي اهلته لاكتساب ثقة العالم كله في مجال النجال حل العمري محل الأجنبي . واصبحنا لاتستعين بالخبرات الأجنبية فالخبير المصري يلاقي اقبالا من كافة دول العالم في هذا المجال بسبب النجاح الذي حققه.

## التأمين على الأجانب

وحول خضوع الاجانب العاملين في مصر لنظام التأمين الاجتماعي يقول محمد حامد الصياد وكيل أول وزارة التأمينات : بالنسبة للأجانب الذين يمارسون العمل في مصر بتلمسون في قسمين لحدهما عامل لحساب الغير وهو يخضع لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ والنوع الثاني يعمل لحساب نفسه ويخضعون لأحكام قانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦

أما بالنسبة للأجانب العاملين لحساب الغير فهناك شروط لمخضوعهم لنظام التأمين الاجتماعي في مصر . الشرط الأول أن تكون مدة عقد الاجنبي العمل في مصر تقل عن سنة والشرط الثاني أن تكون هناك اتفاقية للمعاملة بالمثل بين مصر وبين دولة هذا الاجنبي ويجب توافر هذين الشرطين والدخال بالحدهما بمرسوم من المخضوع لنظام التأمين الاجتماعي المصري.

النوع الثاني هم الاجانب العاملون لحساب انفسهم ويخضعون لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦ وهذا القانون ايضم شروط واوضاعا معينة لخضوع الاجانب لنظام التأمين الاجتماعي كما هو موجود في القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ الخاص بالعاملين الأجانب لحساب الغير ولقد نص على ان اي اجنبي اليه مشروع تجاري أو زراعي او صناعي او خدمي أن شريك متضامن أو عضو منتدب ويخضع ميلغ ادارة في الشركات المساهمة أو المديرين في الشركات المحدودة واصحاب العقارات والأراضي الزراعية" فإذا كان هناك اجنبي يمارس على هذه الانشطة في مصر يمكنه أن يخضع لنظام التأمين الاجتماعي طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦ بغض النظر عن جنسيته ما دام يعمل لحساب نفسه في مصر فهو له حق الخضوع لنظام التأمين الاجتماعي دون النظر لاتفاقيات.

وحول عدد الأجانب الخاضعين لنظام التأمين الاجتماعي في مصر يقول ان التقارير السنوية التي يقومون باعدادها لاتتعرض لتعداد الأجانب الخاضعين لنظام التأمين الاجتماعي في مصر او جنسياتهم ضمن البيانات المعدة فطالما يعمل بشكل رسمي وحاصل على تراخيص بالاقامة فهو يعامل معاملة المصري في خضوعه لنظام التأمين الاجتماعي بل إن هناك بعض الدول العربية معفاة من شرط الحصول على تراخيص للإقامة كالاردن لذلك لايهجد عليه سيطرة فهو يسافر ويرجع حيث يشاء.

وحول انواع الاتفاقيات المعقدة بالمثل بين مصر وبين دول العالم في مجال التأمينات يقول مصدر عملية سالم وكيل وزارة التأمينات : حرصا من الوزارة على حماية

حقوق المصريين العاملين بالخارج والحصول على مستحقاتهم التأمينية في حالة انتهاء خدمة التأمين عليه في بلد العمل وعودة المصري لارض الوطن. ومن اجل هذا تم الاشتراك في العديد من الاتفاقيات الجماعية والثنائية الخاصة بالتأمين الاجتماعي

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : | على شيخون |
| الموضوع الفرعى : | قطاع العمل والبطالة | رقم العـــــدد : | ١٦٥٤ |
| المصـــــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/١٨ |

اولا الاتفاقيات الجماعية وتنقسم إلى اتفاقيات منظمة العمل العربية وقد صدقت مصر على اتفاقيات مع الدول العربية ومن ثم فإن رعايا الدول العربية الاعضاء ممن يعملون داخل مصر يخضعون لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ شريطة ان تكون الدولة التى ينتمى إليها كل هؤلاء الرعايا قد صدقت على الاتفاقيات العربية التى تحكم العلاقة بين الدولتين شريطة المعاملة بالمثل فضلا عن ان تكون مدة تعاقده للعمل فى مصر لاتقل عن سنة

وهناك اربع اتفاقيات جماعية وقعتها مصر مع الدول العربية · الأولى عام ٦٦ بشأن مستويات العمل وقعت عليها كل من «لبنان والمغرب والاردن وسوريا والعراق ومصر والسودان وليبيا » والاتفاقيات الثنائية لعام ٦٧ بشأن تنقل الايدى العاملة وقد صدقت عليها كل من « مصر والاردن وسوريا والعراق والسودان وليبيا»

اما الاتفاقية الثالثة لعام ٧١ بشأن المستوى الادنى للتامينات الاجتماعية فقد صدقت عليها كل من « سوريا وليبيا والعراق وفلسطين ومصر» والاتفاقية الرابعة عام ٧٥ بشأن تنقل الايدى العاملة(معدلة) فقد صدقت عليها كل من « الاردن والصومال وفلسطين ومصر والعراق»

لذلك فأى فرد ينتمى إلى احدى الدول العربية سالفة الذكر والتى تكون قد قامت بالتصديق على اى اتفاقية صدقت عليها مصر فإن هؤلاء الافراد يخضعون لأحكم قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ المعدل متى توافر فى شأن كل منهم شرط التعاقد للعمل بجمهورية مصر العربية لمدة لاتقل عن سنة.

القسم الثانى من الاتفاقيات الجماعية هى الاتفاقيات الدولية التى تخضع لمبادئ منظمة العمل الدولية فى مجال الضمان الاجتماعى وهى اربع اتفاقيات دولية الأولى بشأن التعويض عن حوادث العمل وقد تم التصديق عليها عام ٦٠ ، والثانية بشأن الامراض المهنية وقد تم التصديق عليها عام ٦٠، والثالثة بشأن المساواة بين العمال الوطنيين والاجانب فيما يتعلق بالتعويض عن إصابات العمل وقد تم التصديق عليها ايضا سنة ٦٠ أما الاتفاقية الدولية الرابعة فهى بشأن المساواة فى المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين فى الضمان الاجتماعى وقد تم التصديق عليها سنة ٩٤.

والنوع الاخر من الاتفاقيات هى الاتفاقيات الثنائية وقد ابرمت مصر اربع اتفاقيات ثنائية الأولى عام ٧٦ مع السودان والثانية عام ٨٦ مع اليونان والثالثة عام ٨٩ مع قبرص أما الاتفاقية الرابعة فتمت خلال شهر مارس ٢٠٠٠مع تونس وهناك اتفاقيات وقعت بالاحرف الأولى مع الدنمارك بالاضافة إلى انه يتم حاليا مناقشة عدة اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول اهمها : «النمسا واستراليا و أمريكا وإيطاليا وسوريا وليبيا والمغرب» وهناك فرق كبير بين الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات الجماعية فالاتفاقيات الثنائية اوسع وادق واكثر تفصيلا وتعالج مشاكل كثيرة لاتستطيع الاتفاقيات الجماعية معالجتها

وحول الاساس الذى تعتمد مصر عليه فى اختيار الدول التى تريد اقامة اتفاقيات ثنائية يقول محمد عطية سالم وكيل وزارة التامينات . حقيقة نركز على الدول التى يوجد بها عمالة مصرية كبيرة إلا أن هناك دول يتواجد فيها عمالة مصرية كثيرة ولا تستطيع التصديق على اتفاقيات المعاملة بالمثل معها وخير مثال على ذلك دول مجلس التعاون الخليجى كمجلس تعاون لايصدق على اتفاقيات فى مجال التأمين والتعامل بالمثل بل إن المملكة العربية السعودية وبمرسوم ملكى لاتخضع الاجانب العاملين لديها لقوانين التامين الاجتماعى

وحول الاستعانة بالعمالة الاجنبية فى مصر بقطاع الاعمال العام يقول الدكتور اسماعيل عرمان الخبير بوزارة قطاع الاعمال العام: إننا لانستعين إطلاقا بالخبرات الاجنبية فلدينا الآن خبرات مصرية ماهرة ومدربة على اعلى مستوى والدليل على ذلك النجاح الذى يحققه المصريون العاملون فى المنظمات العربية والدولية فى جميع المجالات وفى كل انحاء العالم.

وقال عبد العزيز مصطفى رئيس لجنة العمالة بمجلس الشعب . نحن نستعين بالعمالة فى أضيق الحدود مع الشركات التى تنفذ مشروعات فى مصر وتحتاج إلى خبرة فى التركيب وخبرة فى اللحام وبصفة عامة المشرفون الفنيون المتعاملون مع التكنولوجيا المتقدمة ، وحجم العمالة الاجنبية فى مصر لايمثل نسبة كبيرة بالنسبة للعمالة المصرية ومثال ذلك شركة ميدور وهى شركة بترولية عملاقة بتكلفة ٥ مليارات جنيه ويعمل بها حوالى ٦ الاف عامل معظمهم مصريون ونسبة العمالة الاجنبية فيها بسيطة وهم المسئولون عن العمليات الفنية وتسليم المصنع لذلك يجب عليهم التأكد من ان المصنع سلم طبقا للمواصفات وهذا لايؤثر على العمالة المصرية.

أما بالنسبة للاستعانة بالاجانب فى مجال الزراعة بسبب ان الزراعة الان لاتعتمد على الفلاح وادواته القديمة بل تعتمد على تكنولوجيا حديثة فى عمليات الحصاد والتخزين لذلك فإننا نستورد عمالة فنية اكثر منها عمالة تقليدية لمواكبة التقدم فى مجال الزراعة على مستوى العالم والاستعانة بالخبرات الفنية لدى الدول التى سبقتنا ليس عيبا .

## عمالة متخصصة

الزيادة المفاجأة فى تعداد العمالة الاجنبية فى مصر منذ بداية ٩٨ حتى الان يجب ربطها بزيادة حجم المشروعات ونوع هذه المشروعات ففى الفترة الاخيرة انشئت فى مصر مشروعات تعتمد على التكنولوجيا المعقدة المتطورة التى توجب علينا استيراد عمالة اجنبية متخصصة فى هذه التكنولوجيا لتركيبها وتشغيلها وتدريب العمالة المصرية عليها لذلك لابد ان نربط هذا الرقم وننسبه إلى حجم المشروعات ونوعيتها ولا نأخذ هذا الرقم مجرداً.

تحقيق

على شيخون

# الإقتصاد

العربي

عام

# الاقتصاد العربى

## عام ٠

| م | عنوان المقال | كاتب المقال | المصدر | العدد | التاريخ | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الاقتصاد العربي وسوق الأوراق المالية | عبد الرحمن اليحيان | الاهرام | ٤١٥٠٣ | ٢٠٠٠/٧/٢٤ | ١٣٠ |
| ٢ | ماذا بعد الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية | الجريدة | الاهرام | ٤١٥٠٣ | ٢٠٠٠/٧/٢٤ | ١٣١ |
| ٣ | ازمة التحديات | احمد صلى الدين | العالم اليوم | ٢٨٩٦ | ٢٠٠٠/٨/٢ | ١٣٢ |
| ٤ | متى تثمر جهود الاصلاح الاقتصادى رخاء فى الشرق الاوسط | الجريدة | الحياة | ١٣٧٠٣ | ٢٠٠٠/٩/١٧ | ١٣٦ |
| ٥ | ارتفاع مستوى البطالة بالدول العربية | زاهدة محمد خويش | .عمان | ٧٠٥٣ | ٢٠٠٠/٩/٢٣ | ١٣٨ |
| ٦ | المصارف العربية وقدرتها على التأقلم(١-٢) | هدى توفيق عزام | الحياة | ١٣٧٥٠ | ٢٠٠٠/١١/٣ | ١٤١ |
| ٧ | المصارف العربية وقدرتها على التأقلم (٢-٢ ) | هدى توفيق عزام | الحياة | ١٣٧٥١ | ٢٠٠٠/١١/٤ | ١٤٤ |
| ٨ | الاقتصادات العربية : تطورات مؤاتية | محمد خالك | الحياة | ١٣٧٨٢ | ٢٠٠٠/١٢/٥ | ١٤٨ |

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | عبد الرحمن البيضاني |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــدد : | ٤١٥٠٣ |
| المصـــــدر : | الاهرام | تاريخ الصـــدر : | ٢٠٠٠/٧/٢٤ |


# الاتحاد العربي وسوق الأوراق المالية

اسعفني اقتراح الاستاذ الدكتور عبد الحميد إبراهيم رئيس هيئة سوق المال المصرية بإنشاء سوق عربية للأوراق المالية حتى يتم من خلالها التفاعل الإقليمي بين أسواق المال العربية على غرار نموذج أوروبي مقترح لإنشاء سوق مال تجمع ثلاث أسواق مالية ( باريس وفرانكفورت وامستردام ) بعد إجراء دراسة مقارنة من تحديات على هذا النموذج المقترح لتتكيف مع ظروف واحتياجات أسواق المال العربية.

هذا الاقتراح يبشر بالاقتراب من إقامة السوق العربية المشتركة التي يسعى إليها التكامل الاقتصادي العربي طوق النجاة الوحيد للدول العربية في مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى التي تعد سوقا لمصالح اقتصادية عربية مشتركة بين شعوب الأمة العربية من خلال إنشاء شركات عربية مساهمة تسمح لكل عربي الاكتتاب فيها والتعامل في أسهمها وسنداتها.

فعندما يشترك مساهمون عرب في الجمعيات العامة لكل شركة عربية يختارون مجلس إدارتها من عدة جنسيات عربية فعندئذ يبدأ ميلاد المفاهيم العربية المشتركة التي تعرفها ( بالمصرية ) المواقف السياسية العربية المشتركة. وسوق رأس الأموال هي حلقة الاتصال التي تضع الاستثمار العربي والاقتصاد العربي ( حيث تتراقص ) في أي إقليم عربي. واستثمار الطاقات وإمكانات العربية ( حيث تبرز ) في أية دولة عربية في إطار التنسيق عند استثمار الموارد الطبيعية المشتركة في أكثر من إقليم عربي حتى تتحقق المصلحة العربية العامة ( بالتكامل ) ولا تتعارض ( بالتنافس ) مع مرامات المصلحة الاقتصادية العربية العامة لكل شعوب الأمة العربية. والاقتناء الإقليمي الخاص لكل شعب من هذه الشعوب بما يكفل حقه في توزيع ثمار القوة العربية ( القومية ) لأنها محصلة استثمارها ( قوميا ) وليس وضع الخطة الاقتصادية العربية في التحرك على احتياجاتها من التخصصات الفنية والإدارية. فتتطور الحاجة الى إيجاد مناهج تعليمية تكفل تخريج المؤهلين للقيام بهذه التخصصات على مستوى المصالحة العربية. أفي جانب إقامة مراكز ومعاهد التأهيل الفني والإداري لجيوش التخريج الآن. والذين قد تتكفل تخصصاتهم مع احتياجات الخطة الاقتصادية العربية فلن يتخرجوا إن لم تتحد هذه وسائل أمة الأمم العصرية.

سواء في الإنتاج والتسويق، أو في الإدارة والتسويق ومابين هذا وذاك من متخصصات الكفاءة الاقتصادية بصاحب ذلك تنسيق بين الوزنين الاستثمار والحماية. والصراع في الدول العربية حتى تتشابه إذا لم تتطابق لأن الاستثمر الذي ستجذب تشجيعه لاستثمار أموالة في الساحة العربية والتنقل بأموالة وحيازته بين أراضيها أقبل التعامل في كل دولة عربية بموجب قوانين استثمار مساهمة فيها قد يصطدم بقوانين استثمار أخرى عند توسع نشاطها أفي كل من دولة عربية وأخرى قد تتخلل الاتفاق على قوانين استثمار موحدة تطبقها كل الدول العربية. وأو على الأقل تلتزم بها الدول العربية المستعدة للاشتراك في التكامل الاقتصادي العربي وإقامة السوق العربية المشتركة. كذلك يفرض الحديث عن احكام التفاضي التكليفية على حديث الاستثمارات الخصوصية. فلنستمر الايقاع الانتظار لمدة سنوات حتى يفصل القضاء في خصومه مع أي متعامل. ثم لايتحمل الخضوع لقوانين اقتصادية في دولة عربية يوسط القضوع لقوانين مختلفة في دولة عربية أخرى أدبي فيها نشاط استثماري مرتبط بنشاط في الدولة الأولى وفي سوق عربية مشتركة.

لذلك يلزم توحيد قوانين التنظيمي والإجراءات القضائية في الدول العربية المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي. أو إقامة جهاز تحكيم في منازعات الاستثمار على أن تكون قرارات ملزمة ونهائية ولا تقبل الطعن أمام أية جهة قضائية والأفضل ان يتم هذا الجهاز ضمن سوق المال العربية ( القائمة ) التي اقترحها الاستاذ الدكتور عبد الحميد ابراهيم ، وأني أفضل تسميتها بسوق المال العربية (أم) Mother Company (M) في هذه التسمية من الحساس يحتاج بعض براعة الأم بينما وصف ( القابضة) Holding Company بمعنى معنى السيطرة والتحكم والإعتلاء ومع ذلك لاتتخلف عن التسمية) إذا اقتضا على ( المصلحة ) كذلك يلزمن الاتفاق على الحلة الاقتصادية العربية التي التعريف على لمجابهاتها الدائرة حتى لايترد المستثمرون بين أجهزة إدارية ذات مراحل إجرائية معقدة وبطيئة . ذلك أن التشريعات والإجراءات الإدارية التي يوسعت في القاهس وأمي طريف جامدة ومتشعبة أصبحت لا تتناسب مع احتياجات القدرات الاقتصادية المتجددة. والأساليب الإدارية المصرية التطويرة . التي لمسوحت بتدبر كبير في تحقيق هذه القدرات الاقتصادية والامتيازات التكنولوجية التي لاتتوقف عند أي حد ولا تكفي بأية غاية . وانما تستمر في التطور لبلوغ الأفضل . ثم الأفضل . ثم ما تتهاية.

ولا يكتمل حديث الاقتصاد العربي دون تكلم ضرورة أنواع الاستثمارات العربية وحتمية تمويل الاستثمارات الفردية . والشركات العائلية. والأخرى الخلقة التي شركات مساهمة حتى تبدأ عملية توزيع ثمار الثروة القومية العربية بين أكبر عدد من أبناء الشعوب العربية لتدعيم جهود تنميتها وترميخ قواعد استقرارها وأحد بنا ذلك فعلا في مصر والمملكة العربية السعودية وأغلب الدول الطليعية . كما تكوين الدعرة في ذلك في اليمن. لدعن الدعرب أمام تحديات اقتصادية شغيرة عديدة الدية . انكثيرا بدوف مضاعفا وبالتا بدوف تنافسها وأساسا غيارتن . إما أن يظل اقتصاد كل دولة من دولنا العربية منفصلا عن الآخر فيتساءل بين طوفان القدرات الاقتصادية العالمية وأما أن تسرع بتكامل مواردنا الاقتصادية وطاقاتنا وكفاءتنا العربية فنحصل على تنميتها العامل من هذه القدرات الاقتصادية.

ونحيز هذه الدول الأمر في ميادة صنع القرارات المصرية أسوبا رشد فيت أن الاقتصاد هو القرار الفردية أوكفال الشعور في المواقف العالمية وأعدادا احتمال أمام السوق الدخول لرسايلها وأما قامت قبل ميلاد السوق العربية المشتركة فلنقف على أن أسلحة العربية قد تتحول الى سوق استهلاكية رسيلحية ويصبح المؤهلون اقتصاديا ( علما ، وبارية وتسويقا ) قادرين على استثمار الأموال البترولية من الذين والساحة العربية الاستهلاكية في العصب من الخليج الى المحيط.

أقم يحد الهلال الذي ( سلاحا ) وامة اقتصاد ) وبعد الاقتصاد ربما يأتي السلاح.

د. عبد الرحمن البيضاني
نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء البنان السابق

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | الجريدة |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــــدد : | ٤١٥٠٣ |
| المصـــــدر : | الاهرام | تاريخ الصــدور : | ٢٠٠٠/٧/٢٤ |

## ماذا بعد الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية؟!

# إجراءات لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد العربي

أكد د. عبد الرحمن صبري المستشار الاقتصادي لجامعة الدول العربية ضرورة اتخاذ اجراءات بعيدة الأثر لإعادة الهيكلة للاقتصادات العربية، بهدف جعلها أكثر مقدرة على المنافسة وتهيئة الشروط اللازمة لاستئناف الحركة الاستثمارية والتنموية في بيئة منفتحة على الخارج.

وأشار في دراسة حول آثار الإصلاح الاقتصادي الى ان معظم الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي ورثت عن حقبة الستينيات اقتصاديات مختلطة يتعايش فيها القطاع العام المسيطر مع القطاع الخاص الهامشي وشهدت حقبة الثمانينيات والتسعينات تطورات اقتصادية إيجابية من شأنها دفع عملية التنمية والنمو في الدول العربية وعلى سبيل المثال جهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي تقوم بتنفيذه العديد من الدول العربية والذي من شأنه أن يقرب بين أساليب وسياسات الحكومات العربية في ادارة اقتصادياتها ويرفع من كفاءة الانتاجية وكذلك لتحسن مناخ الاستثمار مع الإصلاح الاقتصادي بإصدار التشريعات المناسبة لتشجيع الاستثمار وترسيخ الاستقرار المالي وسعر الصرف، وبقية الإجراءات التي تساعد على تخفيف القيود وزيادة الاطمئنان أمام المستثمر العربي والأجنبي.

وأضاف أن السياسات التجارية للدول العربية تختلف فيما بينها، فهناك دول عربية تسير تجارتها الخارجية بدرجة كبيرة من تحرير القيود مثل دول مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط أما باقي الدول العربية فقد انتهجت سياسات تجارية مقيدة، وهي في معظمها اتبعت سياسة الإحلال محل الواردات وبالتالي فيمة سياستها التجارية حتى الآن هي الحماية جزئيا.

ونوه د. صبري في دراسته الى برامج الإصلاح الاقتصادي من واقع تجربة بعض الدول العربية (مصر - المغرب - تونس - الاردن - موريتانيا) حيث لا تركز فقط على سياسات إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، ولكنها تمتد لتشمل برامج وخطط الإصلاح الهيكلي والسياسات الكلية لهذه الدول، ويتم ذلك بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وإن كان التركيز على استعادة التوازن الخارجي بالدرجة الأولى الا ان هدف إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص يقترن بالبدء في برامج تخصيص القطاع العام، وهذا يقتضي العمل على التمهيد للخصخصة بأساليب غير مباشرة كالتحرير الاقتصادي وتحرير أسعار الفائدة والصرف وإصلاح وتقوية الجهاز المصرفي كي يتولى توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص.

وحول أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الكميات الاقتصادية الإجمالية قال إن هناك محددات أساسية للنمو الاقتصادي ومنها الاستثمار، وبانخفاض أسعار النفط في أوائل الثمانينيات اتجهت معدلات الاستثمار الى الانخفاض وتبعتها معدلات النمو الاقتصادي ولكن بداية التسعينيات شهدت ارتفاعا في معدلات الاستثمار وتحسنا في معدلات الادخار القومي في الدول غير المنتجة للبترول نتيجة لنجاح جهود هذه الدول في التغلب جزئيا على اختلالات الميزانية وباقي المعدلات الاقتصادية في اطار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف بالدرجة الأولى زيادة معدلات الاستثمار سواء كان أجنبيا أو من القطاع الخاص.

ويرى الباحث ان متوسط نصيب المنطقة العربية من تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر خلال السنوات الخمس السابقة لم يتعد ٠.١٪ سنويا خاصة أن معدلات رأس المال الناتج تعتبر عالية في الدول العربية مما يستدعي ضرورة جلب تدفقات مالية أكبر من تلك التي يمكن أن تحصل عليها دول جنوب شرق اسيا لزيادة الناتج ومعدل النمو بنسبة متساوية، ومن جانب آخر تتميز المنطقة بانخفاض كفاءة رأس المال نتيجة لتعاظم حجم الإنفاق العام الحكومي بشقيه العسكري والمدني صحيح أن الدول العربية تتوافر فيها خدمات بنية أساسية ولكن انخفاض نوعية هذه الخدمات ومستواها يرفع أيضا من تكلفة الاستثمار فضلا عن تدهور مستوى الخدمات الأخرى (النقل - التعليم - الصحة) وانخفاض انتاجية العامل.

وكذلك أنه من تحليل آثار الإصلاح الاقتصادي على مستوى التشغيل والبطالة والأجور والدخل الزراعي يمكن أن نستنتج أن الإصلاح وما أدى اليه من تفاقم البطالة وضعف معدل نمو الأجور الاسمية مع تصاعد تكاليف المعيشة كان أشد وطأة على فئات محدودي الدخل وهذا يوحي بأن الإصلاح أدى الى زيادة ظاهرة الفقر وزيادة الفقراء فقرا، وأشار الى امكانية أن تصبح الدول العربية في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي أكثر قدرة على المنافسة الدولية من خلال تحسين إنتاجية العامل، وهذا الأمر على قدر كبير من الأهمية خاصة في اقتصاد عالمي أصبح يتسم بارتفاع درجة الاعتماد المتبادل والتطور التكنولوجي الهائل وبوجود تكتلات تجارية عملاقة ويتطلب الحصول على موضع قدم في الاقتصاد العالمي الحالي توفير قوة عمل مدربة تدريبا عاليا.. وهناك سمة مشتركة بين دول المنطقة وهي توجيه استثمارات ضخمة نسبيا للتنمية البشرية ولكنها تحقق عوائد متواضعة، وتصل نسبة الإنفاق العام للوجه للتنمية البشرية الى ما بين ٦٪ و ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط.

د. عبد الرحمن صبري

وقال إنه سعيا لترسيخ المكاسب التي تحققت على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي وعملا على تحسين تخصيص الموارد وتنميتها بدأت بعض الدول العربية تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة أسهمت في إزالة القيود وتحرير النشاط الاقتصادي وإيجاد بيئة مشجعة للاستثمارات، ومشاركة القطاع الخاص منها تحرير الأسعار والعمل على تقليص الدعم وتوجيه ما تبقى منه والإصلاحات التجارية التي شملت تخفيف وإزالة القيود الكمية على الاستيراد في معظم هذه الدول واستبدال الحماية التي توفرها هذه القيود الكمية بحماية جمركية وإلغاء اشتراط الحصول على تراخيص الاستيراد، كما أزيلت القيود الكمية المتبقية على الصادرات في بعض الدول وشملت أيضا إصلاح هياكل التعريفة الجمركية، واتخذت خطوات لتبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها كما خفضت الحدود العليا للجمارك الى مستوى ٢٠ - ٥٠٪ بعد أن كانت في بعض الحالات تزيد على ١٠٠٪.

وأشار كذلك الى اصلاحات نظم الصرف حيث تم تقليل القيود على المعاملات الجارية وأصبح يوسع المستثمرين الأجانب بالإضافة الى تحويل الأرباح للخارج تحويل عائدات تصفية الاستثمارات المباشرة المصرح بها وكذلك استثمارات الحافظة، بالإضافة الى اصلاحات الضرائب لزيادة مرونة وكفاءة الإيرادات الضريبية ...

... مع اتجـ... الاقتصادية وتبني ... للسوق في تخصيص الموارد حيث تم التحول في الدول العربية من العمل بأسلوب السقوف الائتمانية الى أساليب غير المباشرة في ادارة السيولة وأصبحت مزادات سندات الخزانة في السوق النقدية هي الوسيلة الرئيسية للتأثير على السيولة وكذلك سعيا وراء زيادة معدلات الادخار الوطني وتحسين تخصيص الائتمان ورفع كفاءة الاستثمارات جرى تحرير هيكل الفوائد في أكثر من بلد عربي.

وحول الصعوبات التي تواجه الدول العربية للاندماج في الاقتصاد العربي فقد أبرزها د. صبري في دراسته وهي الاختلالات على المستوى الكلي التجميعي كالسياسات النقدية التوسعية والإفراط في التدخل الحكومي وفكرة الأسعار وأخيرا عدم قابلية معظم العملات العربية للتحويل والتي أدت الى عدم التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار وبالذات في قطاعات التجارة وبالتالي تباطؤ مع نمو التجارة مع العالم الخارجي.

ويشير في نهاية دراسته الى ان أي سياسة تكيف ناجحة في سياق اقتصاديات المنطقة ينبغي ان تتصدى الى أمرين ضروريين الأول بناء المهارات بواسطة التعليم والتدريب ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد ولا سيما الصناعة، والزراعة، وأن المكاسب المتحققة في القدرة التنافسية والناتجة عن زيادة الكفاءة في القطاعات المنتجة لسلع المتاجرة، خاصة في قطاع الصناعة غير التقليدية، ضرورية لاستئناف عملية النمو بدون تفاقم العجوزات التي تعانيها دول المنطقة بعد الفورة النفطية، والثاني هو استئناف العملية الاستثمارية بمعدلات متزايدة الى مستويات تكفي لاستيعاب البطالة الصريحة والمقنعة وسد الثغرات القائمة في تكوين رأس المال البشري.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | احمد صفى الدين |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــدد : | ٢٨٩٦ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢ |

# البطالة.. الحلول المفقودة

تعد البطالة واحدة من المشاكل التى تواجهها اقتصاديات الأقطار العربية التى تتبع برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فقد بلغت نسبه البطالة فى مصر 1995 (11,3٪) بينما بلغت نسبة البطالة فى الجزائر (23,8٪) وفى المغرب 16٪ فى الوقت الذى كانت فيه 18,8٪ فى الأردن و 15٪ فى تونس سنة 1991 أما اليمن فقد حققت أعلى المعدلات سنه 1994 وهى 37٪.

وتتركز هذه البطالة بصورة رئيسية لدى الشباب ويلاحظ أنه فيما عدا المغرب ترتفع البطالة مع ارتفاع مستوى التعليم، ففى الأردن نجد ان قرابة ثلاثة ارباع العاطلين عن العمل من الذكور أما الاناث العاطلات عن العمل فتقل اعمارهن عن الـ30 سنه كما أن قرابه 44٪ من الذكور و 87٪ من الاناث هن من حصلن على تعليم ثانوى أو أعلى لذا فإن البطالة فى الأردن تعتبر مشكلة الشباب المتعلمين.

أما فى الجزائر فقد شكل الشباب الذين تقل اعمارهم عن الـ25سنه ما مقداره 66٪ من مسجل العاطلين وذلك خلال الفترة من عام 1989 الى عام 1991.

أما تونس فتشير البيانات الى أن اكثر من 47٪ من العاطلين هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 24 سنه فى حين بلغ معدل البطالة فى المدن فى المغرب 16٪ سنه 1994 يشكل فيها الشباب ممن تقل اعمارهم عن الـ24 سنه (41٪) و (47٪) للاعمار من 25 ـ 35.

ويقول الدكتور اسامه عبد المجيد العانى رئيس قسم الدراسات الاقتصادية بمركز دراسات ويحوث الوطن العربى ببغداد فى دراسة عن أثر برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى تعميق مشكلة الفقر فى الاقطار العربية ان من شأن هذه النسب تعميق حجم الفقر بل الى حرمان شباب البلدين من فرصته الحصول على دخل مما يؤثر سلبا على النواحى الاجتماعية من حيث العزوف على التعليم وانتشار الجريمة والفساد وكل هذا يصب فى أتساع هوة التفاوت فى الدخل.

ويضيف ان برامج التثبيت الهيكلى التى تتبعها معظم الدول العربية مع صندوق النقد الدولى تتطلب فتح الابواب على مصراعيها أمام حرية التجارة والمضى قدما فى اجراءات تحرير التجارة الدولية وعلى عكس المرجو فلم يتم عن ذلك إلا زيادة العجز فى ميزان المدفوعات والاتجاه لمعدلات البطالة أن فتح السوق المحلية أمام السلع الأجنبية كإجراء لتحرير التجارة من شأنه أضعاف القدرة التنافسية للسلع المحلية مما يؤدى بها الأمر فى نهاية المطاف الى التوقف عن الانتاج بصفة أخرى تزايد عدد الملتحقين بجيوش البطالة لتوقف صناعاتهم. وتتوقع التقديرات أن يصل حجم البطالة بالدول العربية بعد عام 2005 الى حوالى 30٪ من مجموعة القوى العاملة العربية البالغ 85 مليون عامل.

وبناء على هذا فقد ظهرت شبكات الامان الاجتماعى فى الدول العربية كوسيلة للتخفيف من كاهل المتضررين من برامج التثبيت الهيكلى ففى الأردن تم تطوير ثلاث آليات جديدة للتعامل مع هذه المشكلة تتمثل الأولى بالبطاقات التموينية التى تستهدف توفير المواد الغذائية المدعومة وتتمثل الآلية الثانية بصندوق المعونة الوطنية الذى يعمل على توفير المعونة النقدية للفقراء القادرين على الدخول مجال العمل أما الآلية الثالثة فتتمثل بالبطاقات العينية التى تهدف السلطات من خلالها الى توفير الخدمات الطبية للمعونة الفئات الفقيرة كما شملت الشبكة نشاطات الهيئات غير الحكومية ومما يلاحظ على هذه الآليات أن المعونة النقدية المقدمة من قبل صندوق المعونة الوطنية لا تشمل الفئات الفقيرة العاملة والعاطلين الذين يمكن لهم العمل فى حالة توافره فقد بلغت نسبة المستفيدين من هذه المعونة قرابة 3,5٪ من السكان سنه 1999 بالمقارنة مع التقديرات التى تشير الى أن الفئات ذات الدخل المنخفضة تشكل قرابة 6,6٪ من السكان.

أعداد
أحمد صفى الدين
محمود مختار
نجلا الرفاعى

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | احمد صفى الدين |
| الموضوع الفرعى : | عام | رقم العـــــدد : | ٢٨٩٦ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢ |

أما بالنسبة لتجربة المغرب فبغض النظر عن نظام الضمان الاجتماعى والتغطية الصحية التى يمكن اعتبارها آليات للتغطية الاجتماعية فإن شبكة الحماية للفئات الضعيفة تتكون من صندوق المقاصة الذى يدعم اسعار المواد الأساسية ومؤسسة التعاون الوطنى التى تؤمن دعم الفئات الضعيفة ومؤسسة الانعاش الوطنى والتى تعنى بانعاش الشغل لصالح الفئات الفقيرة وبرامج المطاعم وتوزيع حليب الأطفال وصندوق الكوارث الطبيعية وغيرها.

وفى مصر كان الهدف من انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية سنه 1991 ليجاد آلية لتخفيف الاثار السلبية لبرامج الصندوق الدولى وحماية الفئات الأ الصندوق الاجتماعى على عدة وبرامج تنمية المشروعات ، التحويلى وبرنامج التنمية الـ حية وخدمات التنفل الدعم

وقد صمم الصندوق الاجتماعى لمساعدة الفقراء عن طريق ايجاد فرص عمل مؤقتة ودائمة وبذلك سيستفيد منه أولئك الفقراء القادرين على العمل فقط أما الفقراء غير القادرين على العمل فهم مستثنون من تلك المنافع

وتأسيسا على تزايد الفقر من الوطن العربى نستطيع القول بأن شبكات الأمان الاجتماعى من المنطقة ليست بالاتساع الواجب كما أنها لا تكفى لحماية الاشخاص الذين عليها تغطيتهم.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل فى الميل الى المبالغة من الانجازات المتحققه للحد من ظاهرة الفقر أو تقليص الفجوة فى اعادة توزيع وكنتيجة نهائية فإن شبكات الأمان الاجتماعى ان استطاعت حل مشاكل الفقراء أثناء هذه الفترة فإنها غير قادرة على ان تكون اداة للقضاء على الفقر.

وعليه لابد من البحث عن حل يخرج من واقع هذه الأمة وبرياعى طبيعة المجتمع هذا الحل هو العمل والذى يعد السلاح الأول لمحاربة الفقر.

أما بالنسبة للجزائر فقد عمدت السلطات الجزائرية منذ بداية اتفاقها مع الصندوق الى تطوير عناصر الشبكة لذلك فإنها استحدثت آليه جديدة أكثر استهدافا للفئات الفقيرة للتعويض عن آثار تقليص الدعم، كما عملت على رفع قيمة المعونات العائلية المقدمة فى اطار نظام التأمين الاجتماعى ونشأت برامج جديدة لمعالجة مشكلة البطالة بما فى ذلك انشاء صندوق لتوفير التأمين ضد البطالة ويؤخذ على هذا النظام بأن خدماته متاحة للمنتسبين اليه فقط ولا تتاح للاخرين بغض النظر عن مستواهم المعاشى وأخيرا فيما يتعلق بمشكلة البطالة المستعصية فانها قد تتفاقم فى اطار الاستراتيجية المتبعه حاليا.

أما بالنسبة لتجربة تونس فقد عملت السلطات التونسية مع بداية جهود التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى على توسيع الشبكة من خلال تعزيز الياتها مستحدثة برامج جديدة لتوفير الخدمات الموجهة للفئات الفقيرة والمتضررة وقد شمل ذلك تعزيز نظام دعم اسعار المستهلك واستحداث برامج جديدة فى مجالات المعونة الاجتماعية والصحة والعمالة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | احمد صفى الدين |
| الموضوع الفرعى : | عام | رقم العـــــدد : | ٢٨٩٦ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢ |

# الفقر الغذائى

تتزايد نسبة اعتماد الوطن العربى فى تأمين المواد الغذائية الاساسية على الدول الغربية فحتى نهاية عام 1996 اعتمدت الدول العربية على الخارج بنسبة 70٪ من احتياجاتها من القمح و74٪ من احتياجاتها من السكر و62٪ من الزيوت وستتزايد هذه النسب بما لا يقل عن 50٪ بعد عام 2005 حيث سيتم الغاء الدعم من أمريكا وأوروبا عن السلع الزراعية فيها هذا وقد بلغت مجموع واردات البلدان العربية من المواد الغذائية فقط 15 مليار دولار عام 1996 واصبحت هذه البلدان من أكثر مناطق العالم عجزا فى تأمين الغذاء لسكانها. فالمعروف أن الطلب على الغذاء فى الوطن العربى ينمو بمعدل 6٪ سنويا فى حين أن الانتاج ينمو بمعدل 2٪ فقط وسبب ذلك لا يعود إلى محدودية الارض الزراعية بل إلى عدم استغلال الاراضى الصالحة الزراعة التى تبلغ مساحتها 135 مليون هكتار لا يزرع منها سوى 40٪ فقط على أكثر تقدير والسبب كذلك لا يعود إلى عدم وجود الفائض المالى الذى يزيد على 800 مليار دولار. إن ارتفاع قيمة السلع الغذائية الواردة إلى بلدان الوطن العربى بهذه النسبة سيؤدى إلى اتساع الفجوة الغذائية والمخاطر الناجمة عنها نتيجة التطبيق غير المدروس لشروط الجات أو منظمة التجارة الدولية الضارة بالمصالح العربية وبشكل خاص تلك الشروط التى تنص على فتح الاسواق العربية وغيرها امام المنتجات الاجنبية مما يؤدى إلى ظهور موجات جديدة من التضخم نتيجة الارتفاع فى الاسعار كما سيؤدى إلى توقف عدد مهم من الانشطة فى القطاعات الانتاجية بسبب غياب القدرة على المنافسة فى ظل الانفتاح الكامل وتقليص أو الغاء الرسوم الجمركية التى سينتج عنها وبصورة تلقائية تراجعا حادا فى الايرادات الجمركية لمعظم الدول العربية وبالتالى مزيد من الضرائب وتزايد فى معدلات البطالة.

ومن المتوقع فى ظل بقاء الوضع العربى الرسمى الراهن أن يزيد حجم الديون الداخلية والخارجية من حوالى 400 مليار دولار فى نهاية عام 99 إلى الضعف فى نهاية العقد الأول من القرن 21 إذا بقيت معدلات الفقر على ما هى عليه من وتائر سالبة أو بطيئة وسيتزايد عدد الدول العربية التى لن تستطيع سداد فوائد الديون ناهيك عن اصولها ، الجزائر على سبيل المثال دفعت 35,2 مليار دولار فوائد ديون حتى عام 1994 دون أن تستطيع سداد أى جزء من الدين الأصلى.

اعداد
أحمد صفى الدين
محمود مختار
نجلاء الرفاعى

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | احمد صفي الدين |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــدد : | ٢٨٩٦ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢ |


# تراجع القدرة التصديرية

مع إلغاء الحدود الجمركية وفتح الاسواق خاصة بعد عام 2005 سوف تتعرض الصناعات الوطنية العربية إلى انهيار شبه شامل نتيجة اغراق السوق المحلي العربي بمختلف المنتجات والسلع الاجنبية في ظل غياب القدرة على المنافسة وهو ما يضعف من القدرة التصديرية العربية والتي تتسم بالتراجع اصلا نتيجة الركود والتراجع السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي وليس نتيجة لغياب الامكانات أو رأس المال فمجموع الناتج القومي العربي حاليا يوازي ويقترب من 60٪ من مجموع الناتج القومي في الصين الشعبية حيث يبلغ في الصين الف مليار دولار بينما يبلغ عدد سكانها 1200 مليون نسمة في حين أن عدد سكان الوطن العربي لا يتجاوز 260 مليون نسمة وتخطيط الصين لكي يصل دخلها القومي إلى 8,5 تريليون دولار عام 2025 أما نحن العرب فبالرغم من أننا نملك القدرة والخبرة والامكانات لكي يرتفع الناتج المحلي العربي إلى ما لا يقل عن 1,5 تريليون دولار خلال العشر سنوات القادمة إلا أنه ليس هناك نية لتغيير الاوضاع.

وإلى جانب ضعف القدرة التصديرية العربية فإنه يمكن الى أحد التحديات التي تواجه الدول العربية هو غياب تفعيل القرارات الخاص بمشاريع التكامل الاقتصادي العربي المتعددة التي تم ابرامها رسميا وعلى الورق في الحقبة التاريخية الممتدة منذ عام 1950 عندما تقرر انشاء المجلس الاقتصادي العربي ثم اتفاقية التجارة والترانزيت 1953 واتفاقية الوحدة الاقتصادية 1957 وقرار السوق المشتركة 1964 واتفاقية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي الاجتماعي عن عام 1967 ومركز التنمية الصناعية العربي 1968 والمنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى جانب الاتحادات الاقتصادية في كل من المغرب والمشرق العربي وصولا إلى مصادقة 18 دولة عربية على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري أو ما يعرف باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة في عام 1997.

والمعروف أن هذا الغياب في تفعيل الاتفاقيات العربية على الصعيد الاقتصادي كان احد العوامل التي اسهمت في إضعاف التجارة البينية العربية التي لم تتجاوز نسبتها 9,3٪ من اجمالي التجارة العربية الخارجية وفي هذا السياق فإن حصة التجارة العربية من التجارة العالمية – حسب تقدير الاقتصادي العربي الموحد عام 1997 – قد بلغت 2,9٪ فقط أي حوالي 140 مليار دولار من اجمالي التجارة الدولية الذي يصل اليوم إلى حوالي 5 تريليونات دولار.

والحقيقة أن المنطق الاقتصادي السليم يفترض تخصيص افضل السلع للتصدير وهذا ما يتم تطبيقه عمليا في معظم الدول العربية لكن معايير الافضلية وانتقاء السلع التصديرية تحكمها غالبا عوامل المواصفة والنوعية بشكل رئيسي وقلما تؤخذ في الحسبان عوامل التكلفة والسعر وتصحيحها لهذا الوضع ويهدف تشجيع وتسريع وتائر التبادل السلعي بين الدول العربية يقترح أن يتم تحديد سعر التبادل استنادا لتكلفة الانتاج في أكثر المشاريع كفاءة والاقلاع سريعا عن اعتماد وسطي وهو ما يعود إلى أن البيع في اسواق التصدير تحكمه عوامل المنافسة الشديدة بدرجة أعلى من الاسواق المحلية مما يعني ضرورة تقديم سلع بنوعيات أعلى وتكاليف اقل من السلع المعروضة من قبل الدول المنافسة.

اعداد
احمد صفي الدين
محمود مختار
نجلا الرفاعي

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : عام
المصـــــدر : الحياة

اسم كاتب المقال : الجريدة
رقم العـــدد : ١٣٧٠٣
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٩/١٧

# متى تثمر جهود الاصلاح الاقتصادي رخاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

□ يقول إندر سوء، مدير إدارة الشرق الأوسط لدى البنك الدولي وديبك دانغويتا المسؤول عن الحد من الفقر وادارة الاقتصاد في إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك، في دراسة عن جهود الاصلاح الاقتصادي وتحقيق الرخاء في المنطقة العربية، إن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أرست الأسس المطلوبة وحان الآن موعد تشهيد البناء. وفي ما يأتي بعض ما جاء في الدراسة.

□ لندن - «الحياة»

■ تعمل الدول العربية على اصلاح اقتصاداتها منذ سنوات عدة، إذ طبق البعض، مثل الاردن واليمن وتونس والمغرب، برامج موسعة وبذلت المالكية، بدرجات متفاوتة، جهوداً حثيثة، بيد ان المواطن العربي لم يلمع حتى الآن بثمار هذه الاصلاحات أو بكافة مَلَى تضحياته وتبدان حاله يقول: متى سترى أبداً اكثر رخاء؟

**أزمة نمو وبطالة وأرباح مال بشري**

وتكشف الارقـــام ان الدخل المواطن ليس بلا مبررات. فطوال عقد التسعينات جاء اداء الاقتصادات العربية مخيباً للامال وبالكاد تمكنت معدلات النمو المحققة من مجاراة معدلات النمو السكاني. وما يعنيه ذلك ان دخل الفرد إما بقي على حاله او تراجع. ومن المفارقات ان التسعينيات شهدت اقتصاد العالمي، ولا سيما الاقتصاد الأميركي، يحقق افضل اداءاتهم وحتى الاقتصادات الناشئة في آسيا وامريكا الجنوبية التي تداعت عملاتها تحت ضغط ازمة الدفاقات المالية المشهورة بدات اخيراً باستعادة توازنها بينما خرجت الاقتصادات العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من عقد التسعينات بادنى معـــدلات النمـــو من بين مناطق العالم المختلفة باستثناء امبركا الجنوبية. ما يؤكد، عن حق، انها تعيش ازمة نمو.

وترتب على ازمة النمو نتائج خطيرة، فبـــاستثناء الدول الخليجية يبلغ متوسط نسبة البطالة في المنطقة قرابة ٢٥ في المئة ويصل إلى ٣٠ في المئة في بعض البلدان مثل سوريه واليمن وليبيا. وتقدر نسبة البطالة في الدول الخليجية بنحو خمسة في المئة إلا ان هذه الدول بدات تخيراً تعـــاني من تفـــشي البطالة في أوساط فئاتها العاملة المحلية. ويزداد الأمر تعقيداً من واقع ان الاكثـــر تاثراً بالبطالة. ومن المفارقات ايضاً ان المنطقة حققت افضل انجاز عالمي في مجال نشر التعليم الأساسي لكن البطالة حرمتها فرصة الاستفادة من انجازها لصالح اقتصاداتها وعرضتها لما يمكن وصفه «ازمة رأس مال بشري».

لكن المنطقة نالت لعـــض طائعها ازمة الفقر. ويرجع الفضل في ذلك إلى التحويلات الضخمة التي تلقتها الحكومات لواعتها بشكل سافر اساسية مدعومة وخصخصات تلفية وخدمات إجتماعية. وفي النتيجة حققت غالبية بلدان المنطقة (وليس كلها) عدم وقوع المواطن العادي فريسة للفقر المدقع في اوقات الازمات. واتاحت هذه السياسة الايجابية قاعدة جيدة لتطور الاقتصادات العربية في التسعينات. لكن تراجع المدخيول وضع الحكومات امام تحد اساسي استلزم في نهاية المطاف، ابتداء من مطلع التسعينات، إجراء تعديلات (اصلاحات) واسعة وغالباً مخيار بلا بديل.

وتكمن ازمة النمو في صميم الكثير من المشاكل التي تعانيها المنطقة. إذ من الصعب على الحكومات ان تستجيب لتطلعات مواطنيها ما لم تملك اقتصادات بادائها القدرة على تحقيق النمو السريع والمطرد الذي لا بد ان تكون معدلاته عالية بما فيه الكفاية لتوفير فرص العمل ليس فقط للعاطلين عن العمل بل ايضاً للاعداد المتزايدة من طالبي العمل الجدد. وتعود ازمة النمو إلى ثلاثة عوامل رئيسة:

١ - بطء عملية الخالفة مع تراجع المدخيول سواء كانت هذه المدخيول عوائد نفطية او تحويلات عمالية او مساعدات اجنبية.

٢ - الدور المهيمن للقطاع العام وضخامة الانفاق العسكري.

٣ - انعدام الحوافز لتشجيع الاستثمار في الصناعات القادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

ويعتبر العامل الأخير أحد النتائج السلبية لارتفاع المداخيل المرتبطة بالنفط التي ساهمت إلى جانب سياسات الحمائية في انعدام الحوافز لتشجيع الاستثمار في الصناعات الموجهة للتصدير. كما ادت سياسات تحديد اسعار الصرف التي تبنتها غالبية دول المنطقة (باستثناء اليمن وتونس) إلى خسارة احد الأدوات المهمة التي تجعل الصادرات اكثر ربحية وتتباين هذه السياسات بمجملها مع السياسات التي انتهجتها دول حققت نجاحاً كبيراً في مجال التصدير مثل نمور شرق آسيا، التي برهنت تجاربها على ان تنمية الصادرات بالاعتماد على البضائع المصنعة وغير التقليدية تشكل مصادر حيوية للاقتصاد المحلي ويبدو ان الاقتصادات العربية فاتتها هذه الحيوية التي حفزت النمو في مناطق أخرى من العالم.

**برامج الاصلاح الاقتصادي ونتائجها**

تراك التحول التاريخي الذي شهدته اسعار النفط في معظم الثمانينات اثاراً عميقة في صفوف دول المنطقة المرتبطة بالنفط. وفي بداية التسعينات شرعت غالبية الحكومات في آلمة الاقتصادات بهم الواقع الجديد وتركزت جهودها على اعادة الاستقرار إلى موازناتها المالية. وساعدت مبادرات إعادة جدولة الديون وتطبيعها، في خفض اعباء المديونية عن بعض الدول علاوة على المساهمة في معالجة مشاكل عجز الموازنة والتضخم. وفي الوقت عينه استخدمت غالبية الحكومات اسعار الصرف وسيلة ناجحة لاعادة الاستقرار إلى الاقتصاداتها، لكن تثبيت أسعار الصرف ادى إلى صدور إشارات غير صحيحة كان من شانها إعاقة عملية توجيه الموارد والمداخيل إلى مجالات ذات انتاجية عالية. ما ابقى المنطقة معزولة عن التقاطس في الأسواق الدولية.

وانتهجت دول عدة في المنطقة وفي طليعتها تونس والاردن وكذلك مصر والمغرب واليمن سلسلة اصلاحات هيكلية تعتبر حجر الاساس للنمو الاقتصادي واشتملت على ضبط عجوزات القطاع العام وخفـــبض المؤسسات التابعة للدولة وترشيد عمليات الدعم الحكومي. علاوة على إزالة الكثير من الحواجز المعوقة للاستثمار والتجارة في القطاع الخاص. وتضمنت كذلك خفض التعرفات الجمركية، سواء في إطار الاستعداد للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية او عن طريق التفـــاوض بنجـــاح مع الشركاء التجاريين وتحسين الخدمات الجمركية والخدمات الاخرى الموجهة للمواطن.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | الجريدة |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــــدد : | ١٣٧٠٣ |
| المصـــــــدر : | الحياة | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/١٧ |

ودت الاصلاحات المالية والهيكلية إلى حدوث تحسن طفيف في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتعاش مواضع على صعيد النمو الاقتصادي، كما دعمت احتمال قيام الصدمات ناشئة يمكن تسميتها بـ «نمور الذيل» لكن نتائجها لم تصل بعد إلى مستوى الطموحات التي تأمل الحكومات الاصلاحية فيها وتعلق القدرة على تحقيقها. وهناك سببان محتملان لهذا الواقع يتمثل أولاهما في الحاجة إلى إجراء المزيد من الاصلاحات الرئيسة في القطاع العام الذي لازال مهيمناً وبيروقراطياً إلى حد بعيد وما زال حجمه كبيراً لأسباب عدة من بينها ضخامة الانفاق العسكري وضخامة تمويل الخدمات الاجتماعية. ويؤكد ثانيهما على ضرورة تعزيز انتاجية القطاع الخاص الذي ما زال يعاني من تدني نسبة الفاعلية والقدرة على التنافس في الاسواق الدولية علاوة على تدني استثماراته بالمقارنة مع نظيراته في غالبية المناطق الأخرى وابتعادها عن القطاعات الانتاجية والخدمية القابلة للتصدير.

ومن سوء الطالع أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات اللتان تمثلان القطاع الخاص ما يحتاج إليه من حيوية لم تنالا من صناع القرار حقهما كاملاً من التشجيع. ولعل الآونة الأخيرة بدأت عمليات التخصيص في اجتذاب بعض الاستثمارات الأجنبية كما هو الحال في الأردن، بيد أنه لا بد من تشجيع هذه الاستثمارات على الاستمرار في التدفق وتوجيهها استراتيجياً لتمكين القطاع الخاص من النمو والتحاور، إذ أن قيام القطاع الخاص المتمتع بالحيوية والفاعلية يعتبر ضرورة أساسية لضمان عدم بقاء المنطقة عند أطراف الاقتصاد العالمي وفرصة.

## الخطوة التالية

لا شك أن الاصلاحات المالية والهيكلية تشكل قاعدة متينة يمكن لدول المنطقة الانطلاق منها إلى آفاق أفضل. لكنه من الضروري إدراك حقيقة أن جني النتائج المتوخاة يتطلب المثابرة والاستمرار. لا سيما أن الاستثمارات الخاصة التي من شأنها دعم دور القطاع الخاص وحفز النمو تحتاج إلى الثقة من جدية الاصلاحات المطبقة وصدقيتها.

ويمكن القول أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أرست الأسس المطلوبة وحان الآن موعد تشييد البناء.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | زاهدة محمد غويش |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــــدد : | ٧٠٥٣ |
| المصـــــدر : | عمان | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/٢٣ |


### نتيجة لهشاشة البنى الاقتصادية

# ارتفاع مستوى البطالة بالدول العربية وتدني مستوى الإنتاجية ١١٥ مليار دولار سنويا إجمالي ما تسببه المشكلة للدو[illegible]ية

دمشق: زاهدة محمد غويش

يرتبط الوطن العربي خلال السنوات الماضية نموا اقتصاديا يضاهي النمو السكاني الذي يصل الى ٣٪ سنويا من جهة، ومتطلبات الرفاه الآخذة في النمو المتسارع نتيجة تسارع المتغيرات الدولية في عصر العولمة وانتاج المعلومات من قبل الدول الصناعية من جهة اخرى، الامر الذي حال دون حدوث قفزات نوعية في اداء القطاعات الاقتصادية العربية المختلفة، هذا بالاضافة الى تراكم الديون التي وصلت الى نحو ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٩ وكذلك هروب نحو ٨٥٠ مليار دولار امريكي الى خارج الوطن العربي والتي حدث من اثرة عمليات الاستثمار داخل الدول العربية اختلفه، وبالتالي الابقاء على قاعدة اقتصادية عربية غير قادرة على استيعاب مزيد من قوة العمل العربية المعروضة في سوق العمل، الامر الذي ادى الى عدم تحقيق تنمية في مستويات ترقى الى حجم المتغيرات، كذلك ضعف التنسيق العربي لجهة رفع نسبة التجارة العربية البينية التي لم تتجاوز ٧٪ في عام ١٩٩٩م ناهيك عن العلاقات التجارية العربية مع دول العالم خصوصا الصناعية منها، اذ تميل لصلحة الاخيرة من حيث التركيب السلعي، اضافة الى حجم التجارة العربية الكلي الذي لا يضاهي حجم سكان الوطن العربي البالغ ٢٦٠ مليونا ويمثلون ٤,٣٪ من مجموع السكان في العالم، ٦ مليارات نسمة، ففي عام ١٩٩٩ لم تتعد مساهمة الوطن العربي ٢,٣٪ من اجمالي التجارة الدولية. كما ان انخفاض مؤشرات التنمية البشرية كان سببا في عدم تحقيق تنمية اقتصادية عربية ونمو اقتصادي متوازن، حيث لم يتعد العمر المتوقع للفرد العربي ٦٤ عاما مقابل ٧٨ عاما في الدول المتقدمة، وبتفاوت دخل الفرد العربي، فهو في المتوسط ٢٣٠٠ دولار سنويا، في حين يصل الى ٢٠٠٠٠ دولار في بعض دول الخليج العربية، ولا يتعدى ٣٠٠ دولار في بعض الدول العربية الأفريقية. ولد لعبت مستويات الامية التي ما زالت مرتفعة بين الكبار في الوطن العربي ٥٠٪ دورا سلبيا في اداء العامل العربي في الثلث ت الاقتصادية العربية المختلفة وبالتالي ضعف انتاجيته مقارنة بافاعل في الدول الصناعية. وما يزيد الوضع سوءا في اداء الاقتصاد العربي البنية السكانية، حيث يشكل الاطفال دون الخامسة عشرة من العمر ٥٠٪ من السكان، وبالتالي ارتفاع اعباء الاعالة لتصل الى ثلاثة افراد، اي ان كل فرد من قوة العمل العربية يعيل اضافة الى نفسه فردين آخرين من خارج قوة العمل سواء من الاطفال او الشيوخ.

وهكذا، وفي ظل هذه المتغيرات في الاقتصاد العربي ما زالت العمالة العربية تعاني من اتساع نطاق البطالة وانتشرها في شروط العمل واللاتبني المستمر في المستوى المعيشي، ويترافق هذا الوضع بدن في انتاجية العمل في جميع الدول العربية تقريبا، حيث تعكس البطالة وبشكل واضح هشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية غير القادرة على توليد الوظائف وموارد الدخل في ظل المنافسة وانفتاح الاسواق.

وفي هذا الاطار تطرح البطالة "الدور العربي" تحديا داخليا وخارجيا في نفس الوقت، حيث تعبر عن ضعف النمو الاقتصادي وعدم قدرته على استيعاب المعروض من قوة العمل، كما تهدد هذه البطالة البنى الاجتماعية القائمة والوحدة الوطنية وتدفع الى عدم الاستقرار وبالتالي اضعاف امكانيات النمو.

وكل ذلك يجعل استعداد الدول العربية لمواجهة التحديات اضعف مما يهددها بالتهميش.

وكشفت الدراسات عن ان كل زيادة في التسعينيات عن ان كل زيادة في معدلات البطالة بنسبة ١٪ تتجاوز معدل البطالة الطبيعي «معدل البطالة الهيكلية + معدل البطالة الاحتكاكية» يترتب عنه فاقد في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢,٥٪ وبتطبيق ذلك على الحالة العربية ينتج عنه فاقد ١١٥ مليار دولار سنويا كان يمكن تحقيقها وهذا الفاقد وحده كاف لاحداث قرابة ٦ ملايين فرصة عمل او تخفيض معدلات البطالة في البلدان العربية الى النصف في سنة واحدة.

فالبطالة ليست جريمة في حق الطبقة العاملة فحسب، وانما هي جريمة في حق الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، وهي تحد لمجتمع يتهدده الفشل بالتهميش والافقار.

ما هي اسباب اتساع البطالة في الدول العربية؟ يعد التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي خلال الثمانينات واول التسعينات هو العامل الاساسي في البطالة، حيث شهدت المنطقة العربية معدلات نمو عالية خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٨٠، وصلت اوائل الثمانينات وحتى أوائل التسعينات كان معدل النمو في الدول العربية لا يتجاوز وسطيا ٠,٥٪ في الوقت الذي تزداد فيه قوة العمل العربية بأكثر من ٣,٧٪ سنويا.

كما ان تطبيق برامج «التكييف الهيكلي» في العديد من الدول العربية قد فاقم من هذه البطالة، وهذه البرامج من خلال قيودها على الانفاق العام والدور الاقتصادي للدولة تؤثر وبشكل كبير على التشغيل في قطاع الدولة وعلى التزام الدولة بتعيين بعض الخريجين من المعاهد والجامعات، الامر الذي انعكس بحالة واسعة في صفوف الشباب الداخلين حديثا والنساء اللاتي يفضلن العمل في قطاعات الدولة حيث تتوفر الحماية والضمانات الاجرية والاجتماعية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | زاهدة محمد غويش |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــدد : | ٧٠٥٣ |
| المصـــــدر : | عمان | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/٢٣ |

كما ان طبيعة هذه البرامج تؤدي الى تقليص النشاط الاقتصادي العام في البلد الذي يطبقها ولا تحفز القطاع الخاص بشكل مباشر على التوسع مما ساعد في توسيع الفجوة بين العرض من قوة العمل والطلب عليها

تقدر منظمة العمل العربية ان حجم البطالة في عام ١٩٩٩ قد بلغ نحو ١٤ مليون انسان، من قوة العمل العربية اي ما يعادل تقريبا ١٢ مليون انسان، هذا المعدل الوسطي يخفي تباينا كبيرا في مستويات البطالة حيث تشمل في عدد من الدول مثل الجزائر والاردن واليمن ولبنان نحو ٢٠٪ من قوة العمل، وهي تقارب في تونس والمغرب ١٥٪ في حين تنخفض هذه النسبة الى اقل من ٥٪ في دول الخليج العربية ويتركز معدل البطالة بشكل عام في جميع الدول العربية فيما بين الشباب والنساء.

وقد اصبحت ظاهرة بطالة المتخرجين في المرحلتين الثانوية والجامعية عامة في كافة الدول العربية، حيث شكلت نسبة البطالة بين ٢٥ عاما الى ٧٨،٨٪ من اجمالي العاطلين عن العمل في مصر ونحو ٥٨٪ من اولئك في الاردن و٤٨٪ في سوريا.

هذا بالاضافة الى ان الدول العربية تعاني من البطالة المقنعة الى جانب البطالة السافرة، ففي السعوديات تبين الدراسات ان نسبة البطالة المقنعة في قطاع الدول العربية تبلغ نحو ٦٢٪ في مصر وحوالي ٢٥٪ في كل من الجزائر وتونس وحوالي ٤٠٪ في المغرب وفي الدول العربية الخليجية.

اما الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الدول العربية فهي شديدة السلبية نتيجة معدل الاعالة الكبير في الاساس في الدول العربية جميعها، حيث تشكل قوة العمل ٣٣١٪ من مجموع الحماية الاجتماعية. ففي تونس والجزائر ومصر انظمة ضمان تأخذ بتعويض البطالة وان كانت هذه الانظمة غير شاملة ولا تغطي سوى نسبة محدودة من العاطلين عن العمل، فان بقية الدول العربية لا تتوفر فيها انظمة من هذا النوع، كما لا تتوفر في معظم الدول العربية انظمة لاعادة تأهيل وتدريب العاطلين عن العمل واعادة ادماجهم في النشاط الانتاجي الامر الذي ينعكس باتساع دائرة الفقر، وبالتالي الاخلال بالتوازن والاستقرار الاجتماعي.

يؤكد تقرير الامين العام لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٩٩ انه «على الرغم من ان الحماية الاجتماعية يمكن ان تأتي الاحتياجات الاساسية لابناء الانسان، فإن مزاياها المحتملة بعيدة المدى، ولهي المجتمعات سريعة النمو يمكن للحماية الاجتماعية ان تدعم الاستقرار وتقلل الى ادنى حد ممكن من الاضطراب الاجتماعي، وان تساعد البلدان على التكيف بشكل ايسر مع التغير الاجتماعي والسياسي، وهي تستطيع ايضا ان تسهم في الاقتصاد بتمكين الصناعات و انشئت من اعادة هيكلتها ورفع مستوى كفاءتها وبتمكين العمال من مغبر التغيير بسهولة اكبر».

ويشير تقرير منظمة العمل العربية الى ان الدول العربية تخسر ما يقارب ٢٠٪ من ناتجها المحلي جراء البطالة المنقافعة عدا عن الآثار الاجتماعية والتي تأخذ طابع الصراعات والتعصب والارهاب جراء فقدان الحماية الاجتماعية وانسداد افاق المستقبل بالنسبة للشباب.

ان اتساع حجم البطالة واستمراريتها تفرض ضغوط٢٠ على سوية الاجور وشروط العمل في كافة المستويات، وتنكمش هذه الاجور والشروط بدءن في انتكاسة العمل بشكل عام. لقد تراجعت الاجور في قطاع الصناعة في الدول العربية خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٣ بما يعادل ١٥٪ في الجزائر، و٢٧،٥٪ في مصر و٣٢،٥٪ في سوريا ، و٣٠٪ في الاردن وما يقارب ١٨٪ في المملكة المغربية.

تتسم العطالة العربية بضعف مساهمة المرأة العربية في قوة العمل وخاصة في الدول العربية الخليجية التي تشكل فيها مساهمة المرأة اقل من ١٠٪ من قوة العمل المحلية في حين ترتفع هذه النسبة في تونس ولبنان الى اكثر من ٢٥٪ شكلت الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٧ بما يقارب ٣٤،٥٨٪ من اجمالي القيمة المضافة المتحققة في قطاع الصناعة اجمالي الناتج المحلي الصناعة التحويلية بما يعادل ٢٦،٤٢٪ الباقية. الذ نما خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٧ اي ان الصناعة التحويلية العربية لم تشهد تطورا ملموسا خلال النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات، كما ان البنية الهيكلية لهذه الصناعة لم يطرأ عليها تغيير فعلي حيث ما زالت الصناعات الغذائية تحتل الاهمية الاكبر والعدد الاكبر من العاملين نحو ٢٣٪ من القيمة المضافة للصناعة التحويلية عام ١٩٩٧ تليها الكيميائية بنسبة ٢٢٪ من القيمة المضافة ولكن بعدد اقل بكثير من العاملين ثم الصناعات النسيجية ب ١٦٪ من الاجمالي والمعدات وسمائط النقل بنسبة ١١٪ ويتضح من هذا التوزع للقيمة المضافة المعاملين ضعف مساهمة القطاعات الحديثة الالكترونية والكهربائية مما يعكس ضعف مستوى تأهيل وتطور العمالة العربية التي قدرت منظمة العمل العربية ان ٨٠٪ منها يد عاملة غير ماهرة.

اما بالنسبة للتأهيل العلمي فتشكل الامية في الدول العربية ما يقارب ٤٧٪ من السكان البالغين وتزداد هذه النسبة في الارياف، وبين الاناث، حيث بلغت عام ١٩٩٣ نحو ٦٠٪ من الاناث المشاركات وحسب بعض الدراسات الدولية بلغ وسطي سنوات التعلم للفرد ما يقارب ٦،٣٧ سنة عام ١٩٩٥ في الجزائر ونحو ٦،٣٣ سنة في البحرين و٥،٩ سنة في العراق و٧،٠ سنوات في الكويت ونحو ٥ سنوات في مصر وما يزيد عن ٧ سنوات في الاردن و٣ سنوات في المغرب و٦،٦٩ سنة في سوريا و٤،٢٤ في تونس . يتضح من هذه المعدلات الفرق الشاسع بين مستوى تأهيل وقدرات العطالة العربية والعمالة في الدول الصناعية المتقدمة والتي بلغت فيها نسبة الانتاج القائم على المعرفة والمعلوماتية ٥٠٪ من اجمالي الناتج عام ١٩٩٨.

بالاضافة الى المستوى التعليمي فإن الدول العربية لم تول البحث والتطوير الاهتمام الكافي حيث ان ما تخصصه الدول العربية للبحث والتطوير لا يتجاوز ٠،٢٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويقدر عدد الباحثين بالبحث العلمي لكل عشرة آلاف من السكان بـ ٨ باحثين في مصر و٤ باحثين في تونس و٢ الى ٣ في لبنان و١ في الاردن، وتتضح ضآلة هذا العدد من الباحثين بالمقارنة مع ٨٥ باحثا في امريكا و٧٠ في اليابان لكل عشرة آلاف شخص.

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | زاهدة محمد غويش |
| الموضوع الفرعى : | عام | رقم العـــــدد : | ٧٠٥٣ |
| المصـــــــدر : | عمان | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/٢٣ |

ويعتبر تقرير منظمة العمل العربية لعام ١٩٩٩ الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية بما يعادل ٨ دولارات للفرد وبنسبة لا تتجاوز ٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ونتيجة ضعف النمو وعدم توفر فرص عمل كافية وخاصة في قطاع الصناعة الحديث واتساع نطاق القطاع غير المنظم في كافة الدول العربية وخاصة تلك التي تعاني من زيادة كبيرة في عرض قوة العمل وكثافة سكانية عالية نسبيا وتذهر بعض الدراسات حجم هذا القطاع بما يعادل ٢٢٪ من قوة العمل على المستوى العربي. وتصل هذه النسبة في عدد من الدول العربية الى ما يقارب ٤٠٪ من قوة العمل في اواخر الثمانينات. وبينت الدراسات ان ٧٤٪ من النساء العاملات و٤٢٪ من الرجال العمال في مصر مرتبطون بدخل من القطاع غير المنظم وفي تونس خلال نفس العام ١٩٨٩ كانت النسبة ٥١٪ بين الاناث و٣٦٪ بين العمال الذكور، ونتيجة لتساع البطالة والتراجع في مستويات الاجور الحقيقية ازداد تشغيل الاطفال والاحداث في الدول العربية ليشملوا

أوائل عام ١٩٩٠ نحو ١٠ ملايين طفل، ٤ ملايين من الاناث و٦ ملايين من الذكور والذين يعملون بشكل منتظم تقريبا ويشكلون اكثر من ١٢٪ من قوة العمل العربية بالاضافة الى الجانب اللاإنساني في تشغيل الاطفال واستغلال اوضاعهم، فإن عملهم ينعكس على مستوى انتاجية العمل ومستوى المهارات والكفاءات المطلوبة في الصناعة الحديثة.

وتجدر الاشارة الى انه بالاضافة الى هذه الدول العربية ومستوى البطالة فيها نشير الى ان التدهور الاقتصادي يلاحق الاقتصاد الفلسطيني ايضا الذي عانى ولا يزال يعاني من سياسات الاحتلال الاسرائيلي من حيث مستوى الدخل وتراجع كما ان معدلات البطالة اخذت بالارتفاع ويوضح تقرير البنك الدولي الصادر مؤخرا ان معدل البطالة قد وصل الى نحو ٤٠٪ من اجمالي قوة العمل الفلسطينية، وانه مع جذب عمال أسيويين واوروبيين شرقيين الى الاقتصاد الاسرائيلي فإنه من المتوقع ان تصبح معدلات البطالة المرتفعة في الاراضي الفلسطينية حالة دائمة ما لم تطرأ تحولات سياسية ايجابية لصالح الفلسطينيين.

كما ان تراجع حجم قوة العمل الفلسطينية الى نحو ٢٥ الف عامل وتراجع تدفق السلع بين الاراضي الفلسطينية والسوق الاسرائيلية كان له الاثر البالغ في تراجع دخل الفرد الفلسطيني في الضفة والقطاع من الناتج القومي الحقيقي، اي من السلع والخدمات ، تراجع من ٦٢٣ دولارا للفرد الواحد سنويا سنة ١٩٩٣ الى ٤٤٧,٩ دولار عام ١٩٩٧ وهناك احتمالات لتراجعه في السنوات حتى السنة الجارية في ظل نمو اقتصادي لا يرقى الى متطلبات النمو السكاني اكثر من ٣,٥٪ سنويا ومتطلبات الرفاه لاكثر من ٢,٧ مليون و٧٠٠ الف فلسطيني، كما ان هناك احتمالات لـ ٣ ع معدلات البطالة في هذا العام ٢٠٠٠ في ظل قاعدة اقتصادية همشها وحالت دون تطورها سياسات الاحتلال.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : عام
المصدر : الحياة

اسم كاتب المقال : هنرى توفيق عزام
رقم العدد : ١٣٧٥٠
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١١/٣

# المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستجدة

د. هنري توفيق عزام *

(١ من ٢)

■ يتمثل اول التغيرات المؤثرة على المصارف العربية في الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية، واصبح الناس يعيشون حياة اطول واكثر تعقيداً. وكنتيجة لذلك لم تعد الخدمات المصرفية تقتصر على مجرد تقديم القروض وانجاز المعاملات المالية التقليدية بل اصبحت تشمل ادارة المحافظ والاستثمار المجدي للثروات الخاصة. كذلك تغيرت عادات العملاء وطرق تعاملهم مع المصارف واصبحوا يفضلون الخدمة الذاتية او قنوات التوزيع المباشرة لانجاز اعمالهم المصرفية، مما يؤدي الى تراجع اهمية الفروع ويستوجب تغيير الطريقة التي تدار بها هذه الفروع.

ويعتبر تحرير تجارة الخدمات المالية في ظل منظمة التجارة الدولية من التغيرات الاخرى المهمة والمؤثرة على المصارف العربية. ويتوقع ان تزيد حدة المنافسة في الاسواق المحلية، إذ انه حسب متطلبات منظمة التجارة الدولية لن يكون هناك اي تمييز بين المصارف المحلية والاجنبية. ومن التغيرات الاخرى المؤثرة على المصارف العربية ثورة تكنولوجيا المعلومات وانتشار قنوات تقديم الخدمات المالية على الانترنت، فمثل هذه الخدمات تعطي العملاء القدرة للاختيار بين بدائل مختلفة بدلاً من القبول بما هو متوافر لهم في الاسواق المحلية، وهذا يمثل نقلة نوعية في علاقة العميل مع مصرفه، اضافة الى تمكين المصارف من الدخول الى اسواق اخرى من خلال شبكة الانترنت.

ومن الطرق التي تستطيع المصارف العربية من خلالها زيادة قدرتها التنافسية هو الاندماج، لخلق كيانات مصرفية قوية. وسيؤدي هذا الى تقليص الطاقة الفائضة لقطاع المصارف وتحسين كفاءته من خلال تقليل التشابه والتكرار في الاعمال وتوزيع تكاليف التكنولوجيا الضخمة على قاعدة اكبر والاستفادة من اقتصادات الحجم. ويجب ان يكون الاندماج مدروساً وأن يتم اعتماده من وجهة نظر استراتيجية حتى يكون ناجحاً. وعلى رغم تنفيذ بعض صفقات الاندماج في المنطقة خلال العامين الماضيين، إلا انه لم يتحقق حتى الآن سوى عدد قليل من عمليات الاندماج والحيازة الناجحة ويبدو ان المصارف العربية الصغيرة لن تندمج إلا إذا اجبرتها السلطات النقدية على ذلك.

ستستعرض الدراسة اداء وهيكل المصارف العربية خلال الاعوام القليلة الماضية ثم التحديات التي ستواجهها في ضوء التغيرات المستجدة والمؤثرة على القطاع المالي العالمي والاقليمي.

## الأوضاع الحالية لمصارف المنطقة

تشير النتائج المجمعة للبنوك العربية لعام ١٩٩٩ والنصف الاول من العام الى ان المؤسسات المصرفية في المنطقة لم تتأثر كثيراً بضعف النمو الاقتصادي المسجل خلال العامين الماضيين واصبح معظم المصارف اليوم في وضع جيد يؤهله لان يستفيد من تحسن الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١. ويدل الارتفاع الحاد في مخصصات القروض لعامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ الى ان وضع المصارف العربية اليوم هو افضل مما كان عليه في السابق. والمشاكل التي تواجهها المصارف لا تختلف كثيراً عن تلك التي غالباً ما ترافق نمو القطاع المصرفي في الاسواق الناشئة، كما ان بعض هذه المشاكل هي نفسها التي تواجهها المصارف في الدول المتقدمة. وتتمثل هذه المشاكل في تركز الائتمان على قطاع معين مثل الانشاءات وارتفاع مخاطر الاقراض الاستهلاكي للافراد والتفرع الخارجي غير الاستراتيجي بالاضافة الى تحكم الحكومات وبعض المساهمين الكبار في ادارة البنوك.

ولكي ندرك طبيعة التحدي الذي تواجهه المصارف العربية علينا النظر الى ما يحدث في السوق المالية الاميركية وهو غالباً ما يحدد التوجهات العالمية في هذا المجال. فالبنوك الاميركية لا تستحوذ حالياً سوى على ٢٨ في المئة من سوق الخدمات المالية المحلية وهو ثلث ما كانت تستحوذ عليه قبل خمسة وعشرين عاماً. في حين ما زالت هذه النسبة عالية في العالم العربي وتصل الى ٩٥ في المئة. ويتأتى نحو ٤٠ في المئة من ايرادات المصارف الاميركية من عمولات بيع الخدمات المالية التي تشمل الوساطة في الاوراق المالية واصدار البطاقات الائتمانية وادارة صناديق الاستثمار المشترك، وتقديم خدمات الحفظ الامين للاوراق المالية وإدارة الاستثمار وغيرها، في حين ان معظم ايرادات المصارف العربية يتأتى من قبول الودائع ومنح القروض.

وساعدت التكنولوجيا الحديثة [illegible] تقليص عدد الفروع، إذ تر[illegible]ت حصة استخدام الفروع [illegible] [illegible]مالي الخدمات المصرفية في امير[illegible] [illegible]مثلاً من ٧٠ في المئة في الثمانينات الى ٤٠ في المئة حالياً، في حين ارتفعت حصة اجهزة الصراف الآلي الى ٣٠ في المئة والبنك الناطق الى ٢٨ في المئة والخدمات المصرفية عبر الانترنت الى ٢ في المئة، وهذا يشير الى تفضيل العملاء لقنوات التوزيع الذاتية بدلاً من الذهاب للفرع. اما في المنطقة العربية فما زال اكثر من ٩٠ في المئة من العملاء يستخدم الفروع، إذ بلغ متوسط عدد السكان لكل فرع ٨٨٠٠ العام الماضي مقارنة مع ٤٠٠٠ في الدول المتقدمة.

تعتبر نسبة التركز في قطاع المصارف التي تقاس بالحصة السوقية لاكبر خمس مصارف عاملة في البلاد مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية. ففي المملكة العربية السعودية يستحوذ «البنك السعودي - الاميركي» و«البنك الاهلي التجاري» على نحو ٥٠ في المئة من اجمالي موجودات المصارف السعودية. في حين يستحوذ «بنك الكويت الوطني» و«بنك البحرين الوطني» على ٣٠ في المئة من موجودات قطاع المصارف في البلدين. وفي مصر تستحوذ مصارف القطاع العام الاربعة على ٥٠ في المئة من اجمالي الموجودات، في حين سيطرت المصارف الكبرى الخمسة في الاردن على ٨٠ في المئة من اجمالي موجودات القطاع المصرفي.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | هنري توفيق عزام |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــــدد : | ١٣٧٥٠ |
| المصـــــــدر : | الحياة | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١١/٣ |

وارتفع اجمالي الموجودات للمصارف العربية العام الماضي بنسبة ٤,٢ في المئة لتصل الى ٥٢٦,٣ بليون دولار مقارنة مع زيادة نسبتها ٨,٧ في المئة عام ١٩٩٨، ونمت موجودات المصارف العربية باسرع من نمو اجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الذي لم يتجاوز معدله ٣ في المئة عام ١٩٩٩، كما ارتفعت القروض والسلف بنسبة ٩,٦ في المئة لتصل الى ٣٢١,٣ بليون دولار مقارنة مع زيادة نسبتها ١٣,١ في المئة عام ١٩٩٨. اما بالنسبة لحقوق المساهمين للمصارف العربية فقد ارتفعت بنسبة ١٤,٦ في المئة عام ١٩٩٨ وبنسبة ٨,٣ في المئة عام ١٩٩٩ لتصل الى ٥٩,٧ بليون دولار، في حين تراجعت الموجودات الاجنبية للمصارف العربية لتصل الى ٦٤,٥ بليون دولار العام الماضي بعدما سجلت تراجعاً نسبته ٨,٦ في المئة في عام ١٩٩٨.

واشتملت قائمة اكبر الف مصرف في العالم لسنة ١٩٩٩ حسب مجلة «بانكر» على ٥٤ مصرفاً عربياً شكلت ٢ في المئة من اجمالي موجودات هذه المصارف ونحو ٢,٤ في المئة من رؤوس اموالها الاساسية، ونحو ٢ في المئة من ارباحها قبل الضرائب. ويلاحظ ان المصارف العربية ما زالت صغيرة الى حد كبير مقارنة مع نظيراتها في اوروبا واميركا. وفي نهاية عام ١٩٩٩ تعدت موجودات اربع مصارف عربية فقط وهي «البنك السعودي - الاميركي» و«البنك الاهلي التجاري» و«بنك الرياض» و«المؤسسة العربية المصرفية» مستوى ٢٠ بليون دولار وهذه تعتبر متدنية لدى مقارنتها مع المصارف القيادية في العالم. وما زال اجمالي موجودات جميع المصارف العربية والتي بلغت ٥٢٦ بليون دولار عام ١٩٩٩ اقل من موجودات اي من المصارف العشر الكبرى في العالم. وعلى سبيل المثال بلغت موجودات «بنك هونغ كونغ وشانهاي» (HSBC) ٥٦٩ بليون دولار العام الماضي.

وتصدر بنك «المؤسسة العربية المصرفية في البحرين» اكبر مصرف عربي، بمعيار حقوق الملكية المرتبة ١٦١ بين اكبر الف مصرف في العالم لعام ١٩٩٩ يليه «البنك السعودي - الاميركي» الذي حصل على المرتبة ١٦٦. اما «البنك الاهلي التجاري» في السعودية الذي لم ينشر نتائجه المالية لعام ١٩٩٩ بعد فقد نزلت مرتبته من ١٦٠ عام ١٩٩٨ الى ١٦٩ عام ١٩٩٩.

وادى ارتفاع اسعار النفط منتصف العام الماضي وبرامج التصحيح الهيكلي المتبعة في الاقطار العربية غير النفطية الى تحسن الاوضاع الاقتصادية في المنطقة وانعكس هذا ايجاباً على نتائج المصارف العربية. وارتفع اجمالي ارباح اكبر مئة مصرف عربي بنسبة ١٠,٢ في المئة العام الماضي الى ٨,٣ بليون دولار وهو يقارب الزيادة التي تحققت في عام ١٩٩٨ في حين اظهر اكثر من ٢٠ مصرفاً تراجعاً في الارباح وبعضها سجل خسائر.

وبلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات لاكبر مئة بنك عربي ١٣,٩ في المئة و١,٥٨ في المئة على التوالي، في حين بلغت نسبة رأس المال الى الموجودات ١١,٣ في المئة. كما اظهرت المقارنة الاقليمية لمؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف، اي نسبة التكاليف الى الايرادات، ان المنطقة العربية تمتعت بادنى نسبة ومقدارها ٤٨,١٧ في المئة في عام ١٩٩٩، مقارنة مع ٨١,٥ في المئة لليابان و٦٨,٨ في المئة لاميركا اللاتينية و٦٢,١ في المئة للاتحاد الاوروبي و٥٨,١ في المئة لآسيا و٦٠,٢ في المئة لاميركا.

ولدى مقارنة المصارف العربية بالاعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية وهو مؤشر رئيسي للربحية فإن المصارف القطرية الخمسة الكبرى احتلت المرتبة الاولى حيث بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية لديها ١٧,٧ في المئة عام ١٩٩٩، تليها المصارف المصرية الاربعة عشر الكبرى حيث وصلت هذه النسبة الى ١٦,٢ في المئة عام ١٩٩٨ و١٧,٥ في المئة في عام ١٩٩٩. اما المصارف التونسية التي تميزت بنمو جيد في الارباح فقد ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف السبعة الكبرى من ١٠,٦ في المئة في عام ١٩٩٨ الى ١٧,١ في المئة عام ١٩٩٩، في حين انخفضت هذه النسبة للمصارف اللبنانية السبعة الكبرى من ١٨,١ في المئة في عام ١٩٩٨ الى ١٦,٩ في المئة عام ١٩٩٩.

وبلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك البحرينية الثلاثة عشر الكبرى والبنوك الكويتية التسعة الكبرى والبنوك العمانية الثمانية الكبرى والتي كانت في قائمة اكبر ١٠٠ مصرف عربي ١٠,٥ في المئة و١١,٦ في المئة و١٢,٢ في المئة على التوالي.

وبلغت نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف السعودية العشرة، والمصارف الاماراتية الثمانية الكبرى واكبر بنكين اردنيين ١٥ في المئة و١٠,٨ في المئة و٩,٧ في المئة على التوالي. وحقق البنك التونسي العربي الدولي اكبر نسبة عائد على حقوق الملكية العام الماضي بلغت ٥٤,٩ في المئة، يليه بنك سوستيه جنرال مصر بنسبة ٢٨ في المئة ومؤسسة الراجحي المصرفية في السعودية بنسبة ٢٧,١ في المئة وبنك مصر الدولي بنسبة ٢٦,٦ في المئة والبنك السعودي - الهولندي بنسبة ٢٥,٧ في المئة.

---

* كبير الاقتصاديين وعضو منتدب في مجموعة الشرق الاوسط للاستثمار.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | |
|---|---|
| الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : هنرى توفيق عزام |
| الموضوع الفرعي : عام | رقم العـــــدد : ١٣٧٥٠ |
| المصـــــــدر : الحياة | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/٣ |

## المؤشرات الرئيسية للمصارف العربية ١٩٩٧ - ١٩٩٩

| | ١٩٩٧ | | ١٩٩٨ | | ١٩٩٩ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ (بليون دولار) | نسبة التغير (٪) | المبلغ (بليون دولار) | نسبة التغير (٪) | المبلغ (بليون دولار) | نسبة التغير (٪) |
| اجمالي الموجودات | ٤١٠,٦ | ١٠,٢ | ٥٠٠,٨ | ٨,٧ | ٥٢٦,٢ | ٤,٢ |
| الموجودات الأجنبية | ٦٩,٩ | ٥,٣ | ٦٣,٩ | -٨,٦ | ٦٤,٥ | ٠,٦ |
| القروض والسلف | ٢١٧,٣ | ١٢,١ | ٢٠٧,٤ | ١٣,١ | ٣٢١,٣ | ٩,٦ |
| اجمالي الودائع | ٣٠٣,٢ | ٩,٦ | ٣٢٨,٦ | ٨,٤ | ٣٢٢,٥ | ٥,٦ |
| حقوق المساهمين | ٤٦,٧ | ٩,٣ | ٥٣,٥ | ١٤,٦ | ٥٩,٧ | ٨,٣ |
| صافي الأرباح | ٦,٨ | ١٢,٤ | ٧,٥ | ١٠,٣ | ٨,٣ | ١٠,٢ |

المصدر: اتحاد المصارف العربية، بيروت، آب (اغسطس) ٢٠٠٠.

## أكبر ١٥ مصرفاً عربياً - ١٩٩٩

| الترتيب الاقليمي للبنوك العربية | الترتيب العالمي للبنوك العربية | أسماء البنوك العربية المؤسسة العربية المصرفية | الدولة | راس المال الأساسي (بليون دولار) |
|---|---|---|---|---|
| ١ | ١٦١ | البنك السعودي الأميركي | البحرين | ٢٢٥٨ |
| ٢ | ١٦٦ | البنك الأهلي التجاري | السعودية | ٢٢٠٢ |
| ٣ | ١٦٩ | بنك الرياض | السعودية | ٢١٤٤٥ |
| ٤ | ١٧١ | البنك العربي | الأردن | ٢١٣٣ |
| ٥ | ٢١٨ | مؤسسة الراجحي المصرفية | السعودية | ١٥٨٨ |
| ٦ | ٢٢٠ | بنك الكويت الوطني | الكويت | ١٥١٩ |
| ٧ | ٢٤٢ | مؤسسة الخليج للاستثمار | الكويت | ١٣٠٦ |
| ٨ | ٢٧٨ | بنك دبي الوطني | الامارات العربية | ١١٣٨ |
| ٩ | ٢٨٨ | بنك قطر الوطني | قطر | ١١٠٢ |
| ١٠ | ٢٩٦ | البنك الأهلي المصري | مصر | ١٠٥٧ |
| ١١ | ٢٩٩ | البنك السعودي الفرنسي | السعودية | ١٠٤٠ |
| ١٢ | ٣١٩ | البنك السعودي البريطاني | السعودية | ٩٣٩ |
| ١٣ | ٣٣٤ | بنك الامارات الدولي | الامارات العربية | ٨٨٠ |
| ١٤ | ٣٣٥ | بنك ابوظبي التجاري | الامارات العربية | ٨٣٩ |
| ١٥ | ٣٤١ | | | ٨٦١ |

* نتائج عام ١٩٩٨ .

المصدر: مجلة البانكر، تموز (يوليو) ٢٠٠٠.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | |
|---|---|
| الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : هنري توفيق عزام |
| الموضوع الفرعي : عام | رقم العـــدد : ١٣٧٥١ |
| المصـــدر : الحياة | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١١/٤ |

المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستجدة (١ من ٢)

# التحرير وعولمة الخدمات المصرفية

د. هنري توفيق عزام *

■ هناك اربعة تغيرات مهمة استجدت على القطاع المالي العالمي والعالمي يتوقع ان يكون لها أبلغ الأثر على المصارف وهي:

أ - تحرير وعولة الخدمات المصرفية.

ب - التحولات في الفلسفة الادارية للمصارف العربية.

ج - انفتاح الخدمات المصرفية عبر الانترنت

د - ازدياد الحاجة لعمليات الاندماج بين المصارف العربية.

أ- تحرير وعولة الخدمات المصرفية

ان الاتجاه الى منظمة التجارة العالمية يفرض على الدول العربية منح المصارف الاجنبية معاملة المصارف المحلية نفسها، وسيصبح باستطاعة المصارف الاجنبية دخول الاسواق العربية واستقطاب العملاء بما تقدمه لهم من خدمات مصرفية متطورة قد لا تكون متوافرة في السوق المحلية او تستطيع المصارف الاجنبية ان توفرها لهم باسعار اقل. وسهلت العولمة وتحرير الخدمات المصرفية على المصارف في الدول الصناعية الدخول الى اسواق الدول الناشئة واستغلال النمو المتوقع لهذه الاسواق. حيث قامت المصارف الاسبانية على سبيل المثال بالتوسع في اميركا اللاتينية والمصارف الالمانية في اوروبا الشرقية والمصارف الاميركية في منطقة شرق آسيا.

وسيكون لتحرير الخدمات المالية تأثير ايجابي على المنطقة العربية في المدى المتوسط والبعيد، غير انه في المدى القريب يتوقع ان تتأثر سلباً المصارف المحلية ذات الكفاءة المتدنية والتكاليف التشغيلية المرتفعة التي تقدم خدمات غير تنافسية مع ما تقدمه المصارف الدولية وستتأثر ايضاً المؤسسات المالية والمقاصات التي كانت تحصل على مزايا احتمالية تفضيلية.

ان للمصارف العربية المستعدة لمواجهة تحديات سياسات الانفتاح والتحرر عليها ان تنظر الى الفائدة منفعة التجارة الدولية المتعلقة بالخدمات المالية على انها فرصة اكثر من كونها تهديد، وهذا يعني ان للمصارف العربية مدعوة لتطوير ادواتها لمواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة ولا ذنب ان استمرار تحرر الأسواق المالية سيؤدي الى فوائد مهمة للقطاع المصرفي العربي وذلك من خلال تعزيز المنافسة في الاسواق المحلية التي ستؤدي الى خصخصة الادارة وخفض التكاليف وتقديم خدمة المصرفية بجودة اعلى، وتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية. وتستطيع المصارف العربية التي تعتبر اكثر حرصاً على متطلبات عملائها الاستفادة بشكل اكبر من نقل التكنولوجيا والمهارات المتوفرة للمصارف الاجنبية والدخول بحرية اكبر الى اسواق جميع الدول الاعضاء لمنظمة التجارة الدولية في حال كان لديها خدمات منافسة تستطيع تقديمها في هذه الاسواق.

يتمثل القلق الرئيسي المرتبط بتحرير الخدمات المالية في الاعداد القليل من المؤسسات المالية الاجنبية هي اكثر كفاءة من المؤسسات المالية العربية وبالتالي ستستحوذ المصارف تدريجاً على القطاعات المصرفية المحلية. ولكن هذا القلق ليس صحيحاً دائماً، فالمصارف الاجنبية قد تتميز في بعض الخدمات المصرفية الاستثمارية وفي التكنولوجيا وفي الصيرفة الخاصة لكن معرفة المصارف العربية لاسواقها المحلية وعلاقاتها القوية مع عملائها سيوفر لها ميزة تنافسية كبيرة على المصارف الاجنبية اضافة الى ان منظمة التجارة الدولية تمنع بتطبيق التحرر المالي على المدى الطويل اذا ما احتاجت المصارف المحلية الى مزيد من الوقت لتكييف اوضاعها مع المنافسة الجديدة.

ان تحرير وعولة الخدمات المالية سيؤدي ايضاً الى توافر الخدمات المصرفية الشاملة في اسواق المنطقة المالية. فهناك اتجاه واضح في العالم لجمع بين الخدمات المصرفية والخدمات المالية الاخرى. وتم تطوير هذا الاتجاه في بعض الدول الاوروبية التي انتشرت فيها ظاهرة تقديم المصارف خدمات التامين من خلال فروع المصارف حيث سميت هذه الظاهرة بمصارف التامين (bancassurance) مما شجع قيام مؤسسات مالية عملاقة تقدم جميع انواع الخدمات المالية. وفي اعتقادي ان تطبيق هذا الاتجاه من خلال انضمام بنك سميتي كوربو وترافيلرز غروب، وهي من شركات التامين الكبرى، اضافة الى الغاء قانون غلاس ستيغال (Glass-Steagall) والذي يفصل بين اعمال مصارف الاستثمار والبنوك التجارية.

ب - التحولات في الفلسفة الادارية للمصارف العربية

سادت الثقافة الادارية القائمة على المركزية في اتخاذ القرار لفترات طويلة في عدد من المصارف العربية حيث كانت البيئة التنافسية مستقرة وكان تركيز الادارة الرئيسي على حجم الموجودات والحصة السوقية. وفي ضوء هذه الثقافة الادارية يحتل المدير العام ورأس الهرم الوظيفي ويقوم بتحديد مهام العاملين في الادارات العليا. وبشكل عام فإن المدير العام كاملاً للمدير العام.

وفي ضوء التغييرات المستجدة ينبغي على المصارف العربية الاستعداد لتطبيق ثقافة ادارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في اوضاع السوق وتقوم على شبكة من خطوط الاتصال بين مراكز العمل بدلاً من هرم واحد فيه مدير عام واحد يتخذ القرار على صعيد المؤسسة ككل. وتعتمد بشكل اكبر على صيغ الشراكة مع مؤسسات مالية اخرى بدلاً من العمل بانفراد.

وستعتمد المصارف بشكل متزايد في مجال العمليات المساندة والبحث والتكنولوجيا والمنتجات المالية وغيرها من مؤسسات خارجية تستطيع ان توفر هذه الخدمات بكفاءة اكبر. لنأخذ هذه الشراكة موجودة الآن لكن سكون الحاجة اليها اكبر في ظل الثقافات الادارية الجديدة. وسنضع ادارة شكلت معقدة من الشراكة والعلاقات الخارجية بالمصارف.

ان للمصارف الناجحة والاكثر ربحية هي تلك التي تستطيع الاستفادة من قاعدة المعلومات المتوافرة لديها عن العملاء لدراسة افضل الطرق لتوصيل الخدمة لهم وكسب ثقتهم. ومقياس النجاح سيكون تعظيم العائد على حقوق المساهمين بدلاً من تحقيق معدلات نمو مستهدفة في موازنة المصرف او الحصول على حصة اكبر من سوق الاقراض المحلي.

* هنري توفيق عزام
المدير العام ورأس الهرم الوظيفي ويقوم بتحديد مهام العاملين في الادارات العليا.
وبشكل عام فإن المدير العام كاملاً للمدير العام.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : عام
المصـــــدر : الحياة
اسم كاتب المقال : هنري توفيق عزام
رقم العـــــدد : ١٣٧٥١
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/٤

تبحث المصارف باستمرار عن الفرص او الشاطات التي تحقم العائد على حقوق المساهمين وتخصيص جزء اكبير من رأس المال لديها لهذه الفرص. واذا كان العائد الذي تحققه هذه النشاطات لا يعطي كلفة راس المال المخصص لها فان حجم مركز الاعمال هذا سيتراجع او يتم تصفية هذا النشاط ما لم يكن هناك سبب استراتيجي واضح يسعى المصرف الى تحقيقه من جراء الابقاء على هذه النشاطات. ولكن يجب ان لا يكون هناك نشاطات في المؤسسة المصرفية تؤدي الى تأليص العائد على راس المال المستثمر فيها لفترات زمنية طويلة. ويتطلب البنك في النهاية منفصلة يتوفر لدراتها صلاحيات واسعة وتحملون بالتالي كامل المسؤولية عن نتائج اعمال هذه الاقسام.

وتتطلب الثقافة الادارية الجديدة من المصارف التركيز على الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا بهدف توفير المنتجات التي تتوافق مع حاجات الزبائن كل على حدة بدلاً من تقديم المنتجات نفسها للعملاء كافة وستحاق المصارف وفورات ضخمة بسبب معرفتها المسبقة بما يريده العملاء. ونتيجة لزيادة المنافسة من قبل صناديق الاستثمارية وشركات التأمين وغيرها، فان سعظم المصارف ! سيضطر لتقديم مجموعة شاملة من الخدمات بما فيها الخدمات غير المصرفية. وستصبح المنافسة الحقيقية بين المصارف والمنتجات التي توفرها البنوك للعميل بما فيها تسويق منتجات لبنوك اخرى.

ولكي تحافظ المصارف على وضع تنافسي قيادي عليها ان تحسن الموظفين ! وهيئ والمؤهلين. وان تتبع نظام مكافآت مناسب مثل مشاركة الموظفين في ارباح المصارف وتقديم خيارات شراء الاسهم لهم بدلاً من ربط الاجور بسنوات الخدمة وسيشجع مثل هذا النظام الموظفين على تطوير قدراتهم بدلاً من النظر الى الاستقرار الوظيفي كهدف رئيسي للعمل.

الرئيسي في ذلك يعود الى عدم انتشار الانترنت في دول المنطقة، حيث ان اقل من ١ في المئة من السكان العرب يستخدمون الانترنت مقارنة مع ٥٠ في المئة من السكان في امريكا. وكل المصارف الامريكية له دوافع على الانترنت والعديد منه يقدم خدماته من خلال هذه الشبكة. وتشمل هذه الخدمات ادارة الحسابات الجارية بما فيها دفع فواتير واصدار البطاقات الائتمانية وتوفير القروض الشخصية وتقديم خدمات الوساطة لشراء الاسهم والسندات اضافة الى صناديق الاستثمار المشترك.

ان احد المظاهر الفريدة للخدمات المصرفية عبر الانترنت هو امكان دفع الفواتير المرتبطة بعمليات التجارة الالكترونية. اذ تقوم دفع الفواتير من خلال الانترنت يتطلب وجود شبكات اتصال وارتباط بين المصارف والتجار على غرار نظام شركات البطاقات الائتمانية. وهذا سيؤدي الى توفير كبير في التكاليف للبنوك وتراكمز البيع على الانترنت، وسيكون ملائما للمستهلين على الشبكة العالمية. ففي المنطقة العربية يقوم كونسورتيوم مؤلف من بنك الكويت الوطني، وبنك دبي الوطني، وبنك مصر التجاري الدولي، والبنك العربي، في الاردن والبنك السعودي - الامريكي بتطوير سوق الكترونية للتعامل بالمدفوعات بين الشركات (B2B) وصناعة شبكة دفع تابعة له على مستوى المنطقة ككل.

وتملك المصارف في المنطقة العربية مصداقية اكبر لتقديم الخدمات المالية الاسلامية وخدمات الاستثمار والتمويل في الاسواق المحلية على شبكة الانترنت مقارنة مع المصارف الاجنبية لكنها تحتاج الى التسويق الجيد ونشر اسعها التجاري بين المتعاملين على الانترنت.

اصبحت الخدمات المصرفية الذاتية او قنوات التوزيع المباشر مفضلة لدى العملاء وتقيمها كل المصارف في العالم، وفيما يتعلق بالمصارف العربية فقد استثمرت الملايين لتطوير اجهزة الصرف الذاتي وبنيتها التحتية. وتضم الشبكات عن طريق الانترنت اذا تجد ان استخدام الفروع قد يتراجع بشكل تدريجي وقدرت كلفة انجاز المعاملة المصرفية بواسطة جهاز الصراف الآلي بـ١٠ في المئة فقط من تكلفة انجازها عن طريق الفرع، وتنخفض هذه الكلفة الى ١ في المئة اذا تم انجازها من خلال الهاتف او الهنك الناطق واذا قمت الخدمة نفسها من خلال الانترنت فان التكلفة تنخفض الى ما دون ذلك بكثير. لقد استطاع سيتي غروب، في خلال ١٠ اسروع فقط من الهند ويستخدام اجهزة مصراف الآلي والربط الناطق ان يصبح اكبر مصدر للبطاقات الائتمانية في الهند.

ومع دبيب استخدام الفروع اصبح من ضروري تحويلها الى منافذ للتسويق وبيع المنتجات المصرفية المباشرة للعملاء بدلاً من ان تبقى مراكز عمليات مستقلة. ففي المرب يتم تخصيص ٨٠ في المئة من مساحة الفرع للعملاء و٢٠ في المئة للموظفين ويتطلب هذا الامر تغيير ثقافة تقديم الخدمات بحيث يتحول العاملون في الفروع من موظفين ينجزون اعمالاً روتينية الى مسؤولين تسويق وبيع خدمات مصرفية متطورة.

لا تزال المصارف العربية متاخرة كثيراً عن الامريكية والاوروبية في تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت والسبب في ظل الثقافة الادارية الجديدة ستدرك المصارف ان التكنولوجيا لا تمكنها من انجاز الاعمال بكفاءة اكبر فحسب لكن تعطيها القدرة لتطوير اعمالها بشكل متواصل والاصر لا يدخل باستخدام اخر اصدارات برامج انتوسيبور بقدر ما يتعلق بالثقافة والعقلية. فالتكنولوجيا تعد وانها يجب ان لا تصبح هدفاً بحد ذاتها ولكن احد عوامل زيادة الكفاءة للبنك. ولا بد للادارة العليا ان تكون ادارة إيمانية تدعم الاداء المميز للموظفين وتشجعهم على ابتكار افكار وخدمات جديدة.

ج - الخدمات المصرفية عبر الانترنت

سيرتكز اهتمام المصارف العربية في السنوات القليلة المقبلة على تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت وتوفير ما تتطلبه السوق المصرفية الضريبة في هذا المجال وتقدير للقدرات فقد بدأت تنشأ تليفون. الى انه مع حلول سنة ٢٠٠٥ سيصل عدد الذين يستخدمون الانترنت الى بليوني شخص وهؤلاء يشكلون ٩٠ في المئة من القدرة الشرائية في العالم. وسيكون الدخول للانترنت ليس من خلال الكومبيوتر الشخصي فقط وانما ايضا من خلال التوات اخرى مثل التليفون المتنقل والاجهزة الرقمية والشخصية واجهزة التلفزيون.

وفي حين ينظر الى شبكة الانترنت على انها قناة جيدة لتوزيع المنتجات المصرفية القائمة، غير انها تساعد في خفض تكاليف الخدمات المقدمة اما بالنسبة للعملاء فان شبكة الانترنت ترحبهم من غير زيارة الفروع لاتمام معاملاتهم المصرفية الاعتيادية. اذ ان توافر الخدمات المصرفية على الانترنت تعطي العميل امكان الحصول على الخدمات المالية المطلوبة في الوقت والمكان المناسبين له. والنقط المهمة هنا بالنسبة للمصارف هو انه اذا لم يتم تقديم الخدمة وتسعيرها بشكل مناسب فإن العميل سيتحول بسهولة ويمجرد كبسة زر الى بنك آخر يوفر هذه الخدمات على شبكة الانترنت.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | هنرى توفيق عزام |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــــدد : | ١٣٧٥١ |
| المصـــــــدر : | الحياة | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١١/٤ |


د - الاندماج المصرفي

يتوقع ان يشهد القطاع المصرفي العربي مزيداً من عمليات الاندماج والحيازة خلال السنوات القليلة المقبلة سواء بين المصارف المحلية سعياً وراء الحصول على حصة اكبر في السوق، او بين مصارف من دول عربية مختلفة تهدف الى التوسع خارج سوقها المحلية. وشهدت السنوات القليلة الماضية عدداً من صفقات الاندماج والشراء غير ان معظم المصارف التي تتحدث عن الاندماج والحياة تبقى توجهاتها حبراً على ورق اذ لم يتحقق حتى الآن سوى عدد قليل من عمليات الدمج الناجحة. وعلى سبيل المثال يبدو ان عملية اندماج المصرفين المملوكين من حكومة دبي وهما «بنك الامارات الدولي» و«بنك دبي الوطني» لم يتم الفصل فيها بعد. ويبدو ان الاندماج المصرفي في الدول العربية لن ينجح الا اذا تدخلت السلطات النقدية واجبرت المصارف الضعيفة على الاندماج.

ويلاحظ ان بعض المصارف العربية اشترى حصة اقلية في مصارف عربية خارج سوقها المحلية، في حين ان هناك مصارف تحبذ اقامة تحالفات استراتيجية مع مصارف عربية اخرى. وهذا الاتجاه المتزايد سيساعد المصارف المشاركة في التركيز على انشطتها الرئيسة مستعينة بما يمكن ان يقدمه لها شريكها الاستراتيجي من خدمات مكملة. ان اقامة تحالف بين المصارف العربية سيمكنها من العمل معاً في تمويل مشاريع معينة والمشاركة في المخاطر وفي تطوير منتجات مصرفية جديدة، اضافة الى زيادة وتنويع قاعدة العملاء لديها. وستشعر المصارف العربية الصغيرة غير القادرة على تحمل كلفة التكنولوجيا الحديثة انه من الصعب عليها البقاء حتى على مستوى خدمات التبزئة، ستواجه البنوك العربية منافسة شرسة من البنوك الدولية العملاقة والتي اخذت تقدم خدمات مصرفية عبر الانترنت. فهذه البنوك لا تحتاج الى ان يكون لها وجود فعلي وهي تقدم خدماتها باكثر من لغة مما سيساعدها على جذب افضل العملاء.

لا تملك المصارف العربية اليوم سوى خيار الاندماج لخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة في ظل الاسواق المالية العالمية المتحررة، وسيساعد الاندماج على خفض تكاليف التشغيل وتقليل عدد الفروع، وتقليص التشابه والتكرار في الاعمال وتوزيع نفقات التكنولوجيا العالية على قاعدة اكبر، واتاحة المجال للاستفادة من ميزة اقتصاديات الحجم. ولقد شهد لبنان حركات دمج بين المصارف المحلية، حيث تم انجاز ست صفقات اندماج خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي السعودية ادى اندماج «البنك السعودي - الاميركي» و«البنك السعودي المتحد» الى توليد ثاني اكبر مصرف في المملكة بعد «البنك الاهلي التجاري».

الخلاصة

تواجه المصارف العربية مع دخولها الالفية الجديدة تغيرات جذرية اذ سيصبح التمييز بين المصارف والوسطاء وشركات التامين وصناديق الاستثمار اقل من ذي قبل مع توفير الخدمات المالية والمصرفية عن طريق الانترنت، حيث ان العملاء اصبحوا اليوم يفضلون استخدام قنوات الخدمة الذاتية لانجاز اعمالهم المصرفية.

ويجب ان تركز المصارف العربية في الالفية الجديدة على تعظيم العائد على حقوق المساهمين الامر الذي يتطلب التخلص التدرجي من النشاطات التي لا تغطي عائداتها كلفة راس المال المخصص لها وتحويل المزيد من رأس المال للاعمال المصرفية التي ترتفع عائداتها مع الوقت. ويمكن زيادة الربحية عن طريق تقليص النفقات التشغيلية من خلال الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الحديثة مثل الانترنت اذا ارادت ان تواجه المنافسة الشرسة القادمة من الخارج.

واذا كان هناك من شك في مدى تاثير هذه المنافسة على الاسواق المحلية، فما علينا سوى ان نلقي نظرة على ما حدث في عمليات تداول الاسهم عبر الانترنت خلال السنوات الاربع الاخيرة، فسوق الاسهم التي تتميز باكبر نسبة تداول على الانترنت ليس كما هو متوقع سوق نيويورك ولكنها سوق الاسهم الكورية في سيول.

**مؤشرات الاداء الرئيسية لاكبر مئة بنك عربي موزعة جغرافياً**

| عدد المصارف | البلد | نمو الارباح الصافية ١٩٩٨/١٩٩٩ | العائد على حقوق الملكية ١٩٩٩ | ١٩٩٨ | نسبة راس المال الى الموجودات ١٩٩٩ | ١٩٩٨ | العائد على الموجودات ١٩٩٩ | ١٩٩٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٣ | البحرين | ٣٠,٥٪ | ١٠,٥٪ | ٩,٧٪ | ١٧,٣٪ | ١٨,٦٪ | ١,٨٪ | ١,٨٪ |
| ١٤ | مصر | ٢٥,٢٪ | ١٧,٥٪ | ١٦,٢٪ | ٨,٥٪ | ٨,٤٪ | ١,٥٪ | ١,٤٪ |
| ٢ | الاردن | ٣,٠-٪ | ٩,٧٪ | ١١,٨٪ | ١٢,٢٪ | ١٢,٧٪ | ١,١٪ | ١,٥٪ |
| ٩ | الكويت | ١٠,٨٪ | ١١,٦٪ | ١١,٧٪ | ١٥,٢٪ | ١٣,٩٪ | ١,٧٪ | ١,٦٪ |
| ٥ | لبنان | ٢,٦٪ | ١٦,٩٪ | ١٨,١٪ | ٨,٣٪ | ٨,٩٪ | ١,٤٪ | ١,٥٪ |
| ٦ | المغرب | ١٩,٣٪ | ١٢,٩٪ | ١٢,٥٪ | ١٠,٤٪ | ٩,٨٪ | ١,٤٪ | ١,٢٪ |
| ٨ | عُمان | ١٢,٩-٪ | ١٢,٢٪ | ١٤,١٪ | ١٥,٩٪ | ١٦,٥٪ | ١,٧٪ | ٢,٠٪ |
| ٥ | قطر | ٥,٧٪ | ١٧,٧٪ | ١٩,٦٪ | ١١,١٪ | ١٠,٧٪ | ١,٩٪ | ٢,٠٪ |
| ١٠ | السعودية | ١,٥٪ | ١٥,٠٪ | ١٥,٨٪ | ١٠,٦٪ | ١٠,٥٪ | ١,٦٪ | ١,٧٪ |
| ٧ | تونس | ٨٤,٣٪ | ١٧,١٪ | ١٠,٦٪ | ١٠,٧٪ | ١٠,٣٪ | ١,٨٪ | ١,٠٪ |
| ١٧ | الامارات | ٨,٠-٪ | ١٠,٨٪ | ١٢,٩٪ | ١٩,٣٪ | ١٩,٤٪ | ١,٩٪ | ٢,٣٪ |
| | المجموع | ٧,٢٠٪ | ١٣,٨٪ | ١٣,٩٪ | ١٢,٧٪ | ١٢,٧٪ | ١,٦٪ | ١,٦٪ |

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
اسم كاتب المقال : هنري توفيق عزام
الموضوع الفرعي : عام
رقم العـــدد : ١٣٧٥١
المصـــــدر : الحياة
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١١/٤

واصبح من الضروري انشاء انظمة رقابية متطورة لتكون اكثر فاعلية وقادرة على مجاراة التطورات المستجدة في الاسواق المالية الدولية وسيؤدي الطلب المتزايد للشفافية في الاسواق الدولية الى تسريع تطوير انظمة الرقابة هذه في دول المنطقة.

وستشعر السلطات النقدية ان قدرتها على التحكم في حجم الكتلة النقدية قد ضعف مع انتشار الخدمات المصرفية عبر الانترنت والتوسع في استعمال الدفع الالكتروني في عمليات التجارة على الشبكة العالمية. غير ان المصارف المركزية تستطيع تنفيذ سياساتها النقدية من خلال التحكم باسعار الفائدة بدلاً من التأثير على حجم الكتلة النقدية. لهذا السبب اصبح من الضروري لدول المنطقة تطوير اسواق السندات المحلية حيث ان توافر سوق ثانوية للسندات الحكومية سيتيح للمنك المركزي استخدام عمليات السوق المفتوحة لتحديد اسعار الفائدة حتى في اقتصاد يصعب فيه السيطرة على الكتلة النقدية المتداولة.

وتحتاج المنطقة ايضاً الى تطوير سوق السندات للشركات لتشكل مصدراً اخر للتمويل عند الحاجة وذلك لتخويض الروافع في نشاط البنوك الاقراضي عند حدوث صدمات اقتصادية والحد من اثار هذه الصدمات. فعلى سبيل المثال ادى وجود سوق سندات فعال للشركات في عدد من دول شرق اسيا الى تقليل اثار الازمة هناك كذلك ساعد وجود مصادر تمويل غير مصرفية امام الشركات في السعود الى عدم تاثير الازمة التي ضربت البنوك بعاصفة هناك في بداية التسعينات عندما انهارت اسعار العقارات على قدرة الشركات للاقتراض اذ تحولت هذه الشركات للاعتماد اكثر على سوق السندات. وفي المقابل نجد ان اليابان التي تعتمد الشركات فيها بشكل رئيسي على التمويل من البنوك ويشكل قليل جداً على سوق السندات قد اخذت وقتاً اطول لحل مشاكلها المالية.

---

* كبير الاقتصاديين وعضو مكتب مجموعة الشرق الاوسط للاستثمار.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعي : عام
المصـــــدر : الحياة
اسم كاتب المقال : محمد خالد
رقم العـــدد : ١٣٧٨٢
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٢/٥

في تقرير للبنك الدولي عن آفاق النمو في الدول النامية

# الاقتصادات العربية: تطورات مؤاتية لنمو معتدل في المدى القصير ومعوقات في المدى البعيد

□ ذكر البنك الدولي أن أسعار النفط التي تُعتبر أحد أهم العوامل التي تتحكم في آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا قد تشهد إرتفاعات حادة فوق مستواها الراهن بحيث تدفع بمتوسط سعر البرميل إلى ٣٠ دولاراً في كل من السنة الجارية والسنة المقبلة.

وقال «أن بلوغ الأسعار مستوى ٥٠ دولاراً للبرميل لفترات قصيرة يبدو تصوراً معقولاً ظاهرياً لاسيما في حال ساهمت الظروف المناخية في حلول شتاء قارس البرودة أو حدثت إضطرابات غير متوقعة في مواقع بالدول المنتجة».

وأعرب في الوقت نفسه عن اعتقاده أن الأسعار المرتفعة لا يمكن أن تستمر طويلاً بسبب مخاطرها على الاقتصاد الدولي ومستقبل النفط. واعتبر حتى المستويات الراهنة للأسعار موقتة لانها نجمت عن مجموعة من العوامل غير المتوقعة. واشار الى أن «من شأن مزيج من الزيادة في المعروض وبعض الهبوط في الطلب (كنتيجة لارتفاع الأسعار) أن يخفض متوسط أسعار النفط من ٢٨ دولاراً للبرميل السنة الجارية إلى ٢٥ دولاراً سنة ٢٠٠١ و ٢١ دولاراً سنة ٢٠٠٢».

□ نيويورك - محمد خالد

■ أكد الإقتصاديون في البنك الدولي في تقرير نشر أمس أن أسعار النفط علاوة على عوامل أخرى من ضمنها بلوغ الدورة الراهنة للاقتصاد الدولي ذروتها وقوة الطلب في أسواق التصدير التقليدية، لاسيما في منطقة اليورو، وانتعاش حركة السياحة في حوض البحر المتوسط تتيح لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا المصدرة للنفط ودولها ذات الصادرات المتنوعة ظروفا مواتية لتحقيق نمو معتدل في المدى القصير.

وحسب معطيات التقرير يُنتظر أن يرتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من ٢,٢ في المئة العام الماضي إلى ٣,١ في المئة السنة الجارية، كما يُتوقع أن تحقق إقتصادات دول المنطقة ككل نمواً بنسبة ٣,٨ في المئة سنة ٢٠٠١ و٣,٦ في المئة سنة ٢٠٠٢. وذكر التقرير أن بقاء أسعار النفط عند مستوى ٣٠ دولاراً للبرميل لفترة أطول من المتوقع السنة الجارية عزز قدرة الدول المصدرة للنفط على دعم ناتجها المحلي، ما انعكس ايجاباً على أوضاعها المالية بعدما ساهمت عائدات النفط المرتفعة في خفض عجوزات موازناتها وتقليص حاجاتها للاقتراض.

وتوقعوا أن تستمر عائدات النفط في دعم الناتج المحلي لهذه الدول حتى مع تراجع أسعار النفط إلى ٢٥ دولاراً سنة ٢٠٠١ و٢١ دولاراً سنة ٢٠٠٢، لكن الخبراء أوضحوا في التقرير في إشارة إلى تراكمات أزمة أسعار النفط لعام ١٩٩٨ أن ارتفاع عائدات النفط يفترض ألا يلغي حاجة الدول النفطية للاستمرار في تقييد انفاقها وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي.

وأشاروا إلى أن التقدم الذي تم احرازه لتشجيع الاستثمار في قطاعي النفط والغاز وتبني نظم تجارية أكثر انفتاحا في منطقة الخليج وكذلك اعتماد برامج تخصيص صناعات القطاع الخاص وتشجيع استثمارات النفط والغاز في الجزائر وايران من شأنها أن تساهم في دعم الناتج المحلي في الدول المصدرة للنفط. وبالنسبة للدول ذات الصادرات المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أوضح تقرير البنك الدولي أن الغالبية أفادت من ظروف مواتية على الصعيد الخارجي لكنها تأثرت بتطورات سلبية على الصعيد الداخلي.

وترتب على ذلك أن ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول بشكل طفيف من ٣,٣ في المئة العام الماضي إلى ٣,٦ في المئة السنة الجارية وينتظر أن يواصل ارتفاعه بصورة معتدلة حيث يُتوقع أن تبلغ نسبة النمو ٤,٧ في المئة سنة ٢٠٠١ ثم ٤,٩ في المئة سنة ٢٠٠٢.

ولفت التقرير إلى أن الانتعاش الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي ساهم في تنشيط حركة السياحة في المنطقة، لاسيما مصر وتونس والأردن، ورفع الطلب على بعض أنواع صادراتها مثل المواد الغذائية والأولية والمنتجات الميكانيكية والطاقة، كما ساهم تحسن النشاط الاقتصادي في الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط ومنطقة الخليج في دعم تحويلات عمالها العاملين في الخارج إذ ارتفعت هذه التحويلات على سبيل المثال بنسبة ٧٥ في المئة في تونس العام الماضي.

وعلى صعيد التطورات السلبية الداخلية أبرز التقرير جملة من العوامل التي تساهم في الحد من إمكانات تحقيق نمو قوي في الناتج المحلي للدول ذات الصادرات المتنوعة. وشملت هذه السلبيات، خصوصاً في ما يتعلق بمصر ولبنان، الضغوطات التي تتعرض لها أسعار الصرف بسبب ارتباط عملات بعض البلدان بالدولار الأميركي وتركز نشاطه التصديري في منطقة اليورو والتدهور الخطير في مؤشرات أسواق المال. لكن إقتصاديي البنك الدولي أعربوا عن الاعتقاد أن الامكانات المتوافرة أمام دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتحقيق نمو معتدل في المدى القريب لاتتيح توقع نتائج أفضل كثيراً في المدى البعيد.

وقالوا: «على رغم الاصلاحات التي طبقها الكثير من دول المنطقة يعود تحسن الأداء في الماضي القريب إلى عوامل دور

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | محمد خالد |
| الموضوع الفرعى : | عام | رقم العـــــدد : | ١٣٧٨٢ |
| المصـــــــدر : | الحياة | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٢/٥ |

وخارجية مثل الطقس وأسعار النفط ونمو أسواق التصدير، بينما لازالت المعوقات الهيكلية المهمة التي تعيق تحقيق معدلات نمو أعلى قائمة».

وتتمثل اهم هذه المعوقات في ان المنطقة وعلى رغم تحقيق تقدم جوهري في بعض سياسات الاقتصاد الكلي وتنمية رأس المال البشري في العقد الماضي إلا انها لا تزال اقل انفتاحاً على التجارة الدولية من المناطق الأخرى في ما عدا منطقة جنوب آسيا.

وتشمل المعوقات الأخرى جمود الاستثمارات وضعف نشاط رأس المال الخاص الذي يُعتبر عاملاً جوهرياً في رفع كفاءة النشاط الاقتصادي والمساهمة في رفع معدلات النمو في المدى البعيد إضافة إلى الاعتماد على مصادر محدودة من عوائد الصادرات.

ولخص اقتصاديو البنك الدولي نظرتهم إلى افاق النمو في المنطقة بالقول ان «عائدات النفط المرتفعة من المتوقع ان تكون موقتة وقد تنخفض الأسعار في المدى المتوسط، مايشير إلى حاجة الدول المصدرة إلى إحداث تغيرات هيكلية لتحسين أوضاعها المالية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي».

وحضوا دول المنطقة النفطية وغير النفطية على توظيف الميزات التي تتيحها الأوضاع الراهنة في أسواق النفط وأسواق التصدير التقليدية لتوسيع شبكاتها والمضي في تطبيق برامجها الاصلاحية بسرعة أكبر. وتوقع تقرير البنك ان يبلغ متوسط معدل النمو في الدول النامية السنة الجارية ٥,٣ في المئة ثم يتباطأ تدريجاً ليهبط إلى ٥ في المئة سنة ٢٠٠١ و ٤,٨ في المئة سنة ٢٠٠٢ لكنه توقع في الوقت نفسه ان «تنعم الدول في المناطق النامية بزيادة في المدى القصير في نصيب الفرد من الدخل تراوح بين ٦ في المئة في منطقة شرق آسيا و١,٥ في المئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة افريقيا جنوب الص

# الإقتصاد

## العربى

## التكامل الاقتصادى

# الاقتصاد العربى

## التكامل الاقتصادى

| م | عنوان المقال | كاتب المقال | المصدر | العدد | التاريخ | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ضمان الصادرات هل يكون (( حزام الامان )) للتجارة العربية | احمد عصمت | الاهرام | ٤١٥٢٤ | ٢٠٠٠/٨/١٤ | ١٥٠ |
| ٢ | فرص التكامل تتجاوز مجالات التنافس | احمد عصمت | الاهرام | ٤١٥٣١ | ٢٠٠٠/٨/٢١ | ١٥١ |
| ٣ | التكامل الاقتصادى | احمد صفى الدين | العالم اليوم | ٢٩١٤ | ٢٠٠٠/٨/٢٣ | ١٥٣ |
| ٤ | الاقتصاد العربى وتحديات العصر | وجدى محمد حسنين | (مجلة)الاهرام الاقتصادى | ١٦٥٣ | ٢٠٠٠/٩/٤ | ١٥٩ |
| ٥ | نحو وحدة نقدية عربية | لويس حبيقة | (مجلة)الاهرام الاقتصادى | ١٦٥٣ | ٢٠٠٠/٩/٤ | ١٦١ |
| ٦ | حتمية الاستثمارات | ماجد راشد | العالم اليوم | ٢٩٢٦ | ٢٠٠٠/٩/٦ | ١٦٢ |
| ٧ | التكتلات الاقليمية | محمود مختار | العالم اليوم | ٢٩٦٢ | ٢٠٠٠/١٠/١٨ | ١٦٨ |
| ٨ | الاستثمارات العربية | اسامة غيث | الاهرام | ٤١٦٢٠ | ٢٠٠٠/١١/١٨ | ١٧٢ |
| ٩ | فجوة الغذاء | محمود مختار | العالم اليوم | ٣٠٠٤ | ٢٠٠٠/١٢/٦ | ١٧٥ |

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | احمد عصمت |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــــــدد : | ٤١٥٢٤ |
| المصـــــدر : | الاهرام | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/١٤ |


### تماشيا مع المتغيرات الاقتصادية العالمية

# ضمان الصادرات .. هل يكون «حزام الأمان» للتجارة العربية؟

## مواكبة عصر العولمة تحتاج إلى مزيد من التقارب العربي الإقليمي

في الوقت الذي يتجه فيه الاقتصاد العالمي نحو العولمة فإن الخبراء يكشفون عن ان خير مشاركة في عصر العولمة تتم عن طريق «الاقلمة» أو التعاون الإقليمي اولا. وقد اسهم العمل العربي المشترك بجهود في هذا الاطار من خلال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية المشتركة لدفع التعامل التجاري والاستثمار العربيين. وإذا كان رأس المال «جبانا» فإن توفير «الامان» يمثل اول ضمانات الاستثمار المتبادل بين الدول العربية وان قدرا كبيرا من التجارة البينية العربية يمكن توفيره إذا امكن ضمان تحويل عائدات الصفقات التي يتم إبرامها بسهولة ويسر دون ان تتعرض لأي اخطار تجارية او غير تجارية.

أحمد عصمت

وتثار التساؤلات حول الدور الذي يمكن ان تقوم به الهيئة العربية المناط بها القيام بهذه المهمة وهي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وهل ينجح هذا الدور في مواكبة المتغيرات الدولية في هذا المجال؟

السيد مامون ابراهيم حسن المدير العام للمؤسسة يؤكد ان الضمان يمثل الية مهمة لجذب الاستثمارات وزيادة تدفقها وتنمية الصادرات ونظرا للارتباط الوثيق بين الاستثمار والتصدير فإن الضمان يخدم كلا من المستثمر والمصدر فمع تنامي حركة التصدير تكون هناك حاجة لزيادة انتاج السلع المصدرة، الأمر الذي لن يتأتى إلا من خلال التوسع في الاستثمار ولن يتنامى الاستثمار إلا إذا توافرت الأسواق.

ولا شك ان الحاجة للضمان ستزداد في عصر العولمة لعدة اسباب اهمها ان الزيادة في تدفق الاستثمار والسلع عبر الحدود كما يرى ذلك مدير عام المؤسسة ـ سيزيد من حجم الاستثمارات والصادرات المضمونة إذ إن هناك نسبة معلومة من الصادرات تغطيها الضمان وكذلك الاستثمارات فإن زاد حجمها زاد الحكم المضمون منهما كما ان المنافسة الحادة التي جاءت مع العولمة تقتضي لن يسعى للمنافسة أن يتسلح لذلك بأهم الأسلحة لدعم المنافسة في الأسواق والاستعانة بسلاح الضمان الذي يساعد المستثمر والمصدر ويبلغ ما ضمنته المؤسسات الاعضاء في اتحاد بيرن في نهاية ١٩٩٨ مبلغ ٥٢٣ بليون دولار مرتفعة عن عام ١٩٩٧ الذي بلغت فيه ٥٠٨ بلايين دولار.

### الأسواق العالمية

وفي تقريره الذي تقدم به الى الاتحاد العربي لرجال الاعمال أوضح السيد مامون حسن ان المؤسسة قررت مد ضمانها الى خارج الوطن العربي وتقديم الضمان للمصدر العربي الذي يصدر سلعته الى خارج المنطقة العربية وقد جاء هذا القرار لكي يتكيف نشاط المؤسسة مع المستجدات الدولية والعربية فقد شهدت الصناعة العربية تطورا ملموظا ولم يعد المصدر العربي مقصورا في صادراته على الاقطار العربية بل امتد الى الأسواق الخارجية. وحتى تستطيع السلعة العربية أن تنافس فلابد من تقديم حزمة من الضمانات المتكاملة للمصدر الذي يوقع مع المؤسسة عقدا شاملا لكل صادراته.

وحول اهمية الضمان لدعم التجارة العربية البينية اوضح أن المستثمر العربي الذي يستثمر في دولة عربية شقيقة ويؤمن استثماره لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ضد المخاطر السياسية وهي المصادرة والتأميم والتقييد الجوهري لقدرة المستثمر على تحويل اصل استثماره او عوائده الخارج بالعملة الحرة والاضرار التي تتعرض لها اصول المستثمر المادية نتيجة لعمل عسكري او اضطرابات اهلية عامة، يحصل على تعويض نسبته ما بين ٨٠ ـ ٩٠٪ حسب نوع الخطر المتحقق وفي حالة استرداد المؤسسة ما دفعته من تعويض فإنها ترد للمستثمر بنسبة المتبقية من الخسارة مشيرا الى ان الضمان يزيح عن كاهل المستثمر ما يعرف بالخطر القطري او الخطر السياسي الذي ينتج من تصرف الدولة او المجتمع الذي تبسط سيادتها عليه.

### شروط جيدة

ولا تتمثل اهمية الضمان فقط في ما يوفره من حماية للمصدر ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وإنما تمتد هذه الاهمية ايضا الى ما يوفره الضمان من مزايا أخرى اهمها انه يمكن للمصدر ان يمنح المستورد شروط دفع جيدة ومن ثم زيادة قدرته على المنافسة إذ لا يصر المصدر ـ مع توافر الضمان ـ على أن يقوم المستورد بفتح اعتماد مستندي وإنما يمكن أن يكون الدفع بموجب شيك او كمبيالة، او تحويل مصرفي كما يمكن الضمان من منح تسهيلات في الدفع للمستورد ويمكنه في ذات الوقت من الحصول على تمويل من غير ان يضطر للانتظار حتى يحل موعد استحقاق قيمة الصفقة ويتم ذلك من خلال تنازل المصدر عن حقه في التعويض لدى المؤسسة الى البنك الممول بمجرد إتمام الشحن.

وحول ادراك العالم العربي لأهمية الضمان في مرحلة الانتقال لعصر العولمة اوضح السيد مامون ابراهيم ان العديد من الدول العربية قطعت شوطا لتصحيح مسارها الاقتصادي والتصدي لمعالجة اوجه القصور الهيكلي لتحقيق التنمية والتكيف مع عصر المنافسة وبذل الجهود لتحرير قطاعي الاستثمار والتجارة وفتح مجالاتهما لدفع الصادرات العربية والعمل على سيادة مناخ استثماري جاذب.

واضاف ان الاقطار العربية اسهمت اخيرا في انشاء المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

مامون ابراهيم حسن

حيث انضمت ١٢ دولة عربية في المؤسسة التي تساهم متضامنة مع الاطار العربي لضمان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والشركات الوطنية لضمان الصادرات ـ في دفع التجارة العربية وتدعيم الاستثمارات العربية البينية كما ان المؤسسة لديها اتفاقية تعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وهي الوكالة التي تقدم خدمات الضمان العديد من الاستثمارات بالدول العربية.

### تكتلات دولية

ويكشف التقرير عن العديد من المتغيرات الاقتصادية التي كان لها اثرها على صناعة الضمان على المستوى الدولي اذ تم ظهور تكتلات وشبكات ومجموعات لشركات ضمان الخطر السياسي على المستوى الدولي تتمركز في اوروبا وتضم وجود شركاء في الامريكتين وآسيا ويتعاون اعضاء كل شبكة في تقديم الضمانات المشتركة واعادة التأمين وتبادل المعلومات وتقديم العون الفني ولعل اكبرها ملكويته الكوفاس الفرنسية والمسمى اتحاد الائتمان الدولي وتضم هذه الشبكة مؤسسات ضمان صادرات عربية من مصر وعمان والاردن كما انضمت اليها اخيرا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ووقعت معها اتفاقية لضمان الخطر السياسي يبلغ حجمها ٢٤ مليون دولار.

### الترويج للاستثمار

وحول الدور الذي تلعبه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بخلاف تأمين الصادرات يرى السيد مامون ابراهيم حسن ان المؤسسة لديها غرض اساسي يتكامل مع الغرض الاصلي وهو تنمية البحوث المتعلقة بأوضاع وفرص الاستثمار في الدول العربية والترويج لها في اوساط المستثمرين ورجال الاعمال العرب، ونحن في هذا المجال ـ كما يقول المدير العام للمؤسسة ـ نقوم بإجراء مسح سنوي شامل لمناخ الاستثمار في الدول العربية يرصد التطورات الدولية والاداء الاقتصادي الكلي والاتجاهات الدولية للاستثمار ويستعرض المسح بالتحليل التطورات السياسية والمؤشرات الاقتصادية والتطور التشريعي والمؤسسي في الدول العربية، كما يستعرض المجهودات المبذولة في مجال الترويج للاستثمار ويستعد [illegible] اسواق المال العربية [illegible] الاستثمارات العربية [illegible] ويصدر مطبوعات في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية كما تحرص المؤسسة على اصدار نشرة ضمان الاستثمار لعرض اهم الاحداث المستجدة في مجال الاستثمار والتجارة ومعلومات عن السلع العربية القابلة للتصدير. كما تقوم المؤسسة ببناء قاعدة للمعلومات الاستثمارية في عدد من المجالات تشمل سجل المستثمرين والشركات الاستثمارية والمصارف العربية الرئيسية والمصارف العربية المشتركة، والشركات الاستثمارية العربية الثنائية والمشتركة وغرف التجارة المحلية واتحاداتها والغرف المشتركة مع دول اجنبية، مناطق التجارة الحرة وهيئات ترويج الاستثمار وغير ذلك مما يهم اجهزة الاستثمار والمستثمرين العرب. وتقوم المؤسسة بنشر قوانين تشجيع الاستثمار في الدول العربية المضافة لكل القوانين المتعلقة بالاستثمار اي كل القوانين التي تمس المستثمر وتنشر ذلك في الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية والتي تصدر في مجلدات افرد لكل قطر مجلد وتقوم المؤسسة ايضا بالابحاث المتعلقة بقوانين الاستثمار وتشريعاته في الاقطار العربية وتنشر ذلك لمصلحة الدول الاعضاء والمستثمرين.

وتنظم المؤسسة مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب كل عامين بالمشاركة مع جامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، ويعتبر هذا المؤتمر اهم منبر لتجمع رجال الاعمال والمستثمرين في الدول العربية لتبادل الآراء حول قضايا الاستثمار والفرص المتاحة في القطاعات الانتاجية والخدمية ووسائل تمويلها بحضور ممثلي الاجهزة العربية الرسمية المختصة وهيئات التمويل والخدمات الاستثمارية وعقد ندوات واجتماعات عمل الخبراء لمناقشة وتدارس قضايا محددة ترتبط بالاستثمار والتجارة في الدول العربية والتطورات العالمية، واصدار اوراقها ومداولاتها في مطبوعات متخصصة، وتقديم العون الفني للدول العربية ويشمل ذلك في المساعدة في وضع تشريعات الاستثمار وتقديم المشورة بشأن انشاء وتطوير الاطر المؤسسية لأجهزة الاستثمار والمساعدة في تأسيس وتنظيم الهيئات الوطنية لضمان ائتمان الصادرات والمساهمة في تنمية الموارد البشرية والنهوض بقدراتها في مجال صناعة الضمان وجذب الاستثمار والتعامل معه اضافة الى التنسيق والتواصل مع منظومة المؤسسات الاقليمية والدولية والعمل على تكامل دور المؤسسة معها بما يدعم الترويج للمنطقة العربية على المستوى القطري والمستوى القطاعي وعلى مستوى الفرص الاستثمارية التي تتأكد جدواها الاقتصادية والفنية وملاءمتها للبيئة المحلية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | احمد عصمت |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــدد : | ٤١٥٣١ |
| المصـــدر : | الاهرام | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢١ |

دراسة للأكاديمية المصرفية ترصد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد العربي

# فرص التكامل تتجاوز مجالات التنافس والناتج الإجمالي العربي ٦٨٠ بليون دولار

## ضعف كفاءة التجارة العربية البينية يرجع لمشاكل النقل والجمارك والتمويل

طالبت دراسة عربية بتذليل الصعوبات التي تواجه اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بالعمل على توحيد المواصفات والمقاييس العربية وتشجيع اقامة معارض التجارية للمنتجات العربية في العالم العربي وتوحيد الاجراءات والنماذج الجمركية المعمول بها في الدول العربية بما يسمح بأقصى الضغائط والتجارة البينية بين تلك الدول.

أحمد عصمت

جاء ذلك في الدراسة التي اعدها د.مصطفى هديب رئيس الاكاديمية المصرفية للعلوم المصرفية والتي تم عرضها في إطار اجتماعات مجلس رجال الاعمال العرب والتي تناولت طبيعة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واهدافها وأسسها وأسس تنميتها واشكال تطورها ومعوقاتها وامكانات تنمية التجارة العربية البينية.

في البداية يحدد د. هديب مرتكز العالم العربي من اقتصاد العولمة حيث يرى انذاك في الوطن العربي لا شيء إلا في عالم تسوده التكتلات العملاقة إلا ان السابقة ذات التجارات المحدودة وتأثيرات العالم لا تمتلك في حدها سياسة عربية مشتركة ولا حتى كتلة عربية اقتصادية تقبل بمبدأ الاقتصادية والتكامل بدلا من الاستقلالية الظرية المنطقة وان امكانات الوطن العربي قادرة على بروز قوة لا يستهان بها في عالم الاقتصاد والمال والتصارف في قوة العربية

### التكتل الاقتصادي العربي

ويشير الدكتور مصطفى إلى ان للوطن العربي من مقومات التكامل الاقتصادي ما يفوق معدومات الدول الاخرى التي تراكم التكامل لسنوات طويلة لذلك فسان يمور التكتل الاقتصادي العربي هو مواجهة العولمة كقوى طاسحة وكما ان دول العالم العربية يتزايد ويتضاعف بالعديد الحرية الجاد نحو انشاء اية مرحلة ممكنة لتحقيق التكامل الاقتصادي وازالة المعاوقات الظرية العربية في اطار تحقيق مصالح مشتركة فقرة على العمود في وجه تحديات العولمة والتفاعل معها من منطلق مصالح الوطن العربي ويمثل بالتزام الدول العربية بتنفيذ اتفاقية تنشيط وتشجيع وحماية الاستثمارات العربية البينية الموقعة في ٢٠٠٠ والتي تهدف الى تشجيع الاستثمارات العربية البينية وحمايتها وتنميتها وتطويرها وتحرير التجارة في السلع والخدمات ورؤوس الاموال العربية البينية.

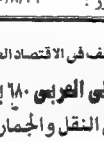

د. مصطفى هديب

ويعني مصدد بالتزام الدول العربية الاطراف في الاتفاقية باستكمال انشاء المنطقة خلال ١٠ سنوات اعتبارا من اول يناير عام ١٩٩٨.

### ٦٨٠ بليون دولار

ويرافق من المسوغات المعدودة لمثل التكتلات هدف يرمي لمعدلات النمو اكثر بكثير من امتصالات الفشل ذلك لوجود مجموعة كبيرة من عوامل النجاح التي تتمثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعظم الاقتصاد السوق ويتزايد دور القطاع الخاص ويتزايد التجاهات الصناعية سوف تساعد على نجاح المنطقة.

وقد اكدت الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ان فرص التكامل بين الدول العربية من اكثر من مجالات التنافس وهذا هو مصدر القوة الاساسي للتعاون الاقتصادي العربي خاصة ان الدول العربية تمثل قوة اقتصادية مهمة حيث يبلغ الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ٦٨٠ بليون دولار (حسب بيانات الجامعة) وعدد السكان ٢٤٠ مليون نسمة ويتنج الوطن العربي ٦٠٪ من البترول في العالم.

وتتضمن عوامل النجاح التي يعرضها د. هديب ذلك التطوير المتزح للأسواق المالية العربية في الوقت الذي تصاعدت فيه التجارة البينية العربية من ٧٫٥ في السبعينات الى ٩٫٦٪ في الثمانينات ٨٫٦٪ في التسعينات مع تزايد الصادرات العربية غير النفطية إلى حوالي ٢٥٪ من مجموع الصادرات العربية البينية. ومن المتوقع وبعد الاستفادة من التحرير العربي في القضاء في التعاقي بين التعريفة الجمركية وتدعيم الاداء الاقتصادي وتدعيم الاسواق المالية بالتالي جلب التكنولوجيا وترصيد قاعدة ضافة إلى ذلك الدين المتوقع لعودة رؤوس الاموال العربية المهاجرة والعدد من هجرة المزيد منها ويوضح التحرير ان هناك دورا كعب الدرف التجارية العربية في مواكبة برامج تدعيم ومساندة الصادرات العربية إلى الخارج بهدف جديدا صادرات ذلك سراعا تنافسية كذلك لاقى من تشكيل وضع شركات عربية مشتركة متكاملة ومتماثلة في الانتاج لتشكل قوة تخرج بها إلى الأسواق الخارجية، ونتيجة التوقعات لتغيير النظم والاتجاهات والسياسات في الدول العربية الذهنية نحو الاصلاح الاقتصادي وتقارب المسالك، بالاضافة إلى التطور التكنولوجي والأجانب.

ويستهدف مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الانتقال من مرحلة المنطقة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي وصولا إلى مرحلة السوق العربية المشتركة وإذا نجحنا في إن تقدم الاصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول العربية واستمر توجهها نحو اقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص وتزايد التجاهات الصناعية سوف تساعد على نجاح المنطقة.

وقد اكدت الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ان فرص التكامل بين الدول العربية من اكثر من مجالات التنافس وهذا هو مصدر القوة الاساسي للتعاون الاقتصادي العربي خاصة أن الدول العربية تمثل قوة اقتصادية مهمة حيث يبلغ الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ٦٨٠ بليون دولار (حسب بيانات الجامعة) وعدد السكان ٢٤٠ مليون نسمة ويتنج الوطن العربي ٦٠٪ من البترول في العالم.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | احمد عصمت |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : | ٤١٥٣١ |
| المصـــــــدر : | الاهرام | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢١ |

بما يستلزم اهمية خفض تكاليف النقل لمعالجة هذه المعيقات كما ان عدم وضوح هذه البنود وفرضها بقانون او قرار قد ادى إلى تعقيد معاملات التجارة العربية مع الأخذ فى الاعتبار بطبيعة الحال ان هناك دخلت قد استخدمت بوضوح من الحماية وبالتالى فهى تدافع عن مصالحها الاقتصادية لأن فتح اسواق جديدة سيؤدى إلى زيادة النقل وبالتالى فإن هذه الدخلت تحارب قيام منطقة التجارة الحرة.

وقد كشف التقرير الاقتصادى العربى الوحد ان تسهيلات البضائع والخدمات بين الدول العربية مازال يواجه العديد من المعوقات مثل محدودية الفوائد الاتصالية الفطرية ونقل التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الانتاج والتسويق وتركز الاستثمارات فى قطاعات لا تتنج السلع القابلة للتجارة البينية بضاف إلى ذلك مجموعة من المعوقات الجمركية الادارية ومعوقات النقل والتمويل والمعلومات.

وتتلخص المعوقات الجمركية فى التزية السمانية التى تسيطر على الانظمة الاقتصادية القومية وتعدد الجهات المسئولة عن تخليص السلع المستوردة وعدم وضوح آلية التعامل مع منشأ البضائع وعدم وضع قواعد واضحة لحالات الاغراق والدعم للسلع وعدم وجود مسح شامل للقطاعات الزراعية والصناعية والمعدنية.

اما معوقات النقل فتشمل ارتفاع تكاليف النقل البرى والشاحنات وطول فترات اجراءات التفتيش والتخليص بالاضافة مما يفرض وفصلع وتتاعب المحصول على الشاحنات بالنسبة للسائقين ومعاناة بعض الموانى العربية من استخدام وسائل غير حديثة فى نقل هذه البضائع او لرفض وعدم مرونة عند استخدام هذه الوسائل بالاضافة لمعوقات التمويل فهناك نقص واضح لدى بعض الدول العربية فى مجال التجارة الخارجية والتامين عليها وعدم كفاية الموارد التى تخصصها الصناديق العربية لتمويل السلع فى اطار المبادلات البينية العربية والمساهمة لتشجيع المصارف التجارية لزيادة حجم التمويل المخصص للتجارة العربية.

**ابرز المعوقات**

وحول معوقات تنمية التجارة البينية العربية يشير تقرير د. مصطفى مدبولى إلى انه من الامور الواضحة ان كفاءة التجارة العربية ضعيفة جدا مما يؤثر سلبيا على القيمة المضافة المحرز لأن الكفاءة مرتبطة بمدة عوامل اهمها النقل والاتصالات والممارك والتامين ومعاك شكاوى عديدة حول عدم التنسيق بينها

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | احمد صفى الدين |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : | ٢٩١٤ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢٣ |

**لاشك فى أن العديد من دول العالم سبقت المنطقة العربية فى وضع استراتيجيات واضحة للتعاون والتكامل الاقتصادى وأهمها دول الاتحاد الأوروبى التى نجحت فى فترة وجيزة إرساء تكتل اقتصادى من خلال تنسيق سياستها الزراعية والصناعية.**

**وقد أعادت المستجدات الدولية الأخيرة والمتمثلة فى التوجه العالمى نحو انتهاج نظم اقتصادات السوق إلى الأذهان أهمية إسراع الدول العربية فى وضع استراتيجية جديدة لتحقيق التكامل الاقتصادى من خلال تنشيط حركة الاستثمارات المحلية وتسهيل حركة تدفقها على مستوى المنطقة وإقامة مناطق تجارة حرة ثنائية أو جماعية كخطوة نحو إرساء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى ستساهم فى تنشيط حركة التجارة البينية العربية والتى مازالت ضعيفة جدا حيث تقل عن 8٪ من مجموعة التجارة الخارجية للدول العربية.**

# التصحيح الهيكلى

إعداد
أحمد صفى الدين
نجلاء الرفاعى
ماجد رشاد

عانت الدول العربية من فترات طويلة من معدلات النمو غير المرضية فبعد أن كانت معدلات النمو تتصف بالارتفاع خلال الفترة من عام 1980 –1985 إلا أنها تراجعت بشكل ملحوظ فى وقت ازدهرت فيه معدلات النمو بمناطق أخرى من العالم مثل دول شرق اسيا وحققت فيه مجموعة الدول النامية بشكل عام تحسنا ملموظا فى مستويات الدخول بنسبة تفوق 40٪ إلا مجموعة الدول العربية لم تحقق أى زيادة ملحوظة فى معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومى، ولم تعرف الدول العربية طريقا إلى تحسين مستويات الدخول إلا مؤخرا فى عام 1997.

وبالذات بالدول التى كانت تقوم بتطبيق برامج التصحيح الهيكلى لاقتصادياتها الكلية، وتكمن العديد منها من السيطرة على الضغوط التضخمية ومن زيادة احتياطاتها من النقد الاجنبى وتراجعت أعباء خدمة ديونها بشكل ملحوظ متمثلة فى نسبة الدين إلى إجمالى الناتج المحلى ونسبة خدمته إلى حصيلة صادراتها.

وقد أكدت دراسات اجريت على هامش أحد المؤتمرات الأخيرة التى اقيمت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية على ضرورة إسراع الدول العربية فى الوقت الراهن على رفع مستوى كفاءة معدلات الاستثمار المحلية والعمل على ايجاد موارد تتسم بالثبات والاستقرار لتمويل الاستثمارات المرغوبة وكذلك تعبئة المقدرات ومعاولة استغلال الفرص المتاحة امامها استغلالا افضل، وأوضحت الدراسات أن عوامل دفع معدلات النمو بالدول العربية تتمثل فى عنصرين رئيسيين أولهما محاولة تعزيز مكانات عوامل الانتاج مثل العمل ورأس المال والعمل على استغلال هذه العوامل بكفاءة تامة حتى يمكن زيادة الانتاجية الكلية لهذه العوامل.

كما حذرت تلك الدراسات من مخاطر استمرار غياب الوعى التكنولوجى بسبب تركيز الاستراتيجيات الغربية على الدخل دون الاهتمام بمعاولة إحلال الواردات

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | احمد صفي الدين |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــــدد : | ٢٩١٤ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢٣ |

والتعرف على التكنولوجيا المستوردة، وعدم الاهتمام بتنشيط القطاع الخاص الذي يمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية وقوة دافعة لها ودورة مكملة لدور القطاع العام، إلى جانب عدم ايلاء المشكلات الاجتماعية والمشكلات البيئية الاهتمام الكافي على الرغم من أهميتها بالنسبة لدفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

ودعت الدراسات إلى أهمية اسراع الدول العربية بعمليات التصحيح الهيكلي كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ودعم الاطار المؤسسي وتوسيع نطاق وفرص التدفق التكنولوجي والمعلوماتي إلى الداخل لما لذلك من أثر إيجابي على عملية اتخاذ القرارات، ورفع مستوى الاستثمار في القطاع الاجتماعي وبخاصة الموارد البشرية من خلال تعبئتها وتطويرها وتنمية مهاراتها، والاهتمام بتطوير القطاع الخاص، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الدول العربية لم تحسن استغلال فرصة التوجه الدولي نحو التكامل ولم تستطع اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل يساعدها على مواكبة عمليات التحرير الاقتصادي والتطور المتلاحق في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، وإن كانت الفرصة لاتزال سانحة أمام الدول العربية في اللحاق بهذا الركب من خلال عدة أساليب أهمها التغلب على الجمود الهيكلي وتطوير السياسات بما يكفل اتخاذ الاجراءات التي تساعد على الاندماج الاقتصادي مع العالم الخارجي حيث يثبت الواقع الفعلي أن السياسات التي تتبعها الحكومات العربية من شأنها أن تساعد الشعوب الدائم نحو رفع الذمم أو التوقف عند معالجة المشكلات التي كان يمكن للقوى أو الظاهرات الأخرى أن تعالجها دون تدخل من جانب الحكومة بمعنى كيفية تقسيم الدور بين الحكومة والقطاع الخاص في عملية التنمية والاستثمار خاصة بعد نجاح الشعارات الجديدة التي تحمل فيها القطاع الخاص بعض المسئوليات بدلا من الحكومة.

وحول أهم الاسباب وراء ظهور معوقات للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية اشارت الدراسات إلى وجود اسباب كثيرة منها ضعف الجهاز الانتاجي في الدول العربية وشاكل القاعدة الانتاجية وصعوبة المواصلات، ولعل أهم هذه الاسباب هو اتجاه كل دولة عربية إلى تبني برنامج طموح للتنمية يقوم على أساس التنمية المستقلة والاكتفاء الذاتي، وإلى جانب استحالة تحقيق طموحات الاكتفاء الذاتي حتى الدول المتقدمة الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية كان لهذه البرامج اخطاء واضحة - إذ تكشف قوائم المشروعات العربية الكبرى التي تمت على المستوى القطري درجة عالية من التكرار والتضارب ويشمل ذلك مشروعات الاسمدة والبتروكيماويات والحديد والصلب والالومنيوم وهكذا يتأكد الانفصال السياسي بانفصال اقتصادي وقد اتضح هذا في تدني حجم التجارة العربية البينية إلى أقل من ٨٪ من مجموع التجارة العربية مع العالم الخارجي، وقد نتج عن ذلك ظهور صناعات ضعيفة وغير مؤهلة للصمود أمام المنافسة.

ونتج عن غياب التنسيق بين السياسات الصناعية العربية وعن فقر التخطيط في تلك الدول والاسراف في إعطاء المزايا والقروض أن تكررت كثير من المشروعات بشكل أثر بالسالب في حجم استغلال الطاقات الانتاجية الجديدة وارباحيتها أدى تراجع اسعار البترول ابتداء من عام 1982 وما تبعه من انخفاض الانفاق العام والخاص في معظم الدول العربية البترولية إلى زيادة هذه الخسائر كما اثرت ازمة الاحتلال العراقي للكويت بشكل عنيف في محتقيل الصناعة في دول الخليج وبالذات في الكويت والعراق.

وفي الدول العربية ذات الخبرة الصناعية الأطول - مثل مصر والمغرب وسوريا - تعاني الصناعة من مشاكل متفاوتة يرجع جزء كبير منها إلى مشاكل إدارية وأخرى تنسب إلى القيود الحكومية والبيروقراطية - هذا إلى جانب صعوبات شديدة في التمويل يرجع بعضها إلى برامج التخلص المالي وإلى إحجام البنوك التجارية عن الاقراض الصناعي.

وأكدت إحدى الدراسات أنه على الرغم من المعوقات التي تواجه الجهود المبذولة لتحقيق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي العربي إلا أنه لا يجب تجاهل عناصر القوة التي يمكن أن تضمن نجاح ذلك التكامل حيث إن الاقتصاد العربي اليوم يتمتع بتنوع كبير في الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والمناخ والموارد المالية، وهناك قطاع صناعي نشط يتوثب للانطلاق في سوق آمن إلى حد كبير كما أن المنطقة العربية تتميز بشعب متجانس يزيد على ماثتي وأربعين مليون نسمة ويتمتع بمستويات دخل متوسطة أو عالية، ويتكون معظمة من الشباب هذا إلى جانب الاحتياطات المالية الضخمة التي تمتلكها الحكومات والأفراد حتى بعد غرض المديونيات الخارجية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | احمد صفى الدين |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : | ٢٩١٤ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢٣ |

# السند القانونى

فرضت تطورات نظام التجارة العالمية نفسها على نمط العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبعضها البعض. ولم يعد نمط العلاقات القائم والذى يعانى العلاقات الثنائية على حساب العلاقات متعددة الأطراف قادراً على التعامل مع هذه التطورات خاصة أن نمط العلاقات الثنائية لم يعد مستجيبا لمتطلبات الجات كآلية للاستثناء من حكم المادة الأولى بالرعاية.

ولقد وجدت الدول العربية وبشكل خاص الدول العربية الأعضاء فى الجات أن مصلحتها الاقتصادية الوطنية معرضة للضياع بفعل التحرير العالمى للسوق السلعية واسواق رأس المال ولم تعد تعمل بمعدل إلى درجة من التطور الاقتصادى يسمح لشركاتها بالمنافسة فى اسواقها الوطنية أو فى الاسواق العالمية.

كما تأثرت الدول العربية التى تربطها اتفاقات تعاون مع السوق الأوروبية المشتركة وهى السوق الرئيسية للدول العربية بالتطورات الحاسمة فى نمط العلاقات الاقتصادية مع السوق الأوروبية الناتجة من إلغاء نظام المزايا التفضيلية الممنوحة من جانب واحد.

ولقد ترامنت هذه التطورات الدولية مع تطورات اقتصادية على مستوى الدول العربية حيث تبنت العديد من الدول العربية برامج اصلاح اقتصادية وهيكلية باتجاه تحرير هياكل الاسعار ونظم تجارتها الخارجية وفتح المجال امام آلية السوق بدلا من التوجيه الإدارى وتقليص دور الدولة فى الحياة الاقتصادية مع إعطاء المجال لحرية عمل القطاع الخاص.

وقد تضافرت هذه العوامل وأدت إلى إعادة التفكير فى نمط العلاقات الاقتصادية العربية البينية حيث أكدت دراسات أخيرة على ضرورة التحرك بشكل جدى نحو اقامة منطقة تجارة حرة بين أى مجموعة من الدول العربية غير أن ذلك سيتطلب توافر عدة شروط جوهرية :

أهمية توافر الإرادة السياسية

حيث لا يمكن إقامة منطقة فعالة حرة عربية دون قرار سياسى تتخذه الدول الراغبة فى عضوية المنطقة وتعد عملية التكامل الاقتصادى عملية سياسية واقتصادية فى آن معا ووجود القرار السياسى شرط ضرورى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية وقد صدر القرار السياسى لإقامة هذه المنطقة على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية وعلى مستوى وزراء الخارجية ووزراء المال والاقتصاد فى الدول العربية. وبالتالى فإن الإرادة السياسية قد توافرت لإقامة هذه المنطقة بين الدول العربية.

ولا يعنى إقامة منطقة التجارة الحرة إلى التنازل عن جزء من السيادة الوطنية إذ أن كل دولة تحتفظ بسياساتها الاقتصادية والجمركية والتجارية وبالتالى فإن ذريعة السيادة الوطنية غير مبررة عند مستوى منطقة التجارة الحرة وقد سهل ذلك عملية اتخاذ القرار السياسى لإقامة هذه المنطقة وعندما يستكمل بناء منطقة التجارة الحرة وتبدأ المرحلة فى تحقيق مرحلة أعلى من التكامل الاقتصادى يصبح التنازل عن جزء من السيادة الوطنية مطلبا لبناء تلك المرحلة من التكامل ولابد أيضا من توافر السند القانونى لإقامة منطقة التجارة الحرة.

وكان قد تم الاستناد إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية المساوية فى إطار جامعة الدول العربية سنة 1981 كإطار قانونى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية حيث تضمنت الاتفاقية خاصة مادتها السادسة كمكانا لتنشيء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية الأعضاء فيها ولم تنص صراحة على مسمياها وحتى يتم تجاوز هذا النقص فى الاتفاقية ودون الدخول فى خضم التعديلات والمراجعات المعقدة والطويلة تم الاتفاق بين الدول العربية على وضع برنامج زمنى.

تتضمن الاتفاقية وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية ويكون ملزما للدول الاعضاء فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بعد مرور شهر من تاريخ اقرارة من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وبالتالى فإن الدول العربية الاعضاء فى الاتفاقية هم اعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية وملتزمة بتنفيذ البرنامج والدول غير الاعضاء عليها أولا الانضمام إلى الاتفاقية كى تصبح طرفا فى منطقة التجارة الحرة العربية وتلتزم بتطبيق البرنامج ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية حال تطبيقها بشكل كامل تنشيء اتحادا جمركيا بين الدول العربية.

وحول البرنامج الزمنى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية:

يعتبر البرنامج الزمنى ضرورة اساسية للاعتراف الدولى باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية كإطار لتجمع اقليمى عربى يمكن للدول العربية أن تتبادل المزايا فى اطاره دون أن تكون ملزمة بتعميم تلك المزايا إلى دول غير عربية وفقا لحكم الدولة الأولى بالرعاية الذى تنص عليه اتفاقية الجات.

إعداد
أحمد صفى الدين
نجلاء الرفاعى
ماجد رشاد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | احمد صفي الدين |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــــدد : | ٢٩١٤ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢٣ |


قد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية كمنهج لإقامتها خلال برنامج زمني مدته عشر سنوات، ويتم التخفيض بنسبة 10٪ سنويا على جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة على استيراد جميع السلع العربية ذات المنشأ الوطني، كما يلغي البرنامج التنفيذي جميع القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية المتبادلة مثل القيود الكمية والنقدية والإدارية وستتم معالجة تلك القيود بتحويلها إلى رسوم جمركية يتم تصفيتها خلال مدة البرنامج الزمني.

وعالج البرنامج بعض القضايا التي كانت مثارا للجدل بين الدول العربية خلال مرحلة الاعداد مثل قضية مواسم الانتاج الزراعية.

وحول المزايا التي يمكن تحقيقها من خلال منطقة التجارة الحرة العربية فقد أكدت الدراسات أن تلك المنطقة ستوفر امكانات تصديرية جديدة للسلع الزراعية والصناعية العربية بما يعادل 65 مليار دولار أمريكي وإذا كان معدل نمو الصادرات للسلع الصناعية والزراعية حوالي 7٪ فإن الامكانية التصديرية الجديدة التي توفرها منطقة التجارة الحرة العربية في السنة سيصل إلى حوالي 80 مليار دولار أمريكي وإذا استطاعت الدول العربية أن تزيد من امكاناتها التصديرية بما يعادل 10٪ من السوق المتاحة امامها خلال السنة الأولى من تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية فإن ذلك يعني زيادة في قيمة صادراتها البينية بحوالي 8 مليارات دولار أمريكي سنة 1998.

وقد لخصت الدراسات أهم الأهداف من اقامة منطقة التجارة الحرة هو زيادة نسبة التبادل التجاري بين الدول الاعضاء فيها لا يعبر عن القيمة الحقيقية لعملية التكامل الاقتصادي إذ أن الهدف الرئيسي هو تعظيم المصالح الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الاعضاء التي يحول ضيق السوق دون تحقيق اهدافها الاقتصادية وذلك بإزالة الحواجز أمام المبادلات التجارية فيما بينها والتي تكون وصلت إلى درجة تصبح فيها هذه الحواجز عائقا أمام النمو الاقتصادي لتلك الدول وتعظيم مصالحها الاقتصادية، ويصبح مطلب تحرير التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها ضرورة اقتصادية لتوسيع السوق امام انتاجها السلعي ورفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال التخصص الانتاجي وفق المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة.

ومن الشائع القول إن نسبة التجارة العربية البينية لا تتجاوز 10٪ من إجمالي التجارة العربية الخارجية في أفضل حالاتها وفي ظل هذه النسبة تظهر مدى أهمية الاسراع في اقامة منطقة تجارة حرة عربية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | [illegible] العربى | اسم كاتب المقال : | احمد صفى الدين |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــدد : | ٢٩١٤ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢٣ |

**تعد عملية التكامل الاقتصادى فى جوهرها هى اعادة تخصيص الموارد وفقا لمستويات التطور الاقتصادى بين الدول العربية الاعضاء فى التكامل ويتم التخصيص لصالح الطرف الاكثر تطورا، اى ان الدول الاكثر تطورا تجنى مكاسب اكبر من عملية التكامل الاقتصادى، وهذا يجعل الدول الاقل تطورا تعزف عن الدخول فى التجمع، مالم ينص على معاملة خاصة للدول الاقل تطورا فى مجموعة التكامل او تحدد لها برامج تنمية اقتصادية تتحمل جزءا من تكاليف الدول الاكثر استفادة من عملية التكامل الاقتصادى وهذا ما تم فى اطار السوق الاوروبية المشتركة.**

# سلبيات الجات

واذا تم اخذ متوسط دخل الفرد كمؤشر على مستوى التطور الاقتصادى وفق ما تتبعه فان الارقام تشير الى تباين كبير فى مستويات الدخل الفردى بين الدول العربية (بنسبة 40:1) وهذا لن يكون فى صالح عملية التكامل الاقتصادى واقامة منطقة التجارة الحرة العربية ومستوى الدخل الفردى لا يعنى بالضرورة ارتفاع مستوى التطور الاقتصادى بينما العكس صحيح، اى ان ارتفاع مستوى التطور الاقتصادى ينتج عنه ارتفاع مستوى الدخل الفردى والعاملان المتحكمان فى التطور الاقتصادى هما التراكم الرأسمالى والتطور التكنولوجى والبحث العلمى وتوفر مكاسب التكامل فيما بينها بشكل متقارب. وما قامت به السوق الاوروبية المشتركة عندما خصصت استثمارات كبيرة لتطوير الاقتصادين الاسبانى والبرتغالى يندرج فى هذا الاطار.

وعندما نطبق المفهوم السابق على الدول العربية نجد ان العامل الاول: المتمثل فى التطور الاقتصادى وهو التراكم الرأسمالى تتفاوت مستوياته فيما بين الدول العربية. حيث يتراوح معدل الاستثمار فى الدول العربية ما بين 20٪ - 35٪ باستثناء السودان والكويت وليبيا التى يقل فيها المعدل عن 20٪ ومن الملاحظ ان الدول العربية التى ترتفع فيها نسبة الاستثمار الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى ترتفع فيها ايضا نسبة الصادرات الصناعية والى صادراتها الاجمالية وبالتالى يمكن ان تعكس النسبة الاخيرة اهمية التراكم الرأسمالى فى الدول العربية وهناك العامل الثانى وراء التطور الاقتصادى وهو الانفاق على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى. والدول العربية يقل انفاقها فى هذا المجال عن 55 عن الناتج المحلى.

بالتالى فان الدول العربية لا تتباعد فيما بينها من حيث مستوى تطور البحث العلمى والتكنولوجى، وقد اكدت معظم الدراسات الاخيرة على أن غالبية الدول العربية متقاربة فى مستوى تطورها الاقتصادى وان تفاوت مستوى الدخل الفردى فيما بينها لا يعكس تفاوتا فى مستوى التطور الاقتصادى، ويمكن ذلك عاملا مساعدا فى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية. اما ما يتعلق بتفاوت مستويات الدخل، فان ذلك يشير الى تنوع فى انماط الاستهلاك بين الدول العربية مما يخلق معه تنوعا فى الطلب للسلع العربية، وهذا يعطى مميزة اضافية لصالح اقامة منطقة التجارة الحرة العربية والتى ستؤدى الى توسيع قاعدة نمط الاستهلاك وفتح مجالات جديدة للطلب على السلع الاستهلاكية وبمن ثم زيادة الطلب على السلع الرأسمالية التى يصبح بالامكان انتاجها باحجام اقتصادية داخل منطقة التجارة الحرة العربية.

ولاشك فى ان هناك جهودا بذلت خلال السنوات الاخيرة من جانب الدول العربية لتنظيم وتسهيل مسيرة التكامل الاقتصادى لتحقيق توازن افضل للاقتصاديات العربية فى علاقتها الاقتصادية والخارجية وتحسين موقعها فى النظام الاقتصادى العالمى.

إعداد
احمد صفى الدين
نجلا الرفاعى
ماجد رشاد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | احمد صفي الدين |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــــدد : | ٢٩١٤ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢٣ |

ومن هنا فان تعزيز التكامل الاقتصادي العربي يعتبر الخطوة الاولى الاساسية على طريق الوحدة العربية. فالوحدة الاقتصادية هي الاساس للوحدة السياسية العربية لان الدول العربية تترابط في وحدة متصلة من الارض وفي رقعة تتميز بمركزها الاستراتيجي المتمركز بين الشرق والغرب وبجمعها تاريخ مشترك ولغة مصير واحد. وقد تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا المدخل منذ دورته التاسعة والاربعين فساكد على ضرورة التكتل والتعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء على ان تنتهي هذه التكتلات الى مرحلة التكامل الاقتصادي، والتي تصبح بمقتضاه اقتصاديات الدول الاعضاء اقتصادا واحدا يخلق عنه قيام سوق عربية مشتركة لمواجهة الكيانات الاقتصادية الدولية التي يسيطر عليها غير العرب.

ومن اهم الاسس الفلسفية وراء فكرة السوق العربية المشتركة هو ان ذلك السوق يمثل ضرورة عربية لمواجهة سلبيات الجات مما يستوجب بروزها في التعامل مع العالم ككتلة اقتصادية واحدة.كما ان هذا السوق يؤكد حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.

ويحقق حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والعربية.

تقنين حرية العمل والاستخدام والاقامة وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية التملك.

كما يساهم في ابراز اهمية حرية ممارسة النشاط الاقتصادي مع مراعاة عدم الاضرار بمصالح بعض بلدان الاطراف المتعاقدة في هذه المرحلة.

وتساهم فكرة السوق العربية والمشتركة في تحرير الاقتصاد العربي من القيود الخارجية والتدخلات الاجنبية.

والحفاظ على ثروات الدول العربية المتعددة المتنوعة مثل الثروات الطبيعية والمالية والبشرية، الامر الذي يدعم في النهاية استقرار العلاقات الاقتصادية العربية.

وتساهم السوق المشتركة في حل مشاكل التمويل التي تعاني منها بعض الشركات العربية والاستفادة من مزايا الاتساع كبير الحجم. كما ان ذلك سيؤدي الى ارساء نظام عربي لتبادل الاموال والتكنولوجيا الصناعية الحديثة، وهو من اهم مقومات التعاون الاقتصادي الاقليمي عموما وبين الدول العربية خصوصا.

ولا شك ان نجاح الدول العربية في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية واستكمال انضمام باقي الدول العربية الى المنطقة في ظل جهود الدول العربية لاقامة السوق العربية المشتركة سيحقق في القريب للاجيال القادمة على الاكثر اقامة السوق المشتركة للدول العربية لتقف في مواجهة التكتلات الاقتصادية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | وجدى محمود حسين |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : | ١٦٥٣ |
| المصـــــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/٤ |


# الاقتصاد العربي وتحديات العصر

**من الاحلام مايعد ضربا من الخيال او مجرد اماني وردية لا يمثل تحققها ضرورة ملحة أو مطلبا اساسيا حيويا. وليس امل قيام السوق العربية المشتركة فيما اعتقد، من قبيل تلك الاماني والاحلام فالواقع الذي نعيشه وتطور احوال العالم من حولنا اصبح يفرض حتمية وضع هذا الامل موضع التنفيذ والاعداد الفورى والتخطيط له عن قناعة تامة مع التعجيل بذلك كواجب وكمسئولية مشتركة وان شئنا ان نحفظ لبلدان وطننا العربى موقعا ملموسا على خريطة العالم وعلاقاته الدولية، فضلا عن كياننا المعيشى فى المستوى اللائق الكريم.**


**د. وجدى محمود حسين**

استاذ الاقتصاد بجامعة المنصور


واعلم ان ارادتنا المنفردة فى مصر كواحدة من بلدان العالم العربى، لن تقيم للسوق المشتركة المأمولة قائمتها، بل هى مشتركة في ميلادها بالعمل المشترك وفيما تكفله من مصالح حقيقية مشتركة. ومع ذلك فلمصر مبادرتها الضرورية لدفع هذا المشروع الحيوى من منطلقات ثلاث: **اولها**: الدور الريادى لمصر تاريخيا وحضاريا على مستوى العالم العربى وما اضحى لكلمتها وتوجهاتها من مصداقية في هذا الميدان

**وثانيها** ما يوليه الرئيس مبارك في هذه الاونة ومنذ سنوات من اهتمام وقناعة بالغة ببعث مشروع السوق العربية المشتركة ليشق طريقه على ارض الواقع، ويامل كاتب هذه السطور ان تكون فترة الولاية الجديدة للرئيس محمد حسنى مبارك وبرغم جسامة المهام التى اعلنها سيادته كبرنامج عمل حافل وشامل ومتوثب على رأس انجازاتها المرتقبة انجاح جهود انشاء تلك السوق المنشودة. و

**ثالثها**: ما اصبحت تمليه حقائق العصر الذى نعيشه من جيد الاتجاه نحو العولمة وتحرير التجارة الدولية واطلاق قوى المنافسة فى الانتاج والتبادل مما لم يعد فيه مكان لمتخلف عن سباق ذلك التنافس الحاد والمتسارع سواء لتقنيات الانتاج المتطور او الاساليب ونظم التسويق العصرية وهو مايقوم على امكانات ضخمة الحجم والقوة تمارسها دول العالم الان. فى شكل تكتلات عملاقة واتحادات منتجين ومؤسسات دولية النشاط مهيمنة تقنيا وتنظيميا وتمويليا ، وتفرض تلك المنطلقات على بلدان العالم العربى ان تعمل باصرار على انجاز مايلى:

■ اعتبار مطلب قيام السوق العربية المشتركة - وليس مجرد مناطق تجارة حرة - مطلبا شعبيا توثقه وترعاه وتصر عليه الشعوب العربية بكل مستوياتها البرلمانية والمحلية والنقابية ومؤسسات العمل الاهلى، قبل ان تتبناها الحكومات او الحكام ولعل من قبيل ذلك ما اجتمع عليه مؤتمر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هذا الشهر من دراسة دور الاتحاد البرلمانى العربى فى تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة ليس فقط كسياج واق للاقتصاد العربى بل كدعامة اساسية لنهضة الكيان السياسى والحضارى للوطن العربي وعلى اجهزة الاعلام بكل فعالياتها ان تدفع بالوعى العام للشعوب العربية للقيام بدوره الرقابى المتحضر فى هذا السبيل.

■ الاسراع بتوفير اسباب القوة لامكاناتنا ومواردنا الاقتصادية عن طريق حصرها وتجميعها وتعبئتها فى شكل كيانات كبيرة تأخذ مكانها فى هذا العصر عصر التكتلات والاتحادات والمؤسسات العملاقة عابرة القارات في مجالات التمويل القوى والتقنيات المتطورة ونظم التسويق الدولي المكتسحة حيث لم يعد البقاء الا للاصلاح والاقوى فى هذا الصراع التنافسى العاصف.

■ واذا كان فى الاعداد والتنسيق اللازمين لهذا العمل الكبير، ما يتطلب جهودا دائبة مضنية فى مجالات التخطيط الاقتصادى والسياسات المالية «خاصة الجمركية والاستيرادية» واستراتيجيات الانتاج «وخاصة التصنيع» ومايحتاج وقتا وتهيئة فلا بأس من الترجمة الفورية لكل جهود التعاون الاقتصادية العربى الثنائي والاقليمي لتصب فى شكل مشروعات انتاج مشتركة لما يحتله اسلوب المشروعات المشتركة من اهمية بالغة كمرحلة تمهيدية واساسية لانطلاق استخدام الموارد العربية فى ترشيد يخدم الهدف النهائى للسوق العربية المنشودة.

■ واذا كان الوضع السياسى العربى قد حقق بعض التقدم فى الميزان الدولى فانه يبقى الكثير والكثير ليكون للوطن العربى موقعه المؤثر واللائق بامكاناته وموقعه الجغرافى وتراثه الحضارى ، وكل ذلك لن يتأتى الا ومن خلفه دعم قوى من واقع اقتصادى متين متماسك يجرى فيه استخدام موارده المتاحة على اكفأ وجه وتستغل فيه المزايا النسبية للبلدان العربية افضل استغلال وتدار فيه عجلة الاقتصاد بأسلوب العصر تنظيما وتنسيقا وتكاملا، ويجارى فيه الانتاج السلعى والخدمى احدث منجزات العلم والتقنيات الفنية المتطورة. وبوتقة هذا المزيج جميعه هو التكامل الاقتصادى القوى فى اطار سوق عربية مشتركة تضم اجهزة ومؤسسات ضخمة قادرة لا يقوى عليها الجهد والامكانات الفردية لكل قطر عربى على حدة فى مواجهة الواقع الدولى الجديد المشار اليه انفا. فاقتصاد فتى صادق هو الاساس المتين لوجود سياسى فاعل فى هذا الزمن الذى لا مكان فيه لكيانات ضعيفة متهالكة ولا جدوى فيه للشعارات والامانى ولا حتى للتمسح بالمثل ومبادىء العدالة والنظام الدولى والسلام.

مكتبة الأهرام البحث العلمى

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | وجدى محمود حسين |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : | ١٦٥٣ |
| المصـــــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/٤ |

■ و حتى فرصة الافادة من تسهيلات ومزايا المرحلة الانتقالية للمشاركة في تحرير التجارة العالمية وفقا لتطورات الجات واتفاقات ارجواى مما يستند الى استثناء الدول النامية من بعض احكام الاتفاقيات المذكورة تقديرا لظروفها الخاصة ولفترات محدودة تنظمها النصوص حتى هذه الفرصة ينبغي استغلالها جماعيا من جانب الدول العربية وفى اطار من التنسيق والتكامل وتعزيز ثقلها فى المساومة سواء فى مواجهة منظمة التجارة الدولية او جهود التعاون الاقليمي كاتفاق الشراكة الاوروبية. اتمنى من حكومة د. عبيد التى يادر رئيسها الدكتور عاطف عبيد باعلان العزم على وضع كل التوجهات المحورية للسيد رئيس الجمهورية فى اطار مبرمج يكون موضع متابعة دورية مستمرة بان يكون طموح الرئيس المتكرر لبعث مشروع السوق العربية المشتركة فى مقدمة البرامج والانجازات التى يمكن ان تمثل هذه المرحلة الهامة من تاريخ نهضتنا ونهضة امتنا مع مطلع الالفية الجديدة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | لويس حبيقة |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــــدد : | ١٦٥٣ |
| المصـــــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادي | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/٤ |


# نحو وحدة نقدية عربية

**بعد ان نجحت اوروبا فى تطبيق المرحلة الاهم من وحدتها النقدية وهى اعتماد العملة المشتركة الواحدة فلابد لنا ان نسأل انفسنا لماذا لا يمكن للدول العربية ان تنجح هى ايضا فى ذلك؟ فهل الموانع نفسية ام سياسية ام اقتصادية ام اجتماعية ام انها عائدة لاسباب اخرى داخلية او خارجية؟ ونذكر هنا ان العديد من دول امريكا اللاتينية وفى مقدمتها الارجنتين يدرس اعتماد الدولار الامريكى كبديل لعملته الوطنية ولم لا؟ ان فوائد العملة المشتركة الواحدة كبيرة ويأتى فى مقدمتها الاستقرار الاقتصادى المشجع للتبادلين المالي والتجاري .**

**فوائدها الاهم هى توسيع الاسواق وزيادة فرص الاستثمار بل تحقيق الازدهار الاقتصادى الداعم للاستقرارين السياسى والاجتماعى.**

**فأوروبا طبعا لم تحقق وحدتها النقدية بسهولة وبسرعة بل مرت بمراحل انتقالية متعددة وصعبة دامت عشرات السنين.**

بقلم الدكتور **لويس حبيقة**

ولم تكن هذه المرة الاولى التي تتحقق فيه وحدات اقليمية نقدية بل ان اوروبا استفادت من تجارب الوحدات السابقة لتحدد اطر وقواعد وقوانين وحدتها الحالية. فالوحدة النقدية الايطالية لسنة ١٨٦٢ واللاتينية لسنة ١٨٦٥ والالمانية لسنة ١٨٧١ كما الاسكندينافية لسنة ١٨٧٣ شكلت بعض الامثلة والدروس التي اعتمدت عليها الوحدة الحالية . فالوحدة اللاتينية التي عملت بين سنتي ١٨٦٥ و ١٩٢٦ كانت تضم فرنسا وايطاليا وبلجيكا وسويسرا واليونان وكانت مرنة جدا ولكنها فشلت. ان تأسيس المصرف المركزي الاوروبي واعتماد اتفاقية ماستريخت للاستقرار الاقتصادى ليستا الا نتيجة للتجارب الكبيرة التي مرت بها اوروبا فى القرن التاسع عشر. ان نجاح الانتقال من القوانين الوطنية الى الاقليمية المشتركة يتطلب وعيا شعبيا كبيرا يدعم التخلي الرسمي عن العديد من العوامل التي تساهم في تحديد الهوية الوطنية الشعبية فى مقدمتها العملة الوطنية.

فماهي الشروط الضرورية لتحقيق وحدة نقدية ناجحة وهل هى متوافرة اليوم فى العالم العربي؟

اولا: تقارب الانظمة النقدية الوطنية اي قوانين متشابهة للنقد والتسليف ومصارف مركزية مستقلة فالدول الاوروبية اعتمدت الاستقلالية نقلا عن المصرف الالماني او البوندسبانك والدول التى لم تكن مصارفها مستقلة ضمن الدولة اعطتها هذه الاستقلالية تماما كما فعلت فرنسا منذ اربع سنوات فهل المصارف المركزية العربية مستقلة ام انها تنفذ تعليمات واوامر السلطة التنفيذية كاية مؤسسة حكومية اخرى. بعض هذه المصارف مستقل كالمصرف اللبناني وبعضه مرتبط كليا بالدولة والبعض الاخر يقع على درجات مختلفة بين الاستقلالية والارتباط الكلي. كما ان قوانين النقد والتسليف المثبتة للاقتصاد الحر والسرية المصرفية غائبة تماما فى بعض الدول العربية وموجودة بخجل او جزئيا فى بعضها الاخر ومطبقة بشكل جيد عند مجموعة متزايدة واعية تماما لمصالحها ومتابعة للتطورات النقدية العالمية.

ثانيا : تقارب او تشابه قوانين ومؤسسات العمل بين الدول المرشحة للانضمام الى الوحدة فهذا يساعد ليس فقط فى استيعاب البطالة عن العمل انما يزيد ايضا من امكانية المصرف المركزي المشترك فى تجنب حدوث تضخم قوى. فالوحدة النقدية الناجحة هى التى تسمح بالتنقل بحرية بين دولها للعمل دون الحصول على اذن او ترخيص او تاشيرة لذلك. فهذا يساهم في تقريب الاسعار والاجور بين هذه الدول مما يساهم في تعميم الانماء المتوازن على كل الاقطار العربية. فالدول العربية تعتمد حاليا قوانين عمل مختلفة ومتباينة تماما وبمجملها لا تحد فقط من امكانية الانتقال للعمل لغير مواطنيها بل تحد ايضا من امكانية تنقلهم للسياحة او الزيارة البريئة اى زيارة الاقرباء والاصحاب فاين نحن مما وصلت اليه منذ سنوات اوروبا وامريكا اللاتينية واسيا. وحتى بعض دول افريقيا السوداء.

ثالثا: اهمية التبادل التجارى والمالى فيما بين الدول الاعضاء في الوحدة نسبة لمجموع التبادل الخارجى . فالدول العربية تتبادل بمجملها اكثر مع العالم الخارجى من تبادلها مع نفسها وهذا عائد الى عدم توافر السلع والخدمات التى تحتاج اليها كميا ونوعيا فى داخلها: ان ضعف هذا التبادل عائد ايضا الي انعدام الثقة بجودة المنتجات العربية فيما بين مواطنى هذه الدول. فالاسباب هى فى جانب مهم منها نفسية اكثر منها عقلية او مادية كما ان ضعف انتقال الاموال بين الدول العربية عائد الى حواجز اصطناعية تضعها بعض حكومات هذه الدول تجنبا لضغوطات سياسية او اجتماعية يمكن ان تفتعلها هذه الاموال. فزيادة التبادل التجاري والمالي بين الدول العربية يعتمد على تطوير الانتاج وتنويعه وعلى الغاء الحواجز التى تؤخر النمو الاقتصادى العام.

رابعا: تقريب الانظمة والتشريعات المالية بحيث لا تكون هنالك افضليات ضرائبية واضحة وكبيرة بين دولة واخرى. فاوروبا لم تعالج هذه الموضوع وابقت على انظمتها الضرائبية الوطنية وعلى حرية كل دولة في تقرير سياستها المالية شرط ان تبقي عجز الموازنة ضمن ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالي والدين العام اقل من ٦٠٪ من الناتج نفسه. وبالرغم من تشابه الهيكليات الضرائبية فيما بين الدول الاوروبية اى الاعتماد كثيرا على الضرائب المباشرة، الا ان الثقل الضرائبي مختلف تماما فيما بينها ويعطى افضليات لدول معينة تعتمد نسبا منخفضة خاصة على ارباح الشركات. فما العمل وهل هناك ضرورة، كما يطالب الوزير الالماني لافونتين الفرنسي ستراوس - كان فى توحيد الانظمة الضرائبية او على الاقل التنسيق بين السلطات الوطنية في كل جوانب السياسة المالية. فالاوروبيون معظمهم وخصوصا قطاعات الاعمال يرفضون ذلك لاستفادتهم من فوارق الانظمة والنسب الضرائبية الوطنية. من ناحية الانظمة الضرائبية العربية فهى ايضا مختلفة تماما فيما بينها فهنالك من لا يفرض ضرائب مباشرة على الدخل والارباح ومنها من يفعل ذلك بنسب وهيكليات مختلفة، كما ان مجملها يتكل على الضرائب غير المباشرة الصعوبة تحصيل الاخرى المباشرة فالتقارب او التجانس فيما بين الانظمة الضرائبية مفضل بل ضرورى لتفادى الوقوع في المأزق الاوروبي الحالي والذى يحصل عند بداية تطبيق الوحدة النقدية.

ان تحقيق الوحدة النقدية العربية يمكن ان يكون حلما الان وحقيقة فى المستقبل ويتطلب الكثير من الجهد والعمل التشريعى المشترك والتطوير المؤسساتى والمهم ان تبدأ هذه الوحدة فى مكان ما وفى شكل ما والدول المرشحة لذلك هى الدول الخليجية المعتمدة لاقتصاديات متشابهة في نواح انتاجية وتشريعية عديدة ، ان انخفاض سعر النفط يمكن ان يشكل الحافز الرئيسى لهذه الوحدة بحيث تتوسع الاسواق الداخلية اكثر ويتم تنسيق السياسات الاقتصادية بشكل فاعل وكامل اكثر دان الحاجة هى فعلا ام الاختراع. اما الدول المرشحة الاخرى لبدء مغامرة الوحدة النقدية فهي دول الشرق العربي اى لبنان وسوريا والاردن بحيث تشكل النواة الصالحة لذلك واخيرا لا يمكن لاية وحدة نقدية او غيرها اذا لم تحصل على التأييد الشعبي لذلك . فوحدات نقدية كثيرة تأسست كما ذكرنا في القرون الماضية وزالت من الوجود ، ان اوروبا لم تصل الى حيث هي الا بعد استفتاءات شعبية وحملات اعلامية واعلانية كبيرة دامت عقودا فى كل دولها. فلنبدأ اليوم قبل الغد بتفسير فوائد توسيع الاسواق للمواطنين العرب ثم نعرض عليهم اشكال الوحدة لاختيار الانسب والافضل للاجيال الحالية والمستقبلية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | ماجد رشاد |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــدد : | ٢٩٢٦ |
| المصـــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/٦ |

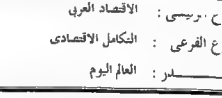


إعداد
ماجد رشاد
نجلاء الرفاعي

**التطورات الاقتصادية المتلاحقة التي يشهدها العالم من حولنا والتي ادت إلى ازالة الحواجز امام حركة الاستثمارات والسلع بين الاسواق الدولية اكدت اهمية اسراع الدول العربية إلى اتخاذ الخطوات الملائمة لتشجيع الاستثمارات على دخول اسواقها فيما بينها من خلال التعاون في منح الحوافز وتنسيق السياسات الضريبية لتجنب الازدواج الضريبي بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتطوير الاتفاقيات الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمارات بين الدول العربية كخطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود. وقد أكدت الدراسات الأخيرة على ضرورة تحديث الاتفاقات الموقعة في اطار جامعة الدول العربية والمعنية بحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي وذلك بما يتفق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ومقتضيات الوحدة الاقتصادية العربية خاصة ان هناك اختلافا كبيرا بين الوضع الاقتصادي الدولي الذي صدرت في ظله هذه الاتفاقيات والوضع الاقتصادي في عصر التكتلات.**

# 1 الحوافز الضريبية

تعتبر الحاجة الى تشجيع الاستثمارات وحمايتها امرا ضروريا بالنسبة للدول المصدرة لرأس المال او الدول المستوردة له فالدول المصدرة لرأسمال المال يهمها ان تكفل الحماية القانونية الشاملة لرؤوس اموالها في الدول التي سينتقل اليها رأس المال وفي الوقت ذاته فان الدول المستوردة لرأس المال يهمها توفير هذه الحماية حتى لايتردد رأس المال في الانتقال من دولته الى الدول المستوردة مع ماقد يتعرض له من مخاطر نتيجة لذلك كان ولابد ان تلجأ الدول المستوردة لرأس المال وغالبيتها من الدول النامية ومن بينها بالطبع العربية الى تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية لتمويل خطط الانتاج اللازمة لسد احتياجات المواطنين وذلك نتيجة لانخفاض حجم المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة اليها وبعد ان اثبتت سياسة لجوء الدول الى الاقتراض من الداخل او من الخارج عدم كفايتها في تحقيق اهداف التنمية علاوة على تفاقم مشكلة المديونية نتيجة لذلك تهتم تشريعات هذه الدول بالفعل على تشجيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية عن طريق منح التسهيلات والمزايا التي تكفل بتوفير الحماية اللازمة لاموال تلك المشروعات ضد المصادرة او التأميم او مانصدر ذلك من الاجراءات الاستثنائية التي قد يلجأ بعض الحكومات في بعض من الوطنية واعادة تصدير المال المستثمر ارباحه الى الخارج ومنح العديد من الحوافز الضريبية لتلك المشروعات ومن بينها ازالة ماقد يتعرض له رأس المال المستثمر او عوائد ضريبية وفرض رؤوس الاموال المستثمرة الاعفاءات او التخفيضات الضريبية المناسبة والقضاء على الازدواج الضريبي الدولي الذي قد تتعرض له رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة نتيجة فرض الضريبة على نفس الدخل او التماثل في كل من الدولتين المصدرة والمستوردة لرأس المال ويتم ذلك عن طريق اتفاقات لتجنب الازدواج الضريبي الدولي وتشجيع المشروعات الاجنبية على اعادة استثمار ارباحها وذلك باعفاء ماقد يعاد استثماره منها من الضرائب.

وعلى ذلك يمكن القول انه اذا كانت الضريبة تلعب دورا مهما في تنظيم الاستثمار فان توفير الحماية القانونية اللازمة لرأس المال هو السبيل الاهم لتهيئة مناخ الاستثمار.

وبالتالي فانه يمكن القول بان كلا من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الدولي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات هما وجهان متكاملان لعملة واحدة ولايمكن لدولة ما الاكتفاء باحدهما والاستغناء عن الاخر.

اذا كان الامر كذلك بالنسبة للدول النامية بصفة عامة فانه تبدو اهميته البالغة بالنسبة لنا كمجموعة دول عربية لا لذلك من اثر مباشر على تنمية الامة العربية فيقول د. عصمت عبدالكريم خليفة المستشار الاقتصادي بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دراسة له عن الاتفاقيات العربية لتشجيع الاستثمارات كخطوة على الطريق للوصول الى سوق عربية مشتركة انه في سبيل تشجيع الاستثمارات فيما بين الدول العربية بعضها وبعض وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها الى وحدة اقتصادية عربية شاملة وقد ابرمت العديد من الاتفاقات الثنائية والجماعية بين الدول العربية لتشجيع وحماية الاستثمارات

وتجنب الازدواج الضريبي الدولي.

في هذا الخصوص ظهرت الاتفاقيات التالية منها اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية وقد صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم 465 في الدورة العادية الخامسة عشر بتاريخ 29 اغسطس 1970 بالموافقة عليها وعدلت المادتان الثالثة والسادسة منها بقرار المجلس رقم 642 في الدورة العادية الثانية والعشرين بتاريخ 3 ديسمبر 1973 وهي اتفاقيات مازالت سارية بين الدول الاعضاء في المجلس حتى تاريخه ولم يتم الغائها او ادخال اية تعديلات جديدة عليها منذ سنة 1973 وحتى الآن.

والى جانب هذا ظهرت اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | ماجد رشاد |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــدد : | ٢٩٢٦ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـدور : | ٢٠٠٠/٩/٦ |


للاستثمارات العربية وبين مواطنى الدول العربية الاخرى وقد وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 636 فى الدورة العادية الثالثة والعشرين بتاريخ 10 يونيه 74 ومازالت سارية المفعول بين الدول الاعضاء فى المجلس حتى تاريخه.

كما ظهرت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى الدول العربية وهى اتفاقية موقعة فى اطار جامعة الدول العربية ومازالت سارية المفعول بين دول الجامعة وكما تقول دراسة د. عصمت عبدالكريم ان الاتفاقيات العربية الثلاث سواء الموقعة فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية او جامعة الدول العربية فى حاجة الى اعادة نظر وضرورة تطويرها وتحديثها بما يتفق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ومتطلبات الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.

فهناك اختلاف كبير بين الوضع الاقتصادى الدولى الذى صدرت فى ظله هذه الاتفاقيات والوضع الاقتصادى الدولى الحالى فى عصر العولمة ومنظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الضخمة فى كل القارات مما يؤكد حتمية تطوير تلك الاتفاقيات بما يتفق والمتغيرات الاقتصادية العالمية خاصة انها جميعها لم تتضمن من المزايا والضمانات التى يجب توافرها فى مثل هذه الاتفاقات ولهذا لم تؤد الاتفاقات المشار اليها الدول المنوط بها فى تهيئة المناخ المناسب للاستثمار فى الدول العربية وجذب رؤوس الاموال المستثمرة اليها وزيادتها باستمرار بل ولم تنجح النجاح المطلوب فى تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية العربية حتى الآن.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | ماجد رشاد |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــدد : | ٢٩٢٦ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/٦ |

# 2 تطوير الاتفاقيات

دعت دراسة للأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى اهمية تطوير وتحديث اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية وكذلك الحال بالنسبة لاتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطنى الدول العربية الاخرى بحيث يتم تطوير الاتفاقيتين المذكورتين بما يتفق والمتغيرات الاقتصادية العالمية وقد تم فعلا تطوير الاتفاقية الاولى واصدار اتفاقية جديدة لتشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية وافق عليها المجلس بقرار رقم 1125/د 71 بتاريخ 7 يونيه 2000 وارسلت الاتفاقية الى الدول الاعضاء لاتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة للتصديق عليها ونضولها حيز التنفيذ وجارى حاليا دراسة تطوير الاتفاقيات الثنائية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار في اطار اللجنة الفرعية للاستثمار التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يقول د. عصمت عبد الكريم انه تم توقيع العشرات من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبى الدولى، الثنائية بين جميع الدول العربية بعضها وبعض وقد اعتمدت كلها على نموذجى هيئة الامم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى ونصوصها تكاد تكون نمطية ثم ترديدها فى الغالبية العظمى من الاتفاقات فيما عدا بعض الاتفاقات العربية الثنائية الحديثة التى اعتمدت على نموذج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. مستوى العمل العربى المشترك صدرت اتفاقيتان وكلتاهما صادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. الاتفاقية الاولى اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 3 ديسمبر 1973 حيث صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 649 فى دورته العادية الثانية والعشرين بالموافقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب من الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية وقد صدق على هذه الاتفاقية سبع دول هى الاردن والامارات وسوريا والعراق وفلسطين ومصر واليمن وهذه الاتفاقية نافذة حتى الآن وأهم مايلاحظ على هذه الاتفاقية انها قد صدرت بهدف تجنب الازدواج الضريبى بالنسبة للضرائب المفروضة على الدخل الناتج عن الاراضى الزراعية والعقارات المبنية والارباح الصناعية والتجارية وفوائد رؤوس الاموال من ديون وودائع وسندات وغيرها وكذلك الضرائب المفروضة على رأس المال وهى التركات والوصايا والهبات واقفلت الضرائب المفروضة على الشركات والضرائب المفروضة على ارباح المهن غير التجارية بطبيعتها والتى لم تنتج عن مصدر حرة، كما اغفلت تحديد النطاق الشخصى لتطبيق الاتفاقية والمعاملة الضريبية لمكاتب الاساتذة والمدرسين والذين يقومون بالعمل فى دولة عربية اخرى غير دولتهم الأصلية والمعاملة الضريبية للدخول الاخرى التى لم ترد فى الاتفاقية ولم تتضمن تحديدا دقيقا لمفهوم المقيم والمنشأة الدائمة كما لم تتضمن نصوصا قاطعة لتجنب ازدواج الضريبى بل تضمنت احكاما عامة مقصورة تخضع الغالبية العظمى من الدخول الضريبة من الدولتين معا، دولة المقيم ودولة تحقق الايراد وذلك ارضاء لجميع الاطراف وبهذه الاسباب ولان الاتفاقية قد مضى على صدورها ما يزيد على 26 عاما ولم تعد تتمشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية كان ولابد من اعادة النظر فيها ومحاولة تطويرها وتحديثها. فصدرت توجيهات عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقرار رقم 1014 فى دورته رقم 61 بتاريخ 7 يونيه 1995 بتشكيل لجنة من خبراء الضرائب الحكوميين فى الدول اعضاء المجلس لاعداد مشروع اتفاقية نموذجية جديدة لتجنب الازدواج الضريبى الضرائب على الدخل ورأس المال بين الدول العربية تحل محل الاتفاقية المعمول بها حاليا، والموافق عليها بقرار المجلس رقم 1649/د 22 بتاريخ 3 ديسمبر 1973.

اما الاتفاقية الثانية فهى اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 3 ديسمبر 1997 وتهدف هذه الاتفاقية الى تحقيق اهداف عديدة من بينها تشجيع الاستثمار وانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين الدول العربية عن طريق تجنب الازدواج الضريبى الدولى وفرض معاملة ضريبية خاصة لبعض الدخول تتميز عن المعاملة الضريبية الواردة فى التشريعات الوطنية للدول المتعاقدة والتعاون فى مجال تبادل المعلومات الضريبية بين الدول العربية لكافحة التهرب الضريبى الدولى وعدم التمييز فى المعاملة الضريبية بين مواطنى الدول المتعاقدة فى الدول المتعاقدة الاخرى، لاتخل

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | ماجد رشاد |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : | ٢٩٣٦ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/٦ |

احكام الاتفاقية بالمزايا التي تكون قد وردت في اتفاقية ثنائية او جماعية اخرى بين دول متعاقدة لتجنب الازدواج الضريبي كما تعتبر هذه الاتفاقية اول نموذج عربي دولي متكامل لاتفاقية نموذجية لتجنب الازدواج الضريبي يقف الى جانب نموذجي هيئة الامم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي ويمكن لاي دولة عربية اتخاذها اساسا للتفاوض عند ابرام اتفاقية ضريبية ثنائية مع غيرها من الدول وقد اتخذت بالفعل تلك الاتفاقية كنموذج اساسي عند التفاوض لابرام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي بين كل من مصر والاردن ومصر وفلسطين ومصر واليمن ويمكن لاي دولة عربية اخرى من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية من غير الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الانضمام الى هذه الاتفاقية بعد تاريخ نفاذها عن طريق التصديق عليها وايداع وثيقة التصديق لدى الامانة لمجلس الوحدة الاقتصادية والعربية.

وتعتبر الاتفاقية خطوة مهمة في مجال التنسيق الضريبي بين الدول العربية وخطوة على الطريق ووحدة اقتصادية عربية شاملة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | ماجد رشاد |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــــدد : | ٢٩٢٦ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/٦ |

# المناخ الملائم

تؤكد الدراسات الاخيرة أنه نتيجة لانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية وما يترتب على ذلك من تدفق الاستثمارات وانتقال الاشخاص وتقعب العلاقات الضريبية للشخص الواحد في اكثر من دولة عربية كان واجبا على الدول العربية تنظيم عملية تحصيل الضرائب والرسوم فيما بينها وممراجعة المجهودات العربية في هذا الخصوص تبين أنه قد صدرت اتفاقية عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت عنوان اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وافق عليها المجلس بقراره رقم 650 في الدورة العادية الثانية والعشرين بتاريخ 3 ديسمبر 1973 وقد صادق عليها ست دول هي الاردن وسوريا والعراق وفلسطين ومصر واليمن.

ونظرا لان هذه الاتفاقيةقد مضى عليها ما يقرب من 27 عاما دون تعديل ولم تعد تتمشى مع المتغيرات الاقتصادية الحالية ومقتضيات السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية كما أنه لم يصدق عليها سوى 6 دول عربية فقط في حين أن دول مجلس الوحدةالاقتصادية العربية حاليا عددها 11 دولة وقد نظمت الاتفاقية عملية تحصيل الضرائب فقط دون أن تشير إلى الرسوم المستحقة للخزانة العامة لأية دولة متعاقدة أو لخزائن الهيئات والمؤسسات العامة أو خزائن الوحدات الادارية المحلية طبقا لقوانين الضرائب والرسوم رغم أهميتها وتعددها في الدول العربية إضافة إلى ذلك فإن التنظيم الذي وضعته الاتفاقية لتحصيل وتوريد وتحويل المبالغ المحصلة بين الدول العربية في حاجة إلى إعادة نظر وضرورة وتحديث وتطويره بما يتفق والنظم الحديثة لتحصيل الضرائب والرسوم كما أنها لم تتضمن قيام الدولة المنبئة بتعويض الدولة المناسبة قانونا بتحصيل تلك المبالغ لحسابها بالطرق الودية أو الجبرية رغم ضرورته قانونا.

لذلك كان ولابد من إعادة النظر في جميع مواد هذه الاتفاقية وتطويرها وتعديلها من طريق إعداد اتفاقية جديدة شاملة لتحصيل الضرائب والرسوم تعرض على جميع الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للتصديق عليها إضافة إلى إعطاء الحق لجميع الدول الاعضاء في جامعةالدول العربية من غيرالاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للانضمام إليها.

وعليه فقد صدرت اتفاقية التعاون في تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وارسلت الاتفاقية إلى الدول الاعضاء دور صدور قرار المجلس بالموافقة عليها لاتخاذ الاجراءات الدستورية للتصديق عليها تمهيدا لدخولها لحيز التنفيذ بتصديق ثلاث من الدول على الاقل، علما بأن الاتفاقية الحالية للتعاون في تحصيل الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الموافق عليها بقرار المجلس رقم 650/د22 بتاريخ 3 ديسمبر 1973 سيظل معمولا بها إلى أن ينتهي العمل بها اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية الجديدة تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق مجموعة من المزايا تستهدف التنسيق في مجال الضرائب والرسوم بجميع انواعها مباشرة أو غير مباشرة بين الدول الاعضاء في المجلس التعاون في تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة لإحدى الدول الاعضاء في الدول الاعضاء الاخرى وتحويل المبالغ المحصلةإليها وتصبح مصلحةالضرائب في كل دولة عربية بمثابة مصلحةضرائب تعمل لصالح جميع الدول الاعضاء الاخرى، وذلك يحقق التعاون الكامل بين مصالح الضرائب في الدول العربية ومكافحةالتهرب الضريبي الدولي ، تعتبر هذه الاتفاقية استكمالا للعمل العربي المشترك حيث انها بالموافقة على الاتفاقية الجديدة لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومن ثم فإن تنفيذ الاتفاقيتين معا سيساعد على تشجيع الاستثمار وانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين الدول العربية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | ماجد رشاد |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : | ٢٩٣٦ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٩/٦ |

ولما كانت هذه الاتفاقية تعتبر بحق إلى جانب اتفاقيه تجنب الازدواج الضريبى بين دول المجلس خطوة جديدة فى مجال التنسيق الضريبى بين الدول العربية بل هى بحق خطوة أخرى على الطريق السليم للوصول إلى وحدة اقتصادية عربية شاملة فإن هذا يقتضى سرعة تصديق الدول الاعضاء على الاتفاقية وايداع وثيقة تصديقها لدى الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى يمكن دخولها حيز النفاذ والاستفادة بمزايا الاتفاقيتين معا فى تشجيع الاستثمارات وانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين الدول العربية.

وخلص د. عصمت عبد الكريم من واقع دراسته إلى أنه إذا كان التكامل الاقتصادى بين الدول العربية هو الطريق الاساسى للتنمية فإن تشجيع الاستثمار عن طريق توفير المناخ الملائم له ومنعه الحوائز الضريبية اللازمة ومن بينها اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبى الدولى بين الدول العربية وكفالة ضمانات حمايته عن طريق اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات فيما بين الدول العربية هو خطوة مهمة على الطريق للوصول إلى سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية عربية شاملة.

كما أوصت الدراسة بسرعة تصديق الدول الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على الاتفاقيات الخاصة بتجنب الازدواج الضريبى ومنع الهرب من الضرائب والمفروضة على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الموافق عليها بقرار المجلس رقم 1069/د66 بتاريخ 3 ديسمبر 1977 .

والتعاون فى تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الموافق عليها بقرار المجلس رقم 1090/د68 بتاريخ 6 ديسمبر 1998 . .

وتشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية الموافق عليها بقرار المجلس رقم 1125/د71 بتاريخ 7 يونيه 2000 حتى يمكن دخولها حيز التنفيذ مع اعتبار اتفاقيةتجنب الازدواج الضريبى المشار إليها نموذجا عربيا دوليا يتخذ اساسا للمفاوضات عند ابرام اتفاقيات ثنائية لتجنب الازدواج الضريبى بين أى دولة عربية وأخرى عربية أو أجنبية.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | محمود مختار |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــدد : | ٢٩٦٢ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٠/١٨ |

# التكتلات الاقليمية

اعداد :
محمودمختار
نجلاء الرفاعي

لاشك في أن الجهود التي بذلتها بعض الدول العربية منذ مطلع الثمانينات لاقامة تكتلات اقتصادية إقليمية متمثلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي، تعتبر خطوة جيدة على الطريق نحو تحرير التجارة العربية في إطار العمل العربي المشترك، غير أنه لم يحدث حتى الآن التقدم المطلوب في مجال تنمية التبادل التجاري بين دول العربية.

ويرجع بعض المراقبين الأسباب وراء ذلك إلى عدم تضمن اتفاقية التجارة الحرة العربية الجوانب المتعلقة ببنود الخدمات خاصة فيما يتعلق بمجال البحث العلمي والتنسيق في وضع التشريعات وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وهناك حاليا إجماع بين خبراء الاقتصاد على أهمية وضع خريطة اقتصادية عربية جديدة تكشف عن المزايا الاقتصادية المتاحة على مستوى كل دولة وسبل تنميتها والاستفادة منها لتحقيق التكامل الاقتصادي المطلوب.

ويرى الخبراء ضرورة اسراع الدول العربية في توحيد التشريعات وإبرام اتفاقات التجارة التفضيلية بين الدول العربية مع التوسع في إنشاء مناطق التجارة الحرة المشتركة التي تتمتع بجميع الإعفاءات الجمركية وذلك كخطوة نحو إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى.

## خريطة تنموية

بعد تحرير وتسهيل المبادلات التجارية والانشطة والخدمات المرتبطة بها كالنقل والترانزيت ظهرت أهمية اقامة روابط اقتصادية متميزة وتعاون تجاري أوثق بين الدول العربية وقد أخذ هذا المدخل صيغا وأشكالا متعددة من حيث الاطار القانوني والمؤسساتي. فظهر على نطاق الجامعة العربية باعتباره السند الأول والرئيسي للتعاون ما بين الدول العربية في نطاق الشئون الاقتصادية والمالية واتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتي نصت على اقامة السوق العربية المشتركة وكذلك ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أكدت على تحرير التجارة العربية كوسيلة لبناء العمل الاقتصادي العربي المشترك حيث تتكفل الدول العربية بمبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات وعناصر الانتاج ذات الهوية العربية المؤكدة ملكية وانشاءا وعملا وادارة كما وقعت على اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية حيث تزال وفق هذه الاتفاقية جميع الرسوم الجمركية وجميع الحواجز غير الجمركية على السلع المصنعة وشبه المصنعة وكنتيجة لتعثر تطبيق المواثيق السابقة وفشل الجهود لاقامة تكتل عربي تجاري واقتصادي شامل فقد اتجهت بعض الدول العربية الى انتهاج مدخل التكتلات الاقليمية كمرحلة تمهيدية لتكتل الاكبر وشهدت المنطقة العربية تجسيدا لهذا منذ مطلع الثمانينات عدة تجمعات اقتصادية لايزال قائما منها اثنان مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي.

وتحقيقا لرغبة الدول العربية في اقامة منطقة حرة تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة وتستدرك الفرص والزمن الضائع وتراعي التطورات المعاصرة في نظام التجارة الدولية فقد اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم 1317 تاريخ 1997/2/19 المتضمن البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لأحكام اتفاقية بتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية وذلك بعد مناقشته من قبل فريق متكامل من الخبراء الحكوميين وممثلي القطاع الخاص وكانت هذه المناسبة هي المرة الاولى التي يساهم فيها ممثلون من القطاع الخاص العربي في مناقشة وصياغة وثيقة من هذا المستوى ولقد لقي البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى دعما سياسيا على مستوى عال حيث باركته القمة العربية المنعقدة في بيروت 1996 ودعت الى سرعة تنفيذه والتعامل مع السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الاطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والامنية والرسوم والضرائب المحلية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | محمود مختار |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : | ٢٩٦٢ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٠/١٨ |

ويتم تحرير جميع السلع العربية المتبادلة بين الاطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بدءا من تاريخ اول يناير 1998 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بنسبة متساوية 10٪ على ان يتعد انجاز التحرير الكامل لجميع السلع العربية مع نهاية الفترة الممددة لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنهاية ديسمبر 2007 كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التى اقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى اعفاءها قبل تاريخ نفاذ البرنامج ولا ترى احكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها او تداولها او استخدامها فى اى من الدول لاسباب دينية او صحية او امنية او بيئية او لقواعد الحجر الزراعى البيطرى وتلتزم الدول الاطراف بتقديم بيان لهذه المنتجات ولا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى اطار هذا البرنامج التفيذى الى اية قيود غير جمركية تحت اى مسمى كان.

وعلى الرغم من تعدد اوجه التعاون التى تضمنتها اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى فانها لم تشمل الجوانب الخاصة بالخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة، التعاون التكنولوجى والبحث العلمى وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وبنظرة على التعاون والتبادل التجارى بين الدول العربية نجد انه لم يحقق تقدما يذكر على الرغم من ان الجميع اصبح مقتنعا بان التعاون العربى لم يعد شعارا سياسيا بل اصبح ضرورة من ضرورات البقاء.

ولهذا فان الخطوة الاولى فى هذا الاتجاه هو تبنى منظور عربى يرتكز على اعادة رسم خريطة تنموية للدول الاعضاء يمكنها من زيادة قدرتها التنافسية على المستويين الاقليمى والدولى على السواء.

- وكذلك اعداد خريطة اقتصادية عربية جديدة تتضمن مجمل القدرات الاقتصادية المتاحة فى كل دول الوطن حتى يمكن تحقيق التكامل الاقتصادى بينها.

والمؤسسات الخاصة فى العالم العربى دور لا يمكن انكاره فى دفع فكرة السوق العربية المشتركة حتى تكون حقيقة واقعة فى ظل معايير محددة تحقق الفائدة المشتركة فيها.

ويؤكد الكثير من الخبراء على الدور الكبير الذى يمكن ان تلعبه المكاتب المشتركة للتمثيل التجارى بالدول العربية فى تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وقد جاء قرار انشاء مكاتب تمثيل تجارى مشتركة فى العواصم العربية للمعاونة فى انشاء شركات مشتركة عربية وتذليل معوقات الاستثمار وتوفير المعلومات لرجال الاعمال فى اجتماع اللجنة التنفيذية لمركز رجال الاعمال العرب، وتم اقرار مواقع هذه المكاتب التمثيلية فى كل من مصر والسودان والسعودية والاردن وسوريا والكويت.

ويهدف المركز الى تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والمالية بين رجال الاعمال العرب وذلك من خلال الاتصال عبر القنوات المتاحة وتطوير العلاقات العربية - العربية من ناحية والعربية الدولية من ناحية اخرى.

ويقوم المركز حاليا بانشاء قاعدة معلومات وبيانات عن الدول العربية على شبكة الانترنت لاعداد الراغبين فى الاستثمار باية دولة عربية بجميع المعلومات التى يحتاجونها مثل نظم الجمارك والمواصفات القياسية والتشريعات المالية والنظم المصرفية وغيرها من ظروف ومحددات الاستثمار فى اية دولة.

ويسعى المركز حاليا لاقامة خدمة الاعلان عن الفرص التصديرية والاستثمارية العربية وتوزيع قوائم بتلك الفرص على رجال الاعمال العرب مع اصدار كتيب عن المركز يتضمن ابرز انشطته اضافة الى اصدار مجلة دورية تعبر عن اراء رجال الاعمال ومقترحاتهم لتذليل العقبات التى تواجههم.

مكتبة الأهرام للبحث العلمى


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | محمود مختار |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : | ٢٩٦٢ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٠/١٨ |


# معوقات التبادل

تكتسب المبادئ والاسس و الاجراءات المنظمة لحسابات التكلفة وتسعير المنتجات موضوع التبادل التجارى في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اهمية كبيرة لما لها من دور مهم فى صياغة المقترحات العملية المساعدة على تسهيل انسياب السلع بين الدول العربية ويؤكد د. مصطفى ابوحاموس من جامعة الزيتون الاردنية فى دراسته حول «دور محاسبة التكاليف فى تفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى على انه بالرغم من ان نظرية التكاليف الاجمالية هى المقبولة حسابيا فى الدول العربية وان الدوائر المالية لاتقبل بغير نتائج تطبيقها لغايات ضريبية الا انه لابد من التمييز فى هذا المجال بين اساليب مسك الحسابات واستخراج النتائج المالية السنوية من جهة وبين اعداد البيانات المحاسبية المناسبة لاتخاذ قرارات ادارية مختلفة مثل التسعير مثلا ومن جهة ثانية تؤكد الدراسة ان معطيات التكلفة الاجمالية هى الانسب لاستخراج القوائم المالية الختامية وحساب الدخل السنوى الا انه بالمقابل فان معطيات هذه النظرية قد تكون غير ملائمة بل مضللة احيانا لغايات اتخاذ قرارات ادارية مهمة متعددة ولهذا لابد من اعادة تبويب قوائم التكلفة المعدة استنادا لنظرية التكاليف الاجمالية وفق حاجات القرارات الادارية المختلفة فى اعداد قوائم تكلفة ملائمة تماما للتسعير.

وتطرح الدراسة تساؤلا خاصا حول التكلفة التى يجب اتباعها لتقييم اسعار السلع بين الدول العربية وتجيب عن هذا بالقول ان المنطق الاقتصادى السليم يفترض تخصيص افضل السلع للتصدير لكن معايير الافضلية وانتقاء السلع التصديرية تحكمها غالبا عوامل المواصفة والنوعية بشكل رئيسى وقلما تؤخذ فى الحسبان عوامل التكلفة والسعر وتصحيحا لهذا الوضع وبهدف تشجيع وتسريع عملية التبادل السلعى بين الدول العربية اقترحت الدراسة ان يتم تحديد سعر التبادل استنادا لتكلفة الانتاج فى اكثر المشاريع كفاءة خاصة ان البيع فى اسواق التصدير تحكمه عوامل المنافسة الشديدة بدرجة اعلى من الاسواق المحلية مما يعنى ضرورة تقديم سلع بنوعيات اعلى وتكاليف اقل من السلع المعروضة من قبل الدول المنافسة وتضيف الدراسة كيفية تحقيق هذه الصيغة اذا كان من البداية يتم عرض سلع لم تحقق شروط المنافسة المحلية وتستند الى تكلفة وسطية وليس لتكاليف انجح المشاريع.

ويؤكد د. مصطفى حاموس على انه باعتبار ان الرسوم الجمركية على مدخلات المشاريع تشكل جزءا من تكلفة رأس المال الثابت وجزءا من تكلفة المنتج نفسه بالنسبة لعوامل الانتاج المستوردة الاخرى فان التعريفات المختلفة المطبقة فى الدول العربية لابد ان تنعكس على تكلفة المنتج النهائى للمشاريع المتشابهة لاسيما ان اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية قد سمحت للدول الموقعة عليها ان تحتفظ بتعريفتها الجمركية [illegible] بها غير الدول الاعضاء [illegible] استبعاد هذ[illegible] تكلفة الانتاج المصد[illegible] استنادا الى مبدأ الر[illegible]ردة للسلع والمواد المستوردة بقصد التشغيل واعادة التصدير ويضيف انه مازالت اسعار تحويل العملات الوطنية فى بعض الدول العربية محكومة بعدد من القيود الادارية والاقتصادية واستخدام هذه العملات لقياس تكلفة الانتاج وتحديد اسعار البيع يترك اثارا غير موضوعية على كل من التكلفة والسعر معا مما يستوجب استبعادها بجميع الطرق المتاحة.

ويخلص الى ان تنفيذ التوصيات المقترحة سينعكس بشكل ايجابى على سهولة تدفق وانسياب السلع والبضائع بين الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية .

ومن جانب اخر يؤكد الخبراء على ضرورة انشاء مؤسسة علمية عربية للمحاسبة والمراجعة معترف بها فى جميع البلاد العربية تكون اهدافها الارتقاء بمهنة المحاسبة وبمستوى المحاسبين العرب لتاهيلهم بما يتفق مع متطلبات اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات وهى احدى اتفاقيات الجات بحيث تكون هناك معايير عربية للدراسة المحاسبية والتاهيل المحاسبى تمكن من انتقال خدماتهم عبر الحدود ليس العربية فقط بل والعالمية الا انه لتحقيق هذا لابد من ان يتحقق التكامل العربى.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | عربى | اسم كاتب المقال : | محمود مختار |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــدد : | ٢٩٦٢ |
| المصـــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـدور : | ٢٠٠٠/١٠/١٨ |


# توحيد التشريعات

وعلى الرغم من أنه حتى الآن لم يتم تفعيل السوق العربية المشتركة فإن ما يلاحظ هو كثرة اتفاقيات التجارة الحرة ما بين الدول العربية والأوروبية وغير الأوروبية فتبحث سوريا حاليا مذكرة لانشاء منطقة حدودية حرة بين سوريا وتركيا فى منطقة باب الهوى الواقعة على الحدود بين الدولتين والتابعة لمحافظة لواء الشمالية وتتيح الفرصة للتعاون التجارى بين رجال الاعمال وتتمتع بجميع المزايا التى تتمتع بها الاستثمارات القائمة فى سائر المناطق الحرة من اعفاءات لجميع الضرائب وحرية تحويل رأس المال وارباحه إلى الخارج وبالعكس ومنح شهادات المنشأ وغيرها ومن جهة أخرى تبحث مصر والهند اقامة منطقة تجارة حرة بينهما لزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين وتنشيط المشروعات المشتركة ودعم الاستثمارات خاصة وأن الهند لا ترى فى مصر فقط سوقا كبيرا للمنتجات الهندية ولكنها أيضا بوابة للوصول إلى أسواق العالم العربى ودول الكوميسا التى تضم 22 دولة أفريقية.

كما تقوم مصر ولبنان حاليا ببحث سبل التعاون والتكامل الاقتصادى باعتبارهما نواة لانطلاق التعاون الاقتصادى الشامل من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية والتوسع فى انشاء مناطق التجارة الحرة والأكثر من هذا ما تسعى إليه الدول العربية من ايجاد تكامل بينهما وبين أوروبا حتى قبل أن يتحقق هذا على المستوى العربى من خلال اتفاقيات الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى والمغرب العربى والاتحاد العربى فى إطار ما يطلق عليه الشراكة الأورومتوسطية.

ويؤكد الخبراء على أن هذا التكامل يبدأ بتوحيد التشريعات التى سيتعامل بها مع الجانب الأوروبى وفى الحقيقة فإنه على الرغم من كثرة الحديث والقرارات بل وحتى المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بإنشاء السوق العربية المشتركة والمنطقة العربية للتجارة الحرة فإن أيا من هذه المشروعات لم تدخل فى دائرة التنفيذ الجدى لاسباب عديدة إلا أن التجربة مع أوروبا على الارجح سوف تكون مختلفة تماما. فالاتحاد الأوروبى ذلك يمثل انجح مثال عرفته البشرية للوحدة السياسية والاقتصادية للعلاقة بين دول ذات سيادة تنازعت وتصارعت طوال التاريخ وانتقلت بهما من الصراع إلى التعاون عبر مراحل متتابعة بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة التى ازالت الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء وتبعتها باقامة الاتحاد الجمركى الذى اقام تعريفات جمركية جماعية تجاه الدول غير الاعضاء وبعد ذلك اقيمت السوق الأوروبية المشتركة التى أتاحت الانتقال الحر للبضائع والسلع والخدمات والافراد ورؤوس الاموال وانتهت الاتحاد الذى الغى الحدود الجمركية وانشأ عملة أوروبية واحدة هى اليورو ومعنى ذلك أن التجربة الجديدة تأتى مع أطراف جادة عرفت خلال الفترة الماضية أن تنقل اتفاقياتها وأحلامها إلى الواقع وتجعلها حقيقة واقعة من حقائق العلاقات الدولية.

ويمكن القول إن عملية تحرير التجارة سواء فى منطقة التجارة العربية الكبرى أو فى اطار المشاركة الأوروبية المتوسطية أو حتى وفقا لاتفاقية الجات يتم بشكل تدريجى وعلى فترات حيث يتم تحرير التجارة العربية بشكل كامل عام 2007 وسيتم تحرير التجارة مع أوروبا عام 2019 كما أن تحرير التجارة الدولية فى إطار اتفاقية الجات لا يصل بالجمارك إلى مستوى الصفر وإنما هو تحرير نسبى ينطوى على تخفيض الجمارك عن المستويات التى كانت سائدة قبل توقيع الاتفاق وذلك بشكل تدريجى.

والمسألة لا تتعلق فقط بالدخول فى مشاركة مع الاتحاد الأوروبى وإنما هى اعادة النظر فى طبيعة الصناعة العربية نفسها من حيث كونها موجهة فى غالبيتها إلى السوق المحلية وليست للتصدير وهو الأمر الذى ينبغى معالجته بالأساس وأن يحدث تنسيق بين المصدرين وتوافق بين السياسات المطبقة من أجل الاتجاه إلى الاسواق الخارجية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصري | اسم كاتب المقال : | اسامة غيث |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــدد : | ٤١٦٢٠ |
| المصـــــدر : | الاهرام | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١١/١٨ |


# تمويل الاستثمارات العربية

# التساؤلات الحائرة

# والإجابات المتأخرة

يطول الحديث في العالم العربي عن موضوع جذب الاستثمار الخاص المباشر سواء كان وطنيا أو عربيا أو عالميا باعتباره الركيزة الرئيسية لتمويل الاستثمارات في جميع قطاعات الاقتصاد، وهو الأمر الذي يعد بالتصدر على الإنتاج بل يمتد إلى الخدمات بمختلف أشكالها وصورها حتى على مستوى مشروعات البنية الأساسية من طرق وموصلات واتصالات ومياه وكهرباء وصرف صحي، وعلى الرغم من الأحاديث المطولة والمعادة والمكررة فإن الحصيلة النهائية لتدفق الاستثمارات خاصة منذ الثلاث دون المستوى وأقل كثيرا من الطموحات والاحتياجات بما يتسبب في اتساع الفجوة التنموية وعدم النجاح في تحقيق معدلات النمو المنشودة والارتفاع اللازم بمستويات المعيشة وجودة الحياة وهو ما يتسبب في التهيئة في عدم التحاق ركب العصر والافتقار لعناصر القوة الاقتصادية اللازمة والضرورية لتنافس والبقاء.

وتفهم الدلالي العميقة التي تعطي الاستثمار الخاص المباشر الدول العربية يجب أن يتم في نطاق العالم وتوجهاته الحالية بأن العقد الثاني قد شهد نموا مذهلا للاستثمارات الأجنبية القادمة وتعلقها بموردها عالميا وفقا لتقديرات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «الانكتاد» فإن جملة نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة بلغت ٨,٧ مليار دولار تشكل ١٪ فقط من الإجمالي العالمي البالغ ٨١٥ مليار دولار وتتضح الأبعاد بصورة أكثر تفصيلا من أن نصيب الدول العربية لا يتعدى ٧,٤٪ من جملة حصة الدول النامية البالغة ٢٠٧ مليارات دولار مما يؤكد أن الدول العربية لم تشكل حتى الآن منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية.

وتعتبر المؤسسات العربية السائدة إعادة النظر الشاملة في منهج الدول العربية بأسرها لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية وغير وتشجيعها خاصة أن هناك تقديرات تقول إن الاستثمارات العربية في دول العالم المختلفة - خارج المنطقة العربية - تصل إلى نحو ٨٠٠ مليار دولار يمكن أن تحقق التكثير في أوضاع الصيانة السليمة والملائمة والمغرية التي توفر لها الأمان والاستقرار وهو ما يحتم أيضا إعادة تصويب النظرة الفردية نحو هذه التوجهة من الاستثمارات بما يتفق مع واقع عصر تدويل الإنتاج والاستهلاك والتجارة الذي يؤكد أن اختيار موقع الاستثمار وتوجهات تدفقه أصبح يعتمد في الأساس وبالدرجة الأولى على مستوى تنافسية الدول وما عادت وفرة عوامل الإنتاج أو أحادية العملة الرخيصة والموقع الجغرافي هي العوامل الحاسمة والجاذبة للاستثمار.

وفي خلال الأعصبة الأخيرة تراقبت الاستدراج السياسي والدوران الاقتصادي والقدرة على تطبيق معدلات نمو معقولة وتوافر السبل والقدرة الشرائية الفعالة باعتبارها عناصر أساسية لجذب الاستثمارات فإن تلازم ذلك مع توافر بيئة أساسية قوية والقدرة على تطبيق العولمة والتقنية الحديثة وتوافر سيادة القانون والبيئة التشريعية المحسوبة، وانتظام الإداري الفعال أصبحت عناصر لا غنى عنها لضمان تدفق الاستثمار حتى يمكن الإنتاج والصادرات أن تقتحم أسواق العالم وقوة الكفاءة والقدرة على المنافسة والمحافظة عليها في الأسواق المحلية والعالمية وهو ما تحتاجه من توافر المنظومة المالية والمصرفية المتطورة والقادرة على المساهمة الفعالة في تمويل التجارة الخارجية والداخلية والتطبيق السليم والملتزم لمعايير العمل الموازين، وعلى الأمس ما يحتم الاستقطاب الأجنبي والاستثمار الاستثماري.

رسالة نعشق بكتابتها: أسامة غيث

وعلى امتداد يومي ٩ و١٠ نوفمبر الحالي عقد في العاصمة السورية دمشق مؤتمر سوريا الدول الاستثمار تحت رعاية الرئيس السوري بشار الأسد وبمشاركة ٢٠٠ من كبار المسؤلين والخبراء والمختصين في ١٤ دولة عربية وأجنبية ومنظمات من صناديق التنمية العربية والمؤسسات المالية والتنموية الدولية، وتنظم المؤتمر مجموعة الاقتصاد والأعمال بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واتحاد غرف التجارة السورية واقتتح المؤتمر صباحي حيدر وزير المالية السوري.

## المعايير العصرية لتنافسية الدول

وقد ركزت الدراسة التي قدمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على التنبيه إلى أهمية الأخذ بالمعايير الكمية الرئيسية التي تحدد مدى القدرة التنافسية للدول وفقا للمعايير العالمية والتي يأخذ بها تقرير التنمي الاقتصادي العالمي حول التنافسية في العالم ويشمل ٩٦ دولة منها ستالن عربيتان فقط هما الأردن ومصر وتتضمن ما يلي:

١ - مجموعة المؤشرات العامة وتشمل الناتج المحلي - الاستثمارات - الإنتاج - الصادرات والاستهلاك وغيرها من المؤشرات الرئيسية.

٢ - مجموعة عناصر البيئة والاقتتاح الاقتصادي وتشمل الميزان التجاري الصادرات والواردات، أسعار الصرف، الاستدانات الأجنبية.

٣ - عناصر الدور الاقتصادي للدولة وتتناول السياسات الحكومية المؤثرة على تنافسية الاقتصاد ومنها السياسات المالية الدين العام الاستخدام الأمثل كالمة الأجهزة القضائية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : الكامل الاقتصادي

المصـــــدر : الاهرام

اسم كاتب المقال : اسامة غيث

رقم العـــدد : ٤١٦٢٠

تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/١٨

١ ـ عناصر التمويل وتشمل كفاءة القطاع المصرفي، توافر رأس المال وتكلفة مخرجاً لموارد المال.

٥ ـ عناصر البنية الأساسية وتتناول مدى تفاعل تلك العناصر في خدمة النشاطات الأساسية للنشاط الاقتصادي.

٦ ـ عناصر الإدارة وتضم بالمباشر درجة الكفاءة التي تدار بها المؤسسات والأعمال.

٧ ـ عناصر العلوم والتقنية وتعني بقياس القدرة العلمية والتقنية

٨ ـ عناصر الموارد البشرية وتضم بقياس توافر الموارد العاملة المؤهلة والمدربة.

وقد أكد الدكتور جاسم الثاني رئيس صندوق النقد العربي ضرورة أن تتعدل الموازنة العربية إجراءات عاجلة وطويلة الأجل تستهدف تحسين الهيكل الاستثماري لموازنة الدولة العامة وتقليص الإنفاق الجاري المتمثل في الأجور والمرتبات والدعم وتحويل الوفورات الناتجة عن ذلك إلى الاستثمار في البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية.

وأشار الدكتور جاسم الثاني إلى أن الموازنة العامة للدولة في الدول العربية تعاني من عجز مزمن يتراوح بين ٥٪ و١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذا العجز يتم تمويله من خلال الاقتراض المحلي والخارجي، وأن هذا الاقتراض يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية المتاحة في السوق المحلية، وإلى زيادة أعباء خدمة الدين العام، وإلى تراكم المديونية الخارجية.

وأكد أن الإصلاح المالي يعد أحد الأولويات الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وأن الإصلاح المالي يتطلب تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية، وترشيد الإنفاق العام، وتطوير أسواق المال، وتحرير أسعار الفائدة، وتعزيز الرقابة المصرفية.

وأشار إلى أن الإصلاح المالي يتطلب أيضاً تحسين الهيكل الاستثماري لموازنة الدولة العامة، وتقليص الإنفاق الجاري المتمثل في الأجور والمرتبات والدعم، وتحويل الوفورات الناتجة عن ذلك إلى الاستثمار في البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية.

وأكد الدكتور جاسم الثاني رئيس صندوق النقد العربي ضرورة أن تتعدل الموازنة العربية إجراءات عاجلة وطويلة الأجل تستهدف تحسين الهيكل الاستثماري لموازنة الدولة العامة وتقليص الإنفاق الجاري المتمثل في الأجور والمرتبات والدعم وتحويل الوفورات الناتجة عن ذلك إلى الاستثمار في البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية.

وأشار الدكتور جاسم الثاني إلى أن الموازنة العامة للدولة في الدول العربية تعاني من عجز مزمن يتراوح بين ٥٪ و١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذا العجز يتم تمويله من خلال الاقتراض المحلي والخارجي، وأن هذا الاقتراض يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية المتاحة في السوق المحلية، وإلى زيادة أعباء خدمة الدين العام، وإلى تراكم المديونية الخارجية.

وأكد أن الإصلاح المالي يعد أحد الأولويات الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وأن الإصلاح المالي يتطلب تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية، وترشيد الإنفاق العام، وتطوير أسواق المال، وتحرير أسعار الفائدة، وتعزيز الرقابة المصرفية.

وأشار إلى أن الإصلاح المالي يتطلب أيضاً تحسين الهيكل الاستثماري لموازنة الدولة العامة، وتقليص الإنفاق الجاري المتمثل في الأجور والمرتبات والدعم، وتحويل الوفورات الناتجة عن ذلك إلى الاستثمار في البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية.

وأكد الدكتور جاسم الثاني رئيس صندوق النقد العربي ضرورة أن تتعدل الموازنة العربية إجراءات عاجلة وطويلة الأجل تستهدف تحسين الهيكل الاستثماري لموازنة الدولة العامة وتقليص الإنفاق الجاري المتمثل في الأجور والمرتبات والدعم وتحويل الوفورات الناتجة عن ذلك إلى الاستثمار في البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية.

وأشار الدكتور جاسم الثاني إلى أن الموازنة العامة للدولة في الدول العربية تعاني من عجز مزمن يتراوح بين ٥٪ و١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذا العجز يتم تمويله من خلال الاقتراض المحلي والخارجي، وأن هذا الاقتراض يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية المتاحة في السوق المحلية، وإلى زيادة أعباء خدمة الدين العام، وإلى تراكم المديونية الخارجية.

وأكد أن الإصلاح المالي يعد أحد الأولويات الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وأن الإصلاح المالي يتطلب تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية، وترشيد الإنفاق العام، وتطوير أسواق المال، وتحرير أسعار الفائدة، وتعزيز الرقابة المصرفية.

وأشار إلى أن الإصلاح المالي يتطلب أيضاً تحسين الهيكل الاستثماري لموازنة الدولة العامة، وتقليص الإنفاق الجاري المتمثل في الأجور والمرتبات والدعم، وتحويل الوفورات الناتجة عن ذلك إلى الاستثمار في البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية.

## الإعفاءات الضريبية السخية وسيادة القانون

وقد أشار الدكتور نبيل سكر الخبير الاقتصادي السوري صاحب الخلفية الواقعية في العمل والنشاط مجموعة من القضايا الضرورية والمهمة في تحقيق تشجيع جذب الاستثمارات الخاصة بحيث أنه لا يجب عدم الصحو لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإغراق في الإعفاءات الضريبية بل من خلال عناصر جوهرية ترتبط بالمناخ الاستثماري للدولة وتعد الأكثر أهمية للمستثمر الأجنبي وكذا استطاعت الحكومات توفيرها. فلن المعاملة الند للند للاستثمارات الأجنبية والإعفاءات الضريبية السخية وبنفس في الحالات الضريبية لن يتركز استخدام الإعفاءات الضريبية وحدها وتمثل رئيسي لترجيه القدرة والقناعة أن يوفق تشجيعه للقيام بنشاط التدريب ونشاط البحث والتطوير في الند استطاع الاستثمار.

وحدد الدكتور نبيل سكر مجموعة العناصر الرئيسية الواجبة للاستثمار في حالة الدول العربية والقائمة والواجدة في السورية من خلال إتاحة الأطر الاقتصادي الكلي السليم لترابط معدلات منخفضة للتضخم - توافر البنية التحتية والتنظيمية السليمة المتاحة، بالاستقرار ويكل من العدالة والشفافية في التعرض كما في التطبيق - استقرار سعر الصرف وتوجيه وتخفيض الفوج على حرية التجارة وارتباط وإخراج الصفقات الاجنبية - تفعيل المعاملات المكتوبة - توفير البنية التحتية الأساسية للتنمية وتوفير الاستقرار السياسي.

ولكنت الكثير من التعليقات والمداخلات في الملتقى الأهمية "سيادة القانون والفصل بين السلطات وعدم التداخل ... ... ... ... ... ... ... الكلمة والمقال القانون هي الضمانة الرئيسية والجيدة ... ... ... وتشريعها وتوفير المناخ للتأمين لهذا وتوضيح مجال عملها وتحاسبها - دور نشر سيادة القانون أو التوقف من عدم تضوقية تطبيق القانون لجميع العناصر بدقائية وتحديد قد يؤدي إلى تخفيض كلما جذب الاستثمارات .

كما تم تكلف أهمية تلافي سياسة الصحفات الكهربائية في تطبيق الإصلاح الهيكلي والشامل حتى لا يتسبب في تأثيرات سلبية حادة كما حدث في البلدين التي وفي مقدمتها ما يحدث في روسيا من فيض وعدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي مع التركيز على ضبط تدفقات الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل أو الاستثمارات غير المباشرة التي تتحرك من خلال أسواق المال والبورصات لدورها السلبي الواضح في الأزمات والكوارث الاقتصادية على اقتصاد دول العالم النامي.

## أزمة السيولة وإهمال تجديد الطاقات الإنتاجية

وتحدث سمير سيفدان المدير الاقتصادي والمالي السوري من واقع النظام المالي والمصرفي والتجربة على الاستثمار في سوريا، فتحدث عن أزمة السيولة الأخيرة وما تعانيه من عجز الموازنة العامة وتمثل النصف الثاني من الثمانينيات والتوسع في التمويل التضخمي ومعدلات مرتفعة مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الليرة السورية من ٧ ليرة للدولار في أوائل عقد السبعينيات إلى نحو ٥٠ ليرة للدولار في نهاية عقد الثمانينيات وهبوط القدرة الشرائية للأجور، وانخفاض وضعفها وعدم ملاءمتها لمواجهة تكاليف المعيشة، كما عزز من الإصدار النقدي سعي الحكومات في الثمانينيات لتقليص العجز وتغطيته اقتصاديا من خلال تطبيق سياسات انكماشية حققت نتائج إيجابية في نطاق تخفيض معدلات التضخم إلى أدنى حد في ثبات سعر صرف الليرة مقابل الدولار ووفرت استقرارها للعملات الصعبة لتتراوح بين ٧ ـ ٨ مليار دولار بعد أن كانت أقل من نصف مليار دولار في النصف الثاني من الثمانينيات.

ويرصد المدير الاقتصادي السوري مجموعة من السلبيات ترتبط على السياسة الإصلاحية والسيطرة على عجز الموازنة ترتبط بتقديم وظيفة حماية الصرائب على الوظائف الاقتصادية للسياسة المالية مما خفض الموازنة الاستثمارية مما انعكس سلبيا على تحديد الطاقات الإنتاجية للقطاع العام والخاص لانخفاض معدل استثمار القطاع العام، وفي ظل تحرير الأسعار على أساس تأثير سلبيا على عمل جديدة مع قيام سياسة وزارة المالية تجاه القطاع العام على سحب المزيد من السيولة للتوفيق أزمة عبر فرض ضرائب على أرباحه الضخمة وهبوط) والرأسمالية مستخدما مع عدم مثل مشكلات التشابكات المالية إلزام بنك الجهات الحكومية مما تسبب في أزمة سيولة الرت سلبيا على شركاته الإنتاجية وللمؤثر التوسع في الاقتراض من صندوق التمين العام للتأمين للبطالة بالمائة ٩٪ مما رفع تكلفة المال والخدمات وأصبحت قدرتها المالية على الوفاء بالتزاماتها بالسلب.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد المصري (ر) | اسم كاتب المقال : | اسامة غيث |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــدد : | ٤١٦٢٠ |
| المصـــــدر : | الاهرام | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١١/١٨ |

ومازالت سوريا - على الرغم من إجراءات وسياسات الانفتاح - تحتفظ بثلاثة اصدار صرف للدورة الزراعية بحسب اغراض استخدامها الاقتصادية والاجتماعية وتوجد حاليا ٤٥٨٤ اصدار للموالح مع ١١,٢٥ ليرة و١٣ ليرة و٢٠,٦ ليرة و٣٠ ليرة. كما أن هناك قيودا على استخدام حصيلة الصادرات وكذلك على ايرادات السياحة وفتح الاعتمادات الاستيرادية وسوق المسماح والشراء. البنوك الخاصة محل دراسة وسمح لفترة لا تزيد على ثلاثة أشهر بالعمل في انتظار صدور القانون المنظم لها. كما أن معدلات الضريبة على أعلى الارباح في سوريا هي الأعلى حيث تبلغ ٥٠٪ بينما تتراوح بين ٢٥٪ و٣٥٪ في معظم دول العالم. وتعاني سوريا من ارتفاع نسبة الاجمالي إلى نحو ٧٠٪ وفي الاستثمار إلى حوالي ٢٠٪ مع ارتفاع نصيب القطاع الخاص في التجارة الخارجية إلى ٦٠٪ بالمتوقع لعام ٢٠٠١ والقطاع مع قيام الحكومة السورية حاليا بإعداد موازنة توسعية لعام ٢٠٠١ للإسهام في تحريك النشاط الاقتصادي.

كما أكد وديع ابو زكي مدير مجموعة الاقتصاد والاعمال بالغرفة التجارية في ندوة الاستثمار وفرص التمويل اللازم لمشاريعك الناجحة في جميع القطاعات والأنشطة تعد القضية الرئيسية للحكومات والدول العربية باعتبارها مفتاح مواجهة جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع أهميتها الكبرى لتوفير فرص العمل التي تكفي في مقدمة التحديات المعاصرة والمستقبلية حيث يحتاج العالم العربي إلى توفير ثلاثة ملايين فرصة عمل جديدة سنويا لاستيعاب داخلية الطاقة البشرية والقدرة التي وصلت في العديد من الدول العربية إلى معدلات خطيرة تزيد على ٢٥٪ من حجم قوة العمل. وفي ضوء الخبرة العالمية وعلى الأخص الخبرة الصينية في جذب الاستثمارات المباشرة الخارجية بمعدلات كبيرة وصل معدلها السنوي في الصين ٤٠ مليار دولار في الفترة الماضية لدول الصين الرئيسي والمهم منها تحقيق دخل الموال الصينيين بدول العالم المختلفة مما يحتم الاهتمام بردوس الأموال العربية المستثمرة عبر العالم. بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالاستثمارات الوطنية التي مازالت تمثل الجزء الأكبر والقدر الأكثر أهمية من استثمارات القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة في كل الدول التي طبقت سياسات الانفتاح الاقتصادي.

●●●●●

تركز سوريا في تسويق أنشطتها من خلال قاعدة بشرية تبلغ ١٦ مليون نسمة ومنطقة تجارة حرة زراعية وصناعية مع لبنان ترقم تعداد السوق إلى ٢٠ مليون نسمة وتكامل عربي يملك قدرات إنتاجية من خلال منطقة التجارة العربية الحرة التي يصل تعدادها السكاني إلى نحو ٢٥٠ مليون نسمة.

وهناك تضامن من مجتمع الأعمال والتصنيع في لبنان بضرورات إحداث الانفتاح السوري تأكيدها الباشر والكبير على الاقتصاد اللبناني على الرغم من كل الاعتبارات حول الوجود السوري الاستمرين على الأرض اللبنانية ممكن تدارك الكثير من السالب بين قطاعات الأعمال في كل من سوريا ولبنان والسعي اللبناني الكثيف لاحتلال القمة في العديد من الأنشطة الحيوية والهامة اللازمة للانفتاح وفي مقدمتها المصارف والمؤسسات المالية وقطاع الاتصالات والطرق ونشاط التجارة الخارجية السلعي الرئيسي وفي مقدمة السياحة.

ويمكن للعلاقات الاقتصادية والتجارية والإنسانية والتاريخية بين مصر وسوريا في هناك ضرورة ملحة لانطلاق القطاع الخاص المصري نحو الدولة السورية المشاركة فيما يحدث بعد من نقاط التلاقي في المصالح المشتركة والقاسم المشاركة وفي تحدي التكثير والكثير الذي يوجب الحركة والنشاط والنماء.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | محمود مختار |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : | ٣٠٠٤ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٢/٦ |


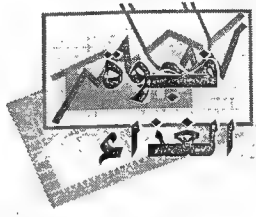


اعداد
محمودمختار
نجلا. الرفاعى
ماجدرشاد

*في الوقت الذى تتسابق فيه الدول المتقدمة والدول ذات الاقتصادات الناشئة على قيادة ثورة الاتصالات وصناعة المعلومات التى يشهدها العالم من حولنا ونحن فى بدايات الالفية الجديدة، نجد ان وطننا العربى يواجه تحديات من نوع آخر مختلفة تماما لعل اخطرها مشكلة فجوة الغذاء الناجمة عن الارتفاع المستمر فى تكاليف الواردات الغذائية العربية التى وصلت الى نحو 20 مليار دولار سنويا رغم الموارد الزراعية الهائلة والثروة الحيوانية التى تذخر بها العديد من الدول العربية والتى يمكن من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتى فى حالة تنسيق عمليات الانتاج الغذائى مع اعادة توجيه الاستثمارات العربية لقطاع الصناعات الغذائية.*

*وقدر حجم الخسائر التى ستواجه الدول العربية نتيجة الارتفاع المتوقع لأسعار السلع الغذائية فى الاسواق الخارجية نتيجة تحرير التجارة العالمية باكثر من 560 مليون دولار.*

*ومن المتوقع ان تصل فجوة الغذاء الناجمة عن زيادة العجز بين الصادرات والواردات الغذائية العربية الى 75٪ من احتياجات العرب حيث بلغ العجز الغذائى العربى حوالى 10,5 مليار دولار بعد ان كان فى حدود 800 مليون دولار العام 1970 فى الوقت الذى كشفت فيه احدث التقارير ان هناك نحو 73 مليون عربى مازالوا يعيشون تحت خط الفقر، واكثر من عشرة ملايين لا يحصلون على الغذاء الكافى.*

# الاكتفاء المنشود

رغم ما تتمتع به الدول العربية من موارد زراعية هائلة يمكن أن يتحقق الاكتفاء الذاتى للمنشود من الغذاء وتتمكن ايضا من تصدير كميات كبيرة من الغذاء إلا أن الجهود المبذولة لتحقيق التكامل العربى فى مجال توفير الأمن الغذائى مازالت محدودة جدا فى الوقت الذى تحذر فيه بعض الدراسات من أن الدول العربية مقبلة على فجوة كبيرة فى الغذاء تصل إلى 75٪ من احتياجات العرب خلال الاعوام القليلة المقبلة.

وتشير البيانات إلى أن الدول العربية تستورد حاليا نحو 12,5٪ من إجمالي الصادرات الغذائية و30٪ من صادرات العالم من الحبوب وتتضح خطورة مشكلة الغذاء العربي من مشاركة ما يتم انتاجه واستهلاكه من الخبز باعتباره أساس غذاء الانسان العربي فمنى السنينات والتعديد في الفترة من 1964 إلى 1966 بلغ اجمالي استهلاك العرب من القمح 12 مليون طن بمتوسط مقابل ٥ ملايين طن فى الخمسينات أى بمعدل 66٪ ثم انتاجه محليا أما في النصف الأول من الثمانينات و1980 إلى 1984، بلغ اجمالي استهلاك القمح العربي 26 مليون طن مقابل انتاج محلي بلغ نحو 9 ملايين طن أى حوالى 35٪ فقط من الاحتياجات ومع استمرار زيادة الانتاج العربي من القمح على نفس المعدل إلى مليون طن كل ١٥ سنوات فالاحتياج العربي من القمح يصل بحلول إلى 41 مليون طن سنويا ويستورد منها نحو 25٪ وليس القمح فقط الذى يعاني من فجوة كبيرة بين الانتاج والاستهلاك فهناك نقص كبير في مجموعات السكر والبقول واللحوم ومنتجات الالبان والزيوت النباتية وتمثل الفجوة الغذائية العربية أكثر من 3,19 مليار دولار لاستكمال الطلب المحلي على المنتجات الغذائية مقارنة بـ3,18 مليار دولار عام 1980 ويتسع الانتاج الحيواني في المنطقة العربية بانخفاض انتاجية الحيوان من اللحم واللبن، حيث بلغ متوسط انتاج الأغنام العمراء والبيضاء في عام 1982 مثلا بلغ متوسط الانتاج نحو 2846 الف طن مقابل 3760 الف طن عام ١٩٩٠ ويتسع الانتاج الحيواني والسمك والبقول واللحوم والزبد والسمن والجبن والعسل الأسود والبيض فتنتج ما يقرب من 6,5٪ من الانتاج العربي ثم تأتي بعد ذلك منطقة الشرق العربي وتنتج 2,78 الف طن أى 6,8٪ من اجمالي الانتاج العربي وهذه الفجوة بين الانتاج والاستهلاك وطرق علاجها تناولتها العديد من الدراسات والتقارير التي أجمعت معظمها على أن سبب أزمة الغذاء العربي ترجع إلى الفارق الكبير بين كمية الطعام المطلوبة والانتاج الزراعي الحالي الذى لا يكفي والذى بدأ يتزايد منذ النصف الأول من السبعينات حيث بلغ نمو الانتاج الزراعي العربي 8,1 سنويا مقابل 6,4٪ زيادة في الطلب أى بفارق 8,2٪ أما العوامل التي طالت بها التقارير والدراسات الاقتصادية فهي ضعف الأسهام الجماعي في توفير مقومات الانتاج الغذائي لكل الدول العربية كالأمطار والمياه والعمالة وغيرها من عناصر أساسية اقتصادية وحيوية تباعد المنتجات الزراعية بين العالم العربي وتطوير الموارد الزراعية المتوافرة في بعض الدول العربية لتحقيق التكامل الغذائي المنشود.

وقد أكدت دراسة حديثة أن الوضع الغذائي في الوطن العربي غير مطمئن وأن مخاطر جدية تواجه زيادة الانتاج الغذائي إذا لم تحدث تطورات مهمة تحقق التكامل الاقتصادي العربي وتطرقت الدراسة التي أعدها رأفت المغربي مستشار الدراسات والبحوث بالادارة الصناعية بوزارة المالية والصناعة بدولة الامارات إلى أن مفهوم الامن الغذائي العربي يرتبط بالامن المائي باعتبار أن توفير الغذاء لا يتحقق إلا بضمان المياه اللازمة للزراعة وأضافت أن أزمة الغذاء ظاهرة عالمية حيث بلغ عدد سكان الأرض حوالي ستة مليارات نصفهم تقريبا في آسيا ذلك يعني أن العالم شهد تضاعف سكانه خلال القترة من 1970 إلى 1995 ويتوقع أن يتزايد خلال الخمسة والثلاثين عاما القادمة قرابة

ليصبح معدل النمو السنوي، وتنتج 5,114 ألف طن سنويا، أى حوالى 8,1٪ أما منطقة البحر الاحمر وتشمل مصر والأردن والسعودية والسودان واليمن فتنتج ما يقرب من 6,5٪ من الانتاج العربي ثم تأتي بعد ذلك منطقة الشرق العربي وتنتج 2,78 الف طن أى 6,8٪ من اجمالي الانتاج العربي وهذه الفجوة بين الانتاج والاستهلاك وطرق علاجها تناولتها العديد من الدراسات والتقارير التي أجمعت معظمها على أن سبب أزمة الغذاء العربي ترجع إلى الفارق الكبير بين كمية الطعام المطلوبة والانتاج الزراعي الحالي الذى لا يكفي والذى بدأ يتزايد منذ النصف الأول من السبعينات حيث بلغ نمو الانتاج الزراعي العربي 8,1 سنويا مقابل 6,4٪ زيادة في الطلب أى بفارق 8,2٪ أما العوامل التي طالت بها التقارير والدراسات الاقتصادية فهي ضعف الأسهام الجماعي في توفير مقومات الانتاج الغذائي لكل الدول العربية كالأمطار والمياه والعمالة وغيرها من عناصر أساسية اقتصادية وحيوية تباعد المنتجات الزراعية بين العالم العربي وتطوير الموارد الزراعية المتوافرة في بعض الدول العربية لتحقيق التكامل الغذائي المنشود.

وقد أكدت دراسة حديثة أن الوضع الغذائي في الوطن العربي غير مطمئن وأن مخاطر جدية تواجه زيادة الانتاج الغذائي إذا لم تحدث تطورات مهمة تحقق التكامل الاقتصادي العربي وتطرقت الدراسة التي أعدها رأفت المغربي مستشار الدراسات والبحوث بالادارة الصناعية بوزارة المالية والصناعة بدولة الامارات إلى أن مفهوم الامن الغذائي العربي يرتبط بالامن المائي باعتبار أن توفير الغذاء لا يتحقق إلا بضمان المياه اللازمة للزراعة وأضافت أن أزمة الغذاء ظاهرة عالمية حيث بلغ عدد سكان الأرض حوالي ستة مليارات نصفهم تقريبا في آسيا ذلك يعني أن العالم شهد تضاعف سكانه خلال القترة من 1970 إلى 1995 ويتوقع أن يتزايد خلال الخمسة والثلاثين عاما القادمة قرابة 2,5 مليار نسمة وأن يكون نصيب الفدان الواحد من تلك الزيادة حوالي 90 بالمائة وأوضحت الدراسة أن منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة طالبت دعت إلى ضرورة السيطرة على الجوع الذى سيطال عدد شعوبه بحلول عام 2010 نحو 680 مليون شخص منهم 250 مليونا في أفريقيا وذكرت الدراسة أن بالنسبة للدول العربية أوضحت تقارير متخصصة أن هناك 73 مليون عربي مازالوا يعيشون تحت مستوى خط الفقر وأن أكثر من عشرة ملايين لا يحصلون على الغذاء الكافي إضافة إلى وجود ستين مليون عربي يعانون من الأمية والفارت إلى أن العربي تمثل الجياد الأخير من العبور الغذائي العربي حيث يستورد الوطن العربي ما نسبته 17٪ من حجم التجارة العالمية من الحبوب كما أن متوسط الانتاج الغذائي السنوي في المنطقة العربية 180 مليون طن وأن متوسط انتاج الحبوب بلغ 37,6 مليون طن وبلغ القمح ما نسبته 45٪ منها أى 16,8 مليون طن وينتج الوطن العربي من السكر ملايين طن سنويا ومن اللحوم البيضاء والحمراء 2,8 مليون طن سنويا ومن الألبان ومنتجاتها 3,6 مليون طن سنويا ومن الزيوت ومشتقاتها 1,1 مليون طن سنويا والأسماك مليوني طن سنويا وأوضحت الدراسة أن المعيز الغذائي العربي في مضمونه هذه المعدلات وصلت فيجته إلى نحو 10,5 مليار دولار عام 1996 بينما كان 802 مليون دولار عام 1970 وفيما يتعلق بالأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي فقد بلغت مساحتها 198 مليون هكتار أى ما نسبته 14٪ من مساحة الوطن العربي - أما المساحة المستغلة زراعيا لتتاج 54 مليون هكتار كما قدر الشرق مساحة الغابات في الوطن العربي بحوالي 83 مليون هكتار في الوقت الذى قدرت الغابات مساحة 2,5 مليون هكتار.

وقدرت الدراسة من أن استمرار هذه المعدلات سيؤدى إلى حدوث مجاعة حقيقية يكون السبب الرئيسي فيها النقص الحاد في كميات المياه وذكرت الدراسة أن مشاكل المياه في الوطن العربي تتشكل في تناقص الكمية المياه المتاحة خاصة مياه الانهار المشتركة الأمر الذى انعكس سلبا على الزراعة وأضافت بعض الدول العربية إلى تحويل جزء من المياه المستخدمة في الزراعة إلى الاستخدام المنزلي وتتناقص المياه الجوفية بسبب استخدامها بأكثر من الموارد وفي التجديد وبسبب الحفر العشوائي للآبار بالاضافة إلى تلوث خطير كنتيجة للمياه التي حبست خلف السدود المقامة على المياه من حيث هدرها واستمرار التشريح على المحاصيل كنتيجة الحملة المياه عدم توافر الامكانيات المالية لتشكيل شبكات التشريح بين مناطق الاحواض المائية والمناطق القابلة للزراعة، وأشارت الدراسة إلى أن من أهم المشاكل عدم توافر الموارد المالية واستخدام التقنيات الحديثة لتطبيق سياسات ترشيد استخدام المياه موضحة أنه رغم أن اجمالي الامطار الهاطلة على الوطن العربي يصل إلى 2280 مليار متكعب سنويا تبلغ المياه المتوافرة منها 352 مليار متر مكعب فقط 15٪ وفقدانها في هدرا وأوضحت الدراسة أن انخفاض كفاءة استخدام المياه في الدول العربية في الوقت الذى يتزايد فيه الطلب على المياه مع الاستخدام في القطاعات المختلفة وتصاعد الاحتياجات المنزلية والصناعية ستؤثر في انخفاض قدرة المياه مخيرة إلى أن الانتاج السنوي للانتاج الغذاء في الدول العربية خلال الفترة من 1970 - 1984 بلغ نحو 37 مليون طن وهي كميات عجزت القترة التي أعقبت الجفاف وتدهور اوضاع الزراعة في العالم على وجه العموم إلا أن انتاج الغذاء في المنطقة العربية بدأ في التضور فيما بعد عام 1984 أى بعد متوسط الانتاج السنوي للفترة 1994 - 1995 نحو 108 ملايين طن بزيادة قدرها 48٪ كما أن متوسط النمو السنوي للانتاج زادت قيمته 2,6٪ خلال الفترة 1984 - 1970 وإلى ما يقارب 3,11٪ خلال الفترة 1994 - 1995 ولكنت الدراسة أن الفجوة الغذائية العربية تعبر عن صافي الاستيراد من السلع الغذائية وهي بذلك تعكس الفارق بين الانتاج وما هو متاح من الاستهلاك في القطاع الذين موضحة أن الفجوة التي بدأت منذ عام 1970 كانت بما قيمته 8,3 ملايين دولار ثم أخذت تنمو بمعدلات متزايدة إلى أن بلغت قرابة بقيمة قدرها 13,9 مليار دولار عام 1984 ولكنها انخفضت بعد ذلك نتيجة للظروف التي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : | محمود مختار |
| الموضوع الفرعي : | التكامل الاقتصادي | رقم العـــدد : | ٣٠٠٤ |
| المصـــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٢/٦ |

حققت في لاتتاج من السلع الغذائية الرئيسية حيث بلغ متوسطها السنوي خلال النصف الأول من عقد التسعينات 1990 – 1995م حوالي 10.5 مليار دولار ولكنت الدراسة ضرورة اتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية مبكرة من أجل استحمال وسائل وطرق التصنيع المتطلبة والمتحصة مع الاستفادة من توافر الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة بكثرة في مصر والسودان وسورية والعراق وغيرها من البلدان العربية إضافة لرؤوس الاموال العربية التي مازالت تستثمر بعيدا عن موطنها الاصلي الذي هو احوج ما يكون لها وعلى المستوى الدولي ذكرت الدراسة أن التصور بالقلق الشديد يتزايد حول الاوضاع الغذائية في العالم اجمع بسبب الشحة في مصادر الغذاء وبسبب تنافسه بالقياس إلى تزايد المستمر لعدد سكان الكرة الارضية مشيرة إلى أنه على الرغم من تزايد الشعور بالمسئولية تجاه مسألة الامن الغذائي العالمي فإن هناك قصورا مستمرا في التنمية الشاملة وبوجه خاص في مجال التنمية الزراعية والريفية: وأوضحت أن التقديرات الدولية تتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم بنحو ثلاثة مليارات نسمة ليصل إلى 8.7 مليار نسمة بحلول عام 2030 الأمر الذي سيفاقم من حدة النقص الغذائي في نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة ويضاعف من مستوى الطلب على الموارد الطبيعية المحدودة وبخاصة الموارد المائية المتناقصة كما تشير التقديرات إلى أن نحو مليار هكتار من الاراضي يتعرض إلى التآكل بفعل الرياح والى الانجراف بفعل المياه وأن حوالي 200 مليون هكتار من الاراضي يتعرض إلى التدهور التوتر لاسباب كيميائية وطبيعية مختلفة. ولاحظت الدراسة أنه وفقا لتقارير دولية فإن مخزون العالم من الثروة السمكية قد استنفذ بشدة نحيد إن 18٪ من مصائد الاسماك في العالم باتت حدود الانتاج القصوى أو تهاوزتها ناهيك عن تعرض الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية ذات الاهمية القصوى إلى خطر الاندثار بسبب الاستغلال الجائر وسوء الاستخدام وذكرت أن منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة "الفاو" تشعر عدد الذين يعانون من نقص التغذية الزمن قد يتامز 730 مليون نسمة بحلول عام 2010 منهم ما يقرق على 300 مليون نسمة في البلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى علما بأن اكثر من 800 مليون شخص يواجهون حاليا في البلدان النامية وحدها نقص التغذية المزمن ونحو 200 مليون طفل دون سن الخامسة مصابون بنقص البروتين والطاقة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربي
الموضوع الفرعى : التكامل الاقتصادى
المصـــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : محمود مختار
رقم العـــدد : ٣٠٠٤
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٢/٦

# خسائر متوقعة

**اقرت دراسة اقتصادية حجم الخسائر العربية الناجمة عن الارتفاع المتوقع لاسعار السلع الغذائية فى الاسواق الخارجية نتيجة تحرير التجارة العالمية بنحو 564 مليون دولار واشارت الدراسة الى ان واردات القمح والسكر والارز تشكل حوالى 65٪ من الخسائر المنتظرة ووضعت الدراسة التى ناقشها المؤتمر العلمى العربى الثانى للعلوم الزراعية واقتصادياتها بمشاركة 9 دول عربية مصر فى مقدمة الدول من حيث الخسائر المتوقعة بنحو 72 مليون دولار تليها الجزائر 91 مليون دولار والعراق 85 مليون دولار ثم السعودية 76 مليون دولار والمغرب 54 مليون دولار وسوريا 37 مليون دولار وتونس 25 مليون دولار مقابل 14 مليون دولار للاردن و10 ملايين دولار للسودان فاليوم الواردات.**

وكشفت الدراسة عن زيادة تكاليف الواردات الغذائية العربية لنحو 20 مليار دولار سنويا بما يوازى حوالى 7.2٪ من اجمالى الواردات الزراعية ونحو 12.6٪ من اجمالى الواردات العربية كما انتقلت تواضع الاستثمارات العربية المرجعة الى قطاع الزراعة والتى لاتتجاوز 9٪ من اجمالى القطع الاجمالى العربى 621 مليار دولار .. مستعرضة أن تركيز الاستثمارات العربية فى تطاعات الصناعة والخدمات سببا مباشرا فى تراجع الانتاج العربى من الغذاء.

واكدت الدراسة ان الدول العربية تعانى من عجز الانتاج المحلى لسلع الغذائية وعدم قدرتها على تمويل وارداتها من غذه السلع نتيجة نقص مواردها المائية وضعف الصادرات التى تنحصر 25٪ فقط من الواردات الزراعية .. مشيرة الى ان مصر والجزائر والعراق والمغرب وليبيا واليمن من أكثر الدول المستوردة للقمح فيما تستورد مصر والعراق والجزائر نحو 60٪ من اجمالى قيمة الواردات العربية من الزيوت النباتية كما تشكل واردات كل من السعودية والجزائر نحو 45٪ من اجمالى الواردات العربية من الالبان ومنتجاتها .. وتستورد الجزائر بمفردها حوالى 25٪ من اجمالى الواردات العربية من اليسكر مقابل 14٪ لمصر و8٪ لكل من سوريا والعراق.

وقد حددت الدراسة انتاج القمح فى الوطن العربى ارتفاعا نسبيا حيث بلغ الانتاج فى الوطن العربى للمستوات 80ـ 1985ـ 1995 166.1 مليون طن بمتوسط سنوى مقداره 12,8 مليون طن حيث يمثل 2,5٪ من انتاج العالم من القمح مع ان استهلاك القمح فى الوطن العربى يمثل 5,7٪ من انتاج العالم من القمح وان الانتاج الزراعى العربى مقارنة بانتاج باقى العالم من القمح ضعف حجم الانتاج الزراعى العربى مقارنة بانتاج باقى العالم من القمح الا ان الوطن العربى يواجه ذلك الى عدم اتباع خطط تنموية زراعية سليمة تهدف الى زيادة الانتاج من خلال التوسع الافقى والكثيف لاستثمارات الانتاج الزراعى مما ادى لعجز نمو القطاع الزراعى والصناعى عن نمو تنمية احتياجات الوطن العربى الغذائية عامة واللمحم خاصة لمثلا تمثل كل من المغرب ومصر الرتبة الاولى من حيث انتاج القمح فى الوطن العربى حيث تمثل كل منهما نسبة 21,9 ، 20,6٪ على التوالى ثم تأتى سوريا والجزائر والسعودية والعراق وتونس بالرتبة الثانية من حيث انتاج القمح فى الوطن العربى فى حين يمثل انتاج سائر الاقطار العربية الاخرى اقل من 1٪ من انتاج القمح فى الوطن العربى للمتوات 80 ـ 1995 عام 1980 الى 21,3 مليون طن عام 1995.

وكذلك ارتفعت نسبة استيراد القمح فى الوطن العربى من استيرادات العالم من القمح للمتوات من 21,3٪ من استيرادات العالم من القمح الى 186٪ فى عام 1995 اما من حيث استيرادات الاقطار العربية من القمح فان هناك تفاوتا بين استيرادات هذه الاقطار من القمح لاسباب عديدة منها عدد السكان ومستوى المعيشة والنمط الغذائى والتوسع الحضرى الصناعى .. فمثلا تمثل مصر الرتبة الاولى من حيث اجمالى استيرادات القمح فى الوطن العربى وتمثل نسبة 29,7٪ من اجمالى استيرادات الوطن العربى من القمح وتأتى بالرتبة الثانية كل من الجزائر، العراق، المغرب، وتحتل المرتبة الثالثة كل من تونس، اليمن، سوريا، ليبيا وتأتى بالرتبة الرابعة كل من السودان، لبنان، الاردن، السعودى، الكويت، وتحتل المرتبة الاخيرة بقية الاقطار العربية.

وتؤكد الدراسات انه على الرغم من ان هناك بعض الدراسات التى تقلل من حدة الاحتياجات المقررة على المستوى العربى كالخفض والتكيف والاسحاف الا ان هناك سلعا غذائية اخرى مازالت تمثل فاتورة على سد هذه الاحتياجات ويتم استيراد كميات كبيرة منها من خارج المنطقة العربية.

واشارت الدراسة الى ان نسبة الاكتفاء الذاتى من السكر تبلغ حوالى 36,9 مقابل 35,1٪ للزيوت النباتية.

ونحو 51٪ للالبان ومنتجاتها وتابعت ان الوضع الحالى لانتاج واستهلاك اسلع الغذائية فى المنطقة العربية لايتوقف عند حدود الانتاج الوطنى من السلع الغذائية من مواجهة الاستهلاك المحلى فقط ولما يتعداه الى قدرة معظم الدول العربية على تمويل وارداتها من السلع الغذائية المستوردة نتيجة لنقص مواردها المالية بالاضافة لضعف الصادرات بصفة عامة والمنتجات الزراعية خاصة وحددت الدراسة عدة عوامل لتراجع الانتاج الغذائى منها انخفاض نسبة مساحة الاراضى المستغلة وعدم تناسبها مع الزيادة السكانية وندرة الموارد المائية وسوء استخدامها وضعف حجم الالات الزراعية وافضل معظم السياسات الاقتصادية المتبعة فضلا عن الانتقاد الى خطط وسياسات عربية موحدة لاستغلال الفوائض المالية فى بعض الدول العربية لسد النقص الغذائى العربى بنحو ٤٪ سنويا وتقدر الدراسة حاليا على ضرورة انشاء الاتحاد العربى للبحث العلمى العربى لاسيما فى مجال الانتاج الغذائى والصناعات الغذائية واسلاح الهياكل المؤسسية وتشجيع اقامة المشروعات المشتركة فى مجال الانتاج الغذائى واسلاح الهياكل والسياسات الاقتصادية المنتجة للانتاج الغذائى والزراعى العربى فضلا عن توحيد كالجهود العربية وتنسيق الخطط والسياسات المالية .. مشددة من تاعيات نتائج مفاوضات تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية المنتظرة وتابعة لمنظمة التجارة العالمية على الامن الزراعى والغذائى.

واكدت الدراسة على ان الامكانات العربية فى الزراعة تصل الى مستوى يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى العربى ككل حيث ان مساحة الاراضى الصالحة للزراعة المستغلة للزراعة تتجاوز 198 مليون هكتار ومن الممكن زيادتها الى 236 مليون هكتار من خلال عمليات الاستصلاح المتطلة بخلاف المراعى والغابات والثروة السمكية.

واوضحت الدراسة انه بالرغم من التقدم الملحوظ فى الزراعة العربية خلال الاعوام الماضية الا ان العالم العربى لايزال يمتلك فى جزء كبير من امكاناته على القيام الاساسى الذى ادى لزيادة العجز بين الصادرات والواردات الغذائية العربية من مليار دولار لاكثر من 20 مليار دولار مشيرة الى ان العجز يتزايد سنويا نتيجة للزيادة السكانية بمعدل 2,5٪ الامر الذى يوصل قضية الاعتماد على الذات فى مجال الغذاء ضرورة.

واكدت الدراسة على ضرورة تضافر جهود مختلف منظمات ومؤسسات التنمية الزراعية العربية سواء المتطوعة او الاقليمية المتخصصة لوضع تصور لمتطلبات المرحلة المقبلة للوصول الى النسب التى تسافم فى القضاء على الفجوة الغذائية لاهم المنتجات والمحاصيل الزراعية على مستوى الدول العربية واقترحت الدراسة استراتيجية للسياسات الملمة للتنمية الزراعية العربية تنطلق من تطوير استغلال الموارد الطبيعية والبحد من هدرها عبر تبنى سياسات وخطط وبرامج التنمية الاكفية والرأسية بهدف زيادة العوائد من هذه الموارد وتعميق الميزة النسبية للزراعة العربية.

وضعت الدراسة الى انشاء قاعدة بيانات عربية متكاملة متخصصة فى مجال الانتاج والتجارة الزراعية العربية سواء البينية او الكلية مع تعزيز دور برنامج تمويل التجارة العربية فى تنمية التجارة الزراعية البينية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية..

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : | محمود مختار |
| الموضوع الفرعى : | التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : | ٣٠٠٤ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٢/٦ |


# عرب القارة السمراء

ترتبط الدول العربية بافريقيا باواصر طبيعية وجغرافية قديمة ومع ان 70٪ من الارض العربية تقع فى افريقيا و70٪ من مجموع الشعب العربى يقع فى افريقيا ايضا ومع ذلك فـان مستوى العلاقات العربية الافريقية لايزال ادنى بكثير من المطلوب ولاسيما فى الجانب الاقتصادى على الرغم من الجهود التى بذلت خلال ربع القرن الماضى ولعل السبب الرئيسى لذلك هو ان كلا من الدول العربية والافريقية تنتمى الى مجموعة البلدان النامية التى تسعى بصورة عامة الى استيراد السلع المصنعة وتصدير المواد الاولية الى الدول الصناعية وقد سعت الدول العربية بعد ارتفاع اسعار البترول عام 1973 الى تخفيف آثار هذا الارتفاع على الدول النامية ومن بينها الدول الافريقية وقد انشئ لهذا الهدف المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا عام 1975.

ويرى مدير عام المصـرف العربى للتنمية الاقتصـادية مدحت سامى بانه نظرا لما شهده العـالم فى فترة التسعينات من متغيرات سياسية انعكست على التنمية فى افريقيا وتتمثل فى تحول العالم نحو اقتصاد السـوق المفتوح وتحرير التجارة وحرية انتقال رؤوس الاموال وتعظيم دور القطاع الخاص فقد ركز المصرف نشاطه على المشروعات المتوسطة والصغيرة التى تمس حياة المواطن الافريقى وتساعده على توفير احتياجاته اليومية وفى مقدمتها الغذاء وذلك من خلال التوسع فى تمويل المشروعات الزراعية ومشروعات الانتاج الغذائى.

وقد بدأ المصرف عمليات المساهمة فى تمويل التنمية فى افريقيا عام 1975 وبلغ اجمالى ماخصص لذلك حتى نهاية عام 1999 نحو 2174 مليون دولار امريكى بما فى ذلك صندوق الاقـراض لمعالجة مشاكل موازين المدفوعات والبالغ مقـدارها 2,214 مليون دولار وقد شمل ذلك تمويل 268 مشـروعا انمائيا و218 عملية عون فنى و15 قرضـا ائتمانيا و14 عملية خاصة فى اطار برنامج للعون العاجل لبعض الدول الافريقية المتأثرة بالجفاف والتصحر بالاضافة الى 59 قرضـا من صندوق الاقراض وقد بلغت تمويلات المصرف المتراكمة دون احتساب عمليات صندوق الاقراض نحو 1960 مليون دولار بين اعوام 1975 و1999. وقد حققت عمليات المصرف انتشارا واسعا فى الدول الافريقية المستفيدة شمل 41 دولة من مجموعة 43 دولة افريقية جنوب الصحراء وعددا من المنظمات الاقليمية كما تنوعت تمويلاته فغطت البنية الاساسية والزراعية بشقيها النباتى والحيوانى بما فى ذلك التنمية الريفية وكهرباء ومياه الريف والابار والطرق الريفية والانتاج الحيوانى والسمكى والطاقة والصناعة والقطاع الاجتماعى المصرفى اضافة الى عمليات المعونة الفنية وبلغت هذه التمويلات نسبة 23,50٪ لقطاع البنية الاساسية و30٪ لقطاع الزراعة ونسبة 63,7٪ لقطاع الطاقة ونسبة 27,2٪ لقطاع الصناعة "قطاع المصرفى و1٪ للعون الفنى واقل من 2٪ للقطاع الاجتماعى والبرنامج الخاص.

وبلغت قيمة منح العون الفنى اكثر من 51 مليون دولار صرفت بنسبة 61٪ لتمويل دراسات الجدوى بينما تم تخصيص الباقى لانشطة اما فى عام 1999 فقد توزعت تمويلات المصرف بنسبة 8,49٪ على قطاع البنية الاساسية واستمر قطاع الزراعة فى احتلال المرتبة الثا... قصوى على صعيد الاسهام فى توفير الامن الغذائى.

وقد ارتفع رأسمال المصرف من 231 مليون دولار عند انشائه فى عام 1975 الى 1500 مليون دولار فى ابريل 1999 اى بزيادة 1269 مليون دولار عن فترة انشائه اى ان رأسماله الحالى اصبح يمثل ست مرات ونصف المبلغ الاصلى المكتتب به وقد اتبع المصرف سياسة استثمارية محافظة متوازنة فى توظيف امواله ادت الى زيادة موارده حيث بلغت حقوق الدول الاعضاء فى نهاية العام الماضى نحو 2169 مليون دولار بهدف زيادة قدرة المصرف على تلبية احتياجات افريقيا المتزايدة وعلى رأسها توفير الغذاء للدول العربية والافريقية بالقارة السمراء.

# الإقتصاد

## العالمى

# الاقتصاد العالمى

| م | عنوان المقال | كاتب المقال | المصدر | العدد | التاريخ | الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | معالم مشتركة للأزمات الاقتصادية | لويس حبيقة | السياسة الكويتية | ١١٣٤٨ | ٢٠٠٠/٧/٣ | ١٨٠ |
| ٢ | فى تقرير للامم المتحدة : التعافى الاقتصاد العالمى | وائل الليثى | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | ١٦٤٥ | ٢٠٠٠/٧/١٧ | ١٨٢ |
| ٣ | علم المستقبل والتحولات الاقتصادية | محمد شعبان | (مجلة)الاهرام الاقتصادى | ١٦٤٧ | ٢٠٠٠/٧/٣١ | ١٨٣ |
| ٤ | عن الاقتصاد المؤمس | حازم الببلاوى | الاهرام | ٤١٥٣٧ | ٢٠٠٠/٨/٢٧ | ١٨٦ |
| ٥ | الاسباب الاخرى للانهيارات الاقتصادية | حسين شبكشى | العالم اليوم | ٢٩٧١ | ٢٠٠٠/١٠/٢٩ | ١٨٨ |
| ٦ | من يتولى التنمية فى العالم | محمد ابراهيم | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | ١٦٦٣ | ٢٠٠٠/١١/٢٠ | ١٩٠ |
| ٧ | الاقتصاد واستراتيجية القوة | شريف دلاور | الاهرام | ٤١٦٤٤ | ٢٠٠٠/١٢/١٢ | ١٩٢ |
| ٨ | نمو الاقتصاد العالمى سنة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ | الجريدة | الحياة | ١٣٧٩٥ | ٢٠٠٠/١٢/١٨ | ١٩٣ |

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العالمي | اسم كاتب المقال : | لويس حبيقة |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــدد : | ١١٣٤٨ |
| المصـــــدر : | السياسة الكويتية | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٧/٣ |

# معالم مشتركة للأزمات الاقتصادية

بقلم: الدكتور لـويس حبيقة*

هنالك تشابه كبير من الأزمات الاقتصادية الكبيرة في كل الاوقات والامكنة على الرغم من ان لكل منها خصائصها المميزة. هذه الحقائق تشكل الفارق الكبير بين العلوم الاقتصادية والعلوم الطبيعية التطبيقية. فالعوامل نفسها يمكن ان تصطنع في الاقتصاد نتائج مختلفة تماما وربما معاكسة ايضا في ظروف سياسية او اجتماعية او جغرافية مختلفة.اما في العلوم الطبيعية ، فهذا لايحصل ابدا ان التجربة تعيد نفسها بكل امانة ودقة. فمن الفوارق الرئيسية بين ازمات الامس واليوم هو تقدم الواصلات والاتصالات والتكنولوجيا بشكل لامثيل له في التاريخ الحديث والقديم. ان كلفة وسرعة وطبيعة التبادل التجاري والمالي تغيرت كليا في القرون الماضية وخصوصا في القرن العشرين. ان عالم الانترنت والتجارة الالكترونية سيغير شكل ومعالم الاقتصاد العالمي في الالفية الجديدة كما لم يحدث ابدا في الماضي.

اننا نعيش اليوم في واقع العولمة الثانية ، اذ ان الاولى حصلت في السنوات الخمسين التي سبقت الحرب العالمية الاولى وانتهت مع بداية هذه الحرب. ونقصد بالعولمة انخفاض كلفة النقل والاتصالات وزيادة حرية التجارة وحركة رؤوس الاموال والاشخاص مما احدث نموا اقتصاديا منقطع النظير. وانتهت الحرب، وبقي الاقتصاد العالمي متقلبا يعاني من مشكلات كبيرة سببت جميعها انهيار اسواق المال في سنة 1929. فما هي خصائص انهيار 1929 وماهي الفوارق مع ما حصل في سنتي 1987 و1997 ان فائض الانتاج الذي حدث خلال العقد الثالث من القرن الماضي سبب انخفاضا كبيرا في الاسعار والاجور وزيادة في عدد العاطلين عن العمل وانهيارا في مؤشر اسواق نيويورك المالية بلغ 12,82 في المئة نهار 10/28 1929. واستدت الازمة المالية الى كل القطاعات الاقتصادية الامريكية والى الكثير من دول العالم خصوصا الى اوروبا.

اما ازمة 1987 فكانت الاقسى احباطا في تاريخ الاسواق المالية الامريكية اذ ان مؤشر الدوو جونز DJ انخفض نهار 1987/10/19 بنسبة 22,61 في المئة ، وهي اكبر نسبة انخفاض خلال نهار واحد في التاريخ الحديث . اسباب هذه الازمة متعددة وتعود في مجملها الى الاقتصاد الامريكي الذي كان يعاني من عجز كبير في الموازنة وفي الميزان التجاري. كما يعود الى بعض التعديات المقترة يومها في النظام الضرائبي والتي كانت ستلغي بعض الاعفاءات الضرائبية للشركات المدينة. ومن الاسباب الاخرى قلة السيولة وارتفاع اسعار الاسهم اصطناعيا في السنوات التي سبقت الازمة، تماما كما يحصل في السنوات الاخيرة مع اسهم شركات الاتصالات والتكنولوجيا والانترنت بشكل خاص. للمواقع نفسها تكررت قبل ازمة 1997 مما سبب انخفاضا في مؤشر DJ بلغ 554 نقطة في يوم واحد وهو 1997/10/27. هذه الازمات ساهمت في عودة اسعار الاسهم الى قيمتها الحقيقية بعد زيادات رقمية غير مبررة اقتصاديا وعلميا.

الفرق الكبير بين ازمة 1929 والازمات الحديثة هو ان الاولى ترافقت مع ازمة سيولة في النظام المصرفي بينما لم يحدث ذلك مع الازمتين الاخريين . كما ان المصرف المركزي الامريكي ساهم في تكثيف نمو الكتلة النقدية قبل ازمة 1929 وهذا لم يحدث قبل الازمات الاخرى. كما ان ازمة 1929 سببت انهيارا اقتصاديا عاما في كل القطاعات الاقتصادية الامريكية ووصلت الى خارج الحدود وهذا لم يحدث ابدا في الازمتين الاخيرتين حيث بقيت الاقتصاد على نموه القوي. ازمة 1929 قسمرت لاشهر طويلة وهذا بعد اكتوبر الشهير وهذا لم يحدث في الازمتين الاخريين حيث انحصرت الخسائر في البورصة وايام قليلة فقط. ومن الضروري القول هنا ان ازمة 1929 حصلت قبل تاسيس صندوق النقد الدولي وهذا ردنا على الاتهامات الموجهة الى الصندوق في شان دوره في تسبب وسوء معالجة الازمات الاقتصادية الحديثة، اي ازمات الثمانينات والتسعينات. كما ان هنالك الكثير من الازمات النقدية التي حصلت بعد تاسيس الصندوق ولم يكن له اي دور فيها، بل طلبت منه المساعدة في العالجة كما حصل مع افلاس الصندوق الاستثماري الشهير LTCM والتي تعددت خسارته بالايين الدولارات بسبب تهور المسؤولين عنه. وابعد هذا من اعطاء بعض الملاحظات بخصوص الازمات المذكورة والتي يمكن ان تكون ذات فائدة لظروف معاثلة.

اولا: يتلاقى رجال الاعمال بسهولة مع النمو الاقتصادي بل يتسابقون ادعالا في الاستثمار في القطاعات الزدهرة مما يحدث فائضا كبيرا يضر بهم وبالقطاع نفسه. ولا تظهر الاضرار الا في الاخير اي عندما يستحيل اصلاحها تماما كما حصل في القطاع العقاري اللبناني في التسعينات وما حصل في الاسواق المالية الامريكية قبل ازمتي 1987 و 1997 وما يمكن ان يحصل في السنوات القليلة المقبلة بسبب تضخم اسهم شركات التكنولوجيا والاتصالات. ان التسابق على الاستثمار في كل القطاعات في ظروف نمو ملحوظ له مبرراته طبعا ولكنه ينعكس سلبا على الاقتصاد العام عندما يبدا الركود الاقتصادي، اذ يساهم في زيادة التوقفات التخاوفية وبالتالي يؤثر في امكانية النهوض الاقتصادي.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العالمي | اسم كاتب المقال : | لويس حبيقة |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــــدد : | ١١٣٤٨ |
| المصـــــــدر : | السياسة الكويتية | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٧/٣ |


ثانيا ، من المستحيل على الاقتصاديين تنبؤ الازمات الاقتصادية المفاجئة تماما كما من المستحيل على الطبيب تنبؤ اصطدام سيارة لاحد مرضاه. فمن الخطأ وضع اللائمة على العلم الاقتصادي بالرغم من انه حقق في العقود القليلة الماضية انجازات كبيرة وواسعة واصبح في وضع المتطور جدا. ولا تنكر ان الازمات الاقتصادية الكبيرة الفاجئة التي حدثت في شرق اسيا كانت دروسا مفيدة وفريدة للاقتصاديين ولكافة المؤسسات الدولية والتنفيس ان البنك الدولي اصدر كتابه «الاعجوبة الاسيوية» فقط قبل سنوات قليلة من الكارثة.

ثالثا، من المستحيب نظريا والمستحيل عمليا فصل الوقائع الاقتصادية عن الاذى الاجتماعية والسياسية وذلك لتخفيف تاثير الازمات الاقتصادية على المجتمعات والافراد والمؤسسات. اسباب الازمات الاقتصادية تعود ايضا الى العوامل السياسية والاجتماعية المختلفة التي ليس للاقتصاديين دور فيها، كما انه من الصعب حصرها ومعالجتها سوية مهما كبرت الوسائل المتاحة. رابعا، من الاهمية بمكان ابعاد المؤسسات الوطنية والدولية الاجتماعية والمالية المناسبة لمعالجة اوضاع المتضررين من الازمات الاقتصادية. فهذه المؤسسات لم تكن موجودة في بداية هذا القرن مما ساهم في تعميق ازمة 1929 وفي امتدادها الى الكثير من الدول والقطاعات. كما ان وسائلها كانت محدودة مما شل امكانات التدخل لتخفيف الخسائر وتعجيل عودة الامور الى طبيعتها. فدول شرق اسيا مثلا استعادت ديونيتها بعد سنوات قليلة من الركود، وذلك بفضل المساعدات والتقنيات الجديدة الفاعلة التي استعملت بمهارة.

خامسا، من الضروري ان يتمتع القطاعان العام والخاص بالوعي الكافي لمواجهة مخاطر ازمات مماثلة. فالقطاع العام يمكن ان يستفيد من الوضع الصعب لاصلاح المؤسسات والادارة، كما عليه مواجهة ورفض الطلب الشعبي العفوي المؤيد للحماية الاقتصادية خلال وبعد الازمة. فالحماية لم تنقذ في تاريخها اي قطاع اقتصادي، بل ساهمت على العكس في خلق قطاعات اقتصادية غير دينوية. ان تعاون القطاعين العام والخاص في كل الظروف، وخصوصا في الاوقات العصيبة أفيد وان يعطي افضل النتائج.

---

☆ خبير اقتصادي - استاذ العلوم المالية والمصرفية - الجامعة الاميركية - بيروت.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي : عام
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادي
اسم كاتب المقال : وائل الليثي
رقم العـــــدد : ١٦٤٥
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٧/١٧

## في تقرير للأمم المتحدة:

# انتعاش الاقتصاد العالمي لا يلغي شبح الأزمات

**أصدرت الامم المتحدة مؤخرا تقريرا حول الاقتصاد العالمي تناولت فيه الاوضاع الاقتصادية في مختلفة دول ومناطق العالم، وعلى الرغم من ابداء التقرير مزيدا من التفاؤل بشأن النمو الاقتصادي المتوقع في الفترة المقبلة الا انه وجه عدة تحذيرات الى واضعي السياسات الاقتصادية في العالم من احتمال تعرض الاقتصاد العالمي لهزات او ازمات جديدة.**

**فقد توقع التقرير الذي اصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة ان ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,٥٪ هذا العام مما يوضح حدة التدهور الاقتصادي عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ في اعقاب الازمة الاقتصادية التي اجتاحت اسيا عام ١٩٩٧**

وذكر التقرير انه من المتوقع ان يستمر قوة الاقتصاد في امريكا الشمالية بصاحبها تحسن في معظم اجزاء العالم الاخرى وبصفة خاصة في جنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية واوروبا وتوقع التقرير ان تواصل التصاعدات الهند والصين التي حققت نموا تراوح بين ٦و٧٪ خلال السنوات الماضية نموها بنفس الخطى على الاقل خلال عام ٢٠٠١ واضاف ان الاقتصاد العالمي بدأ في دخول مرحلة ماقبل الازمة الاقتصادية التي ضربته عام ١٩٩٧ حيث عادت تدفقات رؤوس الاموال الخاصة على الاقتصاديات الناشئة الى الزيادة من جديد الا انها ليست على معدل مرحلة ماقبل الازمة.

واشار الى ان حجم التجارة العالمي يشهد نموا بنسبة ٤٪ بعد عامين من الانكماش في ٩٨ اي اكثر قليلا واضاف التقرير ان اوضاع العمالة في تحسن على المستوى العالمي بما في ذلك منطقة غرب اوروبا التي تراجع فيها معدل البطالة الى اقل من ١٠٪ عام ١٩٩٩ للمرة الاولى منذ عام ١٩٩٢ مشيرا الى ان ارتفاع معدلات البطالة في الدول الغنية والاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول هي مستمراتها في مرحلة ماقبل الازمة الاقتصادية.

وقال التقرير ان معدلات التضخم اصبحت تحت السيطرة حيث توضح المؤشرات المجمعة نجاح الكثير من الدول ذات الاقتصادات الناشئة في خفض معدلات التضخم العام الماضي، وتوقع التقرير ان تتراجع معدلات التضخم بشكل كبير في العديد من الدول النامية والاقتصادات التي تشهد مراحل تحول هذا العام كما توقع زيادة معدلات النمو في الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط خاصة في حالة الاستفادة من التقنى في تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الجديد.

واكد التقرير ان التطورات الاخيرة في دول البلطيق ووسط وشرق اوروبا وفي دول الكومنولث المستقلة كانت ايجابية وتوقع ان يصل النمو الاقتصادي في هذه الدول الى ٣,٧٥٪ العام الحالي مقابل ٢,١٪ العام الماضي وبالنسبة لافريقيا شدد التقرير على ضرورة زيادة النائج في القارة بواقع ٢٥ ٤٪ العام الجاري، مشيرا الى ان معدل النمو في افريقيا سيتفاوت من دولة الى اخرى، وتوقع التقرير تراجع نصيب الفرد من الناتج هذا العام في ست دول افريقية تقع في منطقة جنوب الصحراء كما في الحال في ١٤ دولة اخرى بالعالم من بين الدول الـ ٤٨ الاقل نموا وقال الخبراء الاقتصاديون الذين اعدوا التقرير ان التجربة الامريكية تظهر ان التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات يمكن ان يصير بغض النمو الاقتصادي في الدول التي يمكنها الاستفادة منه وتوقعوا ان يبقى الاقتصاد الجديد ١٠٠ مليار دولار لاجمالي الناتج سنويا، واضاف الخبراء ان الولايات تبدو قادرة على تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين ٣ و ٣,٥٪ سنويا بدون تضخم على المدى المتوسط بفضل فوائدها لقطاع تكنولوجيا المعلومات وكانت الولايات المتحدة قد حققت معدل نمو ٧,٣ في الربع ا لاخير من العام الماضي.

وعلى الرغم من كل هذه الاحصائيات المبشرة والتي تدعو الى التفاؤل والتطلع الى المستقبل الاقتصادي للعالم بمزيد من الاقبال الا ان التقرير اكد ان النمو في معظم الدول الاكثر فقرا لن يحقق اهداف مكافحة الفقر وهي المشكلة التي تؤدق المجتمع الدولي بأسره واشار الى امكانية ان تؤدي ثورة تكنولوجيا المعلومات في الدول الاكثر تقدما الى ايجاد حقبة اقتصادية جديدة على المستوى العالمي في الوقت الذي لم تستفد فيه العديد من الدول بينها الدول الاكثر فقرا من تكنولوجيا المعلومات مؤكدا ان هذه الدول قد يصعب عليها اللحاق بركب التكنولوجيا اذا استمرت في الاعتماد على مواردها الخاصة فقط.وعدا التقرير الى ضرورة التوسع في نقل التكنولوجيا والموارد الى الدول الاكثر فقرا بالاضافة الى الجهادات التي تتخذها تلك الدول اللحاق بركب تكنولوجيا المعلومات.

وتزامن صدور هذا التقرير مع مؤتمر تكنولوجيا المعلومات الذي عقد الاسبوع الماضي في الولايات المتحدة بمشاركة وزير الخزانة الامريكي ليوناس سمرز ووستة رؤساء تكنولوجيا المعلومات في جميع انحاء العالم.

وابدى الخبراء الاقتصاديون قلقهم من ان الحكومات تتجاهل اقتصاداتها من الازمة الاقتصادية التي تجتاحها منذ عام ١٩٩٧ لا لشيء قدرا كافيا من الاهتمام والاصلاحات المالية اللازمة قبل ان تقع اي ازمة مالية اخرى محتملة.

وطالب الخبراء واضعي السياسات المالية بالاهتمام باسعار الصرف الرئيسية التي قد تشهد تقلبات حادة في حالة انتشار ذعر من التقلق بالاسواق المالية من جراء ادخال التجاري المتزايد في الدول الكبرى الذي لا يمكن ان يستمر طويلا.

ويحذر التقرير من تشديد معظم الدول الصناعية لسياساتها النقدية في وقت متزامن لان الخطر الوحيد يكمن في احتمال اجتماع هذه الدول بطريقة غير متعمدة على تبني موقف متشدد جدا من الناحية المالية واضاف ان الهبوط الكبير والمستمر في اسعار الاصول خاصة الاسهم الامريكية قد يؤدي ايضا الى انخفاض معدل الاستثمار والاستهلاك وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

واشار الى خطر اخر يتمثل في هبوط اسعار البترول الى اكثر من ٢٠ دولارا للبرميل وهي المستوى الذي بلغته في بداية العام الجاري مما يمثل تهديدات محتملة للنمو الاقتصادي في جميع انحاء العالم واخيرا حذر التقرير الدولي من مشاشة الاقتصاد العالمي على الرغم من التفاؤل بشأن تحقيق نمو في الفترة القادمة وقد اشار الى احتمال حدوث هزات يجب الاستعداد لمواجهتها.

وينخفض من التقرير ان الاقتصاد العالمي مقبل على مرحلة نمو في جميع انحاء العالم فيما عدا الدول الفقيرة التي تحتاج الى المساعدة التي تعد واجبا على الدول الغنية حتى تلحق الاخيرة بركب التقدم في بداية القرن وتكنولوجيا المعلومات وتتصدى للفقر الذي يعتبر من اهم المشاكل التي تؤرق العالم .لجميع حاليا ويجب الا ننسى في غمرة الفرح بتوقعات النمو ان تتخذ الاجراءات اللازمة والاصلاحات الضرورية للتصدي لاي ازمات في هزات اقتصادية تعترض طريق النمو.

**اعداد : وائل الليثي**

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العالمى | اسم كاتب المقال : | محمد شعبان |
| الموضوع الفرعى : | عام | رقم العـــــدد : | ١٦٤٧ |
| المصـــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٧/٣١ |

هايد بارك

اذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة هايدبارك حيث يستطيع كل انسان ان يقول مايشاء وتعتبرها دليلا على الديمقراطية وحرية الكلمة فان من حق مصر أيضا أن تفخر بازدهار الحرية فيها بغير قيود وكدليل على ذلك نلتقى اسبوعيا وشعارنا صراع الافكار هو القوة الدافعة لتقدم بلدنا

يشرف عليها :
أحمد يوسف القرعى

# ماراثون الاقتصاد الدولى .. وأدوات اللحاق به

استكمالا لمقالات هايد بارك الاسبوع الماضى التى تناولت اهمية الاخذ بأسباب النهضة الاقتصادية الجديدة وذلك بمتابعة كل مايجرى من تطورات جديدة يكتب اليوم السفير د. محمد شعبان عن اهمية توظيف علم المستقبل فى ضوء توقعات البنك الدولى بالنسبة للسنوات الخمس والعشرين كما يتابع نتائج ثورة الاتصالات والمعلومات وظهور الاقتصاد الكونى من الارتباط الوثيق بين العو[illegible]م المستقبل.. ويؤكد المقال كذلك اهمية دور المثقفين فى [illegible] الثانى وعدم ترك الملعب الكونى للشمال فقط مشيرا إلى أن مصر بما تملكه من قدرات بشرية وفكرية هائلة وموقع ودور ريادى ستكون مركزا رئيسيا للانطلاقة الاقتصادية نحو الدول العربية والافريقية والمتوسطية. ثم يأتى المقال الثانى للاستاذ عماد عبد اللطيف رحيم ليحدد منطلقا من منطلقات السباق التكنولوجى المتوقع.

المحـــرر

استوقفنى حديث للدكتور اسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية على القناة الفضائية المصرية اخيرا حول علم المستقبل ووجود اهتمام فى عالم من جامعاتنا فى مصر عن «علم مستقبل» على حد علمى - محدود نسبيا بالرغم من وجود ارتباط عضوى بين الموضوعين، وعلم المستقبل ليس حديثا، فهو مرتبط بعلم الجنس البشرى، الانثروبولوجيا، وعلوم الزراعة والنبات والحيوان، ولكنه اتسع بدرجة ملحوظة فى العشرين سنة الاخيرة ليشمل فروعا جديدة من اهمها علوم الاقتصاد والمال والسياسة، فهو علم يحلل مايمكن أن يحدث «المستقبليات الممكنة» ومايمكن عمله فى مواجهة تحديات المستقبل «السياسات والاستراتيجيات».

سفير دكتور/ محمد شعبان

# علم المستقبل... والتحولات الاقتصادية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العالمي | اسم كاتب المقال : | محمد شعبان |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــــدد : | ١٦٤٧ |
| المصـــــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٧/٣١ |


ويزيد من اهمية علم المستقبل ذلك الشعور بأن حالة «عدم اليقين» تزداد باطراد مع ازدياد ظاهرة «الاعتماد المتبادل» ، وبأن مخاطر الانفصال والانفصال والتشرذم تتضاعف ـ سواء على المسرح الجيبوليتيكي العالمي أو داخل المجتمعات نفسها ـ بدرجة اصبح معها العديد من الافراد يعتقدون انه لاجدوى من محاولة توقع «المستقبليات الممكنة» والتظاهر بتنظيم افعالنا في إطار مشروع استراتيجية طويلة المدى، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من الدول والشركات والافراد تعكف ـ بدرجة أو بأخرى ـ على محاولة سبر غور المستقبل من خلال تحليل وتقويم الحاضر.

وعلى سبيل المثال، فإن جميع الدول الصناعية تدرك انها ستواجه بظاهرة «الشيخوخة الديمقراطية» التي ستتسارع وتيرتها اعتبارا من عام ٢٠٠٠ عندما تصل الاجيال العديدة التي ولدت في سنوات انتعاش الانجاب( الاربعينيات) إلى سن الستين، وتقوم الهيئات المتخصصة في تلك الدول بتحليل ودراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الظاهرة، اعتمادا على نمط الخصوبة الذي اتسم بوجود فترة من الزيادة المتلاحقة في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية تبعتها مباشرة انخفاض حاد عن العمل الضروري لتجديد شباب الاجيال.

مثال آخر هو قيام خبراء علم المستقبل بدراسة امكانيات تسخير التقدم الهائل في العلوم والتكنولوجيا والهندسة الوراثية في مواجهة الازمات او النقص او النضوب في الموارد الطبيعية والغذائية الضرورية لحياة البشر، كاستخدام الهندسة الوراثية في العلوم الزراعية ( استنباط سلالات جديدة، رفع انتاجية الوحدة المزروعة، خفض المدخلات الكيماوية... الخ) أو في الاستنساخ الحيواني أو البشري، ومايرتبط بذلك مع معارضته على اسس دينية او اخلاقية أو سياسية.

وانتشر حاليا في الدول المتقدمة بوجه خاص «معامل المستقبل» أو «مستودعات الفكر المستقبلي» كما يطلق عليها، وشعارها هو انه من الافضل الاعداد للمستقبل من مجرد التنبؤ به، فالمستقبل ليس حقيقة مستحيلة البلوغ لأن جذوره توغل في الحاضر، كما أن الحاضر قائم على رؤيتنا للمستقبل، ويؤسس علماء المستقبل جدلهم على حقيقة أن كلامنا يستشعر بدرجات متفاوتة وجود عصر من التقلبات ينغمس فيها كوكبنا ، وأن تلك التقلبات هي الأسس التي تقوم عليها مجتمعات، وتجعلنا نشعر باننا نشاهد حقبة من التحول الجذري في العالم أو اننا نعبر من حضارة إلى اخرى.

وبالرغم من أن صورة تلك الحضارة الجديدة لاتزال مشوشة وغير واضحة المعالم، إلا أننا يمكن أن نلاحظ بعض سماتها، فالمنطق العقلاني والتحليلي الذي ساد لأكثر من قرنين من الزمان واثرى الافراد والمجتمعات ماديا وفكريا واخلاقيا لم يعد قادرا على توفير تلك الضمانات بنفس القدر، بل إنه في بعض الاحيان يؤدي إلى مساوئ بدلا من تحقيق مزايا.

وعليه، فقد اصبحنا نشاهد اوضاعا متناقضة تبذل فيها الجهود لإصلاح وتعويض الخسائر، ولكن النتيجة هي أن الخلل يتفاقم والخسائر تتضاعف، فالموارد موجودة ولكن الاسراف في استخدامها دون تقدير قيمتها في ظل الاوضاع الجديدة يؤدي إلى نضوب تلك الموارد بدلا من تطويرها واستخدامها الاستخدام الامثل.

ويعتبر ما نشاهده من ضخامة العيوب والمثالب في المجتمعات( التلوث، البطالة، الفقر، المجاعة، الامراض، تحلل الروابط الاسرية . الخ) دليلا على عدم القدرة على الاعداد لمتطلبات المجتمع الجديد، وهذا النقص في الابتكار والذكاء والشعور وايضا في الجرأة يعتبر بمنزلة « مجاعة روحانية » يمكن ان تصبح مدمرة، والحل هو عبور الهياكل المحدودة للفكر التقليدي إلى افاق تسمح لنا بمصالحة موضوعات الغد بفكر ابداعي.

ويحاول علماء المستقبل تصور التحولات البيئية خلال النصف الاول من القرن الحادي والعشرين التي ستؤدي إلى مضاعفة محتوى الغلاف الجوي من الغازات الكربونية مما سيؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الارض من ١,٥ إلى ٥,٥ درجة مئوية، وسوف تؤدي تلك التحولات إلى اذابة جزء من الثلوج القطبية وإلى رفع مستوى المحيطات بنحو متر، والاسراع بظاهرة التصحر في مناطق معينة، وجعل مناطق مهجورة حاليا مثل سيبيريا وشمال كندا صالحة للسكنى. ويعكفون ايضا على دراسة آثار ندرة المياه العذبة، والاضطرار إلى زيادة معدلات معالجة المياه المستخدمة.

ويتوقع علم المستقبل ايضا انه بحلول عام ٢١٠٠ ستكون اليابسة في العالم مقسمة بين مناطق حضرية يتركز فيها معظم سكان كوكب الارض ، ومناطق زراعية يقطنها اساسا الإنسان الآلي وتوجد بها المحميات الصيفية، وبالنسبة لعدد سكان المعمورة ، فسيصل عددهم خلال القرن الحادي والعشرين إلى ١٢ مليون نسمة، كما سيؤدي عدم التوازن الجغرافي المتنامي بين الفقراء والاغنياء إلى خلق انتماءات قبلية جديدة اوتعميق القائم منها حيث ستزداد نسبة الهجرة ـ بسبب التصحر الذي سيصيب الجنوب ـ إلى مناطق غير مأهولة من قبل كما اسلفنا.

وبالنسبة للتحولات الاقتصادية، يرى علماء المستقبل أن الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين سوف يختلف اختلافا كبيرا عما نعرفه اليوم، فتوقعات البنك الدولي بالنسبة للسنوات الخمس والعشرين المقبلة تقول إنه سيحدث انتعاش لاقتصاد الدول النامية، وإنه بحلول عام ٢٠٢٠ ستظهر خمس قوى اقتصادية هي : البرازيل، والصين، والهند، واندونيسيا ، وروسيا ، وهذه الدول مجتمعة تضم نصف سكان العالم، ولا يمثل اجمالي انتاجها حاليا سوى ١٠٪ من الانتاج العالمي، ولكن يتوقع لها أن تحقق معدلات نمو مرتفعة مابين ٥ ٧ ٪ سنويا، وانها ستكون قاطرة التجارب العالمية وستجذب معها باقي دول العالم الثالث التي ستشهد نفسها معدلات نمو غير مسبوقة، وسوف تتفوق تلك المعدلات على نظائرها في الدول الصناعية مما يتيح قدرا من اعادة التوازن التدريجي في إنتاج الثروات.

واذا انتقلنا للحديث عن العولمة، فمنذ بداية الثمانينيات اتسمت العلاقات بين الدول بالانفتاح المتنامي للاقتصاديات في المبادلات السلعية والخدمية ورءوس الأموال، والعولمة في نظر البعض ماهي إلا تسريع لهذه الحركة الديناميكية من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة في جميع القطاعات اما فيما يتعلق بتنظيم الشركات، فإن العولمة تجسد شيئا مختلفا عن مفهوم وعمل الشركات عبر الوطنية في البسعينيات حيث كانت تلك الشركات تقيم فرعا لها في دولة ما لانتاج سلع تناسب سوق هذه الدولة. اما اليوم، فإن الشركة «الكونية» أو «العالمية» التي تتخذ شكل «سلسلة» أو «شبكة» تسعى إلى توحيد مستوى ومواصفات منتجاتها عالميا وإلى جعل كل حلقة من سلسلة فروعها متخصصة في انتاج مكون محدد من «المنتج النهائي» ومن مجمل هذه المكونات، تقوم الشركة الام باجراء مقارنة لاختيار انسب المواقع منافسة لتصنيع المنتج النهائي. وبالاضافة إلى ذلك، فاذا كان هناك مجال استطاعت الراسمالية تجاوز قيود الزمان والمكان المحيطة به، فإن هذا هو مجال التمويل حيث ادى التطور في مجال الاتصالات إلى ظهور شبكة مالية كونية تربط بين المواقع الرئيسية في العالم. ومع هذا التطور والتغير المتسارع في انتقال السلع ورءوس الأموال ، اصبحت المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العالمي | اسم كاتب المقال : | محمد شعبان |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــدد : | ١٦٤٧ |
| المصـــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـدور : | ٢٠٠٠/٧/٣١ |

مثل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية تلهث لتحديث نفسها وبمبادئها دون جدوى حتى أن البعض يطالب بوضع هذه المؤسسات فى أرشيف التاريخ والبحث عن بدائل لها بعد افلاسها.

كانت احدى النتائج الاخرى لثورة الاتصالات والمعلومات وظهور الاقتصاد الكونى هى أن دور الدولة اصبح مقيدا وغير مرحب فيه لم تعد قادرة على التحكم فى تدفق الأموال والمعلومات والسلع، ومع ذلك ستختزل مطالبة وتوفير التعليم، والعلاج الطبى والرفاق والخدمات الأساسية، والمحافظة على الأمن العام الداخلى، وكلها مسائل مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادى العام، وهذا هو السبب فى عودة فكرة عدم ترك الحكومة للاقتصاد أو التجارة دون رقابة دعه يمر، دعه يعمل وذلك بعد نحو خمسة عشر عاما من الغفالة فى الليبرالية الجديدة وبالتالى عاد الحديث بقوة اخيرا عن الحاجة للدولة ودورها الضرورى لتصحيح القلاقل.

العولمة، وظهرت نظرية اقتصادية جديدة تقدم مبدأ عدم قابلية السوق للخطأ، وتسعى إلى عبور العالم إلى نظام مابعد الرأسمالية، تقوم فيه الدولة بحماية الاقتصاد فى ظل سوق أكثر ادراكا للتكافل الاجتماعى، وبضرورة دره المخاطر، ومعالجة حالتى الانقصام والتشرذم الناجمتين عن العولمة.

وعلى المستوى العالمى، لم تؤ العولمة إلى سد الفجوة بين الشمال والجنوب بل زادتها اتساعا، والأخرب من ذلك ان الدول لم تعد مقسمة إلى شمال وجنوب فقط بمعنى دول العالم الاول المتقدم ودول العالم الثالث النامى، بل اصبحت كل دولة تقريبا تضم داخلها الشمال والجنوب معا، فالدول المتقدمة تضم الجنوب داخلها مثلا فى المهاجرين، ودول الجنوب تضم «الشمال» داخلها ممثلا فى الارباح التى يحققها قلة من رجال الأعمال نتيجة للعولمة، ولم يعد المجتمع الكونى الازدواجى منقسما على اساس جيوبوليتيكى بين المركز ( الدول المتقدمة) والهامش( الدول النامية) ، ولم يعد ممكنا أو علميا قبول الفكرة القديمة بأن القليل المكسب بعد امتلاك الكوب فى دول الشمال يكفى لسد ظمأ الجنوب. وهذا هو السبب فى أن دول الجنوبى ممثلة فى مجموعة الـ ١٥ تطالب بالمرار مع الشمال ومدم انفراد الاخير باتخاذ القرارات الاقتصادية المصيرية نيابة عن المجتمع الدولى بأسره. وهذا هو السبب ايضا فى ان عددا غير قليل من علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع يتفقون على ان الجماهير فى دول العالم تشعر بالضياع فكريا وإخلاقيا وسياسيا، ويناضلون بالعمل على صياغة اساليب لانهاء التشرذم الحالى والسعى إلى درجة من التكامل والانتماء للدولة الأم من ناحية، وللعالم الكبير الذى يشعرون أنهم اصبحوا غرباء فيه من ناحية أخرى.

وهذا يظهر الارتباط الوثيق بين العولمة وعلم المستقبل، فالاخير يقوم بتحليل الواقع ممثلا فى آثار العولمة بايجابياتها وسلبياتها وصولا إلى تصور أو نظرية أو اسلوب عمل يتم التوافق بشأنه بين العالم المتقدم والعالم النامى حتى يمكن صياغة سهج متكامل لمواجهة مثالب العولمة من ناحية، وتعظيم ايجابياتها من ناحية أخرى

وتبرز هنا أهمية المثقفين فى العالم النامى، سواء كانوا افرادا أو مؤسسات، فى المشاركة فى هذا المسعى، وعدم ترك اللعب الكونى للشمال فقط ومصر بما تملكه من قدرات بشرية وفكرية هائلة، وبحكم موقعها ودورها الريادى داخل العالم العربى والإسلامى والنامى، وايضا فى ضوء توفر دوائر عالمية عديدة بأن مصر ستكون مركزا رئيسيا للانطلاقة الاقتصادية نحو الدول العربية والاوربية والمتوسطية خلال السنوات الاولى من القرن الحادى والعشرين، يتوقع منها، سواء على المستوى الحكومى أو الاكاديمى أو على مستوى المثقفين، أن تسهم بجدية فى هذا المسعى الكونى حتى تخرج معها دول النامية خارج دائرة محاولات التهميش التى تقوم به بعض الدوائر الخارجية.

وفى هذا الصدد، أود طرح اقترحين:

الأول: قيام احد المراكز البحثية الاستراتيجية او الاقتصادية فى مصر لعقد ندوة حول دور العالم النامى فى صياغة النظام الدولى الجديد يدعى اليها خبراء من الدول النامية والمتقدمة على السواء يتناقشون فى موضوعات العولمة وتصورات علم المستقبل لدور الدول النامية وتأثيرها وتأثرها بهذه الظاهرة.

الثانى: لعل عقد القمة العاشرة لمجموعة الـ ١٥ فى مصر فى مطلع العام المقبل، ورئاستها للمجموعة ـ للمرة الثانية ـ تكون فرصة مواتية للجامعات والمثقفين والباحثين فى مصر للاعداد من الآن ـ من خلال معمل أو معامل للمستقبل ـ لوضع تصورات لكيفية تصحيح مسار الحوار بين الشمال والجنوب ، ودور مصر فى هذا المسعى، واقترح أن تقوم وزارة الخارجية المصرية بتنسيق هذه الجهود، وعقد ندوة تضم جميع المتخصصين والمهتمين بهذا الموضوع فى مصر، ومناقشة مدخلات واستنتاجات كل معمل مستقبلى مصر للخروج بوثيقة مصرية تفسر الداء والدواء، وتصوغ سلسلة من الحلول تكفل للدول النامية الاندماج فى النظام العالمى الجديد، وتكون بمثابة أسهام فى الوثيقة الختامية التى تصدر عن القمة العاشرة للمجموعة، ويتم نشرها عالميا، وتوزيعها على جميع الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية، لتكون نواة لحوار جاد بين الشمال والجنوب، وصولا إلى استراتيجية عالمية مشتركة لنظام دولى جديد قائم على التكامل وليس على التشرذم ، على العدل وليس على الظلم، على المشاركة فى مغانم العولمة ومغارقبا، واقتسام ميزاتها ويسلبونها.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العالمي | اسم كاتب المقال : | حازم الببلاوى |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــــدد : | ٤١٥٣٧ |
| المصـــــدر : | الاهرام | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/٨/٢٧ |


# عن الاقتصاد المؤسسى

د. حازم الببلاوى

في بدء الخليقة كان آدم أما في بدء الاقتصاد فقد كان هناك آدم آخر، آدم سميث. ومع كتابه في «ثروة الأمم» في عام ١٧٧٦ ظهر «الاقتصاد السياسي» كأحد العلوم الاجتماعية الأكثر تطورا. وجاء رواد الاقتصاد الأوائل بعده ـ ريكاردو ومالتس وجون استيوارت ميل ـ حيث وضع كل منهم كتابا تحت عنوان الاقتصاد السياسي، وبذلك ظهرت النظرية التقليدية أو الكلاسيكية في الاقتصاد.

على أنه بعد حوالي مائة عام من ظهور كتاب آدم سميث قامت ـ في سبعينات القرن التاسع عشر ـ ثورة في علم الاقتصاد محورها تحليل سلوك الفرد ـ مستهلكا ومنتجا ـ في سعيه لتحقيق أكبر فائدة له عند اتخاذ قراراته ـ بالاستهلاك أو الانتاج ـ باختيار أفضل البدائل، والمقارنة بين ما يمكن تحقيقه وما ينبغي التخلي عنه، وهو ما عرف بالفرصة الضائعة أو البديلة.

وتمثل هذه النظرية أداة تحليل قوية لنظرية الاختيار بين البدائل ولا يختلف هذا التحليل في جوهره عن التحليل الرياضي الذى أتى به نيوتن وليبنز قبل ذلك بحوالي قرنين من الزمان ـ نهاية القرن السابع عشر ـ في تحليلها للتغيرات بالغة الضآلة وتحديد الأوضاع القصوى، وبذلك ولدت النظرية التقليدية الحديثة أو «النيوكلاسيكية». وقد رأى ألفريد مارشال، أستاذ الاقتصاد في كمبريدج ـ عمدة الاقتصاديين في تلك الوقت ـ أن «الاقتصاد السياسي» وقد وصل إلى هذه المرحلة من «العلمية»، والتشبه بالعلوم الطبيعية مما يستحق أن نطلق عليه «علم الاقتصاد» كما هو الحال بالنسبة للفيزياء، وبذلك توارى عنوان «الاقتصاد السياسي» أمام هذه التسمية الجديدة.

وقد ظلت المدرسة النيوكلاسيكية متربعة على علم الاقتصاد حتى الثلث الأول من القرن العشرين حين فشلت هذه المدرسة في إعطاء حلول للأزمة المالية في الثلاثينات من هذا القرن، وما ارتبط بها من بطالة قاسية. وكان كينز قد أعلن في نفس الوقت أفكاره عن أهمية دور الدولة والسياسات المالية. ومن هنا بدأ اسم «الاقتصاد السياسي» في العودة من جديد باعتبار أن الاقتصاد لا يخضع فقط لقوانين السوق وإنما يتأثر بالسياسات المالية والنقدية للحكومات.

وقد تعرضت النظرية الاقتصادية ـ النيوكلاسيكية ـ لانتقادات عديدة أهمها في الوقت المعاصر، وهو ما يطلق عليه المدرسة المؤسسية حتى إن جائزة نوبل في الاقتصاد وخلال العقدين الأخيرين كانت غالبا من حظ الاقتصاديين من هذه المدرسة المؤسسية، مثل بوكانان، وبيكر، ونورث، وكوس. فما هو هذا الاقتصاد المؤسسي الجديد، والذى جاء استكمالا ـ وليس استبعادا ـ النظرية النيوكلاسيكية؟

يمكن أن نميز بين ما يمكن أن نطلق عليه المؤسسية القديمة والمؤسسية الجديدة. فأما المؤسسية القديمة فهي تعارض النظرية الاقتصادية وترى فيها عجزا كاملا عن إدراك الحقائق الاقتصادية، ومن ثم فإن هذه المدرسة تقدم نفسها كبديل عن النظرية الاقتصادية السائدة. أما المؤسسية الجديدة فإنها لا تذهب هذا المذهب، فهي ترى أن النظرية الاقتصادية تقدم منطقا معقولا ولازما لفهم الحقائق الاقتصادية، ولكنها ـ وحدها ـ قاصرة عن الفهم الكامل ولابد من استكمالها بالجوانب المؤسسية. فالمؤسسية الجديدة لا تستبعد النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية وإنما تجاوزها، فهي ترى فيها نقطة بدء غير كاملة ولابد من استكمالها. فنفس المنطق الاقتصادي يمكن أن يؤدى إلى نتائج مختلفة إذا كانت المؤسسات القائمة مختلفة، ومن ثم فإن دلالة المنطق الاقتصادى لا تظهر إلا في إطار المؤسسات القائمة، فهناك من التنظيم المؤسسي ما يساعد على الازدهار الاقتصادي، كما أن هناك من التنظيمات المؤسسية ما يؤدى إلى التدهور والانحطاط.

فالتقدم والانحطاط هما أعمال بشرية، وهما في الغالب نتائج للتنظيمات المؤسسية القائمة.

■ ■ ■

وكانت النظرية الاقتصادية قد أخذت، في أثر كتاب آدم سميث ـ بأن أساس التقدم هو تقسيم العمل والتبادل، ومن ثم فقد أصبح اقتصاد التبادل ـ خاصة دراسة الأسواق ـ هو محور دراسة الاقتصاد. ودراسة الأسواق هي دراسة لكيفية تكوين الأثمان النسبية عن طريق الطلب والعرض وما يقف وراءهما من أذواق وتفضيلات المستهلكين من ناحية ومدى توافر عناصر الإنتاج والفن الإنتاجي السائد من ناحية أخرى. فتحركات الأثمان تعكس التغيير في الأذواق وفي مدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج ومدى التطور في الفن الإنتاجي أو مستوى المعرفة التكنولوجية. ومع هذه التغيرات في الأثمان النسبية والرغبة في تعظيم الأرباح أو تخفيض الخسائر لدى المنتجين، فإن توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة (الفروع الإنتاجية) يتغير باستمرار بما يتفق مع التغيير المستمر في الأذواق وما يصاحب تطور عناصر الانتاج من تغيير في وفرتها النسبية مع مراعاة آخر التطورات التكنولوجية المتاحة. وهكذا فإن سلامة جهاز الأثمان وقدرته على ملاحقة تلك التغيرات هو الكفيل بتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهكذا فإن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية تكون قد اختصرت «اقتصاد السوق» في ضبط الأثمان وهو ما يتحقق في أحسن صورة في حالات المنافسة الكاملة. وبذلك يعتبر معيار كفاءة النظام الاقتصادي هو في مدى كفاءة نظام الأثمان النسبية أو بعبارة أخرى في مدى توافر أسواق المنافسة، ويكفي أن توجد الأثمان السليمة حتى تتحقق الكفاءة الاقتصادية. أما ماعدا ذلك فهو تفصيلات لا تهم الاقتصادي، فالتنظيم السياسي، والنظام القانوني والقضائي ومدى توافر المعلومات وصحتها وشكل القيم السائدة... وغير ذلك هي من الاعتبارات الخارجية التي لاتهم الاقتصادي. ومن هنا وجدنا أنه من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية من رأى أن هذه النظرية يمكن أن تنطبق في نظام رأسمالي كما يمكن أن تطبق في نظام اشتراكي (أوسكار لانجه على سبيل المثال)، وأن نظام الملكية والتعاقد لا أثر له على كفاءة النظام الاقتصادي. وهذا بالضبط ما تعارضه المدرسة المؤسسية، فهي ترى أنه لا يمكن الحديث عن نظام الأثمان بعيدا عن المؤسسات القائمة. فالأسواق والأثمان ليس لها وجود مستقل عن هذه المؤسسات بل إنها تتشكل في ضوء هذه المؤسسات. وبذلك فإن المشكلة أمام المدرسة المؤسسية ليست في اختيار الأثمان السليمة فقط وإنما أيضا في اختيار المؤسسات السليمة.

هكذا نجد أن هذه المدرسة قد مرت بمرحلتين، في المرحلة الأولى كانت المدرسة المؤسسية تمثل نقدا ومعارضة للفكر الاقتصادي السائد، فتحول الاهتمام ليس السوق والأثمان وإنما المؤسسات وتطورها. وهناك أمور أخرى أكثر أهمية من الطلب والعرض مثل التطور التكنولوجي، وفكرة السيطرة. كذلك فإن الحديث عن الرشادة في السلوك الاقتصادي كما لو كانت حقائق منطقية أمر يخالف الواقع حيث يتأثر هذا السلوك بالظروف والأوضاع القائمة. أما المرحلة الثانية وهي التي تعرف بالمؤسسية الجديدة فإنها لا تستبعد الأدوات الأساسية للتحليل الاقتصادي وفي مقدمتها المقارنة بين العائد والتكلفة واختيار السلوك الرشيد بتعظيم العائد وتخفيض التكلفة والأعباء. والجديد الذى تقدمه هذه المدرسة هو أنها لا تقصر استخدام هذه الأدوات الاقتصادية على السوق والأثمان بل تعممها لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية. فالعديد من الظواهر الاجتماعية تجد تفسيرا لها في التحليل الاقتصادي الذى يعتمد على فكرة العائد/ التكلفة. بل إن هذه المدرسة تذهب إلى أن فكرة الرشادة الاقتصادية لا يمكن أن تتحدد إلا في إطار من المؤسسات القانونية والسياسية التي تحدد المصالح الاقتصادية والسلوك الرشيد. وفي إطار معين يصبح هذا السلوك هو الانتهازية (الخطف والجرى) ولذلك فإنه لا يمكن الحديث عن كفاءة النظام الاقتصادي بالاقتصار بالحديث عن سلامة نظام الأثمان، بل لابد وأن يتحقق ذلك من خلال سلامة المؤسسات القائمة.

تبدأ المدرسة المؤسسية الجديدة بتأكيد أن آدم سميث كان على حق عندما وضع التبادل في بؤرة المؤثرات على التطور الاقتصادي، ولكن التبادل لا يمكن أن يتم في فراغ.

وفي جميع الأحوال هناك محفزات وقيود على إمكانات التبادل. وليس من الضرورى أن يؤدى كل تبادل إلى تحقيق الكفاءة، فكثيرا ما تتأثر المبادلات بالظروف المحيطة. فهناك تكلفة المعاملات ترتبط بمدى توافر المعلومات وإمكانية التحقق منها وعادة ما يتم التبادل في شكل تعاقد الأمر الذى يثير علاقة التبادل بالنظام القانوني. كما أن حجم التبادل وفاعليته يتوقفان على مدى الاعتراف بحقوق الأفراد ومدى ما يتوافر لها من حماية قانونية وقضائية ومدى فاعلية هذه الحماية، والأكثر أهمية هو أن هذه الحماية تتطلب وجود سلطة سياسية تفرض هذه الحماية وتحقق العدل والإنصاف، أى يتطلب وجود الدولة، وتتأثر كفاءة الاقتصاد حسب نوع الدولة. ولذلك فإن اقتصاد التبادل لا يمكن أن يتم بعيدا عن شكل النظام السياسي القائم.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
الموضوع الفرعي : عام
المصـــدر : الاهرام

اسم كاتب المقال : حازم البيلاوى
رقم العـــدد : ٤١٥٣٧
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/٢٧

لنا عن تكاليف المعاملات فإنها تتصرف عادة إلى نص البيانات والمعلومات المتاحة للمتعاملين حول عناصر الصفقة أو المعاملة والتغاضي أو مدى الإحاطة بها وبين أطراف هذه المعاملات فالعديد من المعاملات يتم دون معرفة كاملة أو حسيبة لجميع العناصر المتعلقة بالصفقة أو التبادل، فضلا عن أن بعض المتعاملين قد يكونون أكثر دراية وخبرة بالتبادل من غيرهم من أطراف المعاملة، وهكذا تتأثر كفاءة التبادل من هذه الناحية بين مختلف النظم فبعض النظم تعرف مزيدا من الدقة والانضباط في القاييس والمعايير الفنية وأساليب أداء العمل في حين انها قد لا تحقق في نظم أخرى وتأخذ بعض الدول ينظم صارمة لتأكيد سلامة المعلومات في حين أن نظما أخرى لا تعطي الأمر نفس الأهمية، وبالتالي لم يكن غريبا أن تكثر حالات الغش والخداع في المعاملات الاقتصادية في نظم معينة في حين تقل في نظم أخرى.

ولكن مسألة الاعتراف بالحقوق كأحد أساسيات الاقتصاد التبادلي، وتتوقف كفاءة هذا التبادل على مدى وضوح واستقرار هذه الحقوق ومدى توافر الحماية لها، فالتبادل يتم بين طرفين، أحدهما يتنازل عن شيء ما أو في مجال معين لطرف آخر مقابل مبلغ من المال أو تنازل عن شيء آخر، وبالطبع ذلك لن تكون حقوق كل من المتعاملين واضحة ومحددة بدقة، فإذا لم يكن الأمر كذلك فإن فرصة التبادل لابد أن تتأثر، كما يحدث في أحوال الاشباع السريع أو في حالات التهريب.

وقد كان ظهور فكرة الحق، وهي فكرة على استشعار صاحبها بمزايا الشيء، أساسية في التطور الاقتصادي العالمي، فالثورة الزراعية والتي نقلت المشرق من مرحلة النقد والتبعض إلى مرحلة الاستقرار والاستيطان وبناء المستقرات، هذه الثورة الاقتصادية والاجتماعية بظهور فكرة الملكية واستقرار الحيازة بظهور من الأرض، أيها وحدها حق الانتفاع بها دون غيرها، كذلك فإن الثورة الاقتصادية الثانية، مع الثورة الصناعية، وارتبطت بظهور فكرة الشركات والأوراق التجارية والمالية واستقرار حقوق الملكية، وقد كانت انجلترا - مهد هذه الثورة هي أول دولة تعترف ببراءات الاختراع وتحميلها، مما ساعد على تشجيع الاختراعات وتأهيلها التطور التكنولوجي، وارتباط الحقوق بالكفاءة الاقتصادية لا يترك فعلا على الحقوق الغالية، بل أصبحت حقوق الانسان في عالم قضية التنمية - وما هو بين ١٩٩٠ الاقتصادي الهندي الحائز على جائزة نوبل وكتابه الأخير ارتباط الحرية بالتنمية، لا يقتصر الأمر على الاعتراف بالحقوق ويدعو مماثلها بل لابد أن يصاحب ذلك وجود حماية قانونية وقضائية عادلة وسريعة وفعالة، فالتبادل يقوم على التعاقد والتبادل في الالتزامات والتعهدات وما لم يقر في الذهان المتعاقدين أن هذه الالتزامات والتعهدات جادة وواجبة الأداء وأن لديها، ما أو يقرأ في ذلك الطرف الآخر، فإن التبادل لن يتم، أو يتعرض لما يحقق هذا الأمر فعلى بصورة ويجد نظام قضائي عادل وسريع، وأجراءات تنفيذية صارمة وحازمة، إن له كثيرا ما يرتبط بتوافر نظام قيمي وأخلاقي مناسب يؤكد معاني الأمانة والثقة، لا ينفي أن القيم الأخلاقية السائدة أمام هي وليدة تطور تاريخي نفس فيه الأسرة والتعليم وغيرها من المؤسسات الاجتماعية دورا كبيرا.

وهناك دائما تفاعل وتكامل بين جوهر نظم القانونية وقضائية عادلة وفعالة وبين ارتفاع المستوى الأخلاقي في حفظ التعهدات واحترام الوعود، فحيث يعمل أحدهما لا يلبث أن يثار الآخر.

وسنضيل أن يتحقق ازدهار اقتصادي في وسط من الغش والفساد، وقد سادرات الصغير الكاتب الأمريكي، أفيافي الصدق وغيابها، كلها هي الثقة، مركزا أن تلك الثقة التي حققت ازدهارا اقتصادية كانت، بشكل عام، هي المجتمعات التي تسود فيها بساطة الأخلاق، والثقة والقيد، والقدة بالمستقبل، أما مجتمعات الشك والريبة والتربص فإنها غير قادرة على ذلك.

وفي نفس الوقت تقريبا نافس الفكر والسياسي الفرنسي بيير لانجيت رسالة في الضرورين عن مجتمعات الثقة، مؤكدا أن التاريخ الاقتصادي للعالم الذي يؤيد أن تلك المجتمعات التي حققت ازدهارا اقتصاديا كانت هي نفس المجتمعات التي تسودها اعتبارات الثقة بين العاملين.

وهذا كان الاقتصاد المعلومات ومدى توافرها والثقة فيها مما يضاف من تكاليف المعاملات ويساعد بالتالي على كفاءة الاقتصاد التبادل، وإذا كان احترام الحقوق والتعهدات وما يرتبط به من وجوه نظام قانوني وقضائي فعال وسيادة نظام قيمي وأخلاقي سليم من شروط كفاءة الاقتصاد المتبادل، فإن كل ذلك يظل جزءا من نظام سياسي مناسب فالعولمة - بأشكالها فمة النظام السياسي المسئولة عن استخدام القهر المشروع - تلعب الدور الرئيسي في ضمان توفير المعلومات بكفاءة، وهذا الذي تضمن سيادة القانون ومدى احترامه، وبها تتحدد كفاءة النظام القضائي وفاعليته، والدولة - أو النظام السياسي، كما قد تكون مصدرا وداعما للكفاءة الاقتصادية قد تكون على العكس مقوضا لها، ونجاح الدولة بتوفيقه على مدى قدرتها على توفير المناخ القانوني والقيمي المستقر، وتحقيق الأمن والعدالة وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وبين ما قال الجوزة الدولي تحديث «الاقتصاد السياسي» من نفس الأمر، في نصابها، فلا اقتصاد دون سوق، ولا ذلك فإن الحديث عن الاقتصاد التبادلي ومدى كفاءته لا يمكن أن يتم في غيبة الحديث عن نوع الدولة سواء في علاقتها مع المواطنين أو مع عملائها، والدولة ليست قوة زائدة أو سلطة من الخارج الرئيسي لعمله من الأجهزة والأدوات، بالأصل أن موظفي الدولة هم عين المواطنين أنفسهم، ولكن كثيرا ما كانوا - أيضا - أول المخربين طلبه والمتصيدين في اشتقاق الفساد والرشوة والمحسوبية.

■■■

لكل ما تقدم فإن الأدوات المؤسسية لا تؤدي في اقتصاد السوق مجرد حديث عن الطلب والعرض وحرية الأفراد في البيع والشراء، بل لابد أن تتوافر له الجوانب المؤسسية اللازمة وليس غريبا أن نجد أن اقتصاد السوق قد نجح في معظم الدول المتناقضة، في توفير أسباب الإشعاع الاقتصادي، في حين أن الانتقال إلى السوق في دول أخرى اختلفت أم في الدول الاشتراكية - وحالة روسيا مثال صارخ - كان سببا في الفشل والانهيار، في الحالة الأولى لم تقم السوق وحدها وإنما دعمها وساندها عدد من المؤسسات القانونية والاجتماعية التي أعطت للسوق زخما وانطلاقا أعز من النظم وفي الحالة الثانية كان الانتقال إلى السوق سقوطا في غابة الفاتو والفساد والتهريب، وربما يكون أن نقارن تجربة روسيا من ناحية وتجربة الصين من ناحية أخرى الأولى انتقلت إلى السوق دون بناء المؤسسات اللازمة، في حين أن الثانية انتهجت في مؤسسات الدولة القريبة، ثم دمج من انطلاقات وتهريب في الثانية، رغم أنه في الأولى يكاد يكون الطابع الرئيسي للانتقال إلى هذه السوق البيضاء، ويكان بيل ساموبسون يذكر في كتابه عن مبادئه، «الميداء يمكن أن يكبر عبادة الطلب والعرض، والقصاد السوق دون مؤسسات مكملة هو حديث عن اقتصاد البيادقات، والله أعلم

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العالمى | اسم كاتب المقال : | حسين شبكشى |
| الموضوع الفرعى : | عام | رقم العـــــدد : | ٢٩٧١ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٠/٢٩ |


# الأسباب «الأخرى» للانهيارات الاقتصادية

حسين شبكشى

فى تبعية الانهيارات الاقتصادية التى حدثت مؤخرا فى دول جنوب شرق اسيا وتلتها روسيا ومن قبلها بعض دول الخليج العربية واخيرا لبنان يحلل ويركز الكثيرون على الاسباب الاقتصادية بالدرجة الاولى وعليه يبدأ تقييم معدلات البطالة و التضخم واداء الاسواق المالية وملاءة المصارف المركزية وغيرها من المؤشرات المهمة الا ان عوامل اخرى تندرج تحت بند الاداريات والسياسات لها الاثر المباشر والفعال فى حدوث الانهيارات الاقتصادية وتفاقم نتائجها وتبعياتها.

والاقتصاد القائم على قدرات فردية وقرارات شخصية خالية من الهيكلية المؤسسية يكون هشا وضعيفا. ان ماجمع الدول المذكورة اعلاه جميعا هو وجود هيكلية هشة يقوم عليها الاقتصاد هيكلة قائمة على الاداء الفردى والارتجالى الخالى من الدعامة و التخطيط لايوجد اى نوع جدى من المصداقية القانونية النظامية ولا اداء فعال لتنفيذ الاحكام القضائية الصادرة مع اختفاء اى نوع حقيقى من الشفافية المعلوماتية المدعومة باعلام ذى قيمة ومصداقية بل على العكس يهمش وبصورة صريحة اى دور جاد للاعلام البناء المطالب برفع درجة الشفافية والمصداقية وعن غياب الية اصدار القرار فلايزال اصدار القرار فيه الكثير من الفردية ويغيب عنه الانسجامية بين قطاعات واطراف القرار مابين مفيد ومستفيد. البحث وايجاد الضحية المعدة من ضمن «المواطنين» وتحميلها اسباب الانهيار كالصينيين فى ماليزيا واندونيسيا واليهود فى روسيا وهكذا وهذا يدل على هشاشة النظام المدنى لهذه الدول وعدم المساواة بين مواطنيها مما يعرضها دائما و بجاهزية «تصنعها هى» لنظرية المؤامرة وكل هذا يؤدى حتما لانعدام الثقة مابين المواطن والدولة وبالتالى يجعل لاى هزة اقتصادية ردة فعل عنيفة وابعادا خطيرة ويظهر بوضوح ايضا غياب مبدأى الثواب والعقاب بفعالية جادة.

فانتشار الفساد وتفشى الرشوة واتساع رقعة التسيب داخل ادارات الاجهزة الرسمية اصبح قاعدة والاجهزة الرسمية لاتكون فردا بعينه ولكن هى عبارة عن مجموعة تراكمية من التوارث لمجموعة من الاجهزة والادارات والمفروض ان الموظف الرسمى هو يد الدولة وعينها وأداة القانون ولكن غالبا ماكان ومازال اول الخارجين عليه والسبب الاساسى فى تفشى الفساد ويمضى هذا بدون تغيير ومواجهة يربط عدد كبير من الخبراء الاجتماعيين والاقتصاديين بين احترام الحقوق والتطور الاقتصادى بشكل مباشر والحق فى مفهومه المبسط ينبع من حصول صاحب هذا الحق على منفعته وقد تطور هذا الفكر من فكرة الى ثقافة كاملة مع مراحل تطور الانسان والبشرية منذ الثورة الزراعية التى اتاحت للانسان «حق» تملك الارض واستصلاحها و تلاها الثورة الصناعية والتى اتاحت الفرصة لظهور الشركات والخدمات المصاحبة لها وتبلور فكرة الحقوق الملكية وبالتالى ظهور براءات الاختراع والملكيات الفكرية والمؤكد ان ارتباط الحقوق بالتطور الاقتصادى لاينحصر على الحقوق المالية فقط ولكن تدخل فيها بشكل عام رئيسى حقوق الانسان وقد ترددت مقولات عديدة ومهمة لرموز متعددة تؤيد هذا.

## مقولات مهمة

ابن خلدون حث فى مقدمته على قيمة العدل واهميته فى نمو مكانة السلطان المالية وكتب فرانسيس فوكوياما الباحث الامريكى ذو الاصول اليابانية كتب باسهاب فى كتابه «الثقة» انه وبصورة عامة الدول الناجحة اقتصاديا هى التى تسرى فيها الثقة بالنفس وبالغير وبالمستقبل اما مجتمعات الشك و الحذر والريبة هى التى فشلت اقتصاديا ويقول مليتون فريدمان الاقتصادى الامريكى المحافظ ان تطور الدول اقتصاديا مضمون بمصداقية الدول وثقة مواطنيها فيها ويزيد الاقتصادى الهندى المعروف سين والذى حصل على جائزة نوبل بربطه بين الحرية والتنمية كما ان للمفكر الفرنسى بيير لافيت رأيا مهما فى «مجتمعات الثقة» وهو عنوان رسالة الدكتوراة التى

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العالمي | اسم كاتب المقال : | حسين شبكشي |
| الموضوع الفرعي : | عام | رقم العـــــدد : | ٢٩٧١ |
| المصـــــــدر : | العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٠/٢٩ |


ناقشها في المحورين يؤكد فيها ان التاريخ الاقتصادي لنمو الامم يؤكد ان كل النجاحات والاقتصاديات كانت لامم بها ثقة عالية بين المتعاملين كل هذا يؤكد ويبرز اهمية مبادئ الحرية والثقة والمصداقية التي تاتي بممارسة صحيحة الدولة تعتمد فيها على المشاركة والعدالة والشفافية ولايقتصر الامر على الاعتراف بالحقوق ووضوح معالمها بل لابد ان يصاحب ذلك وجود حماية قانونية وقضائية عادلة وسريعة وفعالة .. ولايتحقق هذا الامر فقط بضرورة وجود نظام قضائي عادل وسريع وإجراءات تنفيذية صارمة وحازمة بل إنه كثيرا ما يرتبط بتوافر نظام قيمي واخلاقي مناسب يؤكد معاني الامانة والثقة ولايخفى أن القيم الاخلاقية السائدة انما هي وليدة تطور تاريخي تلعب فيه الاسرة والتعليم وغيرها من المؤسسات الاجتماعية دورا كبيرا.

## الدولة والقهر المشروع

وهناك دائما تفاعل وتكامل بين وجود نظم قانونية وقضائية عادلة وفعالة وبين ارتفاع المستوى الاخلاقي في حفظ التعهدات واحترام الوعود. فحيث يمثل احدهما لايلبث ان ينهار الاخر واذا كان احترام الحقوق والتعهدات ومايرتبط به من وجود نظام قانوني فعال وسيادة نظام قيمي واخلاقي سليم من شروط كفاءة اقتصاد التبادل فان كل ذلك وثيق الصلة بوجود نظام سياسي مناسب فالدولة باعتبارها قمة النظام السياسي المسئولة عن استخدام القهر المشروع - تلعب الدور الرئيسي في ضمان توافر المعلومات وفي سلامتها وهي التي تضمن سيادة القانون وهدى احترامه وبها تتحدد كفاءة النظام القضائي وفاعليته والدولة - او النظام السياسي - كما تكون محفزا وداعما للكفاءة الاقتصادية فقد تكون على العكس معوقا لها ونجاح الدولة يتوقف على مدى قدرتها على توفير المناخ القانوني والمالي المستقر وتحقيق الامن والعدالة وتوفير الخدمات العامة الاساسية ومن هنا فان العودة الى تعبير «الاقتصاد السياسي» هي وضع للامور في نصابها فلا اقتصاد دون سياسة وعليه فان الماء اللوم على دعوامل اقتصادية بحتة لاعب انتكاسة اقتصادية ضر بها دول العالم الثالث عموما والشرق الاوسط خاصة هو رؤية منقوصة فالاصلاح يجب أن يكون شاملا يؤثر على جميع قطاعات الحياة والا فان النتائج ستكون دوما مخيبة لقد طالت فترة الانتظار والعالم العربي يقبع في مسالات المتخرجين ومسيرة دول الامم تتقدم بخطى متسارعة لقد آن الاوان للخروج من مصيدة التهميش التاريخي وهذا لن يكون سوى باصلاح هيكلي وجذري شامل.

■ رجل اعمال سعودي

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسى : | الاقتصاد العالمى | اسم كاتب المقال : | محمد ابراهيم |
| الموضوع الفرعى : | | رقم العـــــدد : | ١٦٦٣ |
| المصـــــــدر : | (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١١/٢٠ |

## فى أحدث تقرير اقتصادى

# من يتولى التنمية فى العالم ؟

- تقسيم المسئوليات بين الدولة والقطاع الخاص
- الشركات متعددة الجنسية تستأثر بـ ٢٥٪ من الانتاج العالمى
- ٦٠٠ مليار دولار حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- العقوبات التجارية تأتى بنتائج عكسية
- ١٢٠ مليون نسمة يعيشون فى فقر مدقع.. و١١٢٥ مليار دولار ثروة أكبر ٢٠٠ مليارديرفى العالم

أكد أحدث تقرير عن التنمية البشرية فى العالم إن الدولة لا يمكن أن تكون هى الجهة الوحيدة التى تتحمل أعباء التنمية الاقتصادية والبشرية فى المجتمع وأنه فى ظل اقتصاد السوق فان احراز تقدم اقتصاديا واجتماعى يتوقف بنفس القدر ايضا على العناصر الفاعلة من القطاع الخاص فى مجال الاعمال وفى المجتمع المدنى وأوضح التقرير ان القطاع العام يجب ان يركز على الخدمات التى لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ويترك للاخير المجالات الاقتصادية الاخرى. وارجع التقرير تهميش البلدان الفقيرة من التجارة العالمية الى فشل السياسات العالمية وخلق فجوة واسعة بين البلدان فيما يتعلق بجلب الاستثمارات واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

يعرض التقرير : **محمد إبراهيم**

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
اسم كاتب المقال : محمد ابراهيم
الموضوع الفرعي :
رقم العـــدد : ١٦٦٣
المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/٢٠

كشف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي عن الانتهاكات الصامتة التي تعاني منها البشرية في كافة انحاء العالم حيث يوجد اكثر من ٣٠٠ مليون نسمة لا يحصلون على تغذية كافية و٢٥٠ مليون طفل يستخدمون كيد عاملة وعلي مايزيد عن ١٣٠ مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع من حيث الدخل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ويشير التقرير الى ان كثيرا من البلدان تجري إصلاحات في السياسة الاقتصادية لازالة التحيز ضد الفقراء وقد يستلزم اصلاح السياسات المتعلقة بالانفاق زيادة تخصيص الموارد للانفاق الاجتماعي ذي الاولوية وتحسين توزيعه وازالة التحيز التميزي ضد الفئات المحرومة كما انه لا يمكن لشياع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدون زيادة المخصصات في الميزانية للخدمات الاجتماعية الاساسية وجعل تلك المخصصات اكثر انصافا خاصة بعد ان وصل العجز في الانفاق العام الى ٨٠ مليار دولار سنويا ولكن لكي يتحقق الامداد بالخدمات الاساسية يستلزم توفير ما بين ٢٠٦ مليارات دولار و ٢١٦ مليار دولار بينما المبلغ الذي يقل لا يتجاوز ١٣٦ مليار دولار.

ومن ناحية اخري يكشف التقرير عن التحيز الخطير في الانفاق العام على الصحة والتعليم والذي يتسم بالتحيز لصالح الاغنياء حيث كانوه مساهمة الأناضول والمخصصة للرعاية الصحية والتعليم الاساسي واعدادات للمياه والصرف الصحي لا تتجاوز ٣,٢٪ من المساعدات الانمائية في عام ٩٨ اي ما يقل عن نصف المتفق عليه وهو تخصيص نسبة ٢٠٪.

ويؤكد التقرير انه من المستحيل أن تتخلى الدولة عن مسئولياتها ابدا ولا عن اتباع سياسات للقضاء على الفقر ولكنها لا يمكن ان تكون الجهة الوحيدة التي تتحمل كل هذه الاعباء والواجبات ففي الدول الاقتصاد السوق يتوقف لحراز تقدم اجتماعي او اقتصادي يؤدي للقضاء على الفقر على صراكات العناصر الفاعلة من القطاع الخاص في مجال الاعمال وفي المجتمع المدني ويتجلى ذلك في ارتفاع قيمة استثمارات القطاع الخاص كحصة من اجمالي الاستثمارات المحلية في البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل في الفترةمن ١٩٨٠ - ١٩٩٧ ارتفعت تلك الحصة من ٥٤٪ الى ٧٧٪ في جنوب آسيا من ٧٠٪ الى ٨٤٪ في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومن ٢٥٪ الى ٦٨٪ في افريقيا جنوب الصحراء ومن ٥١٪ الى ٥٥٪ في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي.

وتشير التقرير الى ان هناك مسئوليات تقع على العناصر الفاعلة العالمية فيما يتعلق بالمساعدة على اعمال حقوق الفقراء الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء فمنطقة التجارة العالمية يمكن ان تقدم سبيلا للتجارة العالمية تتيح فرصا للتصدير وتقلل تكاليف الاستيراد للدول الفقيرة وعلي المؤسسات المالية الدولية والبنك الدولي والصارف والجهات المانحة المتعددة الاطراف ان تتبني سياسات اقتصاد على موالية للفقراء من خلال شروط ميسرة للاقراض كما يمكن ان تساعد الشركات العالمية عن طريق القرارات الاستثمارية ذات التأثير البالغ على النمو الاقتصادي وظروف العمل والبيئة في اتامة الفرص للفقراء لكي يعملوا ويكتسبوا المهارات اللازمة.

ويبين التقرير ان الشركات عبر الوطنية وفروعها الاجنبية استاثرت على ٢٤٪ من الانتاج العالمي في عام ٩٨، فيمايقرب مجموع مبيعات اعلى ١٠٠ شركة ٤ تريليون دولار، كما ان يمكن الشركات العالمية ان تلحق ضررا كبيرا بتصدير سبل الرزق عن طريق الممارسات البيئية التي تعري الغابات وتستنزف الارصدة السمكية وتلقي المواد الخطرة وتلوث الانهار والبحيرات ويمكنها ايضا ان تمثل حركة الفقراء وتسرق منهم كرامتهم من خلال شروط عمل خطيرة او لاانسانية ويمكن ان يعد نفوذها في أبعد من ذلك نعما لنظم قمعية من أجل تهيئة ظروف أمنة لاعمالها ولكنها يمكن ان تكون عاملا ايجابيا لدعم الاصلاحات السياسية خاصة ان لها سجلا تاريخيا يتعلق بممارسة الضغط على صعيد السياسات والقضايا الاصلاحية.

ويوضح التقرير ان المجتمع لم يعد يقبل الرأي القائل بان عليه الشركات العالمية ليس ملزما الا بقوانين الدول التي تعمل فيها اذا يترتب على تلك الشركات بحكم نفوذها وسلطتها الطبقين الدولي المسئولية والخضوع للمساءلة فيما يتعلق بمتاصرة معايير رفيعة لحقوق الانسان.

## ويحدد التقرير اربعة ميادين لتوفير المواد هي:

■ يجب ان يركز القطاع العام على ما يمكن ان يفعله وان يترك للجهات الخرى فالاينبغي ان يفعله فادارة المصارف والمؤسسات الصناعية انسب للقطاع الخاص وان ترك تلك المهمة للميادرة الخاصة لايزيد كفاءة الاقتصاد فحسب بل يمكن القطاع العام من التركيز على توفير المؤسسات والخدمات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها.

■ تستطيع الدولة في ظل هذا التقسيم للعمل ان تركز على توفير الكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية المباشرة من خلال الرعاية الصحية والتغذية والتعليم.

■ دمج الوزارات الاقتصادية الرئيسية مثل وزارة المالية والتخطيط في آلية وضع السياسات الاقتصادية لتستطيع الحكومة ان تقيم أبوبه الاقتصاد في أعمال هذه المحقق وطرق الحد منها.

■ ان يتصل القطاع الخاص مسئوليات ايما يتعلق بتهيئة بيئة اقتصادية وينبغي لغرف التجارة وغيرها من منظمات الاعمال ان تسهم في الجهود الرامية الى زيادة تحسين حقوق الانسان لا في مكان العمل فقط بل من طريق الدعوة الى سياسات لمعالجة انتهاكات حقوق الانسان وقد نادت شركات كثيرة بالحد من تشغيل الاطفال عن طريق التعليم الابتدائي الالزامي ولابد ايضا من م... في الحوار للاطلاع على ماتقو... في شتى انحاء العالم " ... يتعاون مع الوكالات العا... ... خدمات المتعلقة بحقوق الانسا... ... جمعيه متخصصه مثل الاسرق ... سوق العمل وبدلا لتشغيل الاطفال ... العربية انسب... ... الانضمام اليها خاصة ان النقابات التي لا تستهدف الربح هي خير من يعالج حقوق المستهلكين وحمايتهم من التجاوزات المتعلقة بالاسواق.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية ان تهميش البلدان الفقيرة من التجارة العالمية ومن الاستثمار العالمي حاليا هو تعكاس لفشل السياسات العالمية حيث يتبح الانتماج الاقتصادي العالمي فرصا للناس في شتى انحاء العالم لكن توجد فجوة واسعة بين البلدان فيما يتعلق بتوسيع التجارة وجلب الاستثمارات واستخدام التكنولوجيات الجديدة ففي مجال التجارة زادت صادرات العالم من السلع والخدمات خلال الفترة من عام ٩٠ الى عام ٩٨ حيث بلغت ٥,٥ تريليون دولار بعد ان كانت ٢,٧ تريليون دولار وحققت ٢٥ بلدا نموا في الصادرات بلغ في المتوسط ١٠٪ سنويا غنها بنغلاديش وتركيا وفيتنام والمكسيك وموزمبيق وفي عام ٩٨ كانت اقل البلدان نموا التي تضم ١٠٪ من سكان العالم تمثل ٤,٠٪ فقط من صادرات العالم بعد ان كانت حصتها ٦,٠٪ في عام ٨٠ في ٥,٠٪ عام ٩٠ وقدت حصة افريقيا جنوب الصحراء

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العالمي | اسم كاتب المقال : | شريف دلاور |
| الموضوع الفرعي : | | رقم العـــدد : | ٤١٦٤٤ |
| المصـــــدر : | الاهرام | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٢/١٢ |

# الاقتصاد واستراتيجية القوة

شريف دلاور

يتزايد اعتماد قوة الدول اليوم على صحة اقتصاداتها وتنافسية منتجاتها ومردودها في التجارة الدولية، وتمارس القوة الآن على الساحة الدولية بشكل هادئ دون الجوء الى القسر والاكراه وهو ماوصطح على تسميته بالقوة الناعمة Soft Power حيث ترسم الدول سياسات لمساندة شركاتها في غزو الاسواق الخارجية والسيطرة على نشاطات معينة من الانشطة الاستراتيجية والتكنولوجيات وتسويقها، ويمثل النظام العالمي الجديد مرتكزا على السلاح الاقتصادي كبديل عن السلاح العسكري، تهدف فيه كل دولة الى الوصول أو الحفاظ على موقع متميز في الاقتصاد الدولي، فالاسواق المستقرة من الدولة هي الغذاء لتطوير الأسلحة، هي بمثابة قوة النيران، والحجم الهرم لتطوير المنتجات هو الغذاء لتطوير الأسلحة، واختراق الأسواق هو البديل عن القواعد العسكرية في الخارج، ويتطلب هذا الشكل من الصراع بين الشركات المحلية دعم الدولة في الاستراتيجية الاقتصادية وفي التخلع لبادئ القوة الاقتصادية كهدف استراتيجي رئيسي.

غير أن الدولة القومية، المتورطة الى القيام بهذا الدور في اكثر الكيانات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين تعرضا لتحلات اجتماعية وسياسية واقتصادية سا سما مفكرين مثل Kenichi Ohmae الى التنبؤ بنهاية الدولة، وبدون التسليم بهذا الادعاء فعما لاشك فيه ان هناك عدة عوامل ضعفت من الدولة القومية في الاضعاف كيان الدولة القومية منها: (١) عجز نخبة السياسة والادارة عن مواجهة التحديات الجديدة التي فرضها التغيير، (٢) عولمة الاتصالات، (٣) تزايد العنف والفاقات داخل الدين، (٤) انكماش هامش حركة الدولة لصالح الاهمين الاقتصاديين وخاصة الشركات الدولية، (٥) لفشل الحكومات السيطرة على أسواقها المالية نتيجة تحرير الاسواق المالية العالمية وبناء على ذلك اعتقد كثير من السياسة وأهل الاقتصاد والاجتماع ان مدة الدولة القومية ستنحصر في محور تعهيد الأرض للاهمين من المستثمرين والشركات المتنافسة، ولقد وجهت الكيانات السياسية لأوروبا الغربية التحدي مرتين قوة ومدت على أساسة دولة من خلال كيان متحد في السوق المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي، والمرة وراء فيها الركيزة لعلاقات جديدة من التعهيد الدولي تتميز بالانفتاح على العالم دون أن يكون لهذا الكيان صفة الشكل المتغلق على نفسه، وهذا ماتصر اليه صبر ايضا مركزة على أهمية وضرورة احياء الكيان الاقتصادي الجديد وازدهاء رغم المخاطة الجهوية الاقتصادية العربية بتوجه عالمي وخاصة في ظل تحولات مستجدة بعد الحرب الباردة تتمالى وتتخلق فيها دول العشرة الواحدة، والمقصود أحياء قوة الدولة على عاتق الاتصاع الاقليمي والحضاري فلطا بل يمتد الى دورها في تخطيط متوسط وطويل الأجل يحقق توازنا اجتماعيا نتيجة تكامل ترابط الادوار في مثك «الدولة والمجتمع ومنشآت الأعمال» ويرسي دعائم التهضة متخلقة في شعب متعلم وتنشيط ادارة حكومية جيدة، وبيئة اساسية متطورة، وموارد متجددة باستمرار، فكل هذه العناصر تشكل منظومة متكاملة تغير طبيعة القوة الاقتصادية ويتحقق بها ما أسميه في هذا الاتجاه وفاق من خلال ثلاث ركائز اساسية:

أولا: الاطار المؤسسي لايمكن لأية دولة ان تحصل وتحافظ عند مساندة مصدريها، ويؤيد الدول بجوانب شركاتها بهدف غزو الأسواق ليس بالأمر الجديد، ولكن المستحدث هو في الشكل المؤسسي لتلك المساندة والوكالات المتحدة، على سبيل المثال تهتم في توفير عشرين الف فرصة عمل من كل ترليون دولار من الصادرات، وتقدر الاستراتيجية الأمريكية للتصدير حول ٦٥٠ مليار دولار (١) تجربة النفاع من خلال تحرير كامل للمبادلات التجارية العالمية وتحديد قواعد اللعب تتمشى مع المصالح الأمريكية (٢) اقامة نظام محكم ويقلل للاستثمار الاقتصادي يهدف الى تجميع وتحليل البيانات الصناعية والتجارية في العالم ويوضعها تحت تصرف المنشآت الأمريكية (٣) التعزيز المرسوم والفعال من خلال هياكل مؤسسية صممت خصيصا لهذا الغرض مثل مركز التقييد وقدوره مستقرة للاسواق الصناعية العالمية وبالتعاون الوثيق مع الصناعة الجديدة ويرتكز عمل أمكن على شبكة قوية Advocacy Network تربط بين المؤسسات المعنية (الخارجية/ الدفاع/ الخزينة) الزراعة، وكالة التنمية، بنك التصدير والاستيراد) وتضم الخبرات السياسية والادارية الأمريكية تحت قيادة وزارة التجارة وبالتنسيق مع مجلس الأمن القومي والمجلس الاقتصادي القومي، وفي مصر يمكن للمجلس الأعلى للتصدير ان يقوم بهذه المهمة.

ثانيا: الاستثمارات الاقتصادية، وهي مكون مهم في أية استراتيجية قومية للتصدير وتستخدم كلمة مستثمرات هنا في هذا المقام بمفاهيم الادارة، وليس بمفهوم «التصدير المباشر» الذي كان يمارس في الماضي، فالاستثمارات الاقتصادية متغيرة متكاملة تؤسس على تكنولوجيا المعلومات وتتشكل من مجموعة هياكل وشبكات مترابطة تستقبل مدخلات البيانات وتتفاعها وتتعاملها لتخدم بعد ذلك أمام متخذي القرار سواء في الحكومة أو قطاع الأعمال، وقد أولت أسبيت الادارة الجديدة اهتماما بهذا النشاط والذي أطلق عليه الادارة الجيدة للاستثمارات الأعمال، في الثمانيات التسعينيات، وتخصص الشركات اليابانية قرابة ٢٠ ٪ من رأس أموالها السنوي لهذه الاستثمارات، وفي عام ١٩٩٠ استثمرت ٤٧٣ مقاولة يابانية ٣,٢ مليار دولار لبناء نظام مشترك للمعلومات الاستراتيجية، ويهتم هذا النظام حاليا ٢١٤ من منشآت الصناعة اليابانية و٦١٪ من المنشآت الخدمية، وتتطوى ثلك النظم تحت مظلة من المعارف الجديدة تشكل ماسيسمى بالحرب المعلوماتية وفي المعارف التي تتيح للدولة سبل تعبئة الموارد للمعلومات واستخداماتها، حيث أن دخل الاقتصاد الدولي حصر الثروة الحقيقية في الأصول المادية فقط بل اصبحت في الوقت الحاضر تشاب صراعات للتأمين حول الأوراق المالية والأصول الأخرى.

ثالثا: المزية التكنولوجية، وتعتل التكنولوجيا الصدارة في استراتيجية القوة، ويتحقق التميز نتيجة ترابط التكنولوجيات والابتكارات المتشعبة التي تنمي على سلبيتها طبقا لقهوم «الهدم الخلاق للاقتصاد» جوزيف شومبيتر، وقد اعترت الثورة الاقتصادية نتيجة حتمية لتكنولوجيا على الاقتصاد، ولم تحد الدورات الاقتصادية تتسم بالاستقرار في كما لم تعد الأزمات تشكل حوادث عابرة في المسار الاقتصادي ولكن تكتسي من مواقع الاقتصاد، والقدرة في هذا الاقتصاد الجديد ستتأتى من تطبيق سياسات تكنولوجية تشبك على أرض الواقع، وستترجم السياسات الأكثر اقتصادية في المزية الثانية من الأهمية في أجندة القرار حيث ستعمل الأولية، في الاقتصاد الرقمي - للاصلاحات الهيكلية المرتبطة بالقرة التكنولوجية والميزة التكنولوجية التي تتلاءم مع موارد مصر وامكاناتها وتتمشى مع طموحاتها السياسية والاجتماعية بشكل من (١) تكنولوجيا المعلومات والتي تشمل التخطيط الأولي في طريقها، (٢) التكنولوجيا الحيوية وقدرة الجينوم وتطبيقاتها في مجالي الزراعة والصحة، (٣) تكنولوجيا المياه مع كل احتمالات صراع المنطقة في المستقبل حول هذا المورد المهم فمصر أتاتي سيناوي من نقص في المياه قد يصل الى ٢٠٪ في عام ٢٠١٥، وبمصر والسودان والأردن لم تتقارب وجهات نظر بهما على أخر مؤتمر قليل والمنعقد في أمس ايلبا في فبراير ١٩٩٧، (٤) تكنولوجيا المواد الجديدة التي تسمح بتشكيل مواد جديدة من خلال معالجة جزئيات الذرة (٥) تكنولوجيا الفضاء وخاصة الأوراق الفضائية وهي التطبيقات التي لا تتطلب قاعدة صناعية سبقة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العالمي | اسم كاتب المقال : | الجريدة |
| الموضوع الفرعي : | | رقم العـــــدد : | ١٣٧٩٥ |
| المصـــــــدر : | الحياة | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٢/١٨ |


نمو الاقتصاد العالمي سنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

# الاقتصادان الأميركي والأوروبي يخفضان معدل النمو ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنفرد بأعلى المعدلات

□ توقعت مؤسسة «ايكونوميست انتيليجنس» أن يستمر الاقتصاد العالمي بالتمدد والنمو في السنة الجديدة بمعدل أقل قليلاً عن المعدل الذي سجله في السنة الجارية وقالت إن تعرض الاقتصاد الأميركي للركود يشكل أكبر خطر على الاقتصاد العالمي، لكنها أكدت أن احتمال حدوث ذلك ضئيل. وأشارت الى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ستنفرد بأعلى المعدلات على الاطلاق ويتبعها آسيا والمحيط الهادئ وأميركا الجنوبية والاقتصادات الانتقالية في أوروبا الشرقية.

□ لندن - «الحياة»

■ قالت مؤسسة «ايكونوميست انتيليجنس» التابعة لمجموعة «الايكونوميست» في تقرير في شأن آفاق نمو الاقتصاد العالمي ان معدل النمو الذي حققه الاقتصاد العالمي في السنة الجارية وبلغت نسبته طبقا لأسعار الصرف ٤,٢ في المئة يعتبر أعلى معدل للنمو منذ عام ١٩٨٤ لكنه تباطأ قليلا في النصف الثاني من السنة. وتوقع التقرير أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي لبلدان العالم قاطبة في السنة المقبلة بمعدل صحي نسبته ٣,٤ في المئة. ●

وعزا التقرير الذي صدر تحت عنوان «بلدان العالم في سنة ٢٠٠١» تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى «تهاد طال انتظاره في أطول فترة ازدهار شهدتها أميركا الشمالية». ولفت إلى أن الاقتصاد الأميركي تباطأ في النصف الثاني من السنة الجارية وأن اقتصاد أوروبا الغربية مقبل على أن يحذو حذوه، مشيراً إلى أن هاتين المنطقتين تشكلان زهاء ٥٠ في المئة من إجمالي الناتج العالمي ونجم عن تباطئهما مجمل التباطؤ الذي سجله الاقتصاد العالمي في الفترة المذكورة.

وحسب معطيات التقرير الذي تصدره مؤسسة «ايكونوميست انتيليجنس» سنوياً ويحظى باهتمام بالغ ينتظر أن تحقق اقتصادات الدول النامية معدلات من النمو أعلى من المعدلات المتوقعة للدول الصناعية.

وستنفرد منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بأعلى المعدلات على الاطلاق يتبعها منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأميركا الجنوبية والاقتصادات الانتقالية في أوروبا الشرقية على التوالي في ما تستمر منطقة افريقيا جنوب الصحراء رهينة أبطأ معدلات النمو في مجموعة المناطق النامية.

وتضمن التقرير مسحاً للأوضاع الاقتصادية والسياسية علاوة على آفاق النمو ومؤشراته في ١٨٠ بلداً من بلدان العالم وأفاد أن ٥٥ بلداً من المتوقع أن يحقق كل منها نمواً بنسبة تعادل أو تناهز خمسة في المئة بينما ستتعرض أربعة بلدان فقط لانخفاض في الناتج المحلي وهذه الدول هي جزر القمر والغابون وباراغواي إضافة إلى زمبابوي التي ستعاني من أبطأ معدل للنمو بسبب أزمتها الاقتصادية الراهنة. وبالمقارنة ستحقق غينيا الاستوائية أعلى المعدلات من جراء التوسع السريع الذي يشهده قطاعها النفطي.

### الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وتوقع التقرير تسارع نمو اقتصادات الشرق الأوسط إلى ٤,٧ في المئة، مشيراً إلى أن حكومات الدول النفطية الكبيرة في المنطقة بدأت بالانفاق من جديد على خلفية العوائد النفطية العالية ما من شأنه دعم آفاق النمو لاقتصاداتها سيما أن هذا الانفاق سينعش القطاع الخاص ويسهم في تحسين أرباح الشركات.

ولفت إلى أن الشروط الاقتصادية هي أيضا جيدة بالنسبة لاقتصادات الدول المغاربية حيث سيستفيد كل من الجزائر وليبيا من تحسن أسعار النفط.

### آسيا والمحيط الهادئ

وذكر التقرير أن نسبة النمو المتوقع أن تحققها اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتي تبلغ ٣,٩ في المئة تعتبر مرتفعة نسبياً حسب المقاييس العالمية ولا تقل سوى بواحد في الألف عن إنجاز السنة الجارية.

وأشار إلى أن معدلات النمو المعتدلة التي ستحققها الاقتصادات الآسيوية، في ما عدا اليابان، ستنجم عن تباطؤ نمو صادرات البضائع كنتيجة لتباطؤ الاقتصاد الأميركي علاوة على عمليات إعادة الهيكلة الجارية في قطاعي المال والشركات للكثير من دول المنطقة. لكنه أوضح أن اليابان ستستمر في التأثير سلباً على إمكانات النمو في اقتصادات المنطقة، إذ ستحقق أداء أفضل قليلاً من السنة الجارية، لكن نسبة النمو المتوقعة لها لن تزيد على ١,٩ في المئة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العالمي | اسم كاتب المقال : | الجريدة |
| الموضوع الفرعي : | | رقم العـــــدد : | ١٣٧٩٥ |
| المصـــــــدر : | الحياة | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٢/١٨ |

### أميركا الجنوبية

وبالمقارنة مع تراجع النمو في آسيا، توقع التقرير أن يرتفع معدل النمو في أميركا الجنوبية من ٣,٧ في المئة في السنة الجارية إلى ٤,٤ في المئة في السنة المقبلة لافتاً إلى أن الاقتصاد البرازيلي الذي يعتبر أكبر اقتصادات المنطقة سيحافظ على أدائه الجيد نسبياً في ما يتباطأ الاقتصاد الارجنتيني متأثراً بالاقتصاد الأميركي.

يشار إلى أن المكسيك التي تملك ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة رفعت ناتجها المحلي بنسبة يتوقع أن تصل إلى سبعة في المئة في السنة الجارية.

وذكر أن إمكانات النمو المتوافرة لتشيلي من جراء تحسن أسعار المعادن الأساسية واستمرار النمو في آسيا تعتبر جيدة لكنها أقل جودة بالنسبة للأرجنتين وكولومبيا وفنزويلا والبيرو والاكوادور.

ورأت «الايكونوميست انتيليجنس» أن استمرار الضعف الهيكلي في الاقتصادات الأميركية الجنوبية، لاسيما تدني معدلات التوفير تحت المستوى الكافي، سيمنعها من النمو بمعدل سنوي يزيد على خمسة في المئة، ما اعتبره شرطاً ضرورياً للتغلب على مشكلة الفقر في دول المنطقة.

### الاقتصادات الانتقالية

وتوقعت المؤسسة المذكورة انخفاض متوسط معدل النمو في الاقتصادات الانتقالية من ٤,٩ في المئة السنة الجارية إلى ٣,٨ في المئة السنة المقبلة، مشيراً إلى أن النمو في الاقتصادات الرئيسية: هنغاريا وبولندا وروسيا وأكرانيا سيتباطأ إما بسبب الأثر القصير المدى لعمليات إعادة الهيكلة أو تشديد سياسات الاقتصاد الكلي أو لأن بعض العوامل التي حدت من النمو في السنة الجارية (مثل المستويات المرتفعة لأسعار النفط العالمية وإيجاد مصادر بديلة للواردات في روسيا) لاتشكل أساساً موائماً لتحقيق نمو قوي قابل للاستمرار.

### أفريقيا جنوب الصحراء

وذكر تقرير المؤسسة أن معدل نمو الناتج المحلي لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء (التي تضم كل الدول الأفريقية باستثناء الدول المغاربية وجنوب أفريقيا) سيرتفع إلى ٣,٣ في المئة في السنة المقبلة لكنه سيبقى أبطأ المعدلات في المناطق النامية. وأشار التقرير إلى أن الأزمة الاقتصادية التي تعانيها زمبابوي في الوقت الراهن ستؤدي إلى خفض ناتجها المحلي بنسبة ٢,٩ في المئة، ما يعتبر أسوأ أداء في كل الدول التي شملها التقرير الذي توقع في الوقت نفسه أن تسجل اقتصادات الجنوب الأفريقي الأخرى نمواً جيداً في ما تحقق الدول الفرانكوفونية أسرع معدلات النمو رغم استمرار المتاعب التي يعانيها أكبر اقتصاداتها وهو ساحل العاج.

### الاقتصادات الأوروبية

وتوقع التقرير أن ينجم عن اعتدال نمو الطلب في الولايات المتحدة علاوة على ما سبقه من تشديد السياسات النقدية إبطاء النمو في أوروبا الغربية على رغم أن اقتصاد المنطقة سيتمدد بنسبة محترمة تصل إلى ثلاثة في المئة.

وأشار إلى أن النمو قوي بصفة استثنائية في بعض البلدان الصغيرة الواقعة في محيط منطقة اليورو مثل ايرلندا ولوكسمبورغ بينما يتوقع أن يحقق الاقتصاد البريطاني، الذي يعتبر أكبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي خارج منطقة اليورو، نمواً بنسبة ٢,٥ في المئة. ومن بين الاقتصادات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي ينتظر أن يسجل الاقتصاد الفرنسي أعلى نسبة نمو (ثلاثة في المئة) يتبعه الاقتصاد الألماني (٢,٨ في المئة) والايطالي (٢,٨ في المئة).

وأعربت «الايكونوميست انتيليجنس» عن إعتقادها أن تعرض الاقتصاد الأميركي للركود يشكل أكبر خطر إفرادي على نمو الاقتصاد العالمي لكنها أكدت أن احتمال حدوث ذلك ضئيل ولا تتعدى نسبته ٢٠ في المئة.

ولفتت إلى أن الاقتصاد الأميركي لا زال يعاني اختلالين رئيسيين يتمثلان في عجز الحساب الجاري والمستويات المرتفعة جداً من مديونية القطاع الخاص، مشيرة إلى أن تجارب الماضي أثبتت أن اختلالات من هذا القبيل يمكن أن تشكل مصدراً لعدم الاستقرار.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموضوع الرئيسي : | الاقتصاد العالمي | اسم كاتب المقال : | الجريدة |
| الموضوع الفرعي : | | رقم العـــــدد : | ١٣٧٩٥ |
| المصـــــدر : | الحياة | تاريخ الصـــدور : | ٢٠٠٠/١٢/١٨ |

## [illegible] الناتج المحلي الحقيقي في المئة

| المنطقة | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ |
|---|---|---|---|
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ٢ | ٣,٦ | ٤,٤ |
| اسيا والمحيط الهادئ | ٢,٩ | ٤ | ٣,٩ |
| اميركا الجنوبية | ٠,٢ | ٣,٧ | ٣,٩ |
| اميركا الشمالية | ٤,٣ | ٥,٢ | ٣,٢ |
| افريقيا جنوب الصحراء | ١,٨ | ٢,٦ | ٣,٣ |
| الاقتصادات الانتقالية | ٢,٢ | ٤,٩ | ٣,٨ |
| اوروبا الغربية | ٢,٢ | ٣,٤ | ٣ |
| المتوسط العالمي | ٢,٩ | ٤,٢ | ٣,٤ |

المصدر «ايكونوميست انتيليجنس».

## البلدان الأسرع نمواً في سنة ٢٠٠١

| البلد | معدل النمو (في المئة) |
|---|---|
| غينيا الاستوائية | ١٥ |
| ترخمانستان | ٩ |
| المغرب | ٨,٥ |
| موزامبيق | ٨,٥ |
| اذربيجان | ٨,٥ |
| الصين | ٧,٧ |
| المانيا | ٧,٥ |
| البوسنة والهرسك | ٧,٥ |
| ماليزيا | ٧,٣ |
| ايرلندا | ٧,٣ |
| كازاخستان | ٧ |
| موريشوس | ٧ |
| تونس | ٧ |
| يوغوسلافيا | ٧ |
| لوكسمبورغ | ٦,٧ |
| سنغافورة | ٦,٧ |
| الهند | ٦,٥ |
| كوريا الجنوبية | ٦,٤ |
| اوغندا | ٦,٤ |
| استونيا | ٦,١ |

المصدر ايكونوميست انتيليجنس.

## البلدان الأبطأ نمواً في سنة ٢٠٠١

| البلد | معدل النمو (في المئة) |
|---|---|
| زيمبابوي | ٢,٩ - |
| الغابون | ٢,٢ - |
| الكاميرون | ١ - |
| باراغواي | ٠,٥ - |
| جامايكا | ٠,٧ |
| أوزبكستان | ١ |
| لبنان | ١,٥ |
| البيرو | ١,٥ |
| أوروغواي | ١,٥ |
| النروج | ١,٨ |
| اليابان | ١,[illegible] |
| الدنمارك | ٢ |
| ايسلندا | ٢ |
| ليسوتو | ٢ |
| مولدوفيا | ٢ |
| انغولا | ٢,١ |
| البرتغال | ٢,٤ |
| سويسرا | ٢,٤ |
| سورية | ٢,٤ |
| روسيا البيضاء | ٢,٥ |

المصدر «ايكونوميست انتيليجنس».

BIBLIOTH... ...NA

Bibliotheca Alexandrina
0286508